المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

التطرف العنيف في المنطقة العربية منذ 2001 إلى 2018 وتأثيراته على الجزائر

أطروحة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث في تخصص الدراسات الإستراتيجية

من إعداد الطالبة: عمّارة عمروس **المشرف: أ.د. امحند برقوق**

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. أحسن بشاني	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسًا
أ.د. امحند برقوق	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفًا ومقررًا
د. سليم شيخاوي	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشًا
د. سمير بن عياش	جامعة بومرداس	عضوا مناقشًا
د. نرجس فليسي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
د. ابتسام أوعشرين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الدراسية: 2019- 2020.

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

بفضل الله، استُكملَ هذا العمل المتمثل في أطروحة دكتوراه، وإذ إني مقبلة على مناقشته فمن واجبي تقديم خالص عبارات الشكر والتقدير لكل من ساندني ودعمني في إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر أساتذتي وزملاء الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الخاص للأستاذ الدكتور امحند برقوق، الذي أشرف على هذه الأطروحة..

إهداء:

"كن عالما، فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم".

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين محمد وزهرة،

كما أهديه إلى كل باحث محب للعلم والمعرفة في شتى حقولهما..

ولا نرجو من أي بحث علمي الكمالَ وإنما نحن نجتهد فنخطئ ونصيب.

إهداء خاص لأساتذتي وزملائي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

مقدمة الدراسة

تقديم:

لكل حقبة زمنية خصائصُ وسمات معينة، والمعروف عن عصر العولمة هو أنه عصر التناقضات والفوضى الأمنية والتكريس للصراع كظاهرة محورية في العلاقات الدولية. فقد ميّزه بروز وانتشار تهديدات جديدة لا تماثلية (غير دولاتية)، أصبحت تتطلب بصورة ملحّة تعاونا إقليميا ودوليا من أجل مواجهتها واحتواء تداعياتها.

تعرف المنطقة العربية كثيرا من التحديات والتهديدات الأمنية في هذا العصر، وذلك نتيجة عوامل متنوعة ومتداخلة من بينها خصوصيات البيئة الداخلية للمنطقة (اجتماعيا وسياسيا وأمنيا)، بالإضافة إلى ما أفرزه النظام الدولي لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من تناقضات، إذ أدت تلك الأحداث إلى تعميق المعضلات الأمنية في المنطقة العربية وتعزيز التدخلات الخارجية في شؤونها، وفي المقابل تفاوت قدرات الدول في التعاطي مع أشكال التهديدات الجديدة العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة. ومع اندلاع موجة الحراك العربي بدايةً من تونس نهاية 2010، نمت الهواجس الأمنية لدى الدول العربية وارتبطت بما يمكن أن يسببه هذا الحراك من فراغات في السلطة وتمدّد للتهديدات الأمنية المختلفة، خاصة مع حالة الانكشاف الأمني الحدودي التي أصبحت تعرفها معظم دول المنطقة.

لقد تسارعت وتيرة التهديدات الأمنية الجديدة والمتجددة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، مرورا بموجة الحراك العربي خلال العقد الأخير، فأصبحت المنطقة العربية توصف عموما بالتوتر والاضطراب وعدم الاستقرار، وكان لانتشار ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب بالتزامن مع بروز تنظيم "داعش" الإرهابي أثرٌ كبير في الواقع الأمني بالمنطقة، نتيجة خطورة هذه الظاهرة وارتباطها بعوامل متنوعة، فضلا عن صعوبة التحكم فيها بالنظر إلى تركيبتها المعقدة والحاجة إلى جعل المدرَكات الأمنية للدول متماشية مع طبيعة التهديد الأمني المرتبط بها. وإن كانت الظاهرة الإرهابية قديمة جدا في المنطقة العربية، إلا أنها اليوم تشهد تطورا مستمرا في أساليب وخصائص العمل الإرهابي، وفي آليات استدراج الأفراد للانضمام إلى صفوف الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية. بالتالي، أصبحت تأثيرات التطرف العنيف والإرهاب أكثر خطورة، بشكل يضع على عاتق الدول العربية مسؤولية تسوية أوضاعها الداخلية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل مواجهة تهديد متجدد بحجم ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع الدراسة الموسوم ب: "التطرف العنيف في المنطقة العربية منذ 2001 إلى 2018 وتأثيراته على الجزائر" انطلاقا من مبررات ذاتية، موضوعية وعلمية.

بالنسبة **للمبررات الذاتية** فهي ترتبط باهتمام الباحثة بقضايا الأمن العربي التي تندرج في إطار تخصص أكاديمي هو الدراسات الإستراتيجية، إلى جانب الاهتمام بالشأن الأمني للجزائر بوجه خاص. أما **المبررات الموضوعية** لاختيار البحث فهي تتمثل في التحولات الأمنية الكبيرة التي شهدتها المنطقة العربية منذ تفجيرات 11 سبتمبر 2001، والتي كان لها أثر واضح في تطور وامتداد التهديد الأمني المرتبط بالتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، كما تتمثل هذه المبررات في تأثيرات انتشار التطرف العنيف في المنطقة على الأمن الجزائري.

من الناحية العلمية، يعد البحث في الموضوع ذا أهمية كبيرة نظرا للتحول في طبيعة التهديدات الأمنية، والتحول بشكل خاص في ظاهرة التطرف العنيف والظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية مما أثر على الأمن الجزائري. من جهة ثانية، ترتبط المبررات العلمية بضرورة البحث في خصوصيات مفهوم "التطرف العنيف" وما له من أبعاد ومدلولات، خاصة مع حدة التهديد الأمني المرتبط بظواهر التطرف والإرهاب وتبنّي الدول لآليات متنوعة في مكافحة التطرف العنيف، كما هو الحال مع الجزائر التي عمدت إلى جعل إستراتيجيتها تتكيف مع طبيعة التهديد شيئا فشيئا، وذلك من خلال الجمع بين التدابير الأمنية وغير الأمنية.

أدبيات الدراسة:

يعد الاطلاع على دراسات تتعلق بموضوع الباحث محطة أساسية قبل شروعه في إنجاز بحثه، فهذا يساعد في تشكيل تراكم فكري ومعرفي، ويعد مدخلا لإثراء الدراسة خاصة على الصعيد المنهجي والفكري. وفي إطار إعداد هذه الأطروحة، تم الاطلاع على عدد من الأدبيات التي تخدم موضوع البحث ومن بينها يمكن ذكر الآتي:

* مجموعة دراسات وأبحاث للباحث "ألكس شميد" (Alex Schmid)، المتخصص في مواضيع الإرهاب والتطرف. ففي دراسة له بعنوان: "الراديكالية، نزع الراديكالية، مكافحة الراديكالية: نقاش مفاهيمي ومراجعة أدبيات" (Radicalization, De-radicalization, Counter Radicalization : A Conceptual Discussion and Literature Review)[1]، الصادرة عن المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (ICCT) شهر مارس 2013، يقدم "شميد" قراءة تحليلية للمفاهيم الشائعة الاستخدام وهي: الراديكالية، التطرف والإرهاب، بحيث يتناول أهم تعريفاتها ومؤشراتها، انطلاقا من اعتراف مبدئي بأن الراديكالية عملية طويلة المدى تتضمن التحول من التطرف الفكري إلى ممارسة العمل الإرهابي.

* دراسة أخرى للباحث "شميد" تحت عنوان: "التطرف العنيف وغير العنيف: وجهان لعملة واحدة؟" (Violent and Non-Violent Extremism : Two Sides of the Same Coin ?)[2]، الصادرة أيضا عن المركز نفسه (ICCT) شهر ماي 2014. تم التطرق من خلالها إلى تصنيف التطرف من حيث الوسيلة والأسلوب إلى عنيف وغير عنيف، فالنوع الأول مرتبط بصورة أكبر بممارسة العمل الإرهابي على أرض الواقع، في حين يتجه النوع الثاني نحو التشدد في أحكام الدين دون ممارسة فعلية للعنف والإرهاب. لكن مشكلة مثل هذه الأبحاث، بالرغم من قيمتها الأكاديمية وجوانب الاستفادة منها، أنها تركز في الغالب على ظاهرة الغلو الديني.

* دراسة للباحث "جاسُن لي ستريجر" (Jason Leigh Striegher) تحت عنوان: "التطرف العنيف: اختبار مأزق تعريفي" (Violent Extremism : An Examination of a Definitional Dilemma)[3]، قُدّمت للمشاركة في المؤتمر الثامن حول الأمن في أستراليا المنعقد سنة 2015. وفيها عمل الباحث على التمييز بين المفاهيم الثلاثة: التطرف العنيف، الراديكالية والإرهاب، مؤكدا أن التطرف العنيف من أكثر المفاهيم التي أُسيءَ تعريفُها واستخدامها، فهو يتضمن بشكل كبير الجانبَ الأيديولوجي الذي ينطوي عليه الفعل الإرهابي ومراحل العملية الراديكالية.

---

[1] Alex Shmid, **Radicalisation, De-radicalisation, Counter-radicalisation : A Conceptual Disscussion and Littérature Review,** ICCT (March 2013).

[2] Alex Schmid, **Violent and Non-Violent Extremism : Two Sides of the Same Coin**, ICCT (May 2014).

[3] Jason-Leight Striegher, « Violent Extremism : An Examination of a Definitional Dielemma , Research paper presented to the 8th Australian Security and Intelligence Conference (30 November-02 December 2015), https://ro.ecu.edu.au, December 04th, 2016.

بالنسبة للدراسات العربية، يوجد كم هائل من الأدبيات التي عالجت موضوع الإرهاب في المنطقة العربية، مع عدم التمييز غالبا بين المفاهيم المختلفة والمرتبطة بالإرهاب والتطرف العنيف. ومن بينها يمكن ذكر:

* دراسة للباحث الدكتور عبد الحسين شعبان، تحت عنوان: التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية (مع إشارة خاصة إلى العراق)[1]، نُشرت سنة 2017 في دورية مراصد الصادرة عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية. في هذه الدراسة تناول الباحث جانبا من الإشكاليات المطروحة عند تناول ظواهر التطرف والإرهاب، فبيّن بأن التطرف لا يكون دينيا فحسب، وإنما قد يتخذ أشكالا متنوعة (تطرف سياسي، عرقي، علماني، إلخ)، ومن جهة ثانية فهو فكري، في حين أن مفهوم الإرهاب يشير إلى البُعد العملي، وبالتالي يتطلب التصدي للتطرف رؤيةً إستراتيجية واسعة تأخذ في اعتبارها معالجة ظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية.

أما هذا البحث فسيتم العمل من خلاله على تناول، وبشكل معمَّق، حقيقة التطرف العنيف بعيدا عن منظار البجعة السوداء*، بالتالي فإن الإضافة التي تُقدّم في هذه الدراسة تتمثل في اقتراح مقاربة معرفية للظاهرة، من خلال التمييز بين مفاهيم التطرف العنيف والإرهاب والراديكالية. من جهة ثانية، يتم التركيز على التحولات المعاصرة التي واكبت أنشطة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في المنطقة العربية خلال فترة زمنية محددة (من 11 سبتمبر 2001 حتى حدود 2018)، بما يسمح بإجراء مسح معرفي شامل يساعد في الكشف عن أهم التحولات والحركيات التي ميّزت ظاهرة التطرف العنيف في المنطقة، ثم أبرز الانعكاسات على الأمن الجزائري خلال الفترة ذاتها.

إشكالية الدّراسة:

[1] عبد الحسين شعبان، **التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية (مع إشارة خاصة إلى العراق)**، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2017).

* البجعة السوداء (The black swan)، هي نظرية للكاتب والمفكر ذي الأصول اللبنانية "نسيم طالب" الذي تناولها في كتاب له بعنوان: "البجعة السوداء: تداعيات الأحداث غير المتوقعة". تدور النظرية حول وقوع أحداث لم يكن بالإمكان التنبؤ بها، مشبها ذلك بظهور بجع باللون الأسود مع أن المعروف هو أن لون البجع أبيض. أُنظر:

نسيم طالب، **البجعة السوداء: تداعيات الأحداث غير المتوقعة**. تر: حليم نسيم نصر، ط1، (لبنان: الدار العربية للعلوم –ناشرون، 2009).

شهدت المنطقة العربية خلال العقدين الأخيرين تحولات سياسية عميقة، نتجت عن عوامل عديدة منها ما اتصل بظروف وخصوصيات البيئة الداخلية، ومنها ما ارتبط بعوامل خارجية يمكن حصرُها عموما في صراع المصالح الدولية والتدخلات الأجنبية. وكان لأحداث 11 سبتمبر 2001 أثرٌ كبير في رسم معالم الواقع الأمني الذي تعيشه المنطقة اليوم، خاصة فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الجديدة وفي مقدمتها ظواهر التطرف والإرهاب، فكانت تلك الأحداث فاصلا محوريا في تاريخ هذه الظواهر، سواء من حيث انتشارها الجغرافي، أساليب التجنيد في صفوف التنظيمات المتطرفة والإرهابية، أو من حيث آليات التعاطي معها في ظل امتزاجها بأنواع أخرى من التهديدات كالجريمة المنظمة العابرة للحدود.

ولم يكن الحراك* الاجتماعي والسّيّاسي في المنطقة العربية منذ 2011 منفصلا عن التحديات والتهديدات الأمنية، بحيث شكّلت البيئة السّيّاسية والأمنيّة للمنطقة أثناء الحراك فضاءً خصبا لانتشار التطرف العنيف والإرهاب ليقابل بذلك الوجهَ الإيجابي للحراك العربي وجهٌ آخر سلبي، لما تميّزت به البيئة العربية من تسارُع في وتيرة التّدخّلات الأجنبيّة وسقوط الأنظمة السّابقة بشكل متتابع في كلّ من تونس فمصر ثمّ ليبيا، وما نتج عن ذلك من فراغات في السّلطة وانكشاف أمني. لقد انطوى الحراك العربي على عدد من التناقضات، فهو من جهة أتى لكسر الطّغيان وإسقاط الممارسات الدّكتاتوريّة والتّسلّطية، وتحسين الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّيّاسية، لكنه في المقابل أنتج بيئة خصبة لانتشار موجات من العنف والإرهاب، فبرزت تنظيمات أو كيانات جديدة – فوق الدّولة أو عابرة لها– أبرزُها تنظيم "داعش" الإرهابي الذي رفع شعار "البقاء والتّمدّد"، وهو شعار انطوى على أبعاد إستراتيجيّة رافقها استقطابٌ غير مسبوق لأعداد هائلة من "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" الشّباب بصورة خاصّة وحتّى النساء والأطفال، مما جعل ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب تعرف تحولات عميقة. ويرى الباحث الفلسطيني "حسن أبو هنيّة"، المتخصّص في قضايا التطرف وشؤون الجماعات الإسلاميّة المسلّحة، بأنّ سنة 2010 هي بداية جديدة للتّحوّلات الإستراتيجيّة في المنطقة. ومع حالة الاضطراب الأمني وتعدد المقاربات المفسرة للواقع الأمني في المنطقة العربية خلال العقد الأخير، عجزت بعض التحليلات عن تقديم تفسير

* يذهب البعض إلى اعتبار لفظ الحراك وصفا إيجابيا، مع أننا نشير في غضون هذا البحث إلى تضمُّنه تناقضات عديدة في السياق العربي منذ نهاية 2010. وسيلاحظ القارئ أننا حاولنا قدر الإمكان تجنب استخدام لفظ "الثورة" لأن الثورة تعني التغير الجذري والشامل، على خلاف الحراك الذي قد يرافقه أو يتبعه تغيير إما جزئي أو ملحوظ على الأقل.

علمي ودقيق، فكان الاستناد غالبا إلى منظور المؤامرات الخارجية في تفسير الطفرة النوعية في التنظيمات المتطرفة والإرهابية.

تتمثل الخاصية الأساسية لظواهر التطرف والإرهاب في أنّ لها قدرة الانتشار، متّخذةً من عدم الاستقرار السّياسي وعدم التّوافق المجتمعي وفشل الدّولة أفضل دَعامة. ويُعدّ التّطرّف في علاقته بالإرهاب واحدا من أبرز التّهديدات التي تتطور باستمرار، من حيث الأشكال والوسائل والإستراتيجيّات، بالإضافة إلى دور التّطور التّقني والمعلوماتي الذي باتت تستغلّه الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية في استقطاب أعداد هائلة من الأفراد للانخراط في صفوفها. خلال العقدين الأخيرين تقريبا، وتحديدا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب العراق لسنة 2003، ثم تفجيرات مدريد ولندن سنتي 2004 و2005 على التوالي*، برزت أطروحة "الإرهاب الجديد" التي ظهرت سنة 2004، وهي للباحث الأمريكي "والتر لاكوير" (Walter Laqueur)** وأطروحة "التّحوّل إلى التّطرّف" الّتي عُدّ "بيتر نيومان" (Peter Newman) من أبرز مؤسّسيها[1]، وهو صاحب "المركز الدّولي لدراسات التّطرّف" بلندن. لقد صارت الأدبيّات الغربيّة مهتمّة بمناهج جديدة لدراسة هذا النّوع من التّهديدات والبحث في أسباب مقنعة لانتشارها بهذا الشّكل، فاهتمت البحوث في كبرى المراكز بكيفية تحول الفرد إلى شخص متطرف فكريا وعمليا. وبدأ ينتشر –خلال الفترة ذاتها– استخدام مفهوم "التطرف العنيف" في الأبحاث الغربية، ثم شاع استخدامُه بعد قمّة واشنطن حول "مكافحة التّطرّف العنيف" خلال شهر فبراير 2015 إذ فضّلت الإدارة الأمريكيّة استخدامه بدلا من تعبير "التطرف الإسلامي"، وعبّر الرّئيس السّابق " أوباما" (Barak Obama) أثناء

* وقع هجوم إرهابي على محطة السكك الحديدية بمدريد يوم 11 مارس 2004، نتج عنه 191 قتيلا و1755 جريحا، واتهم تنظيم القاعدة بزعامة بن لادن حينها بتنفيذه. وفي 7 جويلية 2005 وقع هجوم مشابه في العاصمة البريطانية استهدف قطارات الأنفاق، خلّف مقتل 50 شخصا وإصابة 700.

أُنظر: "هجمات دامية شهدتها أوروبا منذ بداية الألفية"، شوهد يوم: 24 مارس 2017، https://www.bbc.com/arabic/world-39362924

** "والتر لاكوير" (1921– 2018)، هو كاتب ومفكر وصحفي أمريكي اهتم بموضوع الإرهاب. للمزيد حول أطروحة الإرهاب الجديد. أُنظر:

« Book review : The New Terrorism by Walter Laqueur Essay », Seen on : 04/12/2019, https://www.bartleby.com/essay/Book-Review-The-New-Terrorism-by-Walter-PK2BQSZVC

[1] ارون كوندناني، **المسلمون قادمون: الإسلاموفوبيا والتطرف والحرب الداخلية على الإرهاب**، تر. شكري مجاهد، ط1 (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016)، ص146.

القمّة قائلا: "حرب الولايات المتحدة الأمريكية ليست مع الإسلام، ولكنها مع أولئك الذين شوهوا مبادئ الإسلام"

[1]. لكنّ المفهوم الجديد أو المستحدَث تخلّله نوع من الغموض: هل هو مرادف لمصطلح "الإرهاب"، أم أنّه أوسع من حيث المضمون وأبعاد استخدامه؟. لذلك كان الهدف الأول لهذه الدراسة هو العمل على البحث في حقيقة ظاهرة ومفهوم التطرف العنيف الذي لا يزال يحظى بالغموض والاستخدام بشكل غير محايد.

تتناول هذه الدراسة ظاهرة التطرف العنيف في المنطقة العربية وتأثيراتها على الجزائر، بالتطرق بدايةً إلى التطرف العنيف كظاهرة تتطلب الفهم والبحث في المفاهيم المتصلة بها والمقاربات المفسرة لها، ثم دراسة خصوصيات البيئة العامة للمنطقة العربية منذ 2001 ومرورا بفترة الحراك العربي، من أجل التعرف على حقيقة الظاهرة في المنطقة والعوامل المنتجة لها خلال هذه الفترة حتى حدود 2018، ثم التأثيرات التي أفرزتها بالنسبة للأمن الجزائري، ومن ثَمَّ آليات التعامل معها عبر سياسات متنوعة.

انطلاقا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة **الإشكالية البحثية** التالية:

- **انطلاقا من الحركيات المنتجة للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في المنطقة العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إلى أي مدى تمكنت الجزائر من وضع إستراتيجية كفيلة بالتصدي لهذا التهديد الأمني وتأثيراته؟.**

ويتفرع عن هذه الإشكالية عددٌ من **الأسئلة الفرعيّة** كالآتي:

- ما المقصود بالتطرف العنيف؟ ما هي المقاربات النظرية لفهمه وتفسيره؟ وهل يندرج في إطار إستراتيجية أم أنه تعبير عن واقع؟
- ما هي ميكانيزمات إنتاج وانتشار التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في المنطقة العربية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001؟
- ما هي تأثيرات التطرف العنيف في المنطقة العربية منذ 2001 إلى 2018 على الأمن الجزائري؟

[1] "باراك أوباما: نحن لسنا في حرب مع الإسلام"، شوهد في: 2015/02/18، https://www.google.com/amp/s/arabic.cnn.com/amphtml/world/2015/02/19/obama-terrorism-summit.

- ما هي آليات ومقاربات التعامل مع التطرف العنيف بالنسبة للجزائر؟

الفرضيات:

الفرضيّة المحورية التي تعمل الدراسة على اختبارها هي:

- **ترتبط فعالية الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب بمدى قدرتها على التكيف مع طبيعة وتمدد وانتشار هذا التهديد في المنطقة العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتحولات الظاهرة الإرهابية.**

ومن أجل إعطاء قيمة عملية لهذه الفرضية المركزية، يمكن اقتراح الفرضيات الجزئية التالية:

- تتوقف ميكانيزمات إنتاج التطرف العنيف في المنطقة العربية من 2001 إلى حدود 2018 على خصوصيات البيئة وظروفها الأمنية.
- تقترن ملامح وأبعاد التحول الذي عرفته أنشطة التطرف العنيف في المنطقة العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالتطور التقني والمعلوماتي، وتوظيفه في نشر الفكر المتطرف واستقطاب متطرفين عنيفين جدد.
- ترتبط تأثيرات ظاهرة التطرف العنيف في المنطقة العربية على الأمن الجزائري بحدود انتشارها ومدى قدرة الجزائر على التعامل معها فكريا وعمليا خلال العقدين الأخيرين.

حدود الدّراسة:

تندرج هذه الدراسة في **إطار زمنيّ** محدّد منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 وحتى سنة 2018، و**إطار مكاني** هو المنطقة العربية عموما والجزائر بالخصوص. بالسبة للفترة الزمنية فقد جرى اختيارها بناءً على التحولات التي عرفتها الظاهرة الإرهابية خلالها، بالإضافة إلى جملة المشكلات والأزمات الأمنية التي عانت ولازالت تعنيها المنطقة العربية. أما الإطار المكاني فتجب الإشارة هنا إلى أن المقصود بالمنطقة العربية ليس دراسة كل دولة على حدة، وإنما محاولة القيام بمسح شامل لخصوصيات البيئة العامة للمنطقة سياسيا وأمنيا خلال الفترة المحددة سلَفا، من أجل استخراج الحركيات المؤثرة والمنتجة للتطرف العنيف والإرهاب ثم انعكاسات ذلك على الجزائر.

أمّا **مجالُها الموضوعي** فيبدأ بالتّأصيل المفاهيمي والنظري للتّطرّف العنيف، من أجل محاولة تمييزه عن عدد من المفاهيم المتداخلة معه. فقد أتى استخدامُه في وقت تطوّرت فيه الظّاهرة الإرهابيّة على صعيد خصوصيّاتها، وامتداداتها، وآليات الانخراط في صفوف الجماعات والتّنظيمات الإرهابيّة. كما تزامن ذلك مع ما أفرزته خصوصيات البيئة الأمنية للمنطقة العربية الّتي هيّأت الظّروف مرّة أخرى لتبلور المنظومة الفكريّة للتطرف العنيف، وتشكُّل تنظيمات جديدة استثمرت في الفراغ المؤسّسي والأزمات المتعددة الأبعاد في عدد من الدول العربية مثل ليبيا وسوريا، فبرز تنظيم "الدّولة الإسلاميّة" المعروف اختصارا بتسميّة "داعش"، وعلى إثر ذلك تنقّل آلاف "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" من مختلف الجنسيّات عبر العالم من أجل الانخراط في صفوف التنظيمات المتطرفة في كل من سوريا والعراق، كان من ضمنهم أفراد جزائريّون على قلّتهم الواضحة مقارنة بغيرهم من الجنسيات، وهو ما بات يطرح مأزقا أمنيّا آخر في حالة عودة هؤلاء المقاتلين إلى بلدانهم الأصليّة. وستكون الدراسة مرتكزة بشكل كبير على العوامل والظّروف والتحولات الّتي ميزت ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في المنطقة العربية خلال العقدين الأخيرين تقريبا، ثم أبرز تأثيراتها على الأمن الوطني للجزائر وإستراتيجيات التصدي لها.

الإطار النظري:

تقوم الدراسة على "**المنهج الكُلّاني**" في فهم وتتبع الظواهر والبحث في المسبّبات، وقد تم الاعتماد على عدد من المقاربات النظرية لفهم ظاهرة التطرف العنيف، بداية بالمقاربة النّفسيّة–الاجتماعيّة الّتي تنطلق من التّركيبة النّفسيّة والاجتماعيّة للفرد، ودور عوامل الكبت والإحباط وأساليب التّنشئة وتأثيرات المحيط، بالإضافة إلى المقاربة السّيّاسية والأمنيّة للظّاهرة، والقائمة على متغيرات متنوعة ترتبط بالعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في نشأة وتطور ظواهر التطرف والإرهاب، ويتم التركيز عليها بشكل كبير تبَعا لطبيعة ومسار الدّراسة. كما لا يمكن إغفال دور المنظومة الفكرية في إنتاج التطرف العنيف في المنطقة العربيّة. بالتالي، تحاول الدراسة على الصعيد النظري الخروج بمقاربة نظرية متكاملة لفهم وتفسير ظاهرة التطرف العنيف بشكل عام، وستظهر أهمية توظيف مثل هذه المقاربات المتنوعة من خلال الفصلين الثاني والثالث.

الإطار المنهجي:

تم توظيف إطار منهجي متنوع ومتكامل بشكل يخدم أهداف ومتطلّبات الدراسة، وذلك كما يلي:

- **المنهج الوصفي والتحليلي:** هو منهج علمي كثير الاستخدام في البحوث والدراسات الاجتماعية والسياسية، لأنه يتناسب وطبيعة الظواهر المدروسة في حقل العلوم الاجتماعية بشكل عام. ويسمح الوصف بالتعرف على متغيرات الظاهرة والكشف عن خصائصها، وتتبع مساراتها في الحاضر والمستقبل، لذلك يتم توظيفه في هذه الدراسة خدمةً لأهدافها البحثية.
- **منهج دراسة الحالة:** وهو منهج يتناسب مع الفصل المتعلق بدراسة تأثيرات التطرف العنيف في المنطقة العربية على الجزائر، حيث يتم التركيز على الحالة الجزائرية.
- **المنهج التاريخي:** بحيث تم استخدام بعض تقنياته عند التطرق إلى مراحل تاريخية هامة كالحديث عن الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية.

الإطار المفاهيمي:

يعد الإطار المفاهيمي لأية دراسة أكاديمية عنصرا أساسيا، باعتباره نقطة انطلاق في عملية البحث. وفي هذه الدراسة، تم اعتماد عدد من المفاهيم وهي: التطرف العنيف، الراديكالية والإرهاب، فجرى البحث في مضامينها والعمل على التمييز بينها. وفيما يلي أهم التعريفات الإجرائية التي يمكن تقديمها لكل من المفاهيم المذكورة:

* **التطرف العنيف:**

ينقسم هذا المفهوم إلى: التطرف الذي يشير إلى مجاوزة الوسطية والاعتدال في التفكير والشعور، ومن مظاهره ومؤشراته التعصب للرأي ورفض الآخر المختلف في المعتقد أو المذهب الديني أو التوجه السياسي والأيديولوجي. أما العنف فهو استخدام القوة المادية بصورة غير قانونية أو مشروعة.

انطلاقا من ذلك، أمكن تعريف التطرف العنيف على المستوى الإجرائي بأنه "الرغبة في استخدام أو دعم استخدام العنف لخدمة معتقدات محددة، بما فيها تلك ذات الطابع السياسي، أو الاجتماعي أو الأيديولوجي، و يمكن أن يشمل ذلك أعمال الإرهاب"

[1]. وقد تبنّت هذا التعريف بعضُ الحكومات مثل الحكومة الأسترالية، فهو محطة انتقال من التطرف على مستوى الفكر إلى ممارسة العمل الإرهابي أو دعمه، لذلك تصفه المواثيق الأمميّة والدولية بالتّطرّف العنيف "المؤدّي إلى الإرهاب".

* **الراديكالية:**

يعرفها الدكتور المصري "عمر عاشور" بأنها عملية تتضمن تحولات سلوكية وأيديولوجية تلغي المبادئ الديمقراطية، مع إمكانية استخدام العنف كمنهج عملي لتحقيق أهداف سياسية[2]. وانطلاقا من الدراسات التي تم الاطلاع عليها، يشير التعريف الإجرائي للراديكالية إلى أنها عملية طويلة، بحيث تنمو الشخصية المتطرفة على عدة مراحل من ضمنها خضوع الفرد لمؤثرات البيئة الداخلية والاستقطاب الفكري، وصولا إلى مرحلة الاقتناع والاستعداد لممارسة العنف في صورة إرهاب، سواء بصورة فردية أو بالانخراط في تنظيم ما، إيمانا منه بضرورة التغيير الجذري لواقعه.

* **الإرهاب:**

وُجد كمٌّ هائل من البحوث التي تطرقت إلى التعريف الإجرائي للإرهاب، بالرغم من عدم وجود إجماع حول التعريفات المقدمة كما هو الحال مع مفهوم التطرف العنيف. وقد استخرج كل من الباحثين " شميد" (Alex Shmid) و"جوغمان" (Jougman) عناصر أساسية من مجموع 109 تعريفا للإرهاب وهي: عنصر القوة، البعد السياسي بحيث أن غايات العمل الإرهابي سياسية، التهديد، الآثار النفسية، التخطيط، وعنصر التنظيم بوصفه عملا عنيفا منظما، يستخدم فيه العنف المسلح استخداما منظما، فهو سلوك غير مشروع يستحق نوعا خاصا من العقاب[3].

---

[1] أويو ساليفو وايرين ندونغو، **ديناميكيات التحول الراديكالي عند الشباب في إفريقيا: مراجعة الأدلة المتوفرة حاليا**، ورقة بحثية رقم 296، مقدمة إلى معهد الدراسات الأمنية (أوت 2016)، ص02.

[2] Omar Ashour, **A world without Jihad? the causes of de-radicalization of armed islamist movements** (Canada : No. Bvd, 2008), p-p : 11-14.

[3] إدريس عطية، "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده"،**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الأول (جوان 2014)، ص ص: 30، 37.

وإن كان استخدام المفاهيم الثلاثة يتم في سياقات واحدة غالبا، في الإشارة والحديث عن الأعمال الإرهابية إلا أنه من واجب الباحث التمييز بينها من الناحية النظرية والإجرائية، وهو ما عملت عليه الباحثة من خلال الفصل الأول.

أهمّية الدّراسة:

تكمن أهمّيتها في التعرف على ظاهرة التطرف العنيف كظاهرة تشكل تهديدا أمنيا للدول والمجتمعات، من خلال تقديم مقاربة معرفية متكاملة الجوانب، إلى جانب الكشف عن خصوصيات المنطقة العربية وحركيات إنتاج التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في ظل تلك الخصوصيات، ثم تقديم قراءة لأبرز التأثيرات على الأمن الجزائري خلال فترة الدراسة الممتدة من 2001 وحتى حدود 2018. فقد أدت أحداث 11 سبتمبر 2001، ثم موجة الحراك العربي منذ 2011، إلى تعميق الهواجس الأمنية للدول، وهي الهواجس التي ارتبطت بأمن وطني مخترَق في ظل أمن إقليمي شديد الاضطراب. وفي ظل ظروف البيئة السياسية والأمنية للمنطقة العربية، وما تعرفه ظواهر التطرف والإرهاب من تطور في وسائل الانتشار وأساليب التأثير، أصبح الاهتمام بموضوع التطرف العنيف في المنطقة وانعكاساته على الجزائر ذا قيمة أكاديمية وفائدة عملية.

أهداف الدّراسة:

تتوخى الدراسة تحقيق جملة من الأهداف البحثية ومنها:

- وضع تعريف إجرائي لظاهرة التطرف العنيف، بشكل يميّز بين مفاهيم التطرف والتطرف العنيف والراديكالية والإرهاب.
- التعرف على مقاربات نظرية لفهم وتفسير ظاهرة التّطرّف العنيف.
- التعرف على خصوصيات البيئة العامة للتطرف العنيف في المنطقة العربية خلال فترة الدراسة المحددة.
- الكشف عن أهم الآليات المنتجة للتطرف العنيف في المنطقة العربية في علاقتها بالتطور التقني والمعلوماتي بعد 11 سبتمبر 2001.
- التعرف على تأثيرات التطرف العنيف في المنطقة العربية على الجزائر.
- تقييم التّجربة الجزائريّة في مجال مواجهة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

- محاولة تقديم إضافة علميّة للباحثين في موضوع التطرف العنيف والظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهت الباحثة في إعداد هذه الدراسة ما يلي:

- غموض مفهوم التطرف العنيف في بادئ الأمر، حتى أن التقارير الأممية أوصت بأن وضع تعريف له يكون من اختصاص الدول الأعضاء، ولم توجد دراسة عربية تحدد المعنى الدقيق لهذا المفهوم وإنما هو يُستخدم عادة بشكل فضفاض في إطار الحديث عن الإرهاب.
- يخضع تصور ظاهرة التطرف العنيف لاعتبارات سياسية وأيديولوجية، بالتالي فإن تعريف الظاهرة يختلف باختلاف تلك الاعتبارات، وهو ما جعل من الصعوبة بمكان وضع تعريف دقيق يحظى بالإجماع.

تقسيم البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة. ففي المقدمة استعرضت الباحثة التصور العام للدراسة، مبررات اختيار الموضوع، أدبيات الدراسة، مشكلة البحث وإشكاليته وأسئلته وفرضياته، ثم الإطار النظري والمنهجي والمفاهيمي، وأهمية وأهداف الدراسة. وفي الفصل الأول، تناولت الباحثة الإطار المعرفي والمقاربات النظرية لظاهرة التطرف العنيف، فتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: التطرف العنيف (دراسة معرفية)، أشكال ومظاهر التطرف العنيف، ومقاربات لفهم ظاهرة التطرف العنيف. وفي الفصل الثاني تم التركيز على خصوصيات وتحولات البيئة العامة للتطرف العنيف في المنطقة العربية، بحيث قُسّم بدوره إلى ثلاثة مباحث: التحولات الفكرية والإستراتيجية في بيئة التطرف العنيف بالمنطقة العربية (من الجهاد الأفغاني إلى الحرب العالمية على الإرهاب)، البيئة الإستراتيجية للتطرف العنيف في المنطقة العربي بعد 2011، وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" (النشأة، الخصوصية والهيكلة). بالنسبة للفصل الثالث فقد تم تناول إستراتيجيات وميكانيزمات إنتاج التطرف العنيف في المنطقة العربية وردود الفعل الدولية، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالآتي: دور التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية، ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتنظيم "داعش" الإرهابي بين التمويل والحرب عليه. أما الفصل الرابع فيعالج تأثيرات التطرف العنيف في المنطقة العربية على الجزائر، وينقسم إلى أربعة مباحث: لمحة حول ظاهرة التطرف العنيف في الجزائر، تأثيرات التطرف العنيف في المنطقة العربية بعد 2001 على الأمن

الوطني الجزائري، تأثيرات التطرف العنيف في المنطقة العربية على الأمن المجتمعي للجزائر، والإستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

الفصل الأوّل:

ظاهرة التطرف العنيف: إطار معرفي ومقاربات تفسيرية.

المبحث الأوّل: التطرف العنيف: دراسة معرفية.

المبحث الثاني: في أشكال ومظاهر التطرف.

المبحث الثّالث: مقاربات لفهم ظاهرة التطرف العنيف.

تمهيد:

ينطلق البحث في ظاهرة التطرف العنيف والإرهاب من خطورتها وراهنيّتها، والمسارات والتحولات التي عرفتها في عصر التكنولوجيا الرقمية، إذ لا يمكن بأي شكل من الأشكال مقارنة إرهاب الحاضر، بكل ما يميزه من تطور في الخصائص والأساليب والتكتيكات وتمدد جغرافي، مع إرهاب الماضي الذي اقتصر في الغالب على منطقة جغرافية ضيقة. كما يعد البحث في مفهوم التطرف العنيف ذاته أمرا ملحّا، خاصة مع الغموض الذي أحاط به وعدم وجود تعريف دقيق وشامل يحظى بالإجماع كحال مصطلح الإرهاب.

ومع انتشار هذا التهديد الأمني في كافة ربوع العالم، انطلاقا من دوافع وظروف ومبررات وتأثيرات متنوعة، بات لزاما على الباحث في حقل الدراسات الإستراتيجية والأمنية تخصيصُ قدر من الاهتمام لهذا الموضوع، مع التذكير بضرورة توخي الدقة والموضوعية في المعالجة. انطلاقا من ذلك، سيتم العمل من خلال هذا الفصل على البحث في مفهوم التطرف العنيف وتمييزه عن مفاهيم مثل التطرف والإرهاب والراديكالية، سواء من الناحية الاصطلاحية أو الإجرائية. والملاحظُ مبدئيا هو الاستخدام المكثف في أوساط المجتمع الدولي لهذه المفاهيم بنفس المضامين تقريبا، بحيث يتم إطلاق وصف التطرف العنيف والإرهاب والراديكالية بشكل فضفاض، لا يراعي أحيانا التبايُن في المعنى واختلاف وجهات النظر في إطلاق وصف التطرف والإرهاب على طرف دون سواه.

بالتالي، تم تخصيص هذا الفصل لتقديم قراءة في المفاهيم الأساسية للبحث، والتعرف على ظاهرة التطرف العنيف والمفهوم في حد ذاته، بالإضافة إلى تناول أبرز أشكال التطرف ومظاهره أو ملامحه، وفي الأخير استعراض أهم المقاربات لفهم وتفسير الظاهرة من الناحية النفسية والاجتماعية، السياسية والأمنية، وأيضا من الناحية الفكرية والتاريخية بربطها بسياق البيئة العربية.

المبحث الأوّل: التطرف العنيف: دراسة معرفية.

يتطرق هذا المبحث لمفهوم التطرف العنيف وعلاقته بمفاهيم الإرهاب والراديكالية، خاصة وأن هنالك معيقات معرفية للتعريف بالظاهرة الإرهابية، بالإضافة إلى الخلط الحاصل في استخدام الدارسين للمفاهيم المرتبطة بالإرهاب.

المطلب الأول: التطرف والتطرف العنيف.

1- قراءة في مفهوم التطرف:

تجدر الإشارة في البداية إلى أن مفهوم التطرف (Extremism) يُنظر إليه بوصفه من المفاهيم الغامضة في بعض الأحيان والمستخدمة بشكل فضفاض في غالب الأحيان، فكل طرف يوظفه بما يخدم مصلحة ضيقة أو ضد فئة معينة. كما أنه مفهوم نسبي ومركب شأنُه شأنُ الظاهرة ذاتها، فهي فكرية ونفسية واجتماعية قبل أن تكون سياسية أو تمثل تهديدا أمنيا للدول والمجتمعات.

يشير مفهوم التطرف إلى الانحراف عن الوسطية والاعتدال أو مجاوزة الاعتدال بالتفريط في الشيء أو المغالاة فيه[1]، ومن بين التعريفات اللغوية والاصطلاحية المقدَّمة في شأنه **تعريفه في لسان العرب لابن منظور** كالآتي: "طرف كل شيء مُنتهاه، ومعناه الوقوف على الطرف، وهو يقابل التوسط والاعتدال"[2].

وقد يشار بالتطرف إلى أيديولوجيا سياسية تتصادم مع قيم ومبادئ المجتمع، أو يقصد به معارضة القيم الديمقراطية من خلال مشاعر وممارسة العنصرية والتفرقة على أساس العرق أو الدين، والتعدي على حقوق الإنسان العالمية. هذا التعريف أدرجه "بيتر نيومان" (Peter Newman) في

[1] صلاح الصاوي، **التطرف الديني: الرأي الآخر** (د.ب.ن: دار الآفاق الدولية للإعلام، د.س.ن)، ص08.

[2] محمود كيشانة، "التطرف بين الدين والتدين"، **مجلة ذوات**، العدد 06 (2015)، ص. 32.

قاموس الفكر السياسي لسنة 2010[1]، لكن يُعاب عليه الخلفيّة الأيديولوجية والانطلاق من خصوصيات البيئة الغربية.

ولعل تعريف كلّ من "أندريا بارطولي" (Andrea Bartoli) و"بيتر كولمن" (Peter Collman) أوسع وأشمل، ذلك من خلال الجمع بين الجانب الفكريّ والعاطفي والممارسة في التعريف بظاهرة التطرف. فالتطرف بالنسبة إليهما **يتضمّن معتقدات، مواقف، مشاعر، أفعالا وإستراتيجيّات لها خاصّيّة الخروج على ما هو معتاد أو مألوف**[2].

لكن الملاحظ بشكل عام هو أن المفهوم يستخدم بكثرة بمعنى سياسي أو ديني، غير أن الواقع والتاريخ قد أثبتا بأن التطرف ليس حكرا على الحركات الإسلامية أو الدينية كما يشاع حوله وكما يجري استخدامه غالبا، بل إنه متعدد الأشكال، إذ تجد التطرف الفكري والسياسي والاجتماعي، كما تجد العلماني أو اللاديني والديني. والأصحُّ استخدام مفهوم التطرف عندما يتم الحديث عن التشدد والمغالاة على مستوى الفكر، في حين أن **التطرف متى صاحبَه العنفُ سُمّي"تطرفا عنيفا"**.

يبدأ التطرف فكريا ليسبق مرحلة مُمارسة العنف والإرهاب، لكنه قد لا يُصنف كتهديد أمني ما لم يُترجم إلى ممارسة عملية ويخلق آثار الرعب والهلع[3]. بمعنى آخر، التطرف متى بقي على مستوى الفكر ولم يتحول إلى ممارسة للعمل الإرهابي من غير الممكن إصدار حكم عليه، ولذلك توجد قوانين لمكافحة الإرهاب ولا توجد قوانين لمكافحة التطرف الفكري، في حين توجد سياسات وتدابير للوقاية منه.

في غموض المفهوم وتضمُّنه العديدَ من المعاني والأبعاد، يقول الدكتور عزمي بشارة[4]:

---

[1] Randy Borum, Radicalisation into Violent Extremism : A Review of Social Science Theories. **Journal of Strategic Studies,** vol. 4, (Winter 2011), P. 10. In : .http://scholarcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1139&context=jss

[2] Alex Schmid, Violent and Non-Violent Extremism, **Op.cit**, p. 11.

[3] هبة الله أحمد خميس بسيوني، **الإرهاب الدولي: أصوله الفكرية وكيفية مواجهته** (مصر: الدار الجامعية، 2009)، ص ص119-120.

[4] عزمي بشارة،"في ما يسمى التطرف"،**دورية سياسات عربية**، عدد 14 (ماي 2015)، ص06.

"يمكن أن تكون الذات الفاعلة، سواء أكانت فردا أم جماعة، متطرفة في عنفها أو سلميتها، وفي تشددها أو تسامحها، بل ومن الممكن أن تكون متطرفة في اعتدالها أو في وسطيتها. وبهذا الربط الأخير يتجلى عقم استخدام هذا اللفظ، حتى بوصفه مصطلحا، فضلا عن أن يكون مفيدا في تحليل الظواهر الاجتماعية".

لذلك يصحّ القولُ إن مفهوم التطرف هلامي ومثير للجدل، خاصة وأن توظيفه في نطاق ضيق لوصف مجاوزة الحد المعقول أو المألوف في تفكير أو فعل يجعله محاطا بالذاتية وبأبعاد سياسية واعتبارات قيمية، فما يُنظر إليه كتطرف في بيئة معينة قد يُعد اعتدالا أو توجها عاديا في غيرها.

2- في مفهوم العنف:

عُنفوانُ الشيء هو أوّلُه، "بحيث يقال: هو في عنفوان شبابه أي في حدّة نشاطه"، وحسب "ابن منظور" فإن العنف مضاد للرفق[1]، إذ يسمى الفعل أو الشخص عنيفا "ما لم يكن رفيقا في أمره". ويقول الدكتور "حسنين توفيق إبراهيم" بأن **التعريف الاصطلاحي للعنف (Violence) يرتكز على الجانب العملي**، ففي اللغة الإنجليزية تشتق الكلمة من الأصل اللاتيني Violentia فتصبغ المصطلحَ إذن دلالةُ التوظيف غير المشروع للقوة المادية[2]. لكنّ دلالته في معجم "كامبردج" لا ترتبط فقط بصورته المادية بل تتعداها لتشير إلى الإكراه والأيديولوجيا مثلا[3]، بالتالي فإن العنف قد يُمارَس لفظيا ومعنويا كما يمارس عمليا، وفي الحالتين تكون الآثار متفاوتة.

كما عُرّف العنف بأنه "**سوء استعمال القوة.. يُستخدم ضد الأشياء (تدمير، تخريب، إتلاف) بحيث تفترض هذه المصطلحات نوعا معينا من العنف**". وبحسب عالم السلام "جوهان جالتونغ" (Johan Galtung) فإن العنف "ضرر يمكن تجنبه بالوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان"[4]، وهي مسؤولية

---

[1] إبراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب: لماذا يفجر الإرهابي نفسه وهو منتش فرح؟** ط1 (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص20.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. ط3(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص77.

[3] عائشة لصلج، "العنف الرمزي عبر الشبكات الاجتماعية الافتراضية : قراءة في بعض صور العنف عبر الفيسبوك"، بحث منشور لدى مؤسسة مؤمنون بلا حدود، شوهد في: 2018/07/23، ص07، https://mominoun.com/articles/..B1-4065.

[4] علي إسماعيل مجاهد، "تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع"، شوهد في: 2017/02/15، https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/0bd46adb-0ccb-44d2-ad51-.

الحكومات المتمثلة في العمل على تحسين نوعية حياة الفرد وإشباع متطلباته، فضلا عن الاهتمام بمتغير الحرية والهوية.

كما يتميز العنف بطابعه الأدواتي، بحيث ترى "حنّة أرندت" (Hanna Arendt) بأنه "من الناحية النظرية قريب من القدرة، بالنظر إلى أن أدوات العنف.. إنما صُممت واستخدمت بهدف مضاعفة طبيعة القدرة"[1].

ويذهب البعض إلى اعتبار العنف "آلية من آليات الدفاع عن الذات ضد المخاطر التي تواجه الإنسان ومن أجل البقاء والاستمرار في الحياة، وأن هذه الآلية الدفاعية هي إحدى الطاقات الغريزية الكامنة في الكائن الحي"[2]. فهو وسيلة دفاع يلجأ إليها الفرد في حال فشل أو عدم نجاح أساليب الدفاع الأخرى.

لقد تحول موضوع العنف من مجرد سلوك يومي إلى إشكالية فلسفية ارتبطت بالغوص في جوهر الطبيعة البشرية معرفيا وسلوكيا، فاهتمت به حقول المعرفة على اختلافها وتنوُّعها بما فيها الفلسفة، وهو لا يزال من الإشكالات الراهنة المحاطة بكمّ من التساؤلات، خاصة عند ربطه بالفكر المتطرف إذ تصبح المسألة أكثر تعقيدا.

3- في مفهوم التطرف العنيف:

انتشر استخدام مفهوم التطرف العنيف (Violent Extremism) خلال السنوات الأخيرة بالتزامن مع الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، والتي أحدث طفرة أخرى في طبيعة الصراعات والتهديدات الأمنية. وقد اختارت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" (Barak Obama) أن تسمي قمة مكافحة الإرهاب الدولية لعام 2015 بقمة "مكافحة التطرف العنيف"، فاتضح مبدئيا بأنها رغبة في جعل المفهوم أكثر شمولا لمختلف أشكال التنظيمات المتطرفة التي تمارس الإرهاب، ولتجاوُز المنظور الذي يربط الظاهرة بالدين الإسلامي حسبما عبّر عنه الرئيس الأمريكي.

---

[1] حنة أرندت، **في العنف**. تر.إبراهيم العريس، ط1 (بيروت: دار الساقي، 1992)، ص ص40-41.

[2] الحيدري، **مرجع سابق**، ص17.

يذهب البعض إلى تعريف التطرف العنيف بأنه استخدام العنف بصفة هجومية كوسيلة لبلوغ أهداف معينة، هي سياسية غالبا كما قد تكون مثالية أحيانا[1]. لكن الملاحظ في هذا التعريف أنه ينطبق أيضا على تعريف الإرهاب، وهو ما يؤكد الخلط بين المفهومين ووجود معضلة في التعريف وصعوبة للتمييز بين مفهومي التطرف العنيف والإرهاب، خاصة وأن مصطلح الإرهاب ذاته لا يوجد إجماع حول تعريفه رغم قدم استخدامه نسبيا. ومفهوم التطرف العنيف يرتبط بمفهومي الإرهاب والراديكالية اللذين يُستخدمان في الغالب كمرادف له، في حين تشير إليه المواثيق الدولية بالعبارة: "**التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب**"، مما يقود إلى اعتبار التطرف العنيف محطة تسبق العمل الإرهابي ولا تنفصل عنه.

لقد أظهرت الأدبيات التي تم الاطلاع عليها استخدام مفاهيم التطرف العنيف والراديكالية والإرهاب –عادةً– بصورة متبادَلة باعتبارها مترادفة، مع غموض مفهوم التطرف العنيف أحيانا ضمن الأدبيات الموظفة له. من الضروري التأكيد على أن التطرف صفة طاغية على السلوك الإرهابي، لكن من الواجب أيضا العمل على تحديد الفرق وإزاحة الغموض، **فالتطرف العنيف هو الأيديولوجية التي تقبل وتبرر استخدامات العنف غير المشروع لبلوغ هدف أيديولوجي أو سياسي معين**، في حين أن **الراديكالية عملية** تتضمن مسار التحول نحو اعتناق الأفكار المتطرفة وممارسة الإرهاب، فهي بهذا المعنى تشمل الجانب الفكري والسلوكي.

وقد ركزت الحكومة الأسترالية في تعريفها على بعض النقاط الأساسية، إذ عرفت التطرف العنيف كما يلي: "التطرف العنيف يصف معتقدات وأفعال الأفراد الذين يدعمون أو يستخدمون العنف لتحقيق أهداف أيديولوجية، دينية أو سياسية. هذا يتضمن الإرهاب، أشكالا أخرى من العنف المدفوع سياسيا وبعضَ أشكال العنف الطائفي". وفي ظل ذلك فإن "كل أشكال التطرف العنيف، بغض النظر عن دوافعها، تبحث عن التغيير من خلال الخوف والترهيب بدلا من العمليات الديمقراطية البنّاءَة"[2].

وفي تعريف آخر، التطرف العنيف هو "الرغبة في استخدام أو دعم استخدام العنف لخدمة معتقدات محددة، بما فيها تلك ذات الطابع السياسي، أو الاجتماعي أو الأيديولوجي، و يمكن أن يشمل ذلك أعمال الإرهاب"[3]. بالتالي فإن التطرف العنيف بهذا المعنى يشمل مختلف أشكال التطرف المصحوبة

[1] Alex Schmid, **Op. cit.**, p.p :13-14.
[2] Jason-Leight Striegher, **Op.cit**, P. P. 76,78.
[3] ساليفو، ندونغو، **مرجع سابق**، ص02.

بممارسة العنف أو دعمه عبر قنوات محددة، أبرزها وسائل التواصل الاجتماعي، ويجب التأكيد هنا على أن دراسة الأسباب المؤدية إليه أمر ضروري في عملية التصدي له، لأنك قد توقف إرهابيا أو تقضي على زعماء تنظيم معين، لكنك لن تستطيع الجزم بالقضاء على ظاهرة مركبة تحولت من صورتها المحلية أو الوطنية إلى تهديد عابر للحدود والأوطان والقارات، مستفيدةً من حالات الغضب الشعبي والدعم الذي تلقاه من قبَل فئات عديدة من المجتمع.

وفي إطار خطة عمل أممية بتاريخ 24 ديسمبر 2015، تم الحديث عن مفهوم التطرف العنيف بشكل يؤكد أنه لا يزال غامض المعالم وفي طور التعريف: "**التطرف العنيف ظاهرة تتسم بالتنوع وتفتقر إلى تعريف محدد. وهو ليس بالأمر الجديد، ولا يقتصر على منطقة أو جنسية بعينها أو على نظام عقائد معين**". وفي هذا تأكيد على أن الظاهرة ليست مرتبطة بفئة معينة أو منطقة دون غيرها، لأن البحث في جذور التطرف العنيف والإرهاب عبر العالم يؤكد تنوع صورها عبر العصور. وقد أشار التقرير ذاتُه إلى أن تحديد تعريف لظاهرة التطرف العنيف إنما هو من اختصاص الدول الأعضاء[1]، وهو الأمر الذي يجعل المفهوم قابلا للتلاعب شأنُه شأن مصطلح الإرهاب. وركزت معظم الدراسات الغربية المتخصصة في الشأن على أن التطرف العنيف يؤدي إلى الإرهاب، وهو ما يسمح بالقول بأنه حالة وسطى بين التطرف الفكري والعمل الإرهابي، لأن الإرهاب في الواقع هو حالة نفسية تقترن بنشر الخوف والهلع الشديدين.

بالإضافة إلى معضلة التعريف التي تصادف الباحث في مفهوم التطرف العنيف فإن المفهوم ذاته يدعو إلى البحث عن **الحد الفاصل بين الشكل العنيف وغير العنيف للتطرف.**

ويذهب بعض الدارسين إلى أن استخدام المفهوم له **دلالته وبعده الإستراتيجيان**، لكونه يشير تحديدا إلى **أيديولوجيا الجماعات المتطرفة وضرورة التصدي لها عبر أساليب غير عسكرية** أو بالجمع بين الإجراءات العسكرية والإجراءات الوقائية. وطبقا لتقرير معهد السلام الدولي لعام 2010 فإن الأساليب غير العسكرية تُعتبر الأكثر نجاحا في "عدم إثارة جيل جديد من المتطرفين العنيفين"[2]. فطبيعة

---

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام الأممي: إستراتيجيا الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: خطة عمل لمنع التطرف العنيف**(24 ديسمبر 2015).

[2] حامد السعيد، "إصلاح المتطرفين"، شوهد في: 2015/12/17، http://unipath-magazine/com/ar/

الظاهرة، بوصفها ظاهرة اجتماعية مركبة بالدرجة الأولى، وتهديدا أمنيا لا تماثليا بالدرجة الثانية، تستدعي إعادة النظر في أساليب المواجهة لتتماشى مع منظور الأمن الشامل، فمن غير المنطقي الاعتقادُ بحتمية القضاء على هذا التهديد الأمني عبر الحل العسكري وحده، ولو كان الأمر كذلك لما انتشرت الأفكار المتطرفة وتواصلت الأعمال الإرهابية عبر العصور.

المطلب الثاني: التطرف العنيف والراديكالية.

أول استخدام لمفهوم الراديكالية (Radicalization) ذات الأصل اللاتيني كان في سنة 1797م من قبل "تشارلز جيمس فوكس" (Charles James Fox) (تيار "الويغز" في البرلمان البريطاني)، والذي سمّى نفسه راديكاليا كوصف إيجابي باعتباره داعما لمبادئ الثورة الفرنسية، وعبّر عن رفضه للاتجار بالعبيد، كما أكد تعاطفه مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الحكومة البريطانية. وجاء تعريف الراديكالية في معجم كامبردج كالآتي: "أن يحمل الإنسان معتقدات وأراء ترى الغالبية أنها غير عقلانية وغير مقبولة"[1]. هنا يتداخل مفهوم الراديكالية مع مفهوم التطرف بالنظر إلى معايير المجتمع في تحديد ما هو معتدل أو مألوف، وما هو شاذ وغريب عن قيمه والثقافة السائدة فيه. والحقيقة أن **الانتقال من المعاني العامة للراديكالية إلى بيئة ثقافية لها خصوصيات معينة هو الذي يقود إلى الحديث عن التطرف**، بمعنى تأويل الراديكالية بإعطائها مضمونا خاصا[2].

عرّفت خدمة الأمن الألمانية الراديكالية من خلال مؤشر قيمي- إجرائي بأنها استخدام طرق غير ديمقراطية تتصادم والنظام الديمقراطي. ويركز "موسكالنكو" (Moskalenco) و"ماك كولاي" (Mac Colley) على ميكانيزمات الجماعة، فيعرفانها بتطرف الفكر والمعتقد والشعور والسلوك، وتبرير العنف المستخدم، والمطالبة بالتضحية دفاعا عن الجماعة. وحسب "نيومان" (Newman) و"ستيفنس" (Stevens) فهي عملية أو عمليات يتبنى خلالها الفرد أو الجماعة نهج العنف لبلوغ أهداف سياسية[3].

---

[1] بشارة، **مرجع سابق**، ص08.

[2] William A. Costanza, "An Interdisciplinary Framework to Assess the Radicalisation of Youth Towards Violent Extremism Across Cultures », A Thesis submitted to the Faculty of The School of Continuing Studies and of The Graduate School of Arts and Sciences, in partial fulfillment of the requirements for the Degree of Doctor of Liberal Studies (Washington : Georgetown University, May 2012), p-p : 28-32.

[3] Borum, **Op.cit.,** p. p. 13-14.

لقد ظل مصطلح الراديكالية هامشيا قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، أو بشكل أدق قبل هجمات مدريد في 2004 ولندن في 2005، بحيث لم تهتم به الدراسات الأكاديمية، في مقابل الاهتمام الواسع بمصطلح الإرهاب والعمل الإرهابي من خلال دراسات عديدة في علم النفس والاجتماع بشكل خاص. والراديكالية في تعريفها الإجرائي هي عملية نفسية وعقلية قد يتبنى خلالها الفرد شكلا عنيفا لفعله، في صلة ذلك بأيديولوجيا متطرفة غالبا، ذات طابع أو مضمون سياسي، اجتماعي، ديني أو غير ذلك، وهي تستهدف تطبيق ذاتها على أرض الواقع وتغييره جذريا[1]. كما ذكر "شميد" في دراسة له مجموعة من التعريفات تضمّنتها دراسة لكل من الباحثة في الحركات الاجتماعية "دوناتيلا ديلا بورتا"[*] (Donatella Della Porta) و"غراي لافري" (Gray LaFree) في سنة 2011، من بينها أن الراديكالية عملية تتضمن الاستخدام المتزايد للعنف، وذلك من خلال التغير في المعتقدات، المشاعر والسلوكيات، مما يتضمن تبرير أعمال العنف والميل إلى التضحية دفاعا عن الجماعة وقيمها[2].

فالراديكالية عملية طويلة ومتدرجة، تمر بعدة مراحل آخرها مرحلة النضج. فالفرد لا يصبح راديكاليا في بضعة أيام، والنضج هنا يُقصد به بلوغ درجة متقدمة من الاعتقاد بالأفكار[3]. يعرفها الدكتور "عمر عاشور"، الباحث المصري المتخصص في شؤون الجماعات المسلحة، بأنها **عملية تتضمن تحولات سلوكية وأيديولوجية تلغي المبادئ الديمقراطية، مع إمكانية استخدام العنف كمنهج عملي لتحقيق أهداف سياسية**[4]. ولكن، لا تعد الراديكالية خطرا ما لم ترتبط بأعمال عنف أو أعمال مخالفة للقانون، بل قد تمثل عامل قوة لتحقيق تغيير نافع[5]، وهو ما يعيد إلى أذهاننا أصل بروز المفهوم وسياقَه التاريخي الذي ظهر فيه كما تمت الإشارة إليه في بداية المطلب الثاني.

---

[1] Farhad Khosrokhavar, **Radicalisation (**France : Maison des Sciences de L'homme, 2015), p. p. 07-08.

[*] "دوناتيلا ديلا بورتا" (Donatella Dela Porta)، هي أستاذة وباحثة إيطالية في علم الاجتماع، متخصصة في موضوع الحركات الاجتماعية (Social Movements) ولها العديد من المنشورات في هذا السياق.

[2] Shmid, Radicalisation, De-radicalisation, Counter-radicalisation, **Op.cit,** P. 06.

[3] Khosrokhavar, **Op.Cit**., p. 15.

[4] Ashour, **Op.Cit.,**p-p : 11-14.

[5] منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، **وثيقة بعنوان: الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إليه: مقاربة الشرطة المجتمعية** (فبراير 2014)، ص ص 35-36.

وعادةً ما يتم استخدام مفهوم التطرف والراديكالية بصفة متبادلة باعتبارهما مترادفين ويصفان حالة بعيدة عن الوسطية والاعتدال. وقد وُجد تداخل بين المفهومين لدى بعض الدارسين، غير أن الرجوع إلى تاريخ الفكر السياسي خلال القرنين 19 و20 للميلاد، كما يوضح ذلك المفكر والباحث الأمريكي في قضايا الإرهاب "ألكس شميد" (Alex Schmid)، يؤكد استخدامهما على نحو مختلف ومتقابل، بحيث **استُخدمت الراديكالية بمعنى إيجابي لوصف ممارسات ديمقراطية، في حين استُخدم التطرف لوصف ممارسات أنظمة شمولية متسلطة**[1].

تتضمن العملية الراديكالية عدة مراحل يجري من خلالها تعزيز التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. هذه المراحل يمكن تصنيفها عموما كما يلي:

* **المرحلة السابقة للعمل الراديكالي (ما قبل التحول إلى التطرف):**

هي مرحلة في حاجة لدراسة معمقة، ترتكز على عنصر التنشئة وحياة الفرد[2]، وقد تعطي الباحث تفسيرا منطقيا ومقنعا حول العوامل التي تدفع بالفرد إلى تبني الفكر المتطرف وممارسة الإرهاب، بحيث أن للتنشئة والبيئة أو المحيط الذي يعيش فيه الفرد دورا كبيرا لا يمكن إغفاله.

* **مرحلة نمو العقيدة الراديكالية (مرحلة التحول إلى التطرف):**

بحيث يصبح الفرد على أتم الاقتناع بالأفكار المتطرفة، بعد أن يتعرض لتأثيرات متنوعة داخلية وخارجية (كالشبكة العنكبوتية أو السجن، وغيرهما)، وهي مرحلة جد حساسة بل وخطيرة في مسار العملية الراديكالية، بحيث يليها التطبيق والممارسة الفعليان[3]. واعتبر "بريان جنكيز ماد" (Brian Jenkeez Med)، أحد المختصين في موضوع الإرهاب التابعين لمؤسسة "راند" (Rand Corporation)، أن هذه المرحلة هي مرحلة لاكتشاف الفكر المتطرف وتعريف الذات، ويتم القياس بناءً على جملة من المؤشرات كالعزلة وصحبة المتطرفين والانضمام إلى الجماعة المتطرفة[4].

---

[1] Schmid, Violent and Non-Violent Extremism ,**Op.cit.,** p.p. 13-14.

[2] Mitchell D. Silber &Arvin Bhatt, **Radicalization in The West : The Homegrown Threat** (New York : Police Departement, 2007), P. 06.

[3] Khosrokhavar, **Op.cit**. p. 22.

[4] كوندناني، **مرجع سابق**، ص167.

* **مرحلة الممارسة (الجانب العملي):**

عندما تنمو العقيدة الراديكالية لدى الفرد يصبح أكثر اقتناعا بضرورة تطبيقها على أرض الواقع وممارسة العمل الإرهابي، وقد تأخذ العملية الراديكالية فترة طويلة نسبيا (مثلا ثلاث سنوات)، كما قد تتم بصورة متسارعة خلال بضعة أشهر فقط[1]. بالتالي يطرح إشكالا كبيرا لأن المنهج الغالب استخدامه لأجل التغيير هو العنف والإرهاب، وقد أثبتت العديد من التجارب والحركات الاجتماعية عبر التاريخ أن العنف هو الذي يُحدث التغيرات ويحقق المطالب. والتوجه إلى ممارسة العمل العنيف لا يكون في إطار جماعة دوما، بل قد يكون بصفة انفرادية وهو ما تحدث عنه الباحث في مجال علم النفس السياسي "مارك سيجمان"، إذ رأى بأن الفرد قد يصبح إرهابيا دون انضمامه إلى جماعة معينة.

المطلب الثالث: التطرف العنيف والإرهاب.

في البحث عن أصل استخدام مصطلح الإرهاب (Terrorism) بالمضمون السياسي، نجد بأنه حديثُ العهد بالرجوع إلى فترة الثورة الفرنسية وما تلاها حيث دخل حيز الاستخدام (1793-1798)[2]، وتحديدا سنة 1794م، إذ استُخدم لوصف أفعال وأساليب الترهيب التي اعتمدتها مجموعة "اليعاقبة" (Les Jacobins) في التصدي لكل معارض[3]. وكان يُقصَدُ به وقتها **النسقُ العام للخوف والترهيب** والذي تسببت فيه الدولة، بمعنى آخر: "إرهاب الدولة". تبع ذلك بروز الحركة الشعبية الإرهابية **Navodnaia Volia** في روسيا خلال القرن 19م وعُرف متزعموها بتسمية "الفوضويين" لأنهم رفضوا منطق الدولة، مُعبّرين عن ذلك الرفض بأعمال إرهابية واسعة النطاق[4].

وتواصلت التعريفات حتى إدراج بند "الإرهاب الدولي" في جدول أعمال الأمم المتحدة بداية من 1972، ثم عرفته لجنة الإرهاب الدولي في 1980 كالآتي[5]:

---

[1] Mitchell D. Silber &Arvin Bhatt, **Op.cit**, p.07.

[2] محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية: تركة قرن مضى و حمولة قرن أتى**. ط1، (عمّان: دار الحامد، 2007)، ص47.

[3] الحيدري، **مرجع سابق**، ص32.

[4] Boukraa, **Terrorisme : Définition, Histoire, Idéologie, et Passage à L'acte** (Alger : Dar Chihab 2006, p. p. 59-60.

[5] إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي**. ط1(د. ب. ن: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2018)، ص26.

"يعد الإرهاب الدولي عملا من أعمال العنف الخطير أو التهديد به، يصدر من فرد أو جماعة سواء كان ضد الأشخاص أو المنظمات، أو المواقع السكنية، أو الحكومية، أو الدبلوماسية، أو محاولة ارتكاب، أو الاشتراك في ارتكاب، أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل أيضا جريمة الإرهاب الدولي".

وفي قراره رقم 1566 لسنة 2004، حدد مجلس الأمن 3 معايير لتمييز العمل الإرهابي هي[1]:

* **النية**، والتي تنتهي بارتكاب جرائم القتل العمدي التي تستهدف المدنيين.
* **الغرض**، فبغض النظر عن الاعتبارات الأيديولوجية يتم استهداف إثارة مشاعر الرعب.
* **العمل الإرهابي هو سلوك معين وخاص**، يشكل جريمة حسب مضامين المواثيق الدولية.

بخصوص الفرق بين الإرهاب والمقاومة، عرّفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة سنة 1998 بالقاهرة، الإرهابَ في مادتها الأولى كفعل عنيف إجرامي يستهدف إصابة الناس والمرافق الخاصة والعمومية بالأذى[2]. أما مفهوم المقاومة فيُطلق على كل حركة وطنية تتميز بشرعية العمل والهدف، لمقاومة مستعمر أو محتل، أو ردّ عدوان جهة ما. ويمكن الاستشهاد في ذلك بحرب التحرير الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي (1954–1962)، والتي جعلت العالم بأكمله يدرك عدالة القضية الجزائرية[3].

ويتضح الفرق جليا بين الإرهاب والمقاومة عبر خمسة عناصر كما يلي[4]:

- ✓ فكريا وأيديولوجيا، إذ إن المقاومة طابعها وطني– تحرري.
- ✓ الاختلاف من حيث الأساليب المستخدمة.
- ✓ الاختلاف من حيث الأهداف، فهدف المقاومة يختلف عن الهدف من ممارسة الإرهاب.
- ✓ الاختلاف من حيث التنظيم.
- ✓ الاختلاف من حيث معيار الشرعية والمشروعية.

---

[1] Organization of Security and Co-Operation in Europe, **Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalisation that Lead to Terrorism : A Community-Policing Approach** (February 2014), p. p. 29-30.

[2] جامعة الدول العربية، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (القاهرة: 22 أفريل 1998)، المادة الأولى، ص01.

[3] نبيل راغب، **موسوعة قواعد اللعبة السياسية: دراسة تحليلية نقدية** (القاهرة: دار غريب، 2002)، ص711.

[4] إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع العنف والإرهاب: دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي**، ط1(بغداد: دار وائل، 2008)، ص–ص: 72–87.

يقول الدكتور إبراهيم الحيدري: "الإرهاب عنف منظم ومقنن ويهدف إلى تحقيق أهداف محددة، وتقوم به منظمات غير حكومية غالبا"[1]. فنمط وأسلوب العنف الموظف في العمل الإرهابي يختلف عن العنف العادي، وأيضا عن العنف السياسي. بل إن الإرهاب "أقوى وسيلة في العنف السياسي"[2] من حيث إنه استخدام منظم للعنف المسلح من قبَل تنظيم عابر للحدود ذي أهداف سياسية ورؤية إستراتيجيّة محددة.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهي تركز في تعريفها للإرهاب على العامل الخارجي، فقد عرفته وزارة الخارجية الأمريكية سنة 1998 بأنه "العنف المدفوع سياسيا والممارس ضد أهداف غير قتالية، من قبَل أفراد أجانب أو عملاء سريين بقصد التأثير على الجمهور"[3]. وعنصر الفواعل الأجنبية أو غير الدولاتية حاضر أيضا في التعريف الذي قدمه مؤشر الإرهاب العالمي سنة 2014[4].

وإن كان وصف العمل الإرهابي بكونه "غير دولاتي" صحيحا إلى حد ما، بالنظر إلى التطور المعلوم في الظاهرة ذاتها وتحول أبعادها من البعد المحلي إلى الدولي أو العالمي، فإن الملاحظَ في التعريف الأمريكي هو محاولةُ ربط الظاهرة بمخططات أجنبية في وقت نمت فيه ظاهرة الحرب اللاتماثلية ومنظور الحرب الاستباقية التي كان نتيجتَها غزوُ أفغانستان سنة 2001 والعراق سنة 2003. وبالرغم من ذلك فإن معرفة وتحديد العدو أو وضع تصور معين له أمرٌ أساسي في أي مذهب إستراتيجي.

وتسعى الأعمال الإرهابية إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من بينها تحقيق مكاسب سياسية قد تتمثل في إنشاء دولة أو إسقاط نظام أو قلبه، كما أن العمل الإرهابي لا يهدف إلى إسقاط عدد ضحايا كبير بقدر ما يهتم بالصدى الإعلامي للعمليات الإرهابية مما يخلق الذعر والهلع لدى الحكومات

---

[1] الحيدري، **مرجع سابق**، ص34.

[2] مصطفى مصباح دبارة، **الإرهاب: مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي**، ط1 (بنغازي، منشورات جامعة قاريونس 1990)، ص38.

[3] ريكس أي هودسن، **الإرهاب من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم النفس**، تر. عبد الرحيم صالح (الأردن: دار اليازوري، 2013)، ص13.

[4] Stephanie Mullen, « Terrorist Kidnappings for Ransom : Explaining Hostage Outcomes », A thesissubmitted to the McAnulty College and Graduate School of Liberal Arts (U.S : Duquesne University, May 2015), p.06.

والشعوب، هذا بالإضافة إلى نشر الفكر المتطرف من خلال إيجاد مناصرين وأتباع للجماعات والمنظمات الإرهابية.

من خلال التعريفات السابقة، يمكن استنتاج أن **الإرهاب ظاهرة معقدة وشكل خاص من العنف السياسي**، كما أنه من المفاهيم التي لا تحظى بتوافق وإجماع، ويقع المشكل الأكبر عندما يُستخدم المفهوم –شأنه شأن التطرف– من منطلق خلفية سياسية وقيمية وأيديولوجية، فيتم التركيز على نشاطات وأعمال دون غيرها، كما يتم التركيز على جماعات وجنسيات دون سواها. ما تمارسه دولة "الكيان الصهيوني" مثلا في حق الفلسطينيين لا تراه الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها إرهابا، مع أنه يدخل في نطاق "إرهاب الدولة". هذا إلى جانب الخلط الحاصل بين مفهومي الإرهاب والمقاومة، وهو ما يؤكد التلاعب بالتسميات بما يخدم الرؤى والمصالح الإستراتيجية للدول الكبرى.

والملاحظ من خلال التعريفات المقدمة للمفاهيم الثلاثة: التطرف العنيف، الراديكالية والإرهاب، أنها مرتبطة ببعضها البعض، وإن كان الأمر كذلك بالفعل فلا يجب استخدامها بشكل فضفاض ودون معرفة حقيقية بمضامينها والفرق بينها. فالتطرف العنيف ظاهرة تتمثل في الصلة التي تصبح وثيقة بين تطرف الفكر وتطرف المنهج، بحيث ينمو الاقتناع بممارسة العنف والإرهاب خدمةً لتوجه أيديولوجي معين، وهذا ما يعكس محطة خطيرة جدا ضمن العملية الراديكالية. والحقيقة أن قوة الإيمان بالفكرة، خاصة إذا كانت ذات طابع ديني ومذهبي، عاملٌ محوري ودافع أساسي لانخراط الأفراد في صفوف الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية، وكذلك كان الحال مع تنظيم الدولة "داعش" الإرهابي.

من ناحية أخرى فإن قصور التعريفات المقدمة أحيانا يؤثر في تحديد زاوية التعامل مع الظاهرة ومواجهتها. فتعريف التطرف مثلا بأنه انحراف أو تشدد هو تعريف غير كاف للتعرف على طبيعة التهديد الأمني[1]، كما أن ربط المفاهيم بالإسلام يجعلها محاطة بمناظير عنصرية وتفسيرات قيمية إلى حد القصور.

وقد حاولت الدراسة من خلال هذا الفصل، بالرغم من المعيقات المعرفية التي واجهت الباحثة في البداية، أن تميز بين المفاهيم الأساسية في البحث. فمفهوم التطرف يشير إلى التشدد في الرأي أو الموقف بصورة تعارض مبدأ الوسطية والاعتدال وقبول الآخر، وقد ارتبط في الأنظمة التسلطية بالممارسات

[1] Borum, **Op.cit**, p. 09.

الدكتاتورية. ومصطلح الإرهاب ورد في القرآن الكريم مرادفا للخشية، ثم شاع كمصطلح سياسي تحت وقع أحداث الثورة الفرنسية. أما مفهوما الراديكالية والتطرف العنيف فقد ظهرا في الدراسات الغربية خلال العقدين الأخيرين تقريبا، تزامُناً مع تطور الدراسات في مجال الإرهاب وتطور الظاهرة الإرهابية ذاتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبذلك أجمع الباحثون على تعريف الراديكالية بالعملية التي يمر بها الفرد قبل أن يتحول إلى ممارسة العمل الإرهابي، والتطرف العنيف مرحلة تندرج ضمن العملية الراديكالية وتؤدي في النهاية إلى الإرهاب، وبالتالي فإن التصدي لظاهرة التطرف العنيف يتطلب التصدي لعوامل وظروف البيئة المنتجة لها والمحفزة عليها.

الشكل (1): مخطط يوضح التداخل بين إستراتيجية مكافحة التطرف العنيف وإستراتيجية مكافحة الإرهاب.

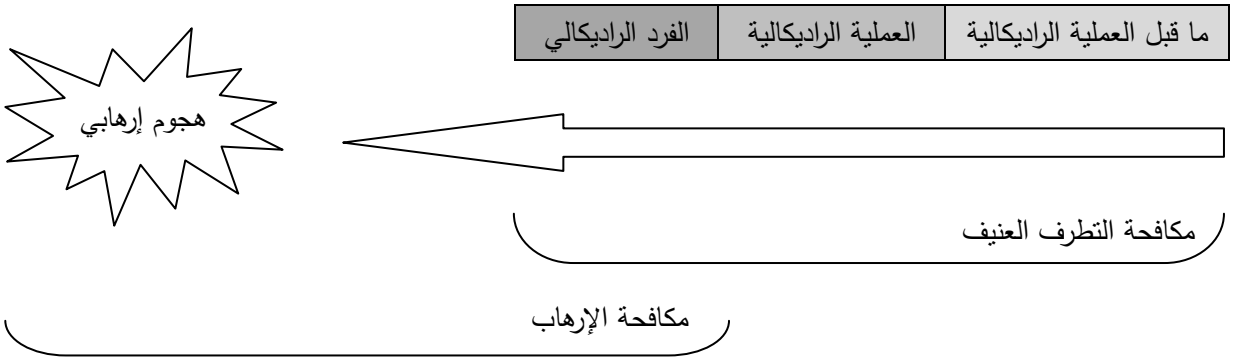

*** قامت الباحثة بترجمة المخطط نقلا عن مصدره الأصلي:**

Jonathan Challgren & Others, **Countering Violent Eextremism : Applying the Public Health Model**, Center for Security Studies (October 2016), p. 06.

يوضح الشكل التداخل الحاصل بين إستراتيجية مكافحة التطرف العنيف وإستراتيجية مكافحة الإرهاب، فمكافحة الإرهاب تبدأ من نقطة النهاية –إن صح التعبير– بالنسبة لمكافحة التطرف العنيف التي ترتكز بشكل أكبر على معالجة الأسباب والظروف التي تندرج في إطار مسار العملية الراديكالية، وهو ما يتضح من خلال المخطط. وإذا كانت مكافحة الإرهاب بمضمونها التقليدي تتخذ من التدابير الأمنية والعسكرية محورا لها فإن مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب تكون أكثر تركيزا على سياسات الوقاية من التطرف العنيف ومنع الإرهاب.

ولابد من التأكيد دائما على أن استخدام المفاهيم والمصطلحات في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كحقل أكاديمي يختلف عن توظيفها لدى السياسيين وصناع القرار. فمفاهيم التطرف العنيف والراديكالية والإرهاب تُستخدَم انطلاقا من منظار ضيق ولغايات وأهداف إستراتيجية معينة، و"هذا النوع من المصطلحات أخذ يتحول إلى سلاح فعال في عصرنا الراهن، وبات يستخدم في الوسائل الإعلامية والثقافية.. حتى أصبح لا يقل أهمية أو خطورة عن البندقية والمدفع والصواريخ العابرة للقارات"[1].

[1] فرغلي هارون، **الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية** (مصر: دار الوافي، 2006)، ص16.

المبحث الثاني: أشكال ومظاهر التطرف.

يتناول هذا المبحث أشكال التطرف بالتركيز على أبرزها، ثم تسليط الضوء على ظاهرة التعصب الفكري والديني لدى الفرد باعتبارها واحدة من المشكلات الاجتماعية التي تقود إلى التطرف في تبني الآراء والمواقف، وبالتالي التأثير في حالة الاستقرار لدى المجتمع وفي علاقات الأفراد اليومية.

المطلب الأول: أشكال التطرف.

تتعدد مبررات التطرف وأشكاله ومظاهره، وهو لا يكون ذا صبغة دينية في جميع الأحوال، "فلا فرق في ذلك سوى بالمبررات التي يتعكّز عليها لإلغاء الآخر، باعتباره مخالفا للدين أو خارجا عليه أو منحرفا عن العقيدة السياسية أو غير ذلك"[1]. وللتطرف أشكال ومظاهر متنوعة من أبرزها ما يلي:

1- التطرف الاجتماعي:

يمكن تعريف التطرف الاجتماعي بأنه "الخروج على المفاهيم والأعراف والتقاليد القائمة والسلوك العام في المجتمع، وهو الغلو والتشدد بعيدا عن الوسط والاعتدال في التعامل مع القضايا الاجتماعية التي تواجه الفرد في حياته اليومية"[2]، أو هو "الخروج عن قيم المجتمع وعاداته وتقاليده بشكل يخالف المألوف ويثير الرأي العام"[3]. يتخذ التطرف الاجتماعي أشكالا عديدة فيمكن الحديث عن التطرف المتصل بالنوع الاجتماعي، كالتطرف في المعاملة تجاه المرأة في بعض المجتمعات، وإقصائها من الأدوار الاجتماعية وحق المشاركة في الحياة السياسية على سبيل المثال، كما يمكن في هذا سياق الحديث عن هذا الصنف الاستشهادُ بظاهرة وأد البنات في عصر الجاهلية. كما يشمل التطرف الاجتماعي مظاهر العنف الحاصلة في المجتمعات، والشذوذ الجنسي، وغيرها.

---

[1] عبد الحسين شعبان، **مرجع سابق**، ص13.

[2] سعيد عدلان تيتان، **التطرف وعلاقته بمفهوم الذات لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي في محافظة قلقيلية**، رسالة ماجستير في تخصص الإرشاد النفسي والتربوي، جامعة القدس المفتوحة، كلية الدراسات العليا، 2017، ص30.

[3] "أنواع التطرف"، شوهد في: 04 /2019/12، https://sotor.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81/

2- التطرف الديني:

قد يتجه الفرد إلى فهم الدين فهما سطحيا خاطئا، ومما ينتج عن ذلك تكفيرُ الغير، فالتكفير يَنتُج عن سوء فهم الدين ونصوصه، مما يشكل صعوبة في تحقيق شرط التعايش والتسامح.

يشير التطرف ذو الطابع الديني، كما عرفه "محمد سيد طنطاوي"، إلى "المغالاة والزيادة عمّا جاء في كتاب الله أو سنّة رسول الله، وهي مغالاة تأباها جميع الأديان، حتى التطرف في العبادات بمعنى أن نكلّف أنفُسنا فوق ما كلفنا به"[1]. فهو "مجاوزة حد الاعتدال والتوسط في فهم الدين أو الدعوة إليه أو التعبير عنه"[2]، متمثلا في الغلو الديني والتشدد في إبراز مظاهر الالتزام والعمل على فرضها على المحيطين، وقد يتحول الأمر إلى ممارسات أقسى في الحياة اليومية.

ويحظى موضوع التطرف الديني باهتمام الباحثين في مجال علم الاجتماع والدراسات الأمنية على حد سواء، لما يحيط به من جدل يمسّ خلفياته، عوامله، واقعه والمنحى الذي يتخذه، خاصة وأن الدين في كل المجتمعات له وضع معين وتأثير خاص، يتراوح بين كونه – أي الدين- عاملا للتعايش والانصهار، أو عاملا للتفرقة والتطاحُن، مما يجعلنا أمام المُفارقة الآتية: العامل الديني الذي يُفترض فيه أن يكون دَعامة للوحدة والتعايش والانسجام في المنطقة العربية بات متغيرا محوريا لصراعات متعددة الأبعاد. فالتطرف الديني ينتقل من وصفه ظاهرةً اجتماعية إلى مهدّد لضوابط التعايش داخل المجتمع الواحد وللأمن المُجتمعي بشكل عام.

3- التطرف السياسي:

[1] عماد الدين شاهين، "التطرف والاعتدال لدى الحركات الإسلامية: الأسباب والدوافع والانعكاسات"، مجموعة باحثين، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، ط1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002)، ص98.

[2] هاني نسيرة، **التطرف والفتن في الإسلام: النص والتاريخ**، ط1 (د. ب. ن: معهد العربية للدراسات، 2014)، ص، ص11، 15.

يتضمن استخدام القوة لخدمة برامج سياسية[1]، فهو الشكل الذي "يرتبط بأشخاص وتيارات، توظف قواعد اللعبة السياسية، لتكريس تصوراتها الأحادية"، مما يجعلها أحيانا تتبنى أساليب العنف[2]. يرتبط التطرف السياسي عادةً بالصراع حول السلطة بين النظام الحاكم والجماعات المعارضة له، ومن مظاهره تطرف التوجهات الفكرية والسياسات المتبناة لدى الحكومة، لذلك توصف بعض الأحزاب في أوروبا الوسطى والغربية باليمين المتطرف نسبة إلى المغالاة في التعاطي مع مسائل معينة، ولذلك توصف ممارسات الكيان الصهيوني بالمتطرفة أيضا. والقمع والاغتيالات والتصفية الجسدية وغيرها، كلها من مظاهر التطرف السياسي.

4- التطرف اللاديني أو العلماني:

يشير مفهوم العلمانية إلى العلم أو العالَم، وهي دعوة صريحة إلى فصل الدين عن الدولة والسياسة، مع الإشارة إلى "عدم اقتصار العلمانية العربية على الفصل بين الدين والدولة فحسب.. بل مناصبتُها العداءَ لمظاهر التدين في المجتمع"[3]. فما يُنظَرُ إليه في الدين الإسلامي مثلا كتطرف ومغالاة يقابله تطرف آخر من منطق اللادين، وربما مشاعر الكراهية ونبذ الأديان على اختلافها[4].

من حيث المنهج والهدف، يحدد "رونالد وينتروب" (Ronald Wintrobe)، وهو صاحب الكتاب الشهير: الاقتصاد السياسي للدكتاتورية، ثلاثة أنماط للتطرف كما يلي[5]:

- تطرف المنهج، في حين أن الهدف لا يكون متطرفا.
- تطرف الهدف، في حين أن المنهج لا يكون متطرفا.
- تطرف الهدف والمنهج معا.

---

[1] Shmid, Radicalisation,**Op.Cit.,** P.08.

[2] إدريس لكريني، "التطرف السياسي والديني.. أية مقاربة؟"، جريدة الخليج، شوهد في: 04 /2019/12، http://www.alkhaleej.ae/mob/detailed/0138e6e8-a48f-4f00-9a66-8f80ee951ee2/75654a53-e457-4f56-af4b-848a6f5535b

[3] شاهين، **مرجع سابق**، ص95.

[4] أبكر عبد البنات ادم، "طاعون العصر.. التطرف الديني (أسبابه، نتائجه، علاجه)"،**المجلة الليبية العالمية**، العدد 13 (يناير 2017)، ص06.

[5] Schmid, Violent and Non-Violent Extremism, **Op.cit**.,p. 12.

كما يمكن تصنيف التطرف إلى تطرف الأفراد، الجماعات أو الدول[1]. ومع تنوع التصنيفات فإن الواقع يؤكد خطورة الظاهرة وضرورة الالتفات إلى معالجة أشكالها ومظاهرها والوقاية منها متى ظهرت بوادرُها في المجتمعات.

المطلب الثاني: مظاهر التطرف (من التعصب إلى التكفير).

تتعدد وتتنوع مظاهر ومؤشرات التطرف والتطرف العنيف، وقد ذكر "يوسف القرضاوي" عددا من مظاهر التطرف في كتابه: "الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف"، من بينها التعصب للرأي والتشدد في الدين، مثلما يحدث أثناء العمل على "إلزام جمهور الناس بما يُلزمهم الله به مثل محاسبة الناس على السنن والنوافل كأنها فرائض، والتشديد في غير محلّه، والغلظة والخشونة، والسقوط في هاوية التكفير"[2].

كما حدد "شميد" أبرز مظاهر التطرف العنيف كما يلي[3]:

- ✓ رفض النظام السياسي القائم.
- ✓ رفض الاندماج فيه والاعتراف به.
- ✓ رفض المبادئ والقيم الديمقراطية والمشاركة السياسية والتحزب.
- ✓ ممارسة العنف والإرهاب في مواجهة ما يُعتبر شرا من أجل بلوغ مكاسب سياسية.
- ✓ استخدام خطاب عنيف بلهجة شديدة وملغمة تعبر عن كراهية الآخر والتعامل معه من منطق الدونية أو الطائفية.
- ✓ التعصب وعدم الاستعداد لتقبل النقد، والتفكير المنغلق والمحدود غالبا.
- ✓ الاستعداد للموت والانتحار من أجل فكرة.

ويعد التعصب للرأي والمعتقد واحدا من أهم مظاهر التطرف. يُعرّف التعصب بأنه "قدرة المعتقد الديني على إلهام الالتزام ورفضه لأي حلول وسطية"[4]. ويعد التعصب ظاهرة نفسية واجتماعية تمثل انحرافا فكريا ونفسيا مهما اختلفت أنواعها. ويخلط البعض بين مفهومي التطرف والتعصب فيجعلانهما

---

[1] أبكر عبد البنات ادم، **مرجع سابق**، ص06.

[2] شاهين، **مرجع سابق**، ص98.

[3] Shmid, **Op. cit**., p. p. 21-22.

[4] محسن بن عيسى، **الإرهاب من العنف السياسي إلى التهديد الإستراتيجي**،ط1 (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2018)، ص106.

مترادفين في الاستخدام والمعنى، لكن الأصح أن الثاني متضمَّن في الأول، فهو من مظاهره ومن مؤشراته.

والتعصب قديم قدم البشرية، يذكرنا بحادثة "قابيل وهابيل" الشهيرة، فهو إذاً بمثابة "الرافد الأساسي للعنف"[1]، لأنه من مظاهر التطرف وسمات المتطرف الأكثر خطورة وتهديدا لوحدة المجتمع وتوازنه، وإن كان اختلاف الآراء ووجهات النظر أمرا صحيا وعاديا في كل المجتمعات فإن التعصب للرأي منبوذ، لأنه يؤدي إلى النزاعات والفتن والكراهية، خاصة إذا كان دينيا. فالتعصب وقود لظاهرة التطرف والتطرف العنيف، والصدام الفكري مع الآخر، سواء كان من نفس المجتمع ونفس الديانة أو غيرهما، قد يتطور إلى العمل على فرض الأفكار ومنظومة المعتقدات والالتزامات على المحيط.

وقد لا يتوقف هذا الحد من الانغلاق الفكري والجمود عند تقديس "الأنا"، إذ قد يتحول إلى **تكفير للغير باسم الدين**. يُعرّف التكفير بأنه وصف الغير بالكفر والردة عن الإسلام، سواء كان من نفس المجتمع أو خارجه، والردة فقهًا هي "الرجوع عن دين الإسلام إما بالتصريح بالكفر، وإما بلفظ يقتضيه، أو بفعل يتضمنه"[2]. كما يعرف بأنه "الحكم على أصناف عديدة من المسلمين بأنهم كفار كفرا أكبر يُخرجهم من الملة ويصبحون في حكم المرتدين"[3]. وظاهرة التكفير في المجتمع مهددة لتوازنه واستقراره، والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في المنطقة العربية "**مستند إلى قوة كلمة الجهاد**"[4] ومؤسَّسٌ على مبدأ تكفير المخالفين.

وقد وُجدت نماذج تفسيرية للتعصب، باعتباره ظاهرة نفسية واجتماعية من شأنها أن تتحول إلى تدمير للروابط الاجتماعية وإخلال بالأمن داخل المجتمع. وباعتباره مقدمة للتطرف فإنه ينطوي على خاصيتي عدم تقبل الحوار مع الآخر، فضلا عن مشاعر الكراهية تجاهه.

---

[1] كيشانة، "التطرف بين الدين والتدين"، **مرجع سابق**، ص38.

[2] جلال الدين محمد صالح، **الإرهاب الفكري: أشكاله وممارساته** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص178.

[3] كمال حبيب، **العنف بتأويل ديني.. الحالة المصرية** (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2014)، ص18.

[4] منصور لخضاري، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**، ط1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص09.

المبحث الثالث: مقاربات لفهم ظاهرة التطرف العنيف.

يخصص هذا الجزء من الدراسة لتقديم أهم المقاربات لفهم ظاهرة التطرف العنيف، وهي الظاهرة التي يتداخل فيها العديد من الأبعاد باعتبارها ظاهرة اجتماعية في مُقام أول، ومن هنا يتم التأكيد على أهمية التعرف عليها من النواحي كافة، فالإنسان ابن بيئته، يتأثر بمحيطه وظروف التنشئة. بالتالي، سيتم التطرق إلى أبرز المقاربات في مجالات علم النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة، دون إغفال التفسير الأيديولوجي والتاريخي للتطرف العنيف في المنطقة العربية.

المطلب الأول: مقاربة نفسية واجتماعية.

انتشر الاهتمام بظاهرتي التطرف والإرهاب في أوساط علماء النّفس والاجتماع الغربيين بداية من تسعينيات القرن الماضي*. يعد "نونسون" أول من دعا إلى إنشاء جمعية دولية لعلم النفس السياسي تختص بدراسة علم نفس الإرهاب السياسي[1]. كما ظهرت أدبيات متخصصة حول التطرف، ومن أبرز المختصين في مجال علم النفس الذين درسوا وكتبوا كثيرا في الموضوع نجد عالم النفس الأمريكي "جيرولد بوست" (Gerold Post) صاحب الكتاب الشهير: "عقل الإرهابي"، والأمريكيان "مارك سيجمان" (Marc Sageman)** و"ألكس شميد"، كما يعد "براين موور" (Brayan Moor) من أكثر من نادوا باستخدام المنظور النفسي– الاجتماعي في حقل دراسات التطرف.

---

* الاهتمام بعلم النفس السياسي فرضه الواقع، بعد أن انتشرت دراسات عالم النفس الشهير "سيغموند فرويد" (Segmund Freuid) ونالت رواجا وشهرة عبر العالم. فكان الالتفات إلى أهمية تواجد حقل تحت هذا المسمى سنة 1921، بصدور كتاب تحت عنوان: "الظاهرة الإنسانية في المجال السياسي"، للباحث والمفكر "غراهام والاس" (Graham Wallas). هذا الكتاب تناول بعمق دور العقل الباطن والغريزة البشرية في اتخاذ القرارات. ثم كتب "هارولد لازويل" (Harold Lasewell) سنة 1930 مقالا يوضح فيه أن "الصراعات الفردية الداخلية الشخصية لا تظل محصورة في نطاقها المحدود بل تنتقل وتمتزج بالمسائل العامة "، كما تحدث في سنة 1948 عن أن الحاجة إلى السلطة وراءها عوامل ومكبوتات نفسية.

راجع: نبيل راغب، **مرجع سابق**، ص–ص: 587–601.

[1] هودسون، **مرجع سابق**، ص ص23 –24.

** مارك سيجمان (Marc Sageman)، طبيب أعصاب وضابط سابق في المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، تواجد في بداية الثمانينيات على الحدود الأفغانية واهتم بالظاهرة الإرهابية. له كتاب بعنوان: "فهم شبكات الرعب" (Understanding Terror Networks)، وفيه اهتم بدراسة ظاهرة الشبكات الاجتماعية في استقطاب الأفراد ونشر الإرهاب من خلال علاقات القرابة والصداقة،

يشكل العامل النفسي والاجتماعي مدخلا أساسيا لفهم شخصية المتطرفين العنيفين ودوافع الانضمام إلى صفوف التنظيمات الإرهابية، وهو يشكل جزءا لا يجب إغفاله أو الاستهانة به ضمن إطار البيئة المنتجة للتطرف العنيف، حتى أن معظم الدراسات المعنية بالتطرف خلال فترات سابقة ركزت بشكل كبير على المقاربة النفسية بشكل خاص. والبحث في مسببات الظاهرة ليس بالأمر الجديد بالرغم من أن التفطن له أتى متأخرا نسبيا، والدراسات الأولى عُنيت بالجذور والعوامل المؤدية إلى ممارسة العنف والإجرام، فلم تغفل عنصر الأسباب، وهو ما تؤكده المقاربات النظرية العديدة في مجال علم النفس وعلم الاجتماع، باعتبارها أكثر المجالات الرائدة في محاولة تقديم تفسيرات لظواهر العنف والجريمة في المجتمع على اختلافها بما فيها الإرهاب.

ولعل محاولة التعرف على المقاربة النفسية والاجتماعية للسلوك العنيف بشكل عام تتطلب بدايةً طرح سؤال لطالما شغل الباحثين في علم النفس وعلم اجتماع العنف والإرهاب: **هل العنف والعدوان لدى الفرد سلوك فطري أم مكتسب؟**

لقد عبر "أبراهام ماسلو" (Abraham Maslau) في كتابه: "الدوافع الشخصية" لسنة 1954 عن دور الدوافع النفسية في حدوث الأعمال الإجرامية انطلاقا من حاجات متعددة، مثل الحاجة إلى الأمن، والحاجة إلى الاهتمام والتميز[1]، وجميعها متطلبات نفسية.

ويرى بعض الباحثين في علم النفس وعلم الاجتماع بأن ظاهرة السلوك العنيف والعدواني[2] لدى الكائن البشري غريزة طبيعية ومتأصلة بمقتضى الفطرة البشرية وما يلازمها من حاجة إلى السيطرة والتملك

= بعد أن كان التفسير التقليدي للإرهاب مرتبطا بالفقر والجهل على سبيل المثال. وله كتاب آخر بعنوان: "الجهاد بدون قيادة: شبكات الرعب في القرن الحادي والعشرين" (Leaderless Jihad : Terror Networks in the Twenty-First Century)، حيث درس أسلوب انتشار وعمل الجماعات الإرهابية في هذا القرن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وركز على الفرد وديناميات الجماعة في إطار العملية الراديكالية، فضلا عن دور الشبكة العنكبوتية. للمزيد حول الكتابين أُنظر:

Marc Sageman, Understanding Terror Networks, https://www.upenn.edu/pennpress/book/14036.html
Marc Sageman, Leaderless Jihad : Terror Networks in the Twenty-First Century, https://www.upenn.edu/pennpress/book/14390.html

[1] أحمد خميس، **مرجع سابق**، ص140.

[2] استخدام مفهوم العدوان هنا بالمعنى النفسي– الغريزي الذي يشير إلى أحد مركبات الطبيعة البشرية، وليس العدوان في بعده الأمني والممارس من قبل الدول تجاه دول أخرى، والذي يصنف ضمن الجرائم الأربع حسب ما تضمنته اتفاقية "جنيف" لسنة 1949.

والتميز، لذلك فإن الحيوية تتصل دوما بالمجتمع العنيف وهو ما عبرت عنه "حنة أرندت" **بجدلية العنف والحياة، الهدوء والموت**[1]. هذا يذكرنا أيضا بغريزة الحياة وغريزة الموت لدى عالم النفس الشهير "سيغموند فرويد" (Segmund Freuid)، وإن كان العدوان فطريا فلا بد أن يتم تهذيبه لاحقا عبر أساليب التربية والتلقين والتنشئة الاجتماعية، لكن عدم تهذيبه مع التقدم في العمر يعد خللا حقيقيا.

وقد رأى العلامة الشهير "عبد الرحمن بن خلدون" بأن العلاقة بين العنف وهدف البقاء فطرية وتاريخية، فهي أمر طبيعي بحكم عصبية الدم والميل نحو نصرة القريب المظلوم. كما رأى "توما هوبز" (Thomas Hobbs) بأن الإنسان أناني بالفطرة، وفي أنانيته تلك نجده "يتقبل اللذة ويرفض الألم وينزع نحو استخدام القوة"[2].

أما **مدرسة التّحليل النّفسي** فتناولت عامل السلوك الفطري، ومن جهة ثانية متغير اضطراب الشخصية وتأثير عامل التجربة والبيئة وفترة الطفولة بوجه خاص. فقد أثبتت الدراسات أن الأطفال الذين يعانون من العنف سيعيدون إنتاجه مستقبلا، بمعنى أن العنف والعدوان يرجعان إلى مرحلة الطفولة الأولى (دور عامل الفطرة ثم بيئة الفرد)، إذ "**ينشأ العنف نتيجة الصراع بين الإنسان ونفسه ومعطيات العالم المحسوس الذي يعيش بين جوانبه.. إذا تعرض لمجموعة من القوى المتساوية تدفعه في اتجاهات متعددة فيصاب بالتشتت والتوتر والصراع، الذي ينتج عنه سلوك العنف**"[3].

ورأى "فرويد" **بأنه "طالما كان عمل غريزة الموت قاصرا على الداخل، فهي تظل صامتة ونحن نتفطن إليها فقط حينما تتجه إلى الخارج وتصبح غريزة هدم"**[4].

في سنة 1996، برزت دراسات تحدّثت عن العنف الممارس ضدّ الأطفال وآلية تحوله إلى عامل مستقبلا لإنتاج التطرف العنيف[5]. ولعلّ أوضح مثال حول دور فترة الطفولة في مسيرة حياة الفرد

---

[1] أرندت، **مرجع سابق**، ص62.

[2] الحيدري، **مرجع سابق**، ص ص. 52-53.

[3] جمال معتوق، **مدخل إلى سوسيولوجيا العنف**، ط1 (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012)، ص170.

[4] بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، **العنف والفقر في المجتمع الجزائري**، ط1 (القاهرة: دار الفجر، 2008)، ص29.

[5] جون ج. هورجن، وآخرون، "صناعة الإرهابي: المراحل الست لتنشئة الأطفال في داعش"، عرض: نهاد محمود، مركز دراسات المستقبل والأبحاث المتقدمة، شوهد في: 2018/07/23، http://futureuae.com/ar_AE/Mainpage/Item/2894.

المستقبلية حالة الطفل العراقي الذي عايش حربي الخليج الأولى والثانية ثم الثالثة[1]، ومعروف في مجال علم النفس أن ما يعيشه الفرد في سن الطفولة قد يشكل محطة هامة لتوجهاته وسلوكياته في المستقبل، فما بالك بفرد ينشأ في بيئة من الصراعات والحروب.

1- التنشئة الاجتماعية والتعلم الاجتماعي:

الحديث عن التعلم الاجتماعي في علم النفس أو الاجتماع يقود إلى الحديث عن عامل التنشئة الاجتماعيّة، وهي المرتبطة ببيئة الشخص وكل ما يتدخل في تربيته "ليكون كائنا اجتماعيا وعضوا في مجتمع معين.. أي عملية مران الفرد على السلوك الاجتماعي وتمرنه على ذلك السلوك"[2].

يتمثل فحوى التعلم الاجتماعي في أنه ينتج عن مجموعة ظروف وتفاعلات وسياقات ضمن البيئة الاجتماعية، بالتالي فإن السلوك العدواني ناتج عن البيئة التي ينشأ فيها الفرد.

يركز "باندورا" (Bandura)** في مقاربته حول التعلم بالتقليد أو الملاحظة على عوامل وظروف ونمط اكتساب السلوك. وعبّر عن مقاربته في كتابه المنشور سنة 1971 ثم 1977، ومفادها أن الطفل يتلقى السلوك العدواني من خلال ملاحظة وتقليد المحيطين به أو مخرجات رمزية يتلقاها من قنوات خارجية كالتلفاز[3]. وفي دراسة "سيرز" فإن عقاب الطفل قد يجعله يكف عن عدوانه، لكنه في الوقت نفسه يمنحه نموذجا لتقليده خارج البيت أو في المدرسة. ويتوقف تأثير النموذج في السلوك بناء على عدد من

---

* "جون هورجن" (John G. Horgan)، طبيب نفساني ومحلل اهتم بموضوع الإرهاب، وله كتاب بعنوان: "سيكولوجية الإرهاب" (Psychology of Terrorism)، حيث يركز ويؤكد على أهمية العامل النفسي في فهم السلوك الإرهابي والتحول نحو الإرهاب. أُنظر:

Psychology of Terrorism, by John Horgan, https://www.routledge.com/The-Psychology-of-Terrorism/Horgan/p/book/9780415698023

[1] حازم العقيدي، **كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية ودورها**، ط1 (القاهرة: دار العربي، 2016)، ص24.

[2] **المرجع نفسه**، ص33.

** "باندورا" (Albert Bandura)، عالم نفس كندي وصاحب نظرية التعلم الاجتماعي التي نالت شهرة ورواجا واسعين كنظرية اجتماعية ونفسية. أُنظر: أحمد مجدي، نظرية التعلم الاجتماعي لباندورا، 14 نوفمبر 2018، https://www.maktabtk.com/blog/post/131/

[3] معتوق، **مرجع سابق**، ص ص 186-187.

العوامل أبرزها[1]: واقعية نموذج العنف، وأيضا تشابه النموذج مع المتلقي أي "ازدياد الجاذبية وازدياد التشابه بينه وبين الملاحظ". ولا يكون العدوان مسبوقا دوما بعامل الإحباط، فالبيئة هي التي تلقن الفرد السلوك العنيف. هذا ما قد يجعلنا نركز بشكل أكبر على دور عامل التنشئة الاجتماعية للفرد، وللأسرة ثم المدرسة (عامل الصحبة) بالغ الأهمية في جعله يكتسب سلوكيات معينة.

2- نظرية الإحباط:

من أشهر رواد هذه المقاربة في مجال علم النفس "جون دولارد" (John Dollard) الذي تأثر بدراسات "فرويد" وفسر أعمال العنف والعدوان بالإحباط، فرأى أنه متى عجز المرء عن ممارسة العدوان تجاه العالم الخارجي مال إلى ممارسة العدوان تجاه ذاته[2]. في السياق ذاته يقول "فرويد"[3]:

"وكثيرا ما نلاحظ تحول عدوانية مكبوحة إلى تدمير ذاتي لدى فرد بقلب عدوانه إلى ذاته، فيشد في صورة الغضب شعره أو يلطم وجهه بقبضتيه. ومن المحقق أن هذا الفرد كان يؤثر أن يعامل بهذه المعاملة شخصا غيره".

أتى طرح "دولارد" انطلاقا من دراسته لحالة السود في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن المعلوم تاريخيا أن هذه الفئة قد عوملت بأشكال العنصرية كافة، وهو ما جعلها تعاني حالة من الإحباط النفسي. فالإحباط من الممكن أن يصير دافعا، ثم يكون العدوان ردة فعل أو نتيجة. وقد يتم توجيه العدوان نحو أبرياء لا صلة لهم بمصدر العدوان الأصلي[4]، وهو ما وصفه "فرويد" في كتابه: "مختصر التحليل النفسي"، إذ أعطى مثالا حول الضابط الملزم بتنفيذ أوامر رئيسه، والذي يحاول تنفيس كبته بصب غضبه على جندي[5]. فعجزُ المحبط عن ممارسة العدوان تجاه المصدر يدفعه إلى التوجه نحو شخص أو شيء آخر[6].

---

[1] **مرجع نفسه**، ص ص189-190.

[2]

[3] سيغموند فرويد، **مختصر التحليل النفسي**: تر. جورج طرابيشي، ط2 (بيروت: دار الطليعة، 1986)، ص13.

[4] سلاطنية، حميدي، **مرجع سابق**، ص-ص: 41- 46.

راجع أيضا: معتوق، **مرجع سابق**، ص ص176- 185.

[5] فرويد، **مرجع سابق**، ص36.

[6] معتوق، **مرجع سابق**، صص176-185.

وقد أكد الباحث "جون هورجن" (John Horgan) أن المقاربة النفسية هي الأصلح لتفسير ظواهر التطرف والإرهاب[1]. فكل رغبة لا يمكن تحقيقها كفيلة بأن تؤدي إلى حالة من الإحباط النفسي، والفرد قد يشعر بالإذلال لأنه يعيش حالة من التهميش والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، كعدم حصوله على منصب عمل لائق، أو لمعاناته من الميز العنصري، وهو ما يجعل الفرد يكون بنية خيالية لعالم خاص، فينمي بذلك شعور الكراهية لديه ويمكن أن يتحول إلى متطرف عنيف[2].

في شأن الإذلال يقول "برتران بادي" (Bertrand Badie):

"لقد حل صراع المجتمعات محل صراع الدول وجيوشها، وأصبح العنف الدولي اجتماعيا. لم يعد للعنف علاقة كبرى بالحدود، بل راح يشكل استمرارية مقلقة بين الداخل والخارج، ويرتبط بالحرمان والقهر وبالتالي بالإذلال"[3].

فمشاعر القهر والاضطهاد، والاغتراب والشعور بالمهانة نتيجة عدم المساواة في الفرص الاجتماعية والاقتصادية، خاصّة في ظل توفُّر حالة من الفراغ الفكري والثقافي، متغيرات محورية لإثارة التطرف والطائفية والنزاعات الداخلية العنيفة. فالكبت النفسي بهذا المعنى يصبح محركا لتبني أفكار متطرفة ومنهج عنيف في مواجهة قهر النظام واضطهاد البيئة التي يعيش فيها الفرد. بل إن التحول إلى التطرف العنيف بالنسبة إلى الفرد تعويض عن حالة الحرمان التي يعيشها في بيئته الاجتماعية والسياسية. وقد عبر "مارتن دو جوفونيل" (Martin De Jovenil) عن ذلك بقوله: "المرء يشعر أنه أكثر من مجرد إنسان حين يتمكن من فرض نفسه وجعل الآخرين أدوات تطيع رغبته، مما يعطيه لذة لا تضاهى"[4].

ورأى "جوزيف مارجولون" سنة 1977 بأن "السلوك الإرهابي هو استجابة لإحباط سياسي ناجم عن مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، والحاجات والأهداف الشخصية". وحسب دراسة قام بها "جيرولد بوست" (Gerold Post) سنة 1982 حول الجريمة في ألمانيا الغربية، توصل إلى نتيجة مفادها أن عدم نجاح الفرد في حياته يؤدي به إلى الانخراط ضمن جماعة إرهابية، وسميت هذه الفرضية:

---

[1] William A. Costanza, **Op.Cit.**

[2] برتران بادي، **زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية**، تر. جان ماجد جبور، ط1(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص237.

[3] **المرجع نفسه**، ص227.

[4] أرندت، **مرجع سابق**، ص32.

"الغضب النرجسي العارم"[1]. فانضمام الأفراد إلى الجماعات الإرهابية حسب "بوست" "يعطيهم الشعور بالبطولة الثورية وقيمة الذات التي افتقروا إليها سابقا عندما كانوا أفرادا عاديين"[2]، أو بتعبير أدق: "إعطاء شعور بالقوة لمن لا حول ولا قوة لهم"[3].

ويندرج في إطار ذلك أيضا دوافع انخراط النساء ضمن تنظيمات التطرف العنيف، إذ قد يُعد انضمامهنّ عاملا لرغبة في الانتقام من ظروف اجتماعية معينة كالإقصاء على أساس النوع الذي يُعتبر أساسيا في هذه الحالة[4].

وحسب **المقاربة البنائية والوظيفية**، يفسر العنف بأنه ناجم عن خلل في الروابط الاجتماعية وفقدان المعايير. بالتالي فإن تكامل وتماسك وحدات النسق يقلص درجة ممارسة العنف[5]. فالعنف "له دلالة داخل السياق الاجتماعي، فهو إما أن يكون نتاجا لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك، أو أنه نتيجة اللامعيارية وفقدان التوجيه والضبط الاجتماعي الصحيح"[6].

3- دور الهوية والدين في تحفيز ظاهرة التطرف العنيف:

تعد الهوية والدين من بين العوامل المؤثرة في انخراط الأفراد ضمن أنشطة التطرف العنيف. وكمثال فإن "الحركات الانفصالية تجد تربة خصبة في المناطق التي يتمسك فيها الأهالي باللغة والدين، وكذلك الأماكن التي تتمتع بموقع جغرافي متميز"[7]. والهوية "تستخدمها الحركات السياسية والأنظمة لكسب أعضاء جدد في كياناتها السياسية من خلال إثارة الشعور بالانتماء بالهوية، وأن الانتساب إليها أو لأن

---

[1] هودسون، **مرجع سابق**، ص ص17-21.

[2] **المرجع نفسه**، ص47.

[3] جيرولد بوست، "الهوية الجماعية: غرس الكراهية منذ نعومة الأظافر"، **التصدي للعقلية الإرهابية** (وزارة الخارجية الأمريكية: أجندة السياسة الخارجية، مكتب برامج الإعلام الخارجي)، صص12-13.

[4] ساليفو، ندونغو، **مرجع سابق**، ص ص17-18.

[5] معتوق، **مرجع سابق**، ص ص204-205.

[6] **المرجع نفسه**، ص206.

[7] راغب، **مرجع سابق**، ص375.

تأييدها يحقق أهداف أصحاب هذه الهوية ومصالحهم"[1]. لذلك تهتم الجماعات المتطرفة في المنطقة العربية بخطاب الهوية والانتماء، وهو ما اتضح من خلال حساباتها على شبكات التواصل الاجتماعي.

يلخص ذلك ما جاء في كتاب "ريكس أي هودسون"[2]:

"العضوية في الجماعة الإرهابية تزود الإرهابي بإشباع حاجاته الشخصية الملحة التي منها ضعف القدرة على تحقيق الرغبة الملائمة في المجتمع التقليدي، وهي ضربة قاضية للمجتمع، إذ تمنح الهوية الإرهابية الفردَ دورا في المجتمع، وعلى الرغم من أنه دور سلبي إلا أنه يكافئ ويتناسب مع توقعاته المسبقة عن الدور، ليعوض خسارة هويته في مجتمعه الأصلي".

وفي أطروحة "صامويل هنتنغتون" (Samuel Huntington)، تم التطرق إلى عامل الهوية والدين من خلال الربط بين الدين والصدام الحضاري متمثلا في ظاهرة "الإسلاموفوبيا". لقد تحدث "هنتنغتون" عن أن نمط التفكير وحتى التنظير السائد خلال حقبة الحرب الباردة لم يعد صالحا لتفسير الصراعات الدولية، بل إن دور الخصوصيات الحضارية والثقافية في تحديد مسار علاقات الدول والشعوب في تنام مستمر[3]. بالتالي أمكن القول بأن أنشطة التطرف العنيف في المنطقة العربية بعد هذه الفترة ارتبطت أيضا بالصراع النفسي الحاصل بين الذات والآخر، أي بين الصورة التي كوّنها الشخص المتطرف حول نفسه وحياته وبين صورة الغرب –العنيد والمتآمر– في مخيلته.

ويعد الدين عامل جذب لأنه يرتبط بالبعد الروحي والعاطفي، ويؤكد "سيجمان" أن الدين له دور مهم لكنه ليس العامل الوحيد لانخراط الأفراد ضمن الأنشطة الإرهابية، فظاهرة "تنظيم الدولة" (داعش) مثلا هي نتيجة لتراكمات فترة ما بعد التدخل الأجنبي في العراق سنة 2003[4]. كما يدعو "أوليفيه روا" (Olivier Roy) إلى الفصل بين الدين والعنف، فعملية التحول إلى التطرف العنيف قد تُعد "ضعيفة الصلة بالممارسات الدينية، ولا يؤدي منهج ديني كالسلفية إلى العنف بالضرورة"[5].

---

[1] العقيدي، **مرجع سابق**، ص58.

[2] هودسون، **مرجع سابق**، ص. 42.

[3] محمد سعدي، **حول صراع الحضارات: حوارات ومقالات مختارة لصامويل هنتنغتون** (الدار البيضاء: إفريقيا للشرق، 2006)، ص ص30–31.

[4] ساليفو، ندونغو، **مرجع سابق**، ص. ص. 15–16.

[5] كوندناني، **مرجع سابق**، ص174.

4- دور العامل الاقتصادي:

يعد الاقتصاد أيضا مدخلا هاما لتفسير ظاهرة كالتطرف العنيف، ومن أشهر من تحدثوا عن دور الاقتصاد كمحرك لظواهر العنف والإرهاب نجد "دافيس" (Davis) الذي انتقل بالتعريف من الجانب النفسي إلى الجانب الاقتصادي، إذ "فسر العنف على أنه محصلة الفجوة غير المحتملة بين رضا (قناعة) الناس بحاجاتهم المتوقعة وبين رضاهم (قناعاتهم) بحاجتهم الفعلية"[1]. فالسّلوك العنيف ناجم عن تفاقم "الحقد الاجتماعي" نتيجة تفاوت الفرص الاقتصادية وانتشار الفقر والحرمان الاقتصادي[2]. والأفراد يمكن أن تكون لهم نفس الرغبات والاحتياجات ولكن أساليب أو ظروف تلبيتها تختلف.

تُعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية من محرّكات العنف، وقد زادت تداعيات العولمة الرأسمالية من الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، حتى أن الباحث "وليام نوك" (William Nock) قد توقّع أن يكون الإرهاب بمثابة رد فعل على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. ومن العوامل الاقتصادية التي تشجع أعمال العنف على اختلافها: فشل برامج التنمية، غياب عدالة توزيعية وعجز الدولة عن توفير حاجات المواطن الأساسية من تعليم وعمل، إلخ[3]. والتنمية غير المتوازنة تسبب خللا في البنى الاجتماعية، مما يجعلها دافعا لممارسة الإرهاب[4].

والحديث عن التنمية وغياب التنمية يقود إلى الحديث عن نظرية "الحرمان النسبي" الشهيرة، ولعلّ أبرز من تناولها بالتفصيل هو الأستاذ الجامعي والباحث الأكاديمي "تيد روبرت غير" (Ted Robert Guerr) في كتابه الصادر سنة 1970، وهو بعنوان: "لماذا يتمرد البشر؟" (Why Men Rebel ?)، حيث تناول علاقة ظاهرة الحرمان النسبي من الحاجات الأساسية والاقتصادية والمكانة الاجتماعية

---

[1] محي محمد مسعد، **المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم العربي (ثورات الربيع العربي)**، ط1 (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2012)، ص135.

[2] **المرجع نفسه**، 136-137

[3] إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي** (الأردن، دار الإعصار العلمي، 2018)، ص ص48-49.

[4] ذياب موسى البداينة، **التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي** (المملكة العربية السعودية: منشورات جامعة نايف، 2010)، ص30.

بممارسة العنف السياسي[1]. وقد عرفت نظرية "غير" تطورا على يد مجموعة من الباحثين أمثال "سليجسون" (Seligson) في 1987، حينما أضاف "التوزيع المتفاوت للحيازات وملكيات الأراضي ثم مرة أخرى سنة 1993"[2]. كما رأى "نيومان" (Newman) في 1990 أن الفقر يؤدي إلى عزل طبقة عن طبقات أخرى داخل المجتمع، مما يتسبب في شيوع الجريمة[3].

فالعلاقة بين التنمية والإرهاب "علاقة سلبية، ويعتمد هذا التفسير على المساهمة الإيجابية للتنمية في التمكين والتحصين الاجتماعي ضد الإرهاب"[4]. بالتالي، يمكن ربط حرمان الفرد من حاجاته الأساسية ومتطلباته الاجتماعية والاقتصادية (التهميش، الفقر، غياب عدالة توزيع الثروات والمداخيل) بالتحول نحو التطرف العنيف وممارسة الإرهاب كرد فعل على مثل هذه الظروف.

وفي المقابل، أثبتت دراسات حالة لجماعات وتنظيمات إرهابية أن ظاهرة كالفقر مثلا ليست دافعا محوريا في النشاط الإرهابي، باعتبار أن فئة كبيرة جدا ممن انخرطوا في هذه الأعمال كانوا ينتمون إلى الطبقات المتوسطة أو الثرية. بالتالي تظل هذه المقاربة النظرية نسبية ولكنها صالحة للتطبيق على حالات أخرى.

كما تحدث "كينيث بولاك" (Kennith Boulak) عما سماه "دولة ما قبل الثورة"، بمعنى أن الفترة التي تسبق مرحلة العنف الشامل تنتشر خلالها حالة من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وبطءٌ في الإصلاح الاقتصادي، وهما عاملان يحفزان بشكل كبير أعمال العنف[5]. وبحسب المنظار الماركسي،

---

[1] تيد روبرت غير، **لماذا يتمرد البشر؟** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص24-25.

[2] سمر حسن الباجوري، (2016)، الأسباب الاقتصادية لتنامي ظاهرة الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء، مؤتمر التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه القارة الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مصر، ص09.

[3] البداينة، **مرجع سابق**، ص ص33-34.

[4] **المرجع نفسه**، ص31.

[5] أنوار بوخرص، **العنف السياسي في شمال إفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل** (الدوحة: مركز بروكينجز، يناير 2011)، ص12.

يرتبط العنف بوجه عام بهشاشة الوضع الاقتصادي نتيجة سلبيات النظام الرأسمالي مما يجعل فئة دون سواها تعاني الحرمان والفقر والحاجة[1].

المطلب الثاني: مقاربة سياسية وأمنية.

يمكن الكشف عن أهم العناصر التي تندرج في إطار هذه المقاربة من خلال الآتي:

1- عامل القمع ضمن المقاربة السياسية لفهم التطرف العنيف:

شكّل قمع المعارضين وكافة أنماط الممارسات التسلطية عبر التاريخ محفزا لظهور أعمال العنف والإرهاب. فالسلطة قد تصبح، نتيجة لسلوكياتها القمعية واحتكارها للعنف المادي الذي قد يتجاوز ضوابطه المشروعة والمعقولة، محركا ودافعا للتطرف العنيف. كما يؤدي الفشل في احتواء الفئات المتمايزة ثقافيا وهوياتيا، أو المعارضة لنظام الحكم، إلى نمو الرغبة في ممارسة العنف في إطار الصراع مع النظام.

"إذا كانت هذه الحركات تمارس الإرهاب في مواجهة السلطات، فذلك لأن هذه السلطات نفسها تمارس الإرهاب الرسمي الذي يعرف بإرهاب الدولة. وخطورة هذا النوع أنه غير منظور وغير معلن ويبقى في طي الكتمان، بحكم أن أجهزة الإعلام والمخابرات رهن إشارة الدولة، بعكس الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المعارضة"[2].

2- علاقة الدولة بالمجتمع:

الدولة جزء من المجتمع باعتباره أساس نشأتها، فهي ظهرت لحماية المجتمع وحفظ استقراره، وأي اختلال في بنية هذا الاستقرار قد يُعد مؤشرا على ضعف الدولة. وتوصف الدولة بأنها "مؤسسة المؤسسات"، فقد ارتبطت نشأتها بحاجة المجتمعات إلى تنظيم شؤون حياتهم، ويتضمن ذلك العمل على تحقيق الاستقرار في مختلف أبعاده. وتُعدُّ الديمقراطية من المداخل التفسيرية للاستقرار وتحقيق التنمية وضمان الحقوق، لكنّ واقعَها في المنطقة العربية شديدُ الهشاشة نتيجة ضعف الأداء السياسي والمؤسساتي، وانعكاس ذلك على الاستقرار المجتمعي، مما يؤدي إلى وصف العلاقة بين الدولة والمجتمع

[1] علاء زهير الرواشدة، التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردن.. دراسة سوسيولوجية للمظاهر والعوامل. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد31، العدد 63 (2015)، ص92.

[2] راغب، **مرجع سابق**، ص709.

بالصراع المستمر. وقد عانت المنطقة العربية من كافة أشكال ومظاهر الاستبداد عبر التاريخ، وعرفت فترات ما بعد الاستقلال أزمات تفاوتت في حدتها ومسّت عامل الهوية، بحيث خلفت الدول المستعمرة صداما هوياتيا على صعيد الانتماء واللغة والدين الذي تحوّل من مكوّن للهوية إلى عامل صراع. والدارس للعلاقة بين الدولة والمجتمع في المنطقة العربية يجد بأنها ظلت تتصف بالتوتر والصدام، نتيجة الطابع الدكتاتوري والتسلطي والسلوك القمعي للأنظمة الحاكمة.

يضاف إلى ذلك صراعات النخب وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، صعود دور القبيلة، ومنطق الميليشيات الذي "يتناقض مع منطق الدولة والتحول الديمقراطي، ويشكل رافدا أساسيا في تغذية العنف الطائفي"، فهو ترسيخ للولاء لغير الدولة وتأكيد لتعثُّر بناء الدولة[1]. جميعُها عوامل تزيد من احتمالات الأعمال الإرهابية وحدتها. بالتالي، يمكن القول إن التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب هو "محصّلة لجملة من الأزمات البنيوية أو الهيكلية التي تعانيها البلدان العربية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة. فالأزمات الحادة والمتزامنة تمثل بيئة ملائمة لظهور وتنامي ظواهر التطرف والعنف والإرهاب والجريمة"[2].

وكان فشل مشاريع وسياسات التنمية والتحديث، فضلا عن حالات العنف والاستبداد الملازمة للدولة الوطنية، في ظل عجز الأنظمة العربية عن مواجهة الكيان الصهيوني في فلسطين، قد "أطلق العنان لصعود الحركات الإسلامية عموما.. التي عزَت الهزيمة للأنظمة وأيديولوجياتها المختلفة بسبب بعدها عن الإسلام والركون إلى سياسات تتسم بالتبعية وعدم الاستقلال"[3].

لقد أصبحت "الجماعات والتنظيمات الإسلامية تعكس دلالات اجتماعية وسياسية هامة. فأغلب أعضائها ينتمون إلى الطبقات الوسطى والدنيا، ومن ثم فهي تطرح مقولة العدالة التوزيعية في مواجهة

---

[1] توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص- ص: 23- 27.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص: 30، 46.

[3] مروان شحادة، **تحولات الخطاب السلفي: الحركات الجهادية – حالة دراسة (1990-2007)**، ط1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010)، ص193.

التفاوت الاجتماعي". بالتالي فهي أقرب بالنسبة لشرائح المجتمع المهمشة، وقدرتُها في اللعب على مختلف الأوتار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كبيرة[1].

3- متغير غياب الديمقراطية:

تُعرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب لنفسه، وبحسب النظرية الليبرالية في تحليل العلاقات الدولية فإن الدول الديمقراطية لا تقوم بينها الحروب أو النزاعات، كما أن تطبيقها داخل الدولة كفيل بتحقيق السلم والاستقرار. ويفترض في الديمقراطية أن تكون عاملا لتحقيق السلام في العالم، لا أن تُتخذ كشعار فضفاض وحجة واهية لاغتصاب سيادة الغير.

بعد 11 سبتمبر 2001، نما الاهتمام بالربط بين الإرهاب والعنف والافتقار إلى القيم الديمقراطية في الوطن العربي، وأصبح الحديث عن نشر الديمقراطية محوريا باعتبارها آلية من آليات التصدي للتطرف العنيف. ولكن مرحلة التحول الديمقراطي تنتج بدورها حالة من عدم الاستقرار بحيث أن "زيادة الفجوة بين التغيير الفعلي والتغيير المتوقع قد تزيد من احتمالات العنف والاضطراب السياسي". فإذا كانت الديمقراطيات أقل إنتاجا للنشاط الإرهابي فإن "الأنظمة التي تكون في طور الانتقال إلى الديمقراطية تصبح عرضة لزعزعة الاستقرار بشكل كبير"[2]، وهو ما أثبته التاريخ مرارا، مثلا من خلال الحالة الجزائرية إذ تزامن الانتقال الديمقراطي مع نهاية الثمانينيات مع موجات غير متناهية من العنف والتطرف، وكذلك الحال في تونس بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011.

في المقابل، اعترض بعض الباحثين على فكرة ربط الإرهاب بطبيعة النظام، والحجة في ذلك أقرب إلى الإقناع أيضا. فأكثر النشاطات الإرهابية التي حدثت خلال النصف الثاني من القرن الماضي كانت في دول تمتاز بأنظمتها الديمقراطية خاصة خلال الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وسنة 1987.

4- عامل المؤامرة والتدخلات الأجنبية:

[1] توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص178

[2] بوخرص، **مرجع سابق**، ص ص: 08، 11.

المؤامرة أو التآمر ليست نظرية علمية، شأنها شأن "البجعة السوداء"، وإن كانت تصلح لتفسير تفاعلات عديدة في العلاقات الدولية، بحكم النظرية الواقعية القائمة على صراعات القوة والمصلحة. عبر "ماك ماستر" (McMaster)، أحد المكلفين بالعملية العسكرية لغزو العراق سنة 2003، عن استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لخلق عدو حسب الضرورات الإستراتيجية، وهذا يشير إلى مفارقة الحرب العالمية على الإرهاب ومدى قدرة الولايات المتحدة على القضاء على "تنظيم القاعدة" مثلا دون حاجة إلى غزو أفغانستان أو العراق[1].

وظهرت نظرية "الفوضى الخلاقة" باعتبارها "أحد أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الإستراتيجي الأمريكي في التعامل مع القضايا الدولية.. وعلى خلاف مفهوم الفوضى المثقل بدلالات سلبية كعدم الاستقرار، أُضيفَ إليه مصطلح آخر يتمتع بالإيجابية هو الخلق والبناء". تقوم الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط، كما يحدد ذلك "شارانسكي" (Sharansky)، على عدد من الدعائم أهمها: تكريس العرقية، إحداث شرخ في الانتماء بمعنى تكريسه للقبيلة أو العشيرة على حساب الدولة، إدارة النزاع بما يطيل أمده، زعزعة الاستقرار الاقتصادي أو تدعيمه[2].

وفي دراسة للباحث "روبيرت باب" (Robert Pape) بعنوان: « Dying to Win »، تناول ظاهرة المفجر الانتحاري، متخذا مجالا زمنيا معينا يمتد من 1980 إلى سنة 2005، ونفى أن يكون الشخص المقبل على العمليات الانتحارية غير متعلم وغير واع كما يُشاع غالبا عن القائمين بتفجير أنفسهم. كما توصل إلى أن الدين ليس العامل المحوري في العمليات الإرهابية مقارنة بالتدخلات الأجنبية، بحيث أن الدراسة جاءت بعد الحرب الأمريكية على العراق لسنة 2003[3].

ولعل ما يفسر الربط بين التطرف والإرهاب والإسلام هو أهمية العالم الإسلامي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب من الناحية الجيوسياسية والإستراتيجية، مما يجعل فرضية "صناعة" الإرهاب

---

[1] روبرت دريفوس، **لعبة الشيطان: دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي**، ط1، تر. أشرف رفيق (مصر: مركز دراسات الإسلام والغرب، 2010)، ص337.

[2] رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى**، ط1 (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2012)، ص- ص: 27- 29.

[3] للمزيد راجع:

Robert Pape, **Daying to win : The Strategic Logic of Suicide Terrorism (**New York : Random house,).

واردة أحيانا حتى يتم تبرير التدخل في شؤون الدول، ومما يعزز حاجة أكبر إلى منظومة الدفاع الغربية المتطورة من أجل تعزيز المواجهة الأمنية للظاهرة الإرهابية. ومع ذلك، لا يجب التعامل مع التهديدات الأمنية في المنطقة العربية من منطلق "كبش الفداء" كما يسميه عالم الاجتماع الفرنسي "غاستون بوتول" (Gaston Boutol)، أي الشماعة التي تُعلّق عليها كل المشكلات والأزمات الداخلية، فالمؤامرة لا تنجح في الأساس لو لم تجد البيئة الداخلية المهيَّأة لتوظيفها.

5- مقاربة الدولة الفاشلة، الهشة والمنهارة:

يرتبط تعريف الدولة الفاشلة (Failed State) بدرجة العنف الحاصل واستمراريته وتوجيهه ضد النظام القائم. والعنف بهذا المعنى يشمل الصراع الداخلي بين مختلف الأطياف، وصلته بتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وفشل تغلغل الدولة وسيطرتها التامة على حدودها، وهو ما يجعلها "موقعا لاستضافة الفاعلين من خارج الدولة فتكون مخبأ مناسبا لهم"[1]. وهو حال دول عديدة كالصومال ومالي التي باتت ملجأ للجماعات الإرهابية، وكذلك اليمن وسورية والعراق وليبيا التي أدى غياب أو هشاشة السلطة بها إلى تفشي الانقسامات الداخلية وتنامي حدة التهديدات الأمنية التي يأتي في مقدمتها تصاعد وتيرة التطرف العنيف وبروز أشكال جديدة من الإرهاب.

من أوائل من استخدم مفهوم الدولة الفاشلة نجد "هيلمان" (Hillman) و"راتنر" (Ratner) سنة 1993 إذ عرّفاها بعدم القدرة على البقاء كعضو في المجموعة الدولية لمعاناتها من مشكلات داخلية حادة وتهديدها لجوارها الإقليمي من خلال التداعيات الأمنية التي تؤدي إليها هذه المشكلات[2]. وفي تقرير لصندوق دعم السلام ومديرية السياسة الخارجية الأمريكية سنة 2005، تم تصنيف الدول الفاشلة على أساس مؤشرات هي[3]:

- ✓ مؤشرات اقتصادية متمثلة في التنمية والدخل.
- ✓ اجتماعية متمثلة في الضغط السكاني، الهجرة، الأقليات واللاجئين.

---

[1] الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، ص ص62-63، شوهد في: 2016/09/12، https://studentshistory13.com/archives/5364 .

[2] Jonathan Di John, **Conceptualising the causes and consequences of failed state : a critical review of the literature**, Crisis States Research Centre (January 2008), P.04, in : www.crisisstates.com.

[3] عطية، "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن، **مرجع سابق**، ص87.

✓ سياسية وهي: الشرعية، الخدمات العامة، حقوق الإنسان، الديمقراطية والفاعلون السياسيون.

ويمكن أن توصف الدول الفاشلة (Fragil State) بأنها دول تعيش خارج مسارات وحركية التحديث والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فبالرجوع إلى مؤشرات "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (PNUD)، تعد الدولة فاشلةً ما لم تحقق الحد الأدنى من التنمية على مختلف الأصعدة، فهي لا تستطيع الاحتفاظ بشروط وجودها لمدة طويلة. ويُعتبر متغير الانكشاف الأمني وعجز الدولة عن تأمين حدودها محوريا لأن نصف دولة بالهشاشة أو الفشل. أما مفهوم الدولة المنهارة (Collapse State) فيشير في الواقع إلى آخر مرحلة من الفشل، فالفشل شرط للانهيار[1]، بحيث يتم فقدان السلطة من الأساس، بالتالي "تمتاز بالفوضى والسلوك المنحرف.. ويجد تجار السلاح والمخدرات وكرا مناسبا داخل الدول المنهارة للقيام بأعمالهم باستغلال فراغ السلطة في البلاد"[2].

ما يهمنا في هذه الدراسة من خلال التعرض إلى مقاربة الدولة الفاشلة أو المنهارة هو التعرف على البيئة المنتجة للتطرف العنيف، فالفراغ السلطوي أو هشاشة السلطة المركزية، بالإضافة إلى توفر عوامل وظروف أخرى نفسية واجتماعية واقتصادية، كل ذلك كفيل بتشجيع الجماعات المتطرفة على الانتشار والعمل بصورة أكثر حدة وفعالية نتيجة الاستفادة من الفوضى الأمنية والاستثمار في بيئتها. وفي الحالة السورية والليبية مثال واقعي بارز، فتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) ما كان لينشأ وينمو في الشرق الأوسط لولا المأزق الأمني والفراغات السلطوية والانفلات الأمني الذي نتج عن الحراك العربي في المنطقة منذ 2011[3].

المطلب الثالث: مقاربة تاريخية وأيديولوجية.

تجدر الإشارة في البداية إلى أنّ أقدم حركة متطرفة وإرهابية عرفها التاريخ تمثلت في جماعة "سيكاري" (Sicarri) اليهودية الّتي ظهرت بعد عودة بني إسرائيل من النفي البابلي إلى أرض فلسطين في عام 539 قبل الميلاد، وكانت الحركة "مغالية ومتطرفة ورافضة لأي شكل من أشكال التجديد والإصلاح

[1] Di John, **Op. cit,**pp : 09-10.

[2] النويني، مرجع سابق، ص65.

[3] عمار بن حمودة، " الإرهاب المدنس"،شوهد في: 2018/07/23، https://mominoun.com/articles/..B3-5167 .

الذي بدأت معالمه تظهر في المجتمع اليهودي الذي بدا متأثرا بالحضارة الإغريقية، فبدأت هذه الحركة باستعمال الإرهاب لردع اليهود عن تقليد الإغريق"[1].

كما ظهرت تنظيمات عديدة اتّصفت بالتطرف العنيف ومارست الإرهاب إما بدافع ديني أو أيديولوجي وثوري، كما كان الحال مع حقبة الإرهاب على إثر الثورة الفرنسية. وارتبط انتشار ظاهرة العنف والإرهاب غالبا بالتنظيمات السرية التي ارتبطت بدورها بفترات شهدت اضطرابات اجتماعية وسياسية، وظل تفسيرها مرتبطا بالمؤامرة (مثل الثورة الفرنسية).

وفيما يلي أمثلة عن أشهر الحركات أو التنظيمات التي وُصفت بالتطرف ومارست الإرهاب عبر التاريخ:

* "**تنظيم الخنّاقين**" **في الهند** (القرن 13-القرن 19 م): ذكرته بعض الكتب، وكان إرهابهم "نوعا من الطقس الديني لإرضاء الآلهة "كالي" والتماس عونها. وكان هذا العنصر الديني هو السياج القوي للتنظيم"، ونتج عن تلك الممارسات لفترة طويلة اختفاء عدد كبير من الجنود الهنود[2].
* **إرهاب الثورة الفرنسية** (1789- 1815): يعد "روبسبير" الأب الروحي لإرهاب الدولة حينها، في وقت غاب فيه القانون وحتى العدالة والإنسانية، وكانت تلك الأحداث ممهدة لبروز مصطلح الإرهاب في سنة 1794 ودخوله طور التعريف في المعاجم والقواميس، ونتج عن تلك المرحلة مقتل 17000 شخص تم إعدامهم أمام الجماهير في جو من الرعب والخوف[3].
* **الفوضويون** (Navodnaia Volia): اشتهرت الحركة الفوضوية في روسيا القيصرية خلال النصف الثاني من القرن 19م وبداية القرن العشرين، وهي التي مارست العنف والإرهاب في تصديها للحاكم وللدولة، انطلاقا من فكر اشتراكي- طوباوي رافض للدولة من الأساس. منظّروها ثلاثة هم: "نيكاييف" زعيم "العدميين"، "باكونين" زعيم الفوضويين و"كروبوتين" المنظّر للعنف المسلح. من أشهر أعمالها الإرهابية اغتيال الملك "الإسكندر" سنة 1881[4].

---

[1] علي لوراري، "الأسباب الجيوحضارية"، نسيم بلهول (محررا)، **التطرف السياسي: رؤية أمنية، دينية وسياسية** (عمّان: دار أمواج، د.س.ن)، ص38.

[2] راغب، **مرجع سابق**، ص ص254 و255.

[3] غابريال وايمان، "مسرح وسائل الإعلام"، مجلة العقلية الإرهابية، **مرجع سابق**، ص28.

[4] راغب، **مرجع سابق**، ص ص702-703.

* **تنظيم "كلو كلوكس كلان"** (عصبة الدائرة)**:** ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، وعُرف بتعامله العنصري مع فئة السود، وارتكب التنظيم جرائم إرهابية في حق هذه الفئة، واستمر تأثيره حتى عام 1928 إذ تم القضاء عليه نهائيا[1].

* **الحركات اليسارية في القرن العشرين:**

أشهرها تنظيم "الجيش الأحمر الياباني" الذي تأسس سنة 1969 على يد الأستاذ الجامعي الياباني "تاكايا شيومي"، ومنطقه قائم على حرب العصابات واستخدام أساليب الإرهاب من خلال القنابل والاختطافات. كذلك تنظيم "الألوية الحمراء" (The Red Brigade) في إيطاليا لمؤسسه "ريناتو كورشيو" الذي كان ناشطا في الحزب الشيوعي الإيطالي، وكان أول نشاط إرهابي للمجموعة في سنة 1972. وفي ألمانيا الغربية ظهر تنظيم "بادر– ماينهوف" (Baeder–Meinhoff) الذي أسسه كل من "أندرياس بادر" و"أولريك ماينهوف" لمحاربة النظام الألماني والتصدي للإمبريالية الأمريكية عبر أساليب الاغتيال. كتبت "بادر" سنة 1968 قائلة: "من لا يحمل السلاح يموت، ومن لا يموت يُدفن في السجون والإصلاحيات". كانت نهاية التنظيم بانتحار جماعي لقادته سنة 1977[2].

* **تنظيم "المافيا" الإيطالي:** يعد من أعقد وأخطر التنظيمات الإجرامية عبر التاريخ، بحيث عبّر حقا عن فكرة "دولة داخل دولة"، ولم تتمكن الحكومة الفاشية من القضاء عليه بسهولة نظرا لذكاء التنظيم وانتشاره بين القرى والمدن[3].

* **الكيان الصهيوني وإرهاب الدولة:** تمادت السياسة الصهيونية في الشرق الأوسط في توظيف كافة أشكال الترهيب والتدمير المعنوي والمادي، ولها في ذلك خلفيتُها الدينية وبُعدها الإستراتيجي، ليتمّ بذلك استغلال نصوص الدين[4] في اغتصاب حقوق الشعوب وأراضيها وحرياتها كما يحدث في الأراضي الفلسطينية. و"المتتبع لهذا الموروث ولتصريحات القادة الإسرائيليين يستنتج أن الإرهاب بمختلف

---

[1] **مرجع نفسه**، ص– ص: 254– 272.

[2] الحيدري، **مرجع سابق**، ص ص42 –43.

ويمكن الرجوع أيضا إلى: راغب، **مرجع سابق**، ص– ص: 704– 706.

[3] **المرجع نفسه**، ص– ص: 257– 259.

[4] للاستزادة في موضوع الخلفية الدينية والبعد الإستراتيجي لممارسات الكيان الصهيوني، يرجى الاطلاع على مقال لنا بعنوان: "قراءة في المقاربة الجيوسياسية الإسرائيلية" (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017/07/02)، https://democraticac.de/?p=47366.

أشكاله وأنواعه لازم المشروع الصهيوني منذ بداية التفكير فيه من طرف زعماء الصهيونية وخاصة منهم تيودور هرتزل"[1].

وترجع جذور ظواهر التطرف والإرهاب في المنطقة العربية إلى عهد قديم جدا يمكن التأريخ له عموما بفترة الخلافة الراشدة، وتحديدا مع فرقة الخوارج الذين قتلوا "عثمان بن عفان" وخرجوا على"علي" و"معاوية"–رضي الله عنهما– حاملين شعار: "لا حكم إلا لله"، فرد عليهم علي –رضي الله عنه– بقوله: "كلمة حق أُريدَ بها باطل"[2]. كما عرف في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – متطرفون أمثال "ذي الخويصرة".

والباحث في تاريخ الظاهرة لدى المسلمين يجد بأن نشأة الفرق الدينية كانت سياسية، سواء لدى السلطة أو المعارضة. ثم ارتبط التطرف العنيف **بجماعة** "**الحشاشين**"، وهي فرقة من الإسماعيلية الباطنية انشقت عن الفاطميين، كانت تستخدم أساليب الاغتيال والتصفية الجسدية لتحقيق مأرب الزعيم الروحي "حسن الصباح" بضرب أطراف المعارضة السياسية[3]. ظهرت في القرن 11 للميلاد كنتيجة لمحاربة السلاجقة لمعتقدها، واتخذ أتباعها من "قلعة الموت" في إيران مقرا لهم. وأصل التسمية أتى من استخدام الحشيش المخدر لكل من كان يُراد توظيفه لتنفيذ مهمة الاغتيال، حتى قيل أنهم كانوا يحسون بلذة لا تضاهى وكأنهم يلجون الجنة. أشهر جرائم هذه الجماعة اغتيال "نظام الملك" الوزير السلجوقي في سنة 1092م، كما حاولوا اغتيال "صلاح الدين الأيوبي" مرتين[4].

في سنة 1928 نشأت "جماعة الإخوان" في مصر على يد "حسن البنا" (1908– 1948)، لتصبح فيما بعد أكثر تأثرا بأفكار "سيد قطب" (1906– 1966)*. ورأى مالك بن نبي في سنة 1954

---

[1] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص74.

[2] عثمان بن محمد الخميس، **حقبة من التاريخ** (الإسكندرية: دار الإيمان، 2009)، ص124.

[3] محمد الحسن، **مرجع سابق**، ص52.

[4] Khosrokhavar**, Op.cit,** p. 33.

* حسن البنا هو مؤسس جماعة الإخوان المسلمين بمصر سنة 1928، ويعد واحدا من أبرز منظري الحركات الإسلامية في الوطن العربي. وقع اغتياله سنة 1949 بعد مقتل محمود النقراشي، رئيس وزراء مصر الأسبق الذي أصدر قرار حل الجماعة. أما سيد قطب فهو مفكر إسلامي مصري انتمى بفكره إلى جماعة الإخوان المسلمين، واهتم بفكرة الحاكمية لله وجاهلية المجتمعات وضرورة إعادة أسلمتها. أُعدم صيف 1966 شنقا، بعد اتهامه بالعمل على قلب نظام الحكم. له كتابان شهيران أحدهما في تفسير القرآن وهو بعنوان: في ظلال القران، والثاني بعنوان: معالم في الطريق.

بأن جماعة الإخوان أصبحت مجرد أداة سياسية خالية من أي بعد حضاري[1]. وانشقت عن الإخوان جماعات تحولت إلى ممارسة أنشطة توصف بالتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، فظهر "تنظيم الجهاد" المصري و"جماعة التكفير والهجرة" أو ما عُرف بالجماعة الإسلامية، وغيرهما.

وكان لنجاح الثورة الإيرانية في 1979 بالغ الأثر في نطاقها الإقليمي، فقد امتد تأثيرها إلى الدول العربية المجاورة. كما ترتب عن جماعة مقاتلي التواجد السوفييتي في أفغانستان ترسيخ الفكر المتطرف العنيف، فتبع ذلك تأسيس تنظيم "القاعدة"[2].

وصنفت "كرونين" (Audrey Kurth Cronin)** الحركات الإرهابية في العالم خلال الفترة المعاصرة كما يلي[3]:

- **إرهاب اليسار** في ظل الحراك الشيوعي سابقا، وهو الذي انتشر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تحديدا خلال فترة السبعينيات والثمانينيات.
- **إرهاب اليمين** في صلته بالعقيدة الفاشية.
- **الحركات الإرهابية الإثنو- قومية أو الانفصالية**، وهي التي ارتبطت بحركات التحرر والتخلص من الهيمنة الاستدمارية.
- **الإرهاب ذو الصبغة الدينية**، ويحتل أهمية بالغة في الفترة المعاصرة، خاصة مع التحول الذي باتت تعرفه حركات التطرف العنيف والإرهاب بتحولها إلى ظاهرة عابرة للقوميات في ظل تراجع المعيار المحلي، مستفيدة في ذلك من تطور وسائل المواصلات خاصة الجوية بعد العام 1968، وأيضا بفعل تطور وانتشار وسائل الإعلام السمعية والبصرية تدريجيا، بالأخص جهاز التلفاز.

وبالرغم من تعدد أشكال الإرهاب، من إرهاب الدولة إلى الإرهاب الفوضوي الذي ارتبط بممارسات الحركة الفوضوية في روسيا القيصرية، إلى الألوية الحمراء والمافيا في إيطاليا، و"بادر- ماينهوف" في

---

[1] وريدة خيلية، "الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية (1992- 2000)"،أطروحة تخرج لنيل درجة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص45.

[2] Liess Boukraa, **Le Djihadisme : L' islam à L'épreuve de L'histoire**, Ed. 01 (Alger : Apic Dissonances, 2009), p-p : 268- 270.

** بروفيسورة وباحثة بالجامعة الأمريكية، متخصصة في الأمن الدولي وقضايا الإرهاب، ولها في ذلك العديد من المؤلفات.

[3] Steve Smith & Autres, **La Globalisation de la Politique Mondiale (**Québec, 2011), p-p :376- 379.

ألمانيا، وحرب العصابات خلال الستينيات، ثم الأصولية الدينية منذ التسعينيات، فقد "**ارتبط تاريخ الإرهاب ارتباطا وثيقا بتاريخ العنف، كما ارتبط بظهور التناقضات الاجتماعية، وهذا يعني أن القضاء على أي مظهر من مظاهر العنف يستلزم بالضرورة القضاء على هذه التناقضات**"[1].

✓ **المقاربة الأيديولوجية للتطرف العنيف في المنطقة العربية:**

للتطرف العنيف في المنطقة العربية خلفية فكرية وتنظيرية ليست وليدة عقد أو عقدين من الزمن، بل هي عبارة عن تطور واستمرارية في المنظومة الفكرية للجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية في المنطقة، والعنف التابع لفكر متطرف لا يخرج عن نطاق "العنف المؤدلَج" المكرس لعودة الدين بشكل عنيف[2].

"**يرجع التفسير الفكري– الديني للعنف إلى تلك الأيديولوجيات التي تحكم المجتمع بالجاهلية، وتقسم المجتمعات إلى دار حرب ودار سلام، فضلا عن ذلك الفهم الخاطئ والملتبس لمفاهيم الجهاد، والحاكمية، والفرقة الناجية، والفهم القاصر لفهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**"[3].

بالنسبة لحركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، يجب التمييز بين ثلاثة توجهات أساسية[4]:

* **الأول** يتمثل فيما يمكن تسميته "**الإسلام السياسي السلمي**"، وتمثله الحركات التي تتقبل العمل السياسي والمشاركة في إطار الديمقراطية، مثل جماعة الإخوان في مصر، حزب النهضة في تونس، جبهة العمل الإسلامي في الأردن، وغيرها.
* **الثاني هو الاتجاه السلفي**، وله فروع متعددة في المنطقة العربية، لكن المتفق عليه هو أن التوجه السلفي العام يرفض الديمقراطية والعمل السياسي. وما يميز التيار السلفي هو الانغلاق على التراث، عكس السلفية الإصلاحية التي ركزت على التمحيص والإصلاح ومواكبة العصر والتطور المعرفي.

---

[1] أحمد خميس، **مرجع سابق**، ص44.

[2] Khosrokhavar, **Op.cit,**p. p. 17 -18.

[3] غيضان السيد علي، "البنية الأيديولوجية للعنف لدى الجماعات الإسلاموية"، في: مجموعة باحثين، **العنف: قضايا وإشكالات (ملفات بحثية)**، (الرباط: منشورات مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 29 مارس 2018)، ص53.

[4] محمد أبو رمان، "الإسلام السياسي ومأزقه في حقبة الربيع العربي"، في: مجموعة باحثين، **صعود الراديكالية الدينية في العالم العربي (أوراق ونقاشات مؤتمر)**، ط1 (بيروت: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2014)، ص ص: 143، 145

* **الثالث هو التيار الجهادي**، وهو المعروف باستخدام العنف غير المشروع والمسلح، وفي إطاره تندرج جماعات وتنظيمات التطرف العنيف.

توصَف السلفية بأنها "العودة إلى المصادر الأولية النقية للمعرفة الدينية المتمثلة في الكتاب والسنة، والرجوع إلى أفهام القرون الثلاثة الأولى في تاريخ الإسلام (الصحابة والتابعين وتابعي التابعين). ولكنّ تعريفا كهذا يصبح معزولا عن الواقع، حيث يوجد كم هائل من نصوص أُنتجت في القرن السابع الهجري"[1]. والسلفية حركة إسلامية سنية تقليدية، أصولية في بعض الأحيان، تؤمن بالزمنية أي العودة إلى الأصول الأولى (القرون الأولى)، لكن تياراتها المتنوعة تتراوح بين الاعتدال والتطرف. وهي تنقسم إلى:

ـ السلفية العلمية أو التقليدية:

هي التيار المستند إلى النص الديني والمنهج العلمي، بحيث لا يتصادم مع السلطة والنظام الحاكم، من مبادئه التوحيد والاتّباع والتصفية والتزكية والدعوة، وهي أساس التغيير في الفكر السلفي التقليدي. يرى أنصار التيار بأن التغيير و"أسلَمة" المجتمع تكون من القاعدة وليس من قمة الهرم، لذلك يحُث أنصارُه على طاعة ولي الأمر[2]. واهتم "ناصر الدين الألباني"، الذي تُنسَبُ إليه السلفية التقليدية، في منهجه "بتحقيق التراث، ومحاربة البدع، وتصحيح الاعتقادات، وهنا تلتقي السلفية الألبانية مع السلفية الرسمية السعودية، وكذلك السلفية المدخلية أو الجامية التي نشأت في السعودية واليمن"[3].

ـ السلفية الإصلاحية:

وهي التيار الذي يؤمن بدوره في التغيير دون تطرف أو عنف، وله من المبادئ ما يتقاسمه مع السلفية التقليدية، كما أن السلفية الإصلاحية "تُراوح ما بين شرعية الأنظمة والمشاركة السياسية معها بحسب الظروف والإمكانات المتاحة"[4].

ـ السلفية الجهادية:

---

[1] فؤاد إبراهيم، **داعش من النجدي إلى البغدادي:نوستالجيا الخلافة**، ط1 (بيروت: مركز أوال للدراسات والتوثيق، 2015)، ص50.

[2] شحادة، **مرجع سابق**، ص، ص: 35، 57.

[3] **المرجع نفسه**، ص50.

[4] **المرجع نفسه**، ص36.

يعبّر هذا التيار عن أيديولوجية راديكالية تقوم على استخدام العنف كمنهج للتغيير الاجتماعي والسياسي. ويميز الدكتور "عمر عاشور" بين الجهادية والتكفيرية، على اعتبار أن الأولى تتضمن العنف كمحور أساسي ثابت في حين أن الثانية قد تكون عنيفة أو غير عنيفة[1]. واختلاف المدرسة السلفية الجهادية عن التوجهات السابقة الذكر يكمن في الجانب النظري لينتقل بعدها إلى مستوى الممارسة[2]. وترجع التسمية إلى نهاية ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن الماضي تحت تأثير زخم الأحداث والتحولات الإستراتيجية وحتى الفكرية في المنطقة العربية، أي من مرحلة التنظيمات المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين بعد 1948، وصولا إلى مرحلة "الجهاد الأفغاني" وتأسيس تنظيم القاعدة، و"يُقرّ الدكتور "رضوان السيد" أن "عبد الله عزام" هو "أول من استخدم هذا المصطلح سنة 1987 بغرض توحيد صفوف السلفيين العرب وغير العرب في أفغانستان على مشارف خروج الروس منها""[3].

وتعد جماعة "شباب محمد" المنشقة عن تنظيم الإخوان في مصر أول من طرح أسلوب العنف في مواجهة السلطة الحاكمة، قبل أن يتأسّس التنظيم السري الشهير في سنة 1948 ويكرّس لممارسة العنف كمنهج للتغيير[4]. ثم تبلورت أفكار جماعة التكفير والهجرة في سبعينيات القرن الماضي في السجون المصرية، وكان "شكري مصطفى" يرى بأنه "لا تكفي الدعوة إلى أن الإسلام دين ودولة، وإنما لا بد من التحرك العملي لقلب هذا المجتمع الجاهلي". ونمت ظاهرة الإسلام السياسي نتيجة التحول في بنية المجتمعات العربية، فضلا عن دور عوامل متنوعة كالعامل الاقتصادي والاجتماعي وعدم المساواة في الفرص، مما ساهم في انتشار الفكر المتطرف العنيف. واعتُبرت معاهدة "أنور السادات" مع الكيان الصهيوني في سنة 1977، بالإضافة إلى حرب لبنان ونظام الحكم الجديد في إيران بعد الثورة الخمينية لعام 1979، من العوامل التي ساهمت بشكل غير مباشر في انتشار التطرف والإرهاب في مصر ثم في المنطقة العربية[5]. قام السادات بإخراج المساجين من جماعة الإخوان في سنة 1971، ومن ضمنهم

---

[1] Ashour, **Op.cit**., p. p. 17 -18.

[2] شحادة، المكان نفسه.

[3] صلاح عبد الحميد، **تنظيم داعش وإدارة الوحشية**، ط1 (الجيزة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2015)، ص34.

[4] شحادة، **مرجع سابق**، ص70.

[5] غالي شكري، **أقنعة الإرهاب: البحث عن علمانية جديد** (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، د. س. ن)، ص ص34-35.

شكري مصطفى، وسمح لهم بإصدار مجلة الدعوة، فضلا عن إقامة فروع شابة بالجامعات بغرض التصدي للفكر الناصري والماركسي[1]، ولكن الأمر انقلب عليه فيما بعد.

وهنا لا يجب إغفال نقطة هامة تتمثل في التداخل الحاصل بين المرجعية الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر والتيار السلفي الجهادي، خاصة المرجعية المنسوبة إلى أفكار "سيد قطب". ومن المبادئ النظرية- العقائدية لدى التيار الجهادي- التكفيري أن الجهاد فرضُ عين لا كفاية، بمعنى أنه واجب على كل مسلم يرى المنكر في مجتمعه فيضطر إلى تغييره[2]. وكان من أبرز الأفكار التي طرحها سيّد قطب فكرة "الجاهلية"، فهو يُقرّ بجاهلية المجتمعات المعاصرة وبالتالي ضرورة إحياء البُعد الديني أو كما سمّاه إعادة "أسلمة" المجتمعات. كما تحدث "قطب" عن أهمية التحرك الجماعي، وباتت هذه الرؤية محورية لدى الجماعات المتصفة بالتطرف العنيف في المنطقة العربية[3].

يستند التطرف العنيف في المنطقة العربية على مرجعيات فكرية أساسية لدى التيار الجهادي، إذ تتمحور البنية الفكرية لمنظومة "الجهاد العالمي" حول الحكم بما أنزل الله، وتكفير الحاكم والمحكومين، وتقسيم العالم إلى دار إسلام ودار كفر. وشكلت أفغانستان في وقت سابق "أنموذجا وملاذا للعديد من الأفراد والحركات الإسلامية التي عملت على تغذية المخيال الاجتماعي الإسلامي بإعادة الدولة الإسلامية والخلافة المفقودة"[4]. وخلال المرحلة الثانية للجهاد العالمي، وهي التي تمتد من سنة 2001 إلى 2011، أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى اختلاط العدو القريب بالعدو البعيد، وظهر مصطلح "الصحوات" في البيئة السنية، فضلا عن "الطائفية" في البيئة الشيعية، فجرى تكفير المرتدين وتكفير الروافض في المقابل[5].

وعموما فإن الملاحظ هو وجود كمّ معتبر من المقاربات النظرية والتفسيرية لظواهر العنف والإرهاب، وذلك يرجع إلى أن مثل هذه الظواهر يتّصف بطبيعته المركَّبة بحيث يتداخل البعد النفسي

---

[1] **مرجع نفسه**، ص- ص: 52- 67.

[2] لياس بوكراع، **الجزائر.. الرعب المقدس**، تر. خليل أحمد خليل، ط1 (لبنان: دار الفارابي، 2003)، ص183.

[3] شحادة، **مرجع سابق**، صص87-88.

[4] **المرجع نفسه**، ص ص. 68-69.

[5] عايدة العزب موسى، **جذور العنف في الغرب الإفريقي- حالتا مالي ونيجيريا** (الخرطوم: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015)، ص ص14-15، 23-24.

والاجتماعي والسياسي والفكري والتاريخي. وبالنسبة للمنطقة العربية، لا يمكن فصل نشأة وتطور ظاهرة التطرف العنيف عن سياق البيئة الاجتماعية والسياسية والأمنية، إلى جانب الدور البارز للمنظومة الفكرية في تشكيل خلفية للتوجه نحو التطرف العنيف وممارسة العمل الإرهابي.

خاتمة الفصل الأول واستنتاجاته:

حاولت الدراسة في الفصل الأول منها تقديم إطار معرفي عام لظاهرة التطرف العنيف، فسعينا إلى تناول أهم الجوانب قبل الانتقال إلى واقع ومسارات الظاهرة في المنطقة العربية. إنّ الإطار المفاهيمي والنظري والأنطولوجي أساسي في أيّ بحث، وذلك من أجل إزاحة اللبس أو الغموض واكتساب رصيد معرفي يمكّن الباحث لاحقا من تطوير الأفكار والرؤى.

من خلال مقاربة المفاهيم في هذا الفصل، وجدنا بأن الصلة بين المفاهيم الثلاثة (التطرف العنيف والإرهاب والراديكالية) وطيدة على الرغم مما يتضمنه جوهر كل مفهوم على حدة. كما تم التطرق إلى مقاربات نظرية في فهم التطرف العنيف، ومع تعدد وتداخل مشاربها فإن هذا التنوع ينطلق أساسا من تركيبة الظاهرة وتعقيدها، فهي نفسية واجتماعية قبل أن تكون سياسية وأمنية. كما تم استعراض بعض تصنيفات أو أشكال التطرف والتطرف العنيف، فضلا عن التعصب كمدخل للتكفير وزرع بذور التطرف في المجتمعات، وقد حذر الإسلام في نصوصه وممارساته من ظواهر التطرف والتعصب لما لها من سلبيات سواء بالنسبة لشخصية الفرد أو لواقع المجتمع واستقراره.

وانطلاقا من كل ذلك، يمكن تقديم **الاستنتاجات** الآتية بالنسبة للفصل الأول من الدراسة:

- ظل مفهوم التطرف العنيف في البداية محاطا بسياج من الغموض والتأويلات، وقد سبقه في ذلك مصطلح الإرهاب الذي قُدّم في شأنه أكثر من 100 تعريف لكن جميعُها لم يحظَ بإجماع واتّفاق، وكلاهُما بالتأكيد خاضع لمعيار القيمية والرؤى الأيديولوجية ونسبية المواقف، فما تصنفه دولة بوصفه تطرفا عنيفا أو إرهابا قد يراه غيرها عملا مشروعا ودفاعا عن الصالح العام أو قضية عادلة. بالتالي تظل نسبية المفهوم ونسبية الظاهرة هي الصفة الغالبة.
- إنّ التداخل الحاصل بين مفاهيم التطرف والتطرف العنيف والإرهاب والراديكالية قد جعل بعض الدارسين يخلط في توظيفها أو يستخدمها بصورة مكثفة، في حين أننا وضحنا من خلال الدراسة الفروق الكائنة بينها تبعا لجوهر المفهوم ذاته وطبيعته.
- التطرف والتطرف العنيف لا يتّخذان مظهرا دينيا دوما، بل هما أوسع بكثير من مجرد ربطهما بالجانب الديني أو بالدين الإسلامي بوجه خاص، لكن الشائع ربطُهما بالإسلام بصورة مجحفة في الغالب.

- إن عدم تحديد وضبط تعريف دقيق للتطرف العنيف على مستوى منظمة دولية بحجم منظمة الأمم المتحدة جعل المجال واسعا أمام التأويلات ووجهات النظر والمواقف المتضاربة، فضلا عن صعوبة التعامل مع الظاهرة كتهديد أمني في حد ذاته.
- لقد نبذ الدين الإسلامي الحنيف كافة أشكال ومظاهر التطرف والتعصب الفكري، وإن كانت الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية تمارس الترويع والوحشية ضد الدول والمجتمعات باسم الدين فهي مسيئة لفهم جوهره وحقيقته.
- من أجل فهم ظاهرة اجتماعية أولا، ثم أمنية في المقام الثاني كالتطرف العنيف، يجب الإلمام بعدد من المقاربات والمداخل النظرية التي تتوزع على فروع المعرفة المتنوعة، لتمتد من علم النفس إلى الدراسات الأمنية. وقد برَع مجالُ علم النفس في تقديم رصيد نظري ومعرفي شديد الثراء من أجل تفسير ظواهر الإجرام في المجتمع، والتي يندرج في سياقها التحول نحو التطرف وممارسة العمل الإرهابي. كما وُجدت تفسيرات متنوعة في حقل علم الاجتماع وأخرى اقتصادية ربطت بين مثل هذه الظواهر ونقص الحاجات وغياب الفرص الاقتصادية، أو ما عُرف بالحرمان النسبي.
- يُعدُّ التطرف العنيف فضلا عن ذلك تهديدا أمنيا واسع النطاق وشديد التعقيد، وذاك شأنُ الظواهر المتصلة بالكائن البشري عموما، بحيث يبدأ التعقيد من التركيبة النفسية، البيئة المنتجة للفكر والفعل، وصولا إلى خطورة الممارسات وحجم الإرهاب الحاصل وحدود انتشاره، ثم أساليب مكافحته.
- في دراسة موضوع كالتطرف العنيف المؤدّي إلى الإرهاب لا يمكن التغاضي عن العامل الأيديولوجي، فللفكرة تأثيراتها، أي أنّ تأثير الفكرة وامتدادها لا يمكن التحكم فيه. وقد قدّمنا في غضون الفصل جانبا من مقاربة أيديولوجية يستند إليها الفكر المتطرف العنيف في المنطقة العربية، أو ما يعرف عموما بالفكر الجهادي–التكفيري.
- لا يختلف اثنان في مجال الدراسات الإستراتيجية والأمنية على حجم التهديد الأمني الذي يشكّله التطرف العنيف بالنسبة للمنطقة العربية، كما أن تدابير وسياسات مواجهته ليست بالسهولة بمكان، بالتالي نقول إن التعرف بشكل عميق على هذه الظاهرة ودوافعها وبيئتها المنشئة أمر أساسي قبل تحديد الإستراتيجية الأنسب للتصدي لها.

الفصل الثاني:

خصوصيات وتحولات البيئة العامة للتطرف العنيف في المنطقة العربية.

المبحث الأول: التحولات الفكرية والإستراتيجية في بيئة التطرف العنيف بالمنطقة العربية (من الجهاد الأفغاني إلى الحرب العالمية على الإرهاب).

المبحث الثاني: البيئة الإستراتيجية للتطرف العنيف في المنطقة العربية بعد 2011.

المبحث الثالث: تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" (النشأة، الخصوصية والهيكلة).

تمهيد:

يتناول هذا الفصل بيئةَ التطرف العنيف في المنطقة العربية خلال الحقبة المعاصرة، بالتركيز على ظروفها وسياقاتها وخصوصياتها، والتحول الحاصل في نشاط الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية بالمنطقة العربية امتدادا من فترة الجهاد الأفغاني نهاية سبعينات القرن الماضي وظاهرة الأفغان العرب، مرورا بأحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تُعد محطة مفصلية في تاريخ ظاهرة التطرف العنيف والظاهرة الإرهابية بوجه العموم، حتى أن البعض يعتبرها صانعة ملامح نظام دولي جديد، وصولا إلى ما أنتجته موجة الثورات العربية من تناقضات على الصعيد الأمني في صورة تحديات وتهديدات أمنية جديدة أو متجددة، بحيث سمحت المشكلات الأمنية وفراغات السلطة، وصراعات المصالح الداخلية والخارجية (كما كان الحال في سوريا والعراق، وليبيا حاليا)، باستفحال خطر التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، في الوقت الذي عرفت تكنولوجيا المعلومات تطورا كبيرا باتت تستغله التنظيمات المتطرفة والإرهابية لتعزيز نفوذها وتغلغلها تماما كما عمل تنظيم القاعدة بزعامة "أسامة بن لادن" بعد 2001، وقد تمكنت تنظيمات أبرزُها تنظيم "داعش" الإرهابي من التأسيس لفروع واكتساب مناصرين في كل ربوع المنطقة العربية بالاعتماد على التطور التكنولوجي وحالة الحرمان المنتشرة في المجتمعات العربية تحديدا.

وسيكون المبحث الأخير من هذا الفصل مخصصا لدراسة تنظيم "داعش" من حيث النشأة والتمدد والتنظيمات التابعة، ومن حيث خصوصياته الفكرية والإستراتيجية باعتباره طفرة نوعية أخرى في تاريخ التنظيمات المتطرفة والإرهابية بالمنطقة العربية والعالم كله.

المبحث الأول: التحولات الفكرية والإستراتيجية في بيئة التطرف العنيف بالمنطقة العربية (من الجهاد الأفغاني إلى الحرب العالمية على الإرهاب).

يتطرق هذا المبحث إلى العوامل والظروف التي شجعت ظاهرة التطرف العنيف في المنطقة العربية خلال العقود الأخيرة، فمنها ما يرتبط بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بحيث يلاحظ الدارس للموضوع حالة من الكبت المتعدّد المستويات بالنسبة للفرد العربي، خاصة ما يتعلق بالقمع أو الحريات المقيدة سياسيا وغياب العدالة الاجتماعية. كما تُعد مرحلة الجهاد الأفغاني علامة بارزة أسهمت في تحول أيديولوجيا الجماعات المتطرفة، لتأتي بعدها تفجيرات 11 سبتمبر 2001 ثم موجة الحراك العربي.

المطلب الأول: مرحلة الجهاد الأفغاني ونشأة تنظيم "القاعدة".

تمثل هذه المرحلة علامة فارقة في تاريخ الفكر المتطرف في المنطقة العربية، بحيث تبعتها تداعيات أقلُّ ما يُقال عنها أنها عكست تراكمات الزمن وأسهمت بشكل رهيب في رسم سيناريوهات المرحلة الحالية.

1- الجهاد في أفغانستان:

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الحرب الباردة إلى اتباع أساليب كثيرة لمناهضة النفوذ السوفييتي في العالم والقضاء على الأنظمة الشيوعية، وكانت أفغانستان ساحة للصراع بين المعسكرين (الغربي والشرقي) فاستعانت الولايات المتحدة بأعداد من الأفراد – سُمّوا لاحقا بالمجاهدين- لمحاربة التواجد السوفييتي بهذا البلد. "ومما ميز الحشد المتنوع الجنسيات في أفغانستان أنه جاء من منابتَ شتى، من أقصى اليمين الإسلامي إلى أكثره اعتدالا، ووجد حرية في إظهار أفكاره ومعتقداته، وحظي كذلك بالوقت الكافي نسبيا لاستكمال تجربته [1]. وكان الهدف الأساسي متمثّلا في منع أيّة عودة للهيمنة السوفييتية في العالم، وترسيخ الهيمنة الأمريكية على منطقة آسيا الوسطى والنفط العراقي، الإيراني والخليجي[2].

[1] عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص49-50.

[2] شحادة، **مرجع سابق**، ص230.

في مايو 1982، نشر "عبد الله عزام"* الزعيم الروحي لهذه المرحلة أولى مقالاته حول الجهاد في صحيفة المجتمع وهي تابعة لتنظيم الإخوان، ثم جمع مقالاته في كتاب سمّاه: "آيات الرحمن في جهاد الأفغان"، وفي 1984 ألّف كتاب: "الدفاع عن أراضي المسلمين"، وفيه تحدث عن أنّ القتال في أفغانستان فرض عين[1].

مثّلت مرحلة الجهاد الأفغاني تجسيدا فعليا للحرب بالوكالة، وانتشر حتى ذلك الحين مفهوم جهاد "العدو القريب" متمثلا في أنظمة "الطاغوت" كما اصطُلح على تسميتها في أدبيات الفكر الجهادي، لذلك رأت الأنظمة العربية في هذه الحرب فرصة لتصدير وإبعاد الجماعات التي شكّلت هاجسا أمنيا بالنسبة لها. وفي ظل مرحلة الجهاد الأفغاني، تم استقطاب شخصيات بارزة في التيار السلفي الجهادي، أمثال "عبد الله عزام" و"أيمن الظواهري" و"أسامة بن لادن". ومع القضاء على الوجود السوفييتي في أفغانستان، انتشرت تسمية "الأفغان العرب" للدلالة على الأفراد والجماعات الذين التحقوا بصفوف الجهاد في أفغانستان ثم عادوا إلى بلدانهم الأصلية ليصبحوا طرفا محوريا في الأعمال الإرهابية بكل من الجزائر ومصر والأردن واليمن وليبيا والسعودية وتونس والمغرب والصومال[2].

ومن خصائص مرحلة الجهاد الأفغاني حالة الحشد الهائلة التي تولّى زمامها "عبد الله عزّام"، والذي اعتبر بأن أفغانستان قاعدة خلفية للانطلاق لاحقا نحو تحرير فلسطين والمجتمعات العربية من الأنظمة الحاكمة. وقد التحقت أعداد كبيرة من الأفراد في المنطقة العربية والدول الإسلامية بقاعدة الجهاد في أفغانستان، وتم التأكيد على الالتزام بفتاوى المجاهدين وفقَ القاعدة القائلة: "لا يُفتي قاعدٌ لمجاهد". كما شاعت مصطلحات مثل: الجهمية والإرجاء "في وصف الممتنعين عن تكفير الأنظمة التي لا تحكُم

---

* عبد الله عزام (1941– 1989)، فلسطيني الأصل والمولد، درس بدمشق ومصر وحصل على دكتوراه في الشريعة. أسس مكتب الخدمات في بيشاور بأفغانستان سنة 1982، وأثّر بشكل ملحوظ خلال فترة الجهاد الأفغاني كما تسمى.

أُنظر: من هو عبد الله عزام الأب الروحي للجهاد الأفغاني؟، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46247406

[1] توماس هيغهامر، **الجهاد في السعودية: قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب**، ط1، تر. أمين الأيوبي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013)، ص– ص: 68– 71.

[2] شحادة، **مرجع سابق**، ص–ص: 194–203.

بما أنزل الله". وقد شكّل تراث "سيد قطب" الفكري في هذه المرحلة مرجعية تنظيرية واسعة الشهرة، إذ اهتمّ به الجهاديون في أفغانستان[1].

كانت المملكة العربية السعودية ترى في التدخلات السوفييتية عربيا وإقليميا تهديدا لأمن منطقة الخليج، لذلك دعمت "الجهاد ضد الشيوعية"، وسعت إلى انعقاد المؤتمر الإسلامي في العاصمة الباكستانية شهر يناير 1980. في سنة 1983، انتشرت فتوى "عبد الله عزام" التي تعتبر الجهاد فرض "عين" فلاقت قبولا كبيرا في أوساط الإسلاميين في سوريا ومصر والسعودية واليمن وغيرها، "وبانتقاله إلى بيشاور للاستقرار تعرّف على "أسامة بن لادن"* الشاب السعودي المتطوع لخدمة القضية الأفغانية". ثم تطورت إستراتيجية "عزام" من خلال فتح مكتب الخدمات سنة 1984، والذي سعى من خلاله إلى "استقطاب المتطوعين وجمع الأموال وتوجيهها إلى الأقاليم الحدودية مع باكستان ومنها إلى مناطق العمليات بأفغانستان"[2]. ولعب الإعلام الجهادي عبر الرسائل الموجهة والمجلات الجهادية دورا هاما في استقطاب الفئات الشابة من مختلف الدول العربية[3].

في سنة 1985 مثلا، قَدم 100 مقاتل عربي "متطوع" إلى بيشاور[4]، وقد كان الدافع من إنشاء المكتب أنّ عزام "ملّ من التوسط بين قاعدة المجاهدين الأفغان المتخاصمين"، كما استاء من تنظيم الإخوان في الأردن الذي رفض تجنيد مقاتلين للجهاد في أفغانستان. بالإضافة إلى قناعته بضرورة التكفل بالوافدين إلى بيشاور. وتمثلت مهمة المكتب في جمع الأموال، التعبئة والتجنيد، وتوزيع الأسلحة داخل أفغانستان[5].

---

[1] شفيق شقير، "الجذور الأيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية"، في: فاطمة الصمادي (محررا)، **تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014)، ص ص19-20.

* أسامة بن لادن الزعيم الأسبق لتنظيم القاعدة الذي تأسس في نهاية مرحلة الجهاد الأفغاني وتحرير أفغانستان من التواجد السوفييتي، ملياردير سعودي امن بالفكر الجهادي كما يسمى، وقتل على إثر عملية للقوات الأمريكية الخاصة في باكستان بتاريخ: 02 مايو 2011. بعد مقتله خلفه أيمن الظواهري الذي كان الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، والذي توفي في شهر نوفمبر 2020 بأفغانستان.

[2] بن عيسى، **مرجع سابق**، صص152 -153.

[3] هيغهامر، **مرجع سابق**، ص76.

[4] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص155.

[5] هيغهامر، **مرجع سابق**، صص73 -74.

وقد وُجدت أكثر من 14 جماعة جهادية على الأراضي الأفغانية حتى حلول سنة 2000، أشهرُها كالآتي[1]:

المجاهدون الأوزبك، المجاهدون التركستان، المجاهدون الأتراك، القاعدة، الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، الجماعة الإسلامية المجاهدة (المغرب)، جماعة الجهاد المصري، جماعة التكفير والهجرة (مصر)، تجمُّع المجاهدين الجزائريين، تجمُّع المجاهدين التونسيين، تجمُّع المجاهدين من الأردن وفلسطين، معسكر خلدن، معسكر أبي الخباب المصري، مجموعة معسكر الغرباء.

2- نشأة تنظيم القاعدة وفروعه:

تزامن تأسيس تنظيم القاعدة مع انسحاب القوات السوفييتية من الأراضي الأفغانية سنة 1989، فعملت القاعدة على استقطاب متطوعين ليقاتلوا في صفوفها، وكان أول اجتماع للتجنيد في مخيمات "الفاروق" إذ "تم التعريف بالامتيازات الممنوحة للمتطوعين الجُدُد والمتمثلة في الحصول على أجر مع الحماية الاجتماعية وتذكرة طائرة ذهابا وإيابا من البلد الأصلي"[2].

يقوم المذهب الفكري للقاعدة على نوعين من الجهاد: جهاد بالفتح، وهو الذي يسهم في نشر الدعوة الإسلامية وتوسيع رقعتها، وجهاد بالدفع، وهو الذي يكون في أثناء تعرض الدولة لهجوم من العدو فيصبح "فرض عين" على المسلمين[3].

وعلى إثر غزو العراق للكويت في سنة 1990، اقترح "بن لادن" أن يتم نشر آلاف من المجاهدين المجندين على الحدود الشمالية للمملكة السعودية، لكن طلبه قوبل بالرفض، في حين أن السعودية فتحت حدودها أمام قوات الغزو الأمريكي، وهو ما أثار غضب "بن لادن" فشدّد لهجته وكانت

---

[1] شحادة، **مرجع سابق**، ص195.

[2] **بن عيسى**، ص ص: 159-161.

[3] هشام الهاشمي، **عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**، ط1 (العراق: دار بابل، 2015)، ص14.

النتيجة طرده من السعودية، فانتقل إلى السودان ليستقر بها حتى عام 1996، ثم عاد إلى أفغانستان بعد أن أصبحت تحت سيطرة تنظيم "طالبان" بقيادة "المُلّا عُمر"[1].

ومما حفز انتشار التيار الجهادي في التسعينيات بعد مرحلة الجهاد الأفغاني ما يلي[2] :

- ✓ حرب الخليج الثانية والتراجع الذي حل بالحركات القومية واليسارية، بحيث انقسمت الدول العربية على نفسها بين مؤيد للعدوان على العراق ومعارض ومتحفظ، في الوقت الذي انهار الاتحاد السوفييتي وتراجعت معه شهرة الحركات القومية واليسارية.
- ✓ نوعية الخطاب السلفي الجهادي الذي امتاز بقوته.
- ✓ التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة العربية، وهو ما استفز مشاعر المسلمين والحركات الإسلامية تحديدا.

في سنة 2001، اندمج تنظيم "الجهاد المصري" مع تنظيم القاعدة، وهي المرحلة التي تراها بعض التحليلات بمثابة "الولادة الثالثة" للقاعدة، بحيث أعقبتها تفجيرات 11 سبتمبر 2001. وبعد أن استمر اختفاء "بن لادن" لسنوات منذ تلك التفجيرات، خرج الرئيس "أوباما" بتاريخ 02 مايو 2011 ليعلن مصرعه على إثر عملية للجيش الأمريكي على الحدود الباكستانية–الأفغانية[3]. وبمقتل الزعيم الروحي للقاعدة تولى "أيمن الظواهري" قيادتها، "وجاء في البيان الذي وزّعه مركز الفجر الإعلامي ونُشر على مواقع جهادية أن القيادة العامة لجماعة قاعدة الجهاد، وبعد استكمال التشاور، تعلن تولّي الشيخ الدكتور أبي محمد أيمن الظواهري.. مسؤولية إمرة الجماعة". ويرى "عبد الباري عطوان" بأن القاعدة مرت بثلاث مراحل أساسية[4]:

- **مرحلة التأسيس**، بحيث يرى أنها تبدأ فعليا من سنة 1993 عندما انتقل "بن لادن" إلى السودان.

---

[1] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص ص61–162.

[2] مراد بطل الشيشاني، "السلفيون الجهاديون في الأردن وتأثيرات الصراع في سوريا"، صعود الراديكالية في العالم العربي، **مرجع سابق**، ص59.

[3] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص ص163–164.

[4] **المرجع نفسه**، ص ص169–171

- **مرحلـة العمـل العسـكري:** وتبـدأ مـع منتصـف التسـعينيات مـع إعـلان الجبهـة العالميـة لقتـال اليهـود والصليبيين، والتي أعقبها تفجير سفارة الولايات المتحدة بنيروبي ودار السلام سنة 1998، ثم تفجيرات 11 سبتمبر 2001.
- **مرحلـة التوسـع والانتشـار:** وهي التي تلت الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، بحيث جرى تأسيس فروع وافتكاك مبايعات للقاعدة في مختلف المناطق الجغرافية.

يقوم مذهب تنظيم القاعدة على مبدأ الجهاد العالمي، أي محاربة العدو البعيد ثم القريب (القريب هو تابع فقط في حين أن البعيد هو الحقيقي- "النضال ضدّ السيد خير من النضال ضدّ أتباعه")[1]. ومع تطورات إستراتيجيته التنظيمية واستفادته من التحول التقني والثورة المعلوماتية فإن "البنية الشبكية للتنظيم جعلت مسألة استهدافه أمنيا صعبة ومعقدة، بل جعلته أكثر قدرة على امتصاص الضربات الأمنية، فضربُ خلية للتنظيم في هذه الدولة أو تلك لا يؤثر بالضرورة في الفروع والخلايا في دول أخرى"[2].

تمكن التنظيم من التأسيس لفروع محورية له، بأمر من قيادته المركزية أو لتمكنه من اكتساب ولاء ومبايعة تنظيمات متطرفة أخرى في المنطقة، ومن أبرز ذلك ما يلي:

- **تنظيم القاعدة في جزيرة العرب:**

يعود تشكيلُه إلى السعوديين العائدين من ساحات القتال في أفغانستان، "حيث بدأوا بتأسيس مجاميع جهادية تَدين بالولاء للفكر السلفي الجهادي"، ثم تطور التنظيم عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 عندما شرع تنظيم القاعدة "الأم" في البحث عن ولاءات وفروع في مناطق جغرافية متفرقة من العالم العربي والإسلامي. نشأ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب على الأراضي السعودية بزعامة "يوسف العييري" الملقب باسم "البتّار"، وقد تبنّى مواقف متشددة من النظام الحاكم باعتباره كافرا وموالیا للولايات المتحدة، وكان مسؤولا عن أعمال إرهابية في المملكة أشهرها أحداث الرياض في مايو 2003 والمتمثلة في

[1] توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص- ص: 18- 23.

[2] **المرجع نفسه**، ص22.

هجومات بسيارات مفخّخة استهدفت مناطق يقطنها عمال أجانب، وتفجيرات نوفمبر من نفس العام والتي استهدفت أيضا مُجمَّعا يسكنه الأجانب[1].

تعرض تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية لملاحقة الأجهزة الأمنية، ونفّذ ما بين 20 و25 هجوما إرهابيا خلال الفترة 2003– 2007 "دون احتساب عدد الهجمات المخطط لها التي أُحبطت قبل مرحلة التنفيذ، ودون احتساب عمليات إطلاق النار أو الحصار التي بدأتها الشرطة"[2].

لقد شكل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب تهديدا فعليا بالنظر إلى النشاط الإرهابي الممارس منذ 2003، وضم في صفوفه خليطا متنوعا من الأفراد من اليمن والسعودية والمغرب والكويت وسوريا ودول إفريقية[3].

وفي شبه الجزيرة العربية أيضا، نشأت "كتائب اليمن". وقد عمل "بن لادن" خلال الجهاد في أفغانستان على تشكيل جماعة مقربين من السعوديين واليمنيين المنخرطين في الجهاد، كما ذكر ذلك "أبو مصعب السوري"، كما اهتم بإنشاء "حركة جهادية" جنوب اليمن بهدف ضرب النظام الشيوعي القائم. نفّذت "كتائب اليمن" عددا من الأعمال الإرهابية من ضمنها استهداف السفارتين البريطانية والأمريكية في اليمن، ومهاجمة قطاع النفط في مناطق متفرقة[4].

الزعيم الحالي لتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية هو قاسم الريمي، خلفا لناصر الوحيشي، يتمحور نشاط التنظيم جنوب اليمن وجنوبها الشرقي، ويستهدف قوات الأمن اليمنية، السعودية وعناصر الحوثي. تم طرده من مدينة المكلا باليمن[5].

- **تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين:**

---

[1] شحادة، **مرجع سابق**، ص– ص: 242– 246.

[2] هيغهامر، "جهاد، نعم، لكن ليس ثورة.. تصدير العنف الإسلاموي في المملكة العربية السعودية"،**المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط**، تر. مركز التمدن للدراسات (ديسمبر 2009)، ص10.

[3] هيغهامر، الجهاد في السعودية، **مرجع سابق**، ص ص279–280.

[4] شحادة، **مرجع سابق**، ص– ص: 283– 285.

[5] Seth G. & Others, **The Evolution of the Salafi-Jihadist Threat : Current and Future challenges from the Islamic State, Al-Quaeda, and Other Groups**, CSIS Report, Transnational Threats Project, (November 2018), p.22.

أتاح الاحتلالَ الأمريكي للعراق سنة 2003 فرصة القيام بجملة من التحركات للجماعات المتطرفة، بحيث عمل "أبو مصعب الزرقاوي" على استقطاب أكبر عدد من المتطوعين في شبكته الإرهابية، ونفّذ عددا من الأعمال الإرهابية أشهرُها تفجير مبنى الأمم المتحدة في بغداد شهر أوت 2003، وهجوم انتحاري استهدف اغتيال رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق "محمد باقر الحكيم" في الشهر نفسه. ثم تشكّلت "جماعة التوحيد والجهاد" في سبتمبر 2003، لتصبح في شكل تنظيم اتّخذ من الفلّوجة مقرا له، كما وضعت مجموعة من اللجان (عسكرية، أمنية، إعلامية، مالية وشرعية). وقد تمكنت الجماعة من استقطاب عدد كبير من الأفراد سواء من الداخل (الأنصار) أو من خارج العراق (المهاجرون). ثم بايع الزرقاوي تنظيمَ القاعدة المركزي رسميا بتاريخ 17 سبتمبر 2004، بالرغم مما كان بينهما من خلافات أيديولوجية ومذهبية وإستراتيجية، لتبدأ مرحلة أخرى من تاريخ التطرف العنيف والعمل الإرهابي في المنطقة العربية[1].

ثم تأسس مجلس شورى المجاهدين في 2005، والذي ضم عددا من السرايا والكتائب، ليليه تأسيس "حلف المطيبين"، وكانت هذه الخطوة ممهدة للإعلان عن الخلافة الإسلامية في العراق. قُتل الزرقاوي في شهر جوان من سنة 2006 نتيجة قصف جوي أمريكي بشمال بعقوبة بالعراق، ثم تولى "أبو حمزة المهاجر" زعامة التنظيم[2].

وقد تصاعدت حدّة العنف الطائفي مع بداية القرن الحالي، تحديدا بعد حرب العراق لسنة 2003 والإطاحة بنظام صدّام حسين، بحيث كان لهذا العنف أثره البارز في تركيبة المجتمع العراقي. كما لعب التغلغل الإيراني دورا هاما في تنمية العنف الطائفي في العراق[3]. في مقابل ذلك فإن "تنظيم القاعدة فقد هرميته وتحول –مع احتلال العراق– إلى فكرة ومشروع تخضع إستراتيجياته وفقهه للتطور بحسب المنتمين إليه وبحسب تطورات ساحات المعارك"[4].

في سنة 2006، تحالفت عدة جماعات جهادية عراقية تحت مسمى "القاعدة في بلاد الرافدين"، فكان التنظيم معيارا للهوية الطائفية كما وصفه المتخصص في شؤون الجماعات المتطرفة

---

[1] شحادة، **مرجع سابق**، ص– ص: 247– 256.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص264–265.

[3] توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص23

[4] الخطيب، "تنظيم الدولة الإسلامية: البنية الفكرية وتعقيدات الواقع"، في: الصمادي (محررا)، **مرجع سابق**، ص12.

"حسن أبو هنية"[1]. وإن كان بروز تنظيمات فرعية في المنطقة العربية بعد 2001 معتمدا أساسا على فكرة "الخلايا" والتنظيم الشبكي فإن القاعدة "الأم" قد تراجع دورها نسبيا في مقابل ذلك، خاصة مع انضمام جماعة الزرقاوي واستفحال نشاطها الإرهابي. اعتمد الزرقاوي نهجا شديد الاختلاف والوحشية فتمخّض عنه الجيل الثالث من السلفيين الجهاديين، ففي الجانب العملياتي اعتمد على حرب العصابات[2]، و"كانت إستراتيجية التنظيم تعتمد على خطاب أيديولوجي سلفي صارم، وعقيدة قتالية ترتكز على كتائب الاستشهاديين (الانتحاريين)، وكان معظمهم من العرب المتطوعين من خارج العراق"، فضلا عن الذبح والتمثيل بجثث المقتولين عبر قنوات الإعلام المرئية، استهداف الفئات السنية "الصحوات" التي أظهرت مساندتها للنظام الجديد في العراق، تكفير الشيعة "بالجملة واستهداف جمهورهم في العراق دون تمييز بين مدني وغير مدني" لتحالُفهم مع الولايات المتحدة الأمريكية والعمل على تقتيلهم من مُنطلَق طائفي، بالتالي ارتكز في منهجه الفكري والعملي على العدو القريب[3]. وقد شكل المنهج المتطرف والعنيف للزرقاوي إرثا لحركات التطرف العنيف اللاحقة، والتي اعتمدت بدورها على القتل العشوائي، وبث مشاهد الرعب، وغيرها[4].

لقد انتقل تنظيم الزرقاوي من استخدام أسلوب حرب العصابات، إلى مرحلة تعمق فيها الإيمان بإقامة دولة الشريعة الإسلامية، وهو التحول الذي تزامن مع ظهور كتاب "إمارة التوحش" لأبي بكر ناجي[5]. وركز تنظيم الزرقاوي على العمل الانتحاري– الاستشهادي، وكانت كتيبة الاستشهاديين "البراء

---

[1] حمزة المصطفى، عبد العزيز الحيص، **سيكولوجيا داعش**، دراسة صادرة عن منتدى العلاقات العربية والدولية بالدوحة (أوت 2014)، ص ص08–09.

[2] أبو رمان، "هل هو ربيع القاعدة؟"، **مرجع سابق**، ص ص13–14.

* تُعَرف حرب العصابات بأنها "استخدام عصابات من المقاتلين، تكون صغيرة ومتنقلة، تعمل أحيانا من دون زيّ عسكري. تقوم.. بمهاجمة الأجنحة والمناطق الخلفية من التشكيلات العسكرية الأكبر حجما، والأقل حركة، بحيث تشنّ هجوما ثم تنسحب". ويُستخدَم في حرب العصابات نصبُ الأفخاخ، الألغام، وأسلوب الاغتيال.

راجع: أوستن لونج، "الحروب اللامتماثلة في القرن الحادي والعشرين: الإرهاب الدولي، التمرد، الطائرات من دون تيار"،في: مجموعة باحثين، **الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين**، ط1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص ص24–25..

[3] عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص– ص: 59– 61.

[4] شقير، **مرجع سابق**، ص24.

[5] أبو رمان، **مرجع سابق**، ص13.

بن الملك" هي الأبرز "لما لها من دور كبير في حرب الاستنزاف وقلة تكلفة العملية الواحدة منها من الناحية المعنوية والمادية، ولما تحدثه من أثر كبير في تحطيم معنويات جنود الاحتلال والمتحالفين معهم". واشتهرت وقتها عمليات التفجير عبر السيارات المفخخة التي يتم التحكم فيها لا سلكيا أو من خلال جهاز توقيت[1].

عرفت "دولة العراق الإسلامية" بعد مقتل الزرقاوي عوامل أدت إلى ضعفها وهي[2]:

- الفكر المتطرف المتحجر.
- الملاحقة الأمنية وتكرار الاختراق الأمني للتنظيم، مما ساهم في إضعافه معنويا وعسكريا.
- تعرُّض عناصر التنظيم للنبذ من قبل العناصر السنية في بيئتهم ومثلما حدث في الأنبار بالعراق.
- المواقف المتشددة والمكفرة للطائفة الشيعية، مما جعل الأنظار تتراءى عن شرعية التنظيم.
- التطويق الأمني الذي فرضته دول مجاورة للعراق بهدف تثبيط استقطاب الأفراد للانخراط في صفوف التنظيمات الإرهابية.
- ويذكر "مروان شحادة" أن تنظيم القاعدة في العراق قد اقترف خطأ إستراتيجيا بإعلانه قيام الدولة في العراق في وقت لم يتمكن من احتواء كل أطياف المجتمع، بل على العكس ظل مرتكزا على عقيدة متطرفة وتكفيرية ترفض الآخر.

- **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:**

تزعّمه "عبد المالك درودكال"، المعروف بانتمائه في السابق إلى "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، والذي يمتلك خبرة في صناعة المتفجرات. كانت أهداف التنظيم متمركزة في الجزائر، لكنه قام أيضا بهجمات في كل من تونس ودول الساحل[3].

في سنة 2006، أعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال انضمامَها إلى تنظيم القاعدة المركزي، ثم غيرت تسميتها في عام 2007 إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي". وكان السبب في هذا

[1] شحادة، **مرجع سابق**، ص ص258-259.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص269-270.

[3] العزب موسى، **مرجع سابق**، ص ص21-22.

الانضمام هو تغيير التوجه الفكري والمنطق الإستراتيجي للجماعة من قتال "العدو القريب" المتمثل في الأنظمة العربية المحلية الحاكمة (النظام الجزائري خلال التسعينيات) إلى قتال "العدو البعيد" متمثلا في الغرب. وكان لجبهة قتال اليهود والصليبيين والأمريكان التي أسسها "بن لادن" سنة 1998 بالغ الأثر في تلك التحولات.

قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بأعمال إرهابية ومحاولات تفجير عديدة، وهو من أخطر التنظيمات المتطرفة العنيفة في المنطقة العربية، لكن مع مقتل زعيمه شهر جوان 2020 على أيدي القوات الفرنسية في مالي تبقى فرضية استمرار قوة نشاط التنظيم من عدمه قابلة لكل اختبار في المستقبل القريب.

- **جماعة نصر الإسلام والمسلمين:**

هي بزعامة "إياد أخ غالي" الزعيم السابق لأنصار الدين، وقائد انتفاضة الطوارق في مالي لفترة طويلة، وينتمي إليها مجموعة قادة معروفون أمثال "مختار بلمختار" (المدعو مختار بلّعور). تأسست الجماعة في مارس 2017 بتحالف أربع جماعات وتنظيمات متطرفة في المغرب الإسلامي والساحل، ونشاط جماعة نصر الإسلام والمسلمين يتمركز بصورة كبيرة في مالي، ولكنه يقوم بأعمال أيضا في النيجر وبوركينافاسو. تعتبر الجماعة بأن فرنسا هي عدوها الأساسي، وقد نفذت هجوما إرهابيا على السفارة الفرنسية في واغادوغو بتاريخ 3 مارس 2018، بالإضافة إلى مهاجمة قاعدة فرنسا والأمم المتحدة في تمبكتو شهر أفريل من العام نفسه[1].

- **تنظيم الشباب المجاهدين في القرن الإفريقي:**

هو تنظيم بزعامة "أحمد عمر"، ونشاط الجماعة يركز على وسط وجنوب الصومال، بالإضافة إلى شمال الصومال ودول مجاورة مثل كينيا. ركزت أهدافه الهجومية على بعثة الأمم المتحدة في الصومال (أويسوم) والقوات الأمنية للصومال[2]. يقوم فكر الجماعة على إقامة دولة إسلامية في القرن الإفريقي، ودعم مبدأ الجهاد في سبيل الله، وهي ترى في الحكومة الصومالية حكومة مرتدة. صنفتها

[1] **مرجع نفسه**، ص21.

[2] Seth G. and Others**, Op.cit**.,P-P : 23-24.

الولايات المتحدة الأمريكية كحركة إرهابية سنة 2008، وهي معروفة بمذهبها المتشدد، ولها مراكز تدريب ومخزون أسلحة. تمكنت من إحكام قبضتها على جنوب ووسط الصومال خلال الفترة: 2007- 2011، ثم التحقت بالقاعدة سنة 2012[1].

لتنظيم القاعدة المركزي أيضا فروع أخرى في مناطق متعددة مثل تنظيم القاعدة في شبة القارة الهندية، والذي يتزعمه عاصم عمر، وهو يهدف للسيطرة على شبه القارة الهندية. كذلك في دول عربية مثل مصر وليبيا حيث وجدت جماعات بايعت أمير تنظيم القاعدة وقامت بأعمال إرهابية هددت سلامة الدول والمجتمعات. كما سمحت القاعدة بانشقاقات في داخلها أحيانا، مثل حركة "الجهاد والتوحيد" التي انشقت عن القاعدة، وهو "انشقاق تكتيكي" سمحت به القاعدة نفسُها "سعيا وراء فرص جديدة للتمويل والتجنيد"[2].

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية **جبهة النصرة** أو **هيئة تحرير الشام (تسمى فتح الشام حاليا)** تنظيما إرهابيا، وهي تابعة لتنظيم القاعدة المركزي، مقرها إدلب في سوريا، وقد عرفت سنة 2018 عدة خسائر وانشقاقات في صفوفها[3].

الملاحَظُ أنه بالرغم من أنّ تنظيمات متطرفة في مصر والجزائر قد تخلت عن العمل الراديكالي والنهج العنيف فقد استمر تنظيم القاعدة بنفس التفكير بل وتمدّد وانتشر بقوة. لذلك يمكن القول بأن البنية الشبكية لعبت دورها في استمراريته من خلال نظام الخلايا والفروع، بحيث بات من الصعب اختراقه، بالإضافة إلى عامل شديد الأهمية وهو الاستخدام الواسع للإنترنت في التواصل وممارسة الجهاد الإلكتروني، فقد اشتهرت مجلات تابعة للقاعدة مثل صوت الجهاد، معسكر البتار، المجاهد التقي، وغيرها[4].

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب العالمية على الإرهاب.

---

[1] نرمين محمد توفيق، "كيف تهدد التنظيمات الإرهابية الأمن في القرن الإفريقي ؟"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 213 (أفريل 2018)، ص ص132-133.

[2] العزب موسى، **مرجع سابق**، ص28.

[3] أبو رمان، **مرجع سابق**، ص21.

[4] توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص- ص: 21- 23.

شكّلت أحداث 11 سبتمبر 2001 علامة أخرى بارزة في تاريخ التنظيمات المتطرفة في المنطقة العربية، بحيث أفرزت نظاما دوليا جديدا لا يختلف عن النظام الذي أوجدته نهاية الحرب الباردة وإنّما يكمّله بصورة أخرى قد تكون الأكثر سوءًا على الصعيد الأمني. فالألفية الجديدة عبّرت بشكل أكثر وضوحا وتأثيرا عن غياب العدالة والإنسانية، واختراق خصوصيات المجتمعات باسم العولمة في مختلف تمثُّلاتها من العولمة الثقافية إلى عولمة الأزمات والتهديدات الأمنية، فضلا عن التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي بات من أساسيات العمل الإرهابي لاستقطاب متطرفين عنيفين جُدد بكل سهولة، بأقل التكاليف وفي فترة وجيزة.

1- أحداث 11 سبتمبر 2001 وتحولات الظاهرة الإرهابية:

تَدعّم منطق الحروب الاستباقية في المنظور الأمريكي بواجهة جديدة هي تفجيرات مركز التجارة بنيويورك ومقر البنتاغون بواشنطن، ليتمّ بعدها إعلان الحرب العالمية على الإرهاب، وهي حرب أقلُّ ما يُقال عنها أنها من صُنع الأقوى وتكريس لفرض إرادته. وفي إطار هذه الحرب، تمّ احتلال أفغانستان في شهر أكتوبر 2001 والعراق في 2003. ويذهب بعض الملاحظين من ذوي الاختصاص إلى القول بأن الولايات المتحدة وجدت نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة في حالة "فراغ"، مما استدعى إيجاد عدو مستقبلي انطلاقا من مبدأ "الشك" في العلاقات الدولية، فكان هذا العدو هو الإسلام أو ما كما سماه البعض "الخطر الأخضر". وقد أعقب نهايةَ الحرب الباردة تحالُف أمريكي- دولي في خضم حرب الخليج الثانية، والتي عكست معادلة الدولة الضعيفة بقدراتها (العراق) والدولة القوية بأحلافها (الكويت)، وتبع ذلك سلسلة من التدخلات الأمريكية في المنطقة العربية وشؤون العالم الإسلامي.

شكّلت تفجيرات سبتمبر 2001 مرحلة فاصلة، بحيث "أسفرت عن حملة كبرى ضدّ ما يُسمى الإرهاب الذي أصبح أهم مكوّن سياسي في ظل ثقافة سياسية محافظة وإدارة المحافظين الجُدد في ظل أيديولوجيا محافظة جديدة ولاهوت يميني- مسيحي عمل بقوة من أجل بلورة مفهوم الحروب الاستباقية". وعبّر الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" الابن (George W.Bush) عقب أحداث 11 سبتمبر قائلا: "من ليس معنا فهو ضدنا"، ليكشف عن حالة من الاستنفار الأمني عالميا ويُجبر الدول العربية

والإسلامية بوجه خاص على اتّخاذ موقف حاسم، فإما التحالف مع بلده أو تحمُّل مسؤولية أي قرار آخر[1]، كما صنّفت الإدارة الأمريكية دولا في خانة الدول "المارقة" و"محور الشر" انطلاقا من ذلك.

ومنذ ذلك الحين، شهدت ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب تحولا كبيرا، "فتحولت من النموذج التنظيمي الهرمي إلى النموذج التنظيمي العنقودي". وهو الأعقد والأوسع، مستفيدة في ذلك من تكنولوجيا الاتصال المتطورة وتداخل عوامل البيئة المنتجة في المنطقة العربية تحديدا[2]. ويمكن تحديد ثلاثة توجهات أفرزتها أحداث 11 سبتمبر، فقد رأى البعض بأنها امتداد للظاهرة الإرهابية المتواجدة من قبل، في حين رأت فئة أخرى بأنها **تمهيد أو مقدمة للانتقال بالإرهاب إلى التحول والتطور وهو ما بات يعرف بالإرهاب الجديد**. أما الاتجاه الثالث فقد ركز منظوره على اعتبار تاريخ 11 سبتمبر طفرة في تاريخ الظاهرة وهو ما بات يطرح غموضا أمنيا.

وانطلاقا من ذلك، حدثت طفرة حقيقية في تاريخ الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية والعالم، بحيث رافق مرحلة إعلان الحرب العالمية على الإرهاب تحول كبير ومتسارع في نشاطات التطرف العنيف، سواء من حيث التنظيم والإستراتيجية أو من حيث البنية الفكرية والأيديولوجية. لقد "طرأ تحول كبير في الشكل التنظيمي للجماعات الإرهابية فتحولت من النموذج التنظيمي الهرمي إلى نموذج التنظيم العنقودي.. وفي شكل شبكة من التنظيمات المترابطة إستراتيجيا وعمليا وبدون هيكل قيادي يمكن تحديده، بحيث يصعب القضاء على هذا التنظيم وقياداته". بالتالي صرنا نتحدث عن شكل جديد من الإرهاب، بأهداف وأساليب جديدة، وبتركيبة هجينة[3].

2- إستراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب:

تعدّدت تعريفات مفهوم الإستراتيجية وتطوّرت بمرور الوقت، لتنتقل من المضمون العسكري والحربي الذي يجعلها مقتصرة على فنّ إدارة الحرب أو المعركة، إلى مضمون واسع وشامل لمجالات عدّة حتى باتت تُعرّف بأنها التركيبة المشكَّلة من الموارد والوسائل المتاحة لتحقيق أهداف في مجال معين. وتنطوي إستراتيجية الحرب على الإرهاب على معنى **الحرب غير التقليدية**، سواء في التخطيط لها أو في

---

[1] شحادة، **مرجع سابق**، ص ص 226، 228.

[2] عطية، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن،**مرجع سابق**، ص85.

[3] عطية، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا، **مرجع سابق**، ص ص130- 132.

أساليبها ومنطق الكيل بمكيالين الذي تخضع له. كما أن إستراتيجيات مكافحة الإرهاب لم تعد تعني فقط الأساليب العسكرية والأمنية، وإنما آليات أخرى لا يمكن التغاضي عنها كالمشاريع التنموية والإصلاحات السياسية والاجتماعية، وهي التي تندرج في إطار الإجراءات أو التدابير الوقائية للتصدي للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

أفرزت هجمات 11 سبتمبر 2001 مفهوما جديدا وتحولات عميقة، بحيث "أصبح الحديث عن جذور الإرهاب صعبا جدا.. كان مفهوم التحول إلى التطرف هو الذي فتح الباب مرّة أخرى لمناقشة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية الكامنة وراء الإرهاب والعنف السياسي"[1]. وقد أدت الأحداث إلى تعميق الصراع بين الدين والدولة، وبالتالي بين العالمين الغربي والإسلامي، و"أسفر الاختلاف حول أسباب الإرهاب إلى اختلاف حول الوسيلة المثلى لمواجهة الإرهاب"[2]. والحرب على الإرهاب المعلَنة في تلك الفترة جاءت بمثابة "صيغة مُعدَّلة للحرب التي أعلنتها حكومة "ريغن" سنة 1984 وأطلقت عليها صفة الحرب ضد "الدول الراعية للإرهاب العالمي". ويُسجَّلُ حضور قوي لازدواجية المعايير في ظل هذه الإستراتيجية، بالإضافة إلى أنها "ظاهرة شبه غامضة يصعب التعرف عليها ويستعمل فيها العدو وسائل غير تقليدية وغير متكافئة"[3].

بتاريخ 12 سبتمبر 2001، صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1373 الذي أدان تفجيرات اليوم السابق[4]، ليؤكد حالة الهلع التي أصابت الولايات المتحدة أقوى دولة في العالم، واستعدادها التام لدخول حرب ضدّ الإرهاب الدولي متمثلا بصورة حصرية في التنظيمات الإسلامية المتطرفة.

"إنّ الحرب على الإرهاب مفهوم لا حدود له على مستوى الزمان والمكان، والخيارات المتخذة بشأنه ولّدت إشكالية عامة ومجابهته هي في جوهرها عملية أمنية، فمعظم الخبراء الدوليين أجمعوا على أنه لا ينبغي إعلان الحرب

[1] كوندناني، **مرجع سابق**، ص ص146-147.

[2] عيسى موسى أبو شيخة، **إستراتيجية الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية**، ط1 (الأردن: دائرة المكتبة الوطنية، 2016)، ص103.

[3] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص ص193-194.

[4] شحادة، **مرجع سابق**، ص228.

على الإرهاب بل مجابهته أمنيا، وأن الحوار الدولي يجب أن يركز على كيفية منع الإرهاب والعمليات الإرهابية وليس الحرب عليه"[1].

3- الحرب على أفغانستان والعراق (2001، 2003):

أتت الحرب على أفغانستان في سياق شكوك الولايات المتحدة بأن تفجيرات سبتمبر 2001 من تخطيط وتدبير تنظيم أسامة بن لادن الذي حماه نظام "طالبان" في أفغانستان بزعامة "المُلّا عمر"، وهو الذي رفض تسليم بن لادن بحكم أن الحجج الأمريكية واهية وغير مؤسَّسة، معبرّا عن رفضه أن تكون الأراضي الأفغانية ساحة للصراع أو مهاجمة أيّ بلد. وفي 07 أكتوبر 2001، بدأت الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان بحجة محاربة تنظيم "طالبان" الداعم للإرهاب، وبتاريخ 13 نوفمبر سقطت كابول[2].

ثم جاء الغزو الأمريكي للعراق في سنة 2003 ليؤثر بشكل واضح في ربوع المنطقة العربية كافة، "فقد كان لاحتلال العراق تأثيرات سياسية إستراتيجية كبيرة على المنطقة العربية، لاسيما على دول الجوار الجغرافي.. ويبدو أنه من أهم تأثيرات هذا التواجد المباشر عودة مشاريع الشرق الأوسط لتحل مكانا هاما في سّلم أولويات الإدارة الأمريكية"[3].

احتلت الولايات المتحدة العراق بتاريخ 20 مارس 2003، وهي الحرب التي ستظل راسخة في أذهان الملايين من شعوب العالم، بالنظر إلى بشاعتها وما نتج عنها من نمو وتحول في ظاهرة التطرف العنيف في المنطقة العربية. لقد أُعلنت الحرب على العراق، أو ما سماه البعض بحرب الخليج الثالثة، بدوافع فضفاضة وغير منطقية، بحيث اتُّهم نظام صدّام حسين بامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل المحظورة وصُنّفت العراق في خانة محور الشر. كما ادعت الولايات المتحدة بأنها تريد الخير لهذا البلد من خلال السير به نحو الديمقراطية، لكنها في الواقع سارت به نحو واقع مرير ومظلم.

في نوفمبر 2007، وصل "مركز مكافحة الإرهاب" في واست بيونيت 700 ملف لمقاتلين أجانب في العراق خلال الفترة 2006- 2007، وتم تحليل بيانات الأفراد انطلاقا من معيار الاسم، بلد المنشأ،

---

[1] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص195.

[2] شحادة، **مرجع سابق**، ص- ص: 231- 234.

[3] أبو شيخة، **مرجع سابق**، ص106.

السن، المهنة ومسار الفرد في العراق خلال فترة تجنيده. خلال الفترة التي أعقبت حرب العراق، كانت الجنسية السعودية هي الأكثر حضورا في ساحات القتال في صفوف الجماعات المتطرفة بالعراق، وتبين من خلال تلك السجلات (سجلات "سنجار") أن 244 من أصل 595 مقاتلا أجنبيا كانوا سعوديين (أي بنسبة 41 بالمائة)، في حين شكل الليبيون نسبة 18 بالمائة، والجزائريون والسوريون واليمنيون تراوحت نسبهم ما بين 7 و8 بالمائة. ويمكن ربط ارتفاع أعداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في العراق حينها بالعلاقة بين القاعدة والتنظيمات الإرهابية الفرعية، مثل العلاقة بين الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا والقاعدة، بحيث انضمت هذه الجماعة إلى القاعدة في نوفمبر 2007[1].

[1] Combating Cerrorism Center**, Al'Qaida's foreign Fighters in Iraq : A First Look at the Sinjar Record** (2007), P-P : 03, 7-9.

المبحث الثاني: البيئة الإستراتيجية للتطرف العنيف في المنطقة العربية بعد 2011.

يتناول هذا المبحث فترة الحراك العربي الذي عرفته المنطقة العربية بعد 2010، بحيث كان له بالغ الأثر في نشاطات التطرف العنيف والظاهرة الإرهابية في المنطقة محل الدراسة. وقد أدت موجة الاحتجاجات العارمة والغضب في بعض الدول العربية إلى تداعيات سلبية تمثلت بشكل خاص في إحداث أو تعميق المشكلات الأمنية وهو ما سمح للجماعات المتطرفة والإرهابية بالتمدد والانتشار.

المطلب الأول: فترة الحراك العربي وبيئة الأزمات الأمنية.

تُعدُّ مرحلة الحراك العربي التي شهدتها المنطقة العربية خلال السنوات القليلة الماضية علامة أخرى ستظل راسخة في أذهان الجيل الحالي، فقد كان الحراك بمثابة كرات الثلج التي ما تنفكُّ تتكاثر، و"على الرغم من أنّ واقع التغيير غير قابل للتوصيف بدقّة.. نتيجة الاختلالات الناجمة عن المرحلة الانتقالية في العديد من الدول العربية، فإن الثورات العربية قد خلقت متغيّرا مهما ساهم في إحداث جملة من التغيرات مرحليا"[1]. لقد أتت موجة الحراك في عدد من الدول العربية لتسهم بشكل ما في قلب موازين القوى إقليميا ودوليا، ولتُحدث أثرها العميق فيما يتعلق بواحد من أبرز التهديدات الأمنية الجديدة والمعاصرة ألا وهو التطرف العنيف المؤدّي إلى الإرهاب.

بدأ الحراك متأخرا نسبيا بالنظر إلى البيئة والظروف التي شجعته وحفزته، وحالة الكبت لدى شعوب الدول العربية نتيجة ممارسات الأنظمة القمعية وحالات الإحباط المتكررة، وغيرها من العوامل البنيوية. وكان القاسم المشترك بين المنادين بالثورة "العادلة" و"الشاملة" شعارات لسان حالها يقول: "خبز، حرية، عدالة اجتماعية"، لتعكس حالة من الإحباط النفسي والتضييق السياسي والحرمان الاجتماعي لدى شرائح واسعة من فئات المجتمعات العربية.

---

[1] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تقرير بعنوان: التوازنات والتفاعلات الجيو إستراتيجية والثورات العربية** (أبريل 2012)، ص08.

بـدأ الحـراك مـن تـونس نهايـة 2010، إذ انـتفض الشـعب التونسـي ضـدّ نظـام "زيـن العابـدين بـن علـي" الـذي حكـم الـبلاد لفتـرة فاقـت العشـرين سـنة (أي منـذ نـوفمبر 1987 تـاريخ انقلابـه علـى نظـام "لحبيـب بورقيبـة")، وسـاءت الأوضـاع جـدا فـي كـل مـن مصـر وليبيـا وسـوريا والـيمن، حتـى أصـبحت ليبيـا مـا بعـد "القـذّافي" سـاحة للاقتتـال وبيئـة مُهيَّـأة لإنتـاج التطـرف العنيـف، أمـا سـوريا فقـد تصـاعدت وتيـرة الاحتجاجـات بهـا وفشـل النظـام فـي التعـاطي مـع المطالـب التـي بلغـت مرحلـة المطالبـة بإسـقاط نظـام "بشّـار الأسـد"، وكانـت الإجـراءات العسـكرية المتّخَـذة مـن قبَـل النظـام فـي غيـر صـالحه ولا فـي صـالح وضـع "الثـورة" السـورية كمـا أُريـدَ لهـا أن تكـون، لـذلك تحولـت سـوريا إلـى فضـاء للصـراع المترامـي الأطـراف والشـديد التعقيـد بـالنظر إلـى المتغيـرات المتدخلـة فـي البيئـة الأمنيـة وبـروز تنظـيم "داعـش" الإرهـابي. "أمّـا علـى صـعيد التفـاعلات الإقليميـة فقـد أنتجـت الثـورة السـورية واقعـا جيـو- إسـتراتيجيا معقـدا فـي الإقلـيم يَبـرز فـي التنـافس بـين تركيـا وإيـران، إذ أسـهمت المرونـة السـابقة فـي النظـام الـدولي فـي إعطـاء الـدول الإقليميـة دورا أكثـر فعاليـة تُعبّـر بـه عـن سياسـاتها وطموحاتهـا فـي المنـاطق الحيويـة لمصـالحها المباشـرة"[1]. كـذلك الحـال مـع الـيمن وقضـية الحـوثيين، بالإضـافة إلـى جملـة التراكمـات وحتـى التناقضـات التـي حملتهـا موجـة الحـراك علـى الأصـعدة كافـة، سياسـيا واجتماعيـا وأمنيـا بشـكل خاص.

لقـد أكـد الحـراك العربـي فشـل مشـاريع التحـديث والإصـلاح، كمـا مثـل العامـل الاقتصـادي متغيـرا أساسـيا فـي إشـعال موجـة الحـراك، وقـد يكـون المثـال الأوضـح حالـة الـيمن الـذي يعـاني فقـرا وتخلفـا كبيـرين[2]. وأشـار تقريـر لمنظمـة العمـل الدوليـة (2009- 2010) إلـى بلـوغ معـدل البطالـة فـي المنطقـة العربيـة 25 بالمائـة، وحسـب تقريـر آخـر لجامعـة الـدول العربيـة وبرنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي فـإن 40 بالمائـة مـن قـاطني المنطقـة يعيشـون تحـت خـط الفقـر[3]. بخصـوص معـدلات الفقـر فـي الـدول التـي شـهدت موجـات حـراك بعـد 2010: فـي مصـر بلـغ الفقـر 40 بالمائـة، فـي سـوريا 33، فـي الـيمن 45، وفـي ليبيـا 20 بالمائـة. والمطالـب

[1] **مرجع نفسه**، ص16.

[2] ناهد حسين علي، **ربيع الثورات العربية: أسبابه وتحولاته**، ط1 (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014)، ص- ص: 12-17.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص21 و22.

الاجتماعيــة القائمــة علــى أســاس المطالبــة بتحســين الأوضــاع والظــروف المعيشــية علــى اختلافها كانت من الأسباب الرئيسة لاندلاع موجات الحراك في بعض الدول العربية[1].

وفــي ظــل موجــة الحــراك الــذي شــهدته المنطقــة، اختلفــت الاتجاهــات والمواقــف بخصــوص حقيقتهــا وشــرعيتها وتــداعياتها المســتقبلية، وأيضــا بخصــوص التــدخلات الأجنبيــة التــي تنطلــق مــن بــاب المصــالح والمــؤامرات. ففــي الحالــة الليبيــة، تفاوتــت ردود أفعــال الــرأي العــام العربــي والــدولي بــين مؤيــد ومعــارض لتــدخل حلــف النــاتو فــي ليبيــا والــذي تــم فــي شــهر مــارس مــن ســنة 2011، كمــا اســتفادت دول عربيــة مــن حيــث تعزيــز أدوارهــا الدبلوماســية كمــا كــان الحــال مــع قطــر، وأســهمت موجــة الحــراك فــي جعــل الأنظمــة العربيــة الحاكمــة تســتجيب نســبيا للمطالــب الشــعبية[2] ولــو أنهــا اســتجابات ظلــت سياســية الطــابع، مثلمــا كــان الحــال فــي الجزائــر بعــد 2011 وإصــدار جملــة مــن القــوانين والإصــلاحات فــي مقــدّمتها رفــع حالــة الطــوارئ التــي دامــت لمــدة قاربــت العشــرين ســنة (أي منــذ 1992)، وعــودة حركــة النهضــة الإســلامية فــي تــونس إلــى الواجهــة، وصــعود الإخــوان فــي مصــر بزعامــة الــرئيس الراحــل المخلــوع "محمــد مرسي".

والواقــعُ أنــه لا يصــحُّ النظــر إلــى حقبــة الحــراك العربــي إلا مــن زاويــة تــداخُل العديــد مــن الجوانــب، وتحديــدا الاجتمــاعي والسياســي، والصــراعات الإقليميــة والدوليــة مــن جهــة ثانيــة، كمــا اســتفادت دولــة الكيــان الصــهيوني مــن الفوضــى الخلّاقــة الحاصــلة مــن خــلال اســتغلال مــوازين القوى السائرة نحو التغيُّر.

[1] منذر خدّام، "ربيع سورية: الشعب لا مع السلطة ولا مع المعارضة"، مجموعة باحثين، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير (أربعُ سنوات من الربيع العربي)**، ط1 (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص84.

[2] وحدة تحليل السياسات، **مرجع سابق**، ص10.

لم تكن أحداث الحراك العربي متوقَّعة، لذلك قلبت معايير الوصف والتحليل والاستشراف، وأسهمت في اختراق الهوية والخصوصيات المحلية، وهو الرأي الذي تبنّاه الدكتور "علي حرب"، كما أن الحراك لم يصنعه فرد بعينه وإنما أتى كنتاج لانتفاض مجتمعات بأكملها[1].

المطلب الثاني: نتائج الحراك العربي ومعضلة التطرف العنيف.

طرح الحراك في المنطقة العربية العديد من الرهانات والتحديات منذ بدايته، فكانت رهانات وتحديات سياسية وأمنية في الغالب، من بينها طبيعة التغيير الذي سيحصل نتيجة لهذا الحراك: في شكل الأنظمة السياسية العربية وفي واقع العملية السياسية، وأيضا تطورات ومستقبل التهديد الإرهابي في المنطقة. وتضاربت الرؤى بين من اعتبر تلك الأحداث حراكا قد لا يغير شيئا في المشهد السياسي في المنطقة، وبين من اعتبره ثورة فعلية متضمنة لأُسس التغيير الجذري.

ومهما يكن شأنُ وجهات النظر والمواقف المختلفة والمتضاربة بخصوص الحراك العربي خلال العقد الأخير من الزمن، يمكن القول بأنه قد أفرز جملة من النتائج كانت في معظم الأحيان سلبية، ولم تعكس فحوى المطالب الشعبية وطموحات الشعوب للعيش في أوطان آمنة ومتقدمة على الأصعدة كافة. لقد كان من نتائج هذه المرحلة موجة متجدّدة من التحولات الإستراتيجية والتهديدات الأمنية، بحيث سمحت البيئة المضطربة سياسيا والفاقدة للاستقرار اجتماعيا بتنامي حجم التهديدات وتحوُّل أشكالها، حتى أصبحت المنطقة العربية فضاءً خصبا لكافة أشكال المخاطر الأمنية المُعولَمة. وقد نالت ظاهرة التطرف العنيف حظها من ذلك الاضطراب الحاصل الذي سمح بتوفير الأجواء الملائمة للتنظيمات المتطرفة لكي تزحف وتتغلغل بعمق في أوساط الشعوب المقهورة والمكبوتة، فكان أن برز تنظيم "داعش" الإرهابي الذي اعتبره البعض طفرة في تاريخ التنظيمات المتطرفة، في حين رآه البعض الآخر نتيجة حتمية بالنظر إلى ظروف البيئة السياسية والأمنية منذ 2011.

تضاعفت العمليات الإرهابية خلال الفترة: 2000 – 2013، مع تراجع طفيف خلال الفترة: 2007 – 2011، وفي 2012 زاد عدد ضحايا الأعمال الإرهابية ليصل إلى 62 بالمائة و"ترتفع نسبة عدد الضحايا بشكل ملحوظ إلى 82 بالمائة في خمس دول نامية هي: العراق وأفغانستان وباكستان

[1] علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الدكتاتوريات والأصوليات**، ط1 (لبنان: الدار العربية للعلوم– ناشرون، 2011)، ص– ص: 31– 36.

ونيجيريا وسوريا"[1]. وانفردت 60 بالمائة من الدول التي شملها مؤشر السلام العالمي لسنة 2017 بارتفاع معدل العمل الإرهابي، كما ارتفعت الوفيات من 11 ألف حالة في 2007 إلى 29 ألفا في 2015، في مقابل ارتفاع العمليات الإرهابية خلال نفس الفترة من 2800 إلى 12 ألف عمل إرهابي. وحسب التقرير، شهدت خمسُ دول ما يعادل 75 بالمائة من معدل الوفيات نتيجة الإرهاب، وهي: العراق، أفغانستان، سوريا، نيجيريا واليمن، وهي الدول التي شهدت مقتل 21000 شخص خلال 2015. وفي 2016، عانت 30 دولة من صراعات مسلحة، مما تسبب في 300 ألف حالة وفاة[2].

ويمكن استنتاج أبرز النتائج التي أفرزتها موجات الحراك العربي وتأثيراتها على أنشطة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب من خلال النقاط التالية:

* كان من المفترض أن الحراك أتى لكسر الطغيان، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنموية، وإصلاحات تشمل مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية، لكنه على العكس من ذلك فجّر نزاعات وصراعات داخلية حول السلطة وخارجية حول الأدوار والنفوذ، مثلما يحدث في سوريا واليمن وليبيا، وهي الدول التي تحولت إلى مَرتع للجرائم والتهديدات الأمنية العابرة للحدود، ولم تتمكن لحد الساعة من إيجاد حلول ومَخرج لمعضلاتها الأمنية.
* انتشار كمّ من الحقد الشعبي والغليان في ظل تعنُّت بعض الحكومات عن الاستجابة للمطالب الشعبية، وهو ما شجّع الالتحاق بالفصائل المسلحة والتنظيمات الإرهابية التي تقاتل الأنظمة في المنطقة العربية، وتغذية الفكر المتطرف العنيف مثلما حدث في سوريا.
* أدى الحراك العربي إلى استفحال ظاهرة التحول إلى التطرف، والالتحاق بالتنظيمات المتطرفة والإرهابية في الشرق الأوسط بأعداد كبيرة، فأصبح هاجسُ الدول العربية مرتبطا بتصدير الحراك، وتصدير التهديدات الأمنية العابرة للحدود خاصة التطرف العنيف والجريمة المنظمة في ظل انكشاف الحدود الأمنية وانتشار الانفلات الأمني في عدد من الدول.
* نتيجة تأثيرات الحراك السلبية، أصبحت ظواهر إنسانية مثل اللجوء والهجرة غير الشرعية أكثر خطرا وتهديدا لأمن الدول، بما فيها دول العبور والاستقبال، نتيجة الهواجس المتعلقة باحتمال تأثير اللاجئين

---

[1] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص109.

[2] مصطفى عبد الغني، "عالم أقل أمنا..خرائط التهديد والعنف في مؤشر السلام العالمي 2017"، شوهد في: 2018/01/18، http://visionofhumanity.org/indexes/global-peace-index/.

والمهاجرين غير الشرعيين على الاستقرار المجتمعي، خاصة وأنهم يأتون من مناطق الصراع في كل من سوريا وليبيا بوجه خاص. بالتالي، لم يَعد بالإمكان اليوم فصل الظواهر الاجتماعية والأمنية عن بعضها البعض، فالتهديدات قد أصبحت أكثر تداخلا من ذي قبل.

* الاستخدام المتنامي للوسائل التكنولوجية والمعلوماتية هو ما ميّز الحراك العربي منذ بدايته، وهي الثغرة التي عملت الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية على استغلالها في استقطاب متطرفين عنيفين، انطلاقا من استغلال ظروف الفرد النفسية والمعيشية وتشجيعه على الانتقام من واقعه ومن الأنظمة الحاكمة.
* العلاقة بين ظواهر التطرف والإرهاب والحراك العربي تميزت بالتأثير المتبادَل، فمن جهة أمكن القول بأن تحولات الظاهرة الإرهابية واستفادتها من التطور التكنولوجي قد أدت إلى إفشال الحراك وتحوُّل مسارات التغيير نحو الأسوأ أو الركود، ومن جهة ثانية أمكن القول أيضا بأن هذا الحراك قد سمح بانتشار ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب بصورة أكثر وحشية، نتيجة الفراغات الأمنية والأزمات العميقة.

وكما عبّر عن ذلك "هنري كسينجر" (Henri Kesseger) فإنّ التحدي الأكبر الذي تواجهه المنطقة العربية هو تفككها على أسس طائفية وقبلية، خاصة مع سقوط الحكومات المركزية نتيجة الحراك العربي وانتشار حالة كارثية من الانفلات الأمني. و"**عندما تفقد الدولة سيطرتها على نطاقها الجغرافي تتحول أراضيها إلى مناطق فراغ، وتصبح قاعدة للإرهاب، وإمدادات الأسلحة أو التحريض الطائفي ضد الجيران، وهنا يبدأ النظام الدولي أو الإقليمي أيضا في التفكك**"[1]. بالتالي، عكست فترة الحراك الذي عاشته المنطقة العربية بعد 2011 مرحلة جديدة من التحولات التي مثّلت بيئة خصبة للتطرف والإرهاب واستقطاب الأفراد في صفوف الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية، وكان لذلك انعكاسات ممتدة على الواقع الأمني الذي تعيشه المنطقة في الفترة الحالية، وهو ما انعكس أيضا على إستراتيجيات مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب التي أصبحت أقربَ إلى العجز عن استئصال ظاهرة وتهديد أمني لا يتوقف عن التجدُّد تحت ظروف وفي ظل بيئات وخصوصيات معينة.

[1] عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، ط1 (الجزائر: الدار الجزائرية، 2016)، ص 142.

المبحث الثالث: تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" (النشأة، الخصوصية والهيكلة).

يتطرق هذا المبحث إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" المتطرف، والذي برز في ظل اشتعال ربوع المنطقة العربية خلال أحداث الحراك العربي، مستفيدا من الأوضاع السياسية والأمنية والصراعات البينية والتدخلات الخارجية، فانفرد بخصوصيات فكرية وتنظيمية وإستراتيجية يمكن اختصارُها في وصف واحد هو "الوحشية". ولم يكتف التنظيم بالتكريس لمعاقله في الشرق الأوسط، بل امتدّ ليضع فروعا وأتباعا له في مختلف مناطق العالم، سواء في صورة تنظيمات أو جماعات أو في صورة "الجهاد الفردي" الذي برز في وقت ليس ببعيد مع بداية القرن الحالي. بالتالي، سيتعرض المبحث إلى نشأة تنظيم "داعش" وخصوصياته الفكرية والإستراتيجية، بالإضافة إلى طبيعة التنظيم الهيكلي الذي قام على أساسه.

المطلب الأول: نشأة تنظيم "داعش" الإرهابي وفروعه.

برز تنظيم "داعش" الإرهابي في المنطقة العربية خلال العقد الأخير نتيجة لتراكمات فكرية وتاريخية تمتد إلى فترة "جماعة التوحيد والجهاد" ثم تنظيم "القاعدة" في العراق. ويرى بعض المحللين –ومنهم الدكتور "محسن بن عيسى"، وهو ضابط سامي في الأمن الداخلي التونسي، متقاعد حاليا– بأنّ نشأة "داعش" تعود إلى "الخطأ الكبير الذي ارتكبه الحاكم العسكري في العراق "بريمر" (Brimer) في عدم إقحام جزء من قوات نظام صدّام حسين في عملية المصالحة الوطنية وإعادة بناء أجهزة الدولة على غرار ما حدث في اليابان أو ألمانيا"[1]. بالتالي، كان المناخ السائد والوضع المضطرب في العراق الواقعة تحت نَير الغزو الأمريكي والنزاع الطائفي منذ 2003، ثم في سوريا خلال أحداث الحراك منذ 2011، عاملا مساعدا على الاستثمار في غضب الطائفة السنية، كما غذّت سياسات "نوري المالكي" بعد 2003 المعيار الطائفي بشكل كبير، بحيث عمل على اضطهاد العنصر السني كما عملت الولايات المتحدة على دعم العنصر الشيعي في البلاد. ثم سمح انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان والعراق بتعزيز سياقات التطرف العنيف.

[1] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص175.

وقد عبّر "أبو محمد الجولاني" زعيم "جبهة النصرة" عن أنّ الثورة السورية جعلت الناس تؤمن أكثر بشرعية الجهاد وحمل السلاح[1]. و"سيطرة تنظيم الدولة على الأرض لا يمكن فهمُها إلا في إطار التغيرات في المنطقة منذ الحرب على أفغانستان والعراق وصولا إلى الثورات الشعبية"، فتنظيم الدولة "داعش" قد "تمدّد في الفراغ الذي خلّفه ضعف الدولة وفي أجواء الاستبداد وبعد احتلال العراق، ثم مع الثورة السورية التي قوبلت بعنف وحشي فتحولت إلى ثورة مسلحة"[2].

برز تنظيم "داعش" الإرهابي ليكرّس مفهوم "دولة ضد الدولة"، وهي مفارقة تعكس جليا "فشل الدولة القطرية العربية" فضلا عن "سياق ظهورها، وكُنهها السياسي، وأثرها في سياسات الدول الخارجية والعلاقات بين–الدولية"[3]. لقد "تمكّن هذا التنظيم الإرهابي بزعامة أبي بكر البغدادي* "من استغلال الحسّ المتنامي بالتغريب والاضطهاد بين صفوف السنة في العراق"، فلعب على الورقة الطائفية في العراق والانقسامات الداخلية، بالإضافة إلى التناقضات الإقليمية وسقوط تجربة الإخوان في مصر[4].

شكّل تنظيم "الدولة الإسلامية" محطة جديدة في إطار مرحلة تطور الإطار المفاهيمي والنظري للجهاد العالمي، والملاحَظ هو "وحدة الجذور الأيديولوجية لتنظيمي القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، فكلاهما ينتمي بجذوره الدينية إلى التيارات "الجهادية" المهاجرة التي تضم طيفًا واسعًا من المجموعات والشخصيات التي ترمز القاعدة إليها وتمثل فكرتها". لكن في المقابل، تنظيم "داعش" الإرهابي يختلف عن تنظيم القاعدة فكريا وإستراتيجيا مع أنه بمثابة تطور طبيعي له[5].

ويمكن ذكر أهم الاختلافات والخلافات بين تنظيمي القاعدة وداعش كما يلي[6]:

---

[1] الخطيب، **مرجع سابق**، ص13.

[2] عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص23–24.

[3] **المرجع نفسه**، ص، ص111، 114.

* أبو بكر البغدادي (1971– 2019)، الزعيم السابق لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، قُتل في غارة شنتها القوات الخاصة الأمريكية بتاريخ: 27أكتوبر 2019، وأثار مقتله ردود فعل حول مستقبل ما تبقّى من التنظيم.

أُنظر: أبو بكر البغدادي.. قصة مطاردة طويلة، https://www.dw.com/ar/51005471

[4] إبراهيم، **مرجع سابق**، ص– ص: 10– 19.

[5] شقير، **مرجع سابق**، ص18.

[6] **المرجع نفسه**، ص ص: 26، 28..

- ✓ رأت القاعدة بأن القائمين على تنظيم "الدولة الإسلامية" يبالغون في تكفير المسلمين دون وجه حق.
- ✓ مبالغة تنظيم "داعش" في قتل المسلمين من المخالفين.
- ✓ القول بأن البيعة التي نالها "أبو بكر البغدادي" غير مشروعة، وتتنافى مع شروطها الصحيحة في الفقه الإسلامي.
- ✓ رأى تنظيم "داعش" بأن قبول القاعدة بالعمل الديمقراطي على إثر الحراك العربي وبالنهج السلمي للتغيير هو "كفر بَوَّاح".
- ✓ وقوف تنظيم القاعدة في صف محمد مرسي وهو في عقيدة المتطرفين التكفيرية جزء من "الطاغوت" الذي يجب قتاله.

سيطر تنظيم "داعش" الإرهابي على مدينة الموصل بالعراق بتاريخ: 10 جوان 2014، ثم أُعلنت الخلافة الإسلامية بزعامة "أبي بكر البغدادي" في 29 جوان 2014، إذ ظهر "البغدادي" لأول مرة من مسجد بالموصل ليعلن بشكل رسمي أنه خليفة المسلمين، وليدعو شعوب العالم إلى مبايعته.

شكّل هجوم التنظيم على مراقد الأنبياء في الموصل نهاية 2014، وهي المقامات التي لها بُعد ديني روحي لدى المسلمين السنة في العراق، مرحلة فاصلة في نظرة سنة العراق للتنظيم المتطرف. على إثر ذلك، كان "أسامة النجفي" رئيس مجلس النواب العراقي سابقا قد أعلن تشكيل فصائل مسلحة محلية للتصدي للتنظيم[1].

قبل ذلك، كانت مؤسسة المنارة للإنتاج الإعلامي قد أعلنت عن تأسيس جبهة النصرة في يناير 2012، يتزعمها "أبو محمد الجولاني" ومعظم أعضائها أردنيون[2]. ولم يُعلن "الجولاني" بأن تنظيم "النصرة" إمارة أو دولة، بل هي جبهة للقتال أي لقتال النظام السوري، لذلك منح نفسه لقب "المسؤول العام

[1] حيدر سعيد، "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سياقه العراقي"، صعود الراديكالية الدينية في العالم العربي، **مرجع سابق**، ص-ص: 74-76.

[2] بشير عبد الفتاح، "الثورات الشعبية وصعود الراديكالية الدينية في العالم العربي"، صعود الراديكالية الدينية في العالم العربي، **المرجع نفسه**، ص32.

للجبهة"[1]. وقد أعلن البغدادي بأن الجبهة تابعة للتنظيم، رافضا استقلالها عنه، في الوقت الذي أعلن الجولاني بأنه ينتمي لتنظيم القاعدة بزعامة الظواهري.

وقد تمكّن تنظيم الدولة "داعش" من كسب أنصار له وافتكاك مبايعات فأنشأ فروعا له في عدة دول ومناطق جغرافية، وهو ما يؤكد انتشار فكره المتطرف بشكل سريع خلال فترة وجيزة. من بين فروعه ما يلي:

- **تنظيم الدولة في ليبيا:**

هو تنظيم يتزعمه عبد القادر النجدي، وترجع نشأة التنظيم إلى سنة 2014 في مناطق مثل "الدرنة" الليبية. كان هذا الفرع أكثر نشاطا خلال 2015 و2016 في كل من سرت، طرابلس، بنغازي والدرنة[2].

- **أنصار الشريعة في تونس وليبيا :**

تأسس تنظيم أنصار الشريعة في أفريل 2012، تزعمه "سيف الله بن حسين" (أبو عياض) الذي أفرج عنه قبل ذلك بسنة، وهو من أفراد حركة النهضة سابقا منذ الثمانينيات. وقد استغل أنصار الشريعة في تونس الوضع بُعيد الحراك، خاصة مع انفتاح الحكومة في البلاد. ساهم التنظيم في تجنيد الأفراد للقتال في سوريا، وقد كانت سنة 2012 حاسمة بالنسبة له بحيث تمكن من حشد واستقطاب آلاف الأفراد، كما استفاد من الفراغ الأمني في ليبيا بعد القذافي في تمرير السلاح إلى تونس وتخزينه، والقيام بتدريبات في جبل الشعانبي. وثبت لاحقا بأن أنصار الشريعة كان التنظيم المسؤول عن حادثة مقتل السفير الأمريكي في بنغازي شهر سبتمبر 2012، وهو ما جعل الولايات المتحدة تصنف أنصار الشريعة في تونس وفي ليبيا كتنظيمين إرهابيين سنة 2013[3].

الشكل (2): خريطة توضح انتشار تنظيم "داعش" الإرهابي في ليبيا سنة 2016.

[1] المصطفى، الحيص، **مرجع سابق**، ص07.

[2] Seth G. and Others, **Op.Cit.,** p-p : 16-17.

[3] أعلية علاني، "أنصار الشريعة بتونس وتكلفة الظاهرة الإرهابية"، صعود الراديكالية الدينية في العالم العربي، **مرجع سابق**، ص-ص: 90-96.

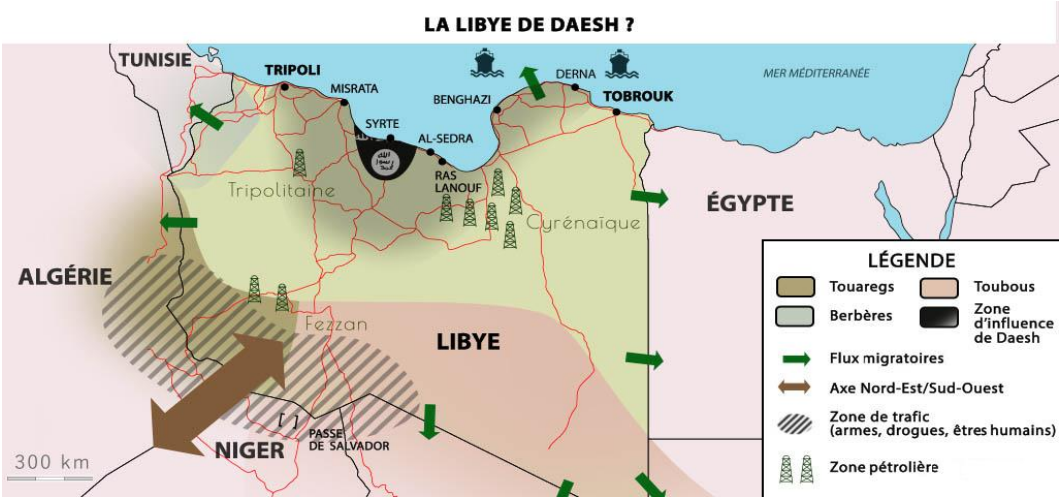

المصدر: http://lamecaniquedaech.blogspot.com/2016/04/quelle-strategie-pour-daesh-en-libye.html

- **فرع تنظيم الدولة في مصر:**

ظهر تنظيم أنصار "بيت المقدس" ومقره سيناء في 05 فبراير 2011، وصنف كتنظيم إرهابي من قبَل الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أفريل 2014[1]. وظهر تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شبه جزيرة سيناء (ولاية سيناء) بزعامة "محمد العيسوي" الذي تولى شؤونه في سنة 2016، وقد أصبح هذا الفرع جزءا من تنظيم "داعش" الإرهابي بعد مبايعته. في 24 نوفمبر 2017، كان الهجوم الإرهابي الأكثر دموية على مصلين في بئر العبد، بلغ عددهم 305 شخصا، ثم عرف التنظيم مقتل أبرز قياداته وهو "أبو جعفر المقدسي"[2].

- **تواجُد "داعش" في شمال الصومال:**

عمل تنظيم "داعش" الإرهابي على افتكاك مبايعات الجماعات والتنظيمات المتطرفة في القارة الإفريقية في المعاقل الإستراتيجية، مثل "بوكو حرام" في الغرب وحركة "الشباب المجاهدين" في الصومال، وتم ذلك في سنة 2015 بعد مقتل زعيم الحركة "المختار أبو الزبير"[3].

---

[1] عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص ص: 18-21.

[2] Seth G. and Others, **Op.cit,** p.17.

[3] محمد توفيق، **مرجع سابق**، ص133.

بالإضافة إلى فروع أخرى لتنظيم "داعش" الإرهابي في قارة آسيا وإفريقيا مثل[1]:

- ✓ تنظيم الدولة في خراسان "ولاية خراسان"، وهو يتكون من أفراد انخرطوا سابقا في طالبان أفغانستان وباكستان.
- ✓ تنظيم الدولة في غرب إفريقيا حيث يقوده "أبو مصعب البرناوي"، ويسمى أحيانا تنظيم "شيكو". في مارس 2015 أعلنت جماعة "بوكو حرام" ولاءها لتنظيم "داعش" الإرهابي وغيرت تسميتها إلى الجماعة الإسلامية في غرب إفريقيا، لكن هذا تسبّب في الانشقاق بين أنصار شيكو والبرناوي. وقد شنّت الدولة الإسلامية غرب إفريقيا أكثر من 400 هجوم إرهابي خلال 2015، معظمهما هجمات وقعت داخل نيجيريا، والبعض الآخر في الكامرون وتشاد وغيرهما.
- ✓ فرع تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى، ويقوده عدنان أبو وليد الصحراوي الذي بايع تنظيم "داعش" في مايو 2015، وهو زعيم سابق لفرع المرابطين وجماعة الوحدة والجهاد. يتخذ هذا الفرع من ميليشيات الطوارق، والجنود الفرنسيين، وقوات الدرك النيجيريين، وقوات الأمن البوركينافية أهدافا لعملياته الإرهابية.

كما توجد جماعات تطرف عنيف أخرى لم تقدم مبايعتها للقاعدة أو داعش، وفي 2018 تم إحصاء حوالي 44 جماعة لا تنتمي إلى أي تنظيم. لكن الأمر يعتبر خطيرا، لأن انتشار الفكر المتطرف ونشاطات التطرف العنيف لم يعد بالإمكان التحكم فيهما أو استئصالهما بشكل جذري.

المطلب الثاني: خصوصية تنظيم "داعش" وتحولات الظاهرة الإرهابية.

يجد الباحث في الشأن الأمني والإستراتيجي في المنطقة العربية بأن أول خاصية لتنظيم "داعش" الإرهابي هي أنه "فاعل من غير الدول، مسلح ودولي"، فهو يحظى بقيادة واضحة (الخليفة)، ومستقل تمام الاستقلال عن سلطة الدولتين اللتين ينتمي إليهما (أي العراق وسوريا)، كما يعبّر عن فكر أيديولوجي خاص، وله هدف إستراتيجي يعكسه شعاره الشهير: "باقية وتتمدّد"، فضلا عن الإمكانات المادية والبشرية التي امتلكها والقدرات العسكرية والتنظيمية التي ميزته[2].

[1] Seth G. and Others, **Op.cit**, p-p :17-18.

[2] عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص119.

في الجانب الفكري، استند تنظيم "داعش" الإرهابي على مرجعية فكرية وتنظيرية تكفيرية شديدة التطرف، وعمل على تصديرها إلى مختلف ربوع العالم مستفيدا من حالة التطور التقني والمعلوماتي، فعَمَد إلى إستراتيجية إعلامية للتعريف بمذهبه، مُخوّلا "أبا محمد العدناني" باعتباره المتحدّث الرسمي باسم التنظيم.

تحدثت "حنة أرندت" في كتابها المعنون: "أسس التوتاليتارية"، والذي تناولت فيه النموذج الفاشي والنازي والستاليني للحكم، عن مرتكزات النظام الشمولي لتحصرها في أربعة أساسية وهي: البُعد الكاريزمي، الأيديولوجيا التاريخية، الآلة القمعية والآلة الدعائية[1]. والملاحَظ أنّ جميع هذه المرتكزات قد توفّر لدى تنظيم "داعش"، مُدعَّما بخاصية الوحشية المبالَغ فيها والتي ميزته عن غيره من تنظيمات التطرف العنيف، وفي ذلك رسالة واضحة ردا على قمع الأنظمة الحاكمة ومحاولة تجاوز حالة الحرمان النسبي والتضييق الذي طال الحركات الإسلامية في بعدها الجهادي.

والمتابعُ لكرونولوجيا الأعمال الإرهابية للتنظيم يجد بأن أول هجوم إرهابي له استهدف إيصال رسالة خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكان مضمون الهجوم قتل صحفي أمريكي على يد عناصر من تنظيم "داعش" صيف 2014، تبع ذلك تصريح الرئيس "أوباما" بأنه على الغرب –حكومة وشعبا– العمل بجدّ لاستئصال هذا السرطان (أي المتمثل في تنظيم داعش)[2].

لقد عبّرت عن تنظيم الدولة في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بوجه عام مجموعةٌ من الخصوصيات التي جعلته يتميز عن غيره من التنظيمات المتطرفة والإرهابية عبر التاريخ، والتي أكسبته قوة وتأثيرا كبيرين، ومن بينها يمكن ذكر ما يلي:

* الانطلاق من الأيديولوجيات التكفيرية، وهي قاعدة أساسية في كل تنظيم إرهابي ومتطرف في المنطقة العربية، لكن خصوصية تنظيم الدولة "داعش" الفكرية تتمثل في أنه سليل تنظيم "الزرقاوي" في العراق، آخذا منه فكرة قتال "العدو القريب" وكل المخالفين من داخل المذهب الواحد أو من خارجه (أي الطائفة الشيعية).

[1] **مرجع نفسه**، ص116.

[2] « Entretien avec Fabrice Balanche », **La Nouvelle Revue Géopolitique**(Avril- Juin 2014), p. 12.

* كان ظهور تنظيم "داعش" في ذلك التوقيت بالذات محفزا للكثير من الأفراد في المنطقة العربية والذين رأوا فيه دفاعا عن قيم الإسلام والهوية فانضموا إليه، خاصة وأنه نادى بتأسيس الدولة الإسلامية.
* من أبرز خصوصيات التنظيم أنه يقوم على أساس الذاتية والانعزال، بمعنى أنه يرفض التعامل مع الإعلام، كما يختلف فكريا وإستراتيجيا عن تنظيم القاعدة "الأم". و"الإغراق في الذاتية لدى المتطرف يجعل الآخرين كلهم غرباء بالنسبة له، غرباء عن فكره ومنطقه وأيديولوجيته، حتى لو كانوا مماثلين له في الوطن والدين والعرق"[1].
* يمكن تصنيف فترة بروز التنظيم ضمن التحولات في الظاهرة الإرهابية خلال عقدها الثاني، إذ ميزها بروز ظاهرة "نظام حبات الفطر"، وهي التي "يمكن أن تظهر في أماكن عديدة في زمن واحد أو في زمن متتابع، وهذا ما ظهر جليا من خلال تنظيم ما يسمى "داعش" الذي تظهر له جماعات للموالاة في كل العالم وأصبح يتبنى هو بدوره أغلب العمليات الإرهابية في كل قارات العالم"[2].
* **التوحش:** لا يختلف اثنان على أن الجيل المنتمي إلى تنظيم الدولة هو الأكثر وحشية وراديكالية على الإطلاق، فحتى تنظيم القاعدة لم يكن بتلك الدرجة من الوحشية والإرهاب. لقد حرص تنظيم "داعش" الإرهابي على إظهار وحشيته للعالم، مرتكزا على مبدأ "العنف الممنهَج"[3]، وهو ما اتضح من خلال الأفلام والبرامج التي أنتجها (صليل الصوارم، تصوير مقتل الطيار الأردني "منذر الكساسبة"، مجزرة الأقباط المصريين والصحوات العشائرية العراقية)[4]، وغيرها من الممارسات المتطرفة والأعمال الإرهابية.
* **هدف البقاء والتمدُّد:** وهو الشعار الذي رفعه التنظيم، وأكد أهدافه وأبعاده الإستراتيجية من خلال تبني إستراتيجية إعلامية لاستقطاب وجلب متعاطفين وأنصار من مختلف أنحاء العالم ومن كل الجنسيات. بالتالي فإن شعار "باقية وتتمدد" لم يكن مجرد شعار سياسي أو حماسي، وإنما عكَس الخلفية الفكرية والإستراتيجية لتنظيم الدولة "داعش" الذي تأسس لاستعادة دولة الخلافة الإسلامية كما يؤمن بذلك قادته وأتباعُه.

---

[1] المصطفى، الحيص، **مرجع سابق**، ص ص12-14.

[2] عطية، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا، **مرجع سابق**، ص133.

[3] المصطفى، الحيص، **مرجع سابق**، ص17.

[4] محمد أبو رمان، "سر الجاذبية: الدعاية والتجنيد لدى داعش"، في: مجموعة باحثين،**سر الجاذبية.. داعش: الدعاية والتجنيد (أوراق ونقاشات مؤتمر)**، (عمّان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2014)، ص09.

* **خاصية امتلاك القوة العسكرية والسيطرة على المكان**، وهو ما عمل عليه التنظيم بقوة، بداية بتشييد معاقله في سوريا والعراق كمناطق محورية، والعمل على السيطرة على المواقع الحيوية والإستراتيجية. في صيف 2014 على سبيل المثال، سيطر التنظيم على حقلي نفط في جنوب كركوك بالعراق، وأشارت التقديرات إلى استيلائه على حوالي 17 بالمائة من المناطق النفطية في العراق وحدها، وحسب تقديرات المركز العالمي للدراسات التنموية في بريطانيا فقد سيطر "تنظيم الدولة الإسلامية" على أكثر من 20 حقلا باحتياطي قدرُه 20 مليار دولار. وتكون الاستفادة من المناطق الإستراتيجية والحيوية في هذه الحالة من حيث استغلال الأرباح المادية في تعزيز القدرة العسكرية للتنظيم[1].
* ضمّ تنظيم "داعش" في صفوفه عددا كبيرا من المتحولين دينيا، "إذ هنالك نسبة غير مسبوقة، أيضا، ممن انضموا إلى التنظيم، قادمين من الخارج، ممن غيروا ديانتهم (غالبا المسيحية)، وأصبحوا مسلمين، وتبنوا هذه الأيديولوجيا فانتقلوا إلى المناطق التي يسيطر عليها التنظيم"[2]. وقد عُرف الملتحقون بالنشاط المتطرف العنيف في الشرق الأوسط بتسمية "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" (Foreign Terrorists Fighters –FTF).
* الاعتماد على التطور التقني والثورة المعلوماتية في بث مشاهد الرعب، واستقطاب الأفراد، وتقديم تبريرات لأفعال التنظيم انطلاقا من الدعاية والدعاية المضادة. وسيتم التطرق في الفصل الثالث من هذه الدراسة إلى جانب من إستراتيجية التنظيم الإعلامية القائمة على تحفيز استقطاب منخرطين جدد.
* بلغ تنظيم الدولة مستويات لم تبلغها تنظيمات أخرى، على صعيد أعداد الأفراد المجندين، إستراتيجيا وتكتيكيا، فقد كانت لديه "الإمكانيات المهنية والتكتيكية لاستخدام وسائل الإعلام والدعاية وأدوات الاتصالات التي قد تجاوزت بكثير إستراتيجيات الحركات الجهادية الأخرى". وبالرغم من أن أعداد المنضمين قد انخفض بشكل كبير بعد 2015، وأغلقت حسابات عدد كبير من الأفراد، إلا أن جاذبية تنظيم "داعش" ظلت وهو ما يظهر من خلال الأعمال الإرهابية التي تستلهم إرهابها من أيديولوجيته[3].
* شكل **تجنيد الأطفال** في صفوف الجماعات المتطرفة شكلا من أشكال التطرف العنيف في المنطقة العربية، وأسلوبا لملء الفراغ وتعويض النقص في التركيبة البشرية للتنظيمات المتطرفة والإرهابية.

---

[1] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص ص123–124.

[2] أبو رمان، "سر الجاذبية، **مرجع سابق**، ص11.

[3] انيا فيلر تشوك، "الخضوع لتنظيم الدولة الإسلامية"، مجموعة باحثين، سر الجاذبية.. داعش: الدعاية والتجنيد، **مرجع سابق**، ص07.

وتُعد تنشئة الفرد ضمن مجتمع التطرف العنيف محورية في ترسيخ القيم المتطرفة. وقد تصاعدت "عسكرة" الطفولة في ظل صعود نجم تنظيم الدولة "داعش"، بالرغم من أن توظيف الأطفال في النزاعات المسلحة على اختلافها يُعتبر جريمة حرب. وبحسب تقرير صادر عن مجموعة أبحاث أكسفورد لسنة 2013 فإن حوالي 11 ألف طفل قُتلوا نتيجة الحرب في سوريا، بحيث شهدت مدينة حلب وحدها أعلى معدل، وفي المقابل انتشر تجنيد الأطفال لأسباب متعددة من بينها: سهولة استمالتهم باستغلال ظروفهم المختلفة والقاسية، الإنفاق عليهم بأقل تكلفة، وسهولة إقناعهم بأداء المهام[1].

* تجنيد النساء بشكل غير مسبوق، وقد تمثلت وظيفة النساء المجندات في العمل على تنشئة جيل جديد من المتطرفين العنيفين، والمساهمة بدورهن في نشر الفكر المتطرف واستقطاب نساء أخريات. بالإضافة إلى رواج ظاهرة "جهاد النكاح" التي كانت مبرَّرة بفتاوى لشخصيات من داخل وخارج التنظيم.

وقد وُجدت أدلة على توظيف تنظيم "داعش" الإرهابي للسلاح الكيماوي في كل من سوريا والعراق، "فقد تمكّن التنظيم من السيطرة على موقع للأسلحة الكيماوية يتبع الحكومة السورية، قرب مدينة دار عزّة، ووجدوا فيه براميل معبَّأة بغاز الخردل والكلور والسارين". وكان الخوف من استغلال الوضع الأمني المضطرب في كل من سوريا واليمن وليبيا من أجل السيطرة على الأسلحة البيولوجية والكيماوية، وهي أسلحة فتّاكة[2].

كما جرى التحذير من استخدام تنظيم "داعش" الإرهابي لنظام التسليح المعروف بتسمية "الدرونز" (Drones)، وهو نظام تسليح يتميز بتكلفته الإنتاجية المنخفضة، يُستخدم في المجال الزراعي لمراقبة المحاصيل، لكن بالإمكان جدا أن تستخدمه الجماعات والتنظيمات الإرهابية في تنفيذ عمليات إرهابية من خلال تحميله بالمتفجرات. وقد ثبُت استخدامُ "الدرونز" من قبَل تنظيم "حزب الله" اللبناني وتنظيم "داعش". واستخدمت تقنية الطائرات بدون طيار في اغتيال فردين من مقاتلي البشمركة شمال العراق وجرح

[1] هورجن، مرجع سابق.

[2] شادي عبد الوهاب، "حروب الجيل الخامس: التحولات الرئيسية في المواجهات العنيفة غير التقليدية في العالم"، **دورية الأحداث**، العدد الأول (نوفمبر 2017)، 23-24.

فرنسيين. وقد ذكر جهاز الاستخبارات البريطانية « M15 » أن تنظيم "داعش" الإرهابي "يسعى لامتلاك الدرونز وتحميلها بالمتفجرات في استهداف أماكن تنشط بالسكان والأهالي"[1].

وفي ظل تحولات الظاهرة الإرهابية، والتي عُدّ تنظيم "داعش" انطلاقا من خصوصياته الفكرية والإستراتيجية والتنظيمية محورا لها خلال العقد الأخير، برز نوع جديد من الإرهاب هو إرهاب الفرد، أو ما بات يعرف بتسمية "**الذئاب المنفردة**". يمكن تعريف هذا الصنف، وهو إرهاب بدون قيادة، بأنه "ممارسة الفرد أو مجموعة من الأفراد للفعل الإرهابي دون أن يكون هناك قيادة تنظيمية، أو قيادة ميدانية تخطط لتنفيذ العمليات الإرهابية على الأرض، أو مخيمات لتدريب العناصر الإرهابية، أو انتقاء العناصر الإرهابية لتنظيم معين، أو تبنّيهم لعقيدة أو أيديولوجية معينة". وحسب تقرير صادر عام 2016 فإن ما نُفّذ من خلال هذا النوع الجديد فاق أحيانا ما تم تنفيذه من خلال الشكل التقليدي للإرهاب[2]. فقد "تطور الخطر تدريجيا ليشمل الجماعات الصغيرة والفاعلين المنفردين الذين يتحركون بطريقة متحررة من القيود أساسا، ولا يمكن التنبؤ بهم، فهم يخططون للهجمات بتوجيه محدود أو بلا توجيه من منظمة"[3].

من خصائص الإرهاب بدون قيادة أنه قد لا يتصل بشكل مباشر بالتنظيمات المتطرفة، لكنه قد يعمل تحت أنظارها أو قد تتبنى هذه التنظيمات الأعمال الإرهابية التي قام بها "الذئب المنفرد" في دولة ما، وهو ما يقوم به تنظيم الدولة "داعش" من خلال تبني عدد من الهجمات في دول أوروبية مثلا، مؤكدا امتداد وانتشار فكره المتطرف حتى مع تداعيات الحرب الدولية عليه وفقدانه الكثير من قوته التنظيمية والمادية خلال الأعوام الأخيرة وتحديدا منذ 2016.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لتنظيم "داعش".

[1] **مرجع نفسه**، ص ص14-15.

[2] مصطفى كمال، "عرض كتاب: الخبرات الدولية في مكافحة الإرهاب، للأستاذة إيمان رجب"، شوهد في: 2018/07/31، www.acrsg.org/40848.

[3] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، **إدارة شؤون السجناء المتطرفين العنيفين والوقاية من التشدد المفضي إلى العنف في السجون**، سلسلة كتيّبات العدالة الجنائية (نيويورك، 2017)، ص04.

يُخصص هذا العنصر لإلقاء نظرة على الهيكل التنظيمي لداعش، فهو من أكثر التنظيمات المتطرفة التي اتّسمت بالتطور على الصعيد الهيكلي والتنظيمي. ويمكن تقسيم تنظيم الدولة "داعش" هيكليا وهرميا إلى العناصر والمؤسسات الآتية كما جاء في بعض المراجع[1]:

- **الخليفة:**

وهو محور القيادة في التنظيم. يتمحور تصور الخلافة الإسلامية حول ضرورة توفر الخليفة على صفات بعينها، كالعلم الشرعي والنسب القُرشي وسلامة الحواس، مما يجعله يستحق اتخاذه كخليفة للمسلمين. ويرتبط بذلك مفهوم البيعة والطاعة، باعتبارهما أساس التمكين والنفوذ.

- **مجلس الشورى:**

هو امتداد لمجلس شورى المجاهدين التابع لتنظيم الزرقاوي في العراق، تتمثل وظيفته في النظر في القضايا ذات الأهمية البالغة، واتخاذ القرارات وصنع السياسة العامة للتنظيم. والشورى تكون في "الأمور التنظيمية التي لم يرد فيها نص قاطع من القرآن والسنة".

- **أهل الحل والقد:**

وهي الجهة المخولة باختيار الخليفة، تضم شخصيات هامة وقادة وأعيانا، لذلك فهي ذات أهمية ضمن هيكل التنظيم.

- **الهيئة الشرعية:**

تتمثل صلاحيات الهيئة في "إصدار الكتب والرسائل وصياغة خطابات البغدادي (سابقا) والبيانات والتعليق على الأفلام والأناشيد والمواد الإعلامية الخاصة بالتنظيم". كما تتضمن تنظيم القضاء والمحاكم الإسلامية، بالإضافة إلى وظيفة الحسبة والتعبئة والتجنيد.

- **المؤسسة الإعلامية:**

[1] عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص- ص: 78-91.

بالنظر إلى الدور المحوري للإعلام ضمن إستراتيجية تنظيم "داعش"، وبالنظر إلى قيام التنظيم على فكرة تأسيس دولة الخلافة فإن هذه المؤسسة اعتُبرت ذات أهمية بالغة. وقد أنشأ التنظيم عددا من المؤسسات الإعلامية التابعة له، والمواقع الإلكترونية والمجلات والمنشورات، وكانت الهيئة الإعلامية مواكبة لكل نشاطاته، تماما مثل نقلها خطبة وخبر إعلان تأسيس تنظيم الدولة من الموصل صيف 2014.

- **بيت المال:**

وهي الجهة التي تسهر على جمع الأموال، بما يشكل ذخيرة وعامل قوة للتنظيم على الصعيد العسكري، وتتنوع مصادر بيت المال من تبرعات وغنائم وغيرها.

- **المجلس العسكري:**

تولى منصب القائد العسكري في السابق "أبو عبد الرحمن البيلاوي" الذي قُتل في جوان 2014، ليخلفه أبو مسلم التركماني. يتولى المجلس التخطيط العسكري والإستراتيجي للمعارك والحروب والتسليح.

- **المجلس الأمني:**

مهمته استخباراتية، كما يعمل على حماية التنظيم من أي اختراق، ويشرف على الوحدات الخاصة كوحدة الاستشهاديين.

- **التقسيم الإداري:**

ضم تنظيم الدولة "داعش" ولايات تابعة له وواقعة تحت سيطرته في سوريا والعراق، وذلك من خلال تنصيب أمراء على رأسها. وقد بلغ عدد الولايات التابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" حتى عام 2015 حوالي 16 ولاية، نصفها في العراق (ديالي، الجنوب، كركوك، صلاح الدين، الأنبار، نينوى، شمال بغداد) والنصف الثاني في سوريا (حمص، حلب، دير الزور، الحسكة، البادية، الرقة، حماة، دمشق).

يظهر من خلال النظام الهيكلي لتنظيم "داعش" الإرهابي أنه بلغ مستويات متقدمة من التفكير والتخطيط والتطور، مما أسهم في جعله شكلا خاصا وفريدا في مسار تحولات الظاهرة الإرهابية عبر

التاريخ، وهو ما جعل الهواجس الأمنية ذاتَ الصلة به تتنامى بالنسبة للحكومات والشعوب في المنطقة العربية، فهذه الطفرة النوعية التي مثّلها تنظيم "داعش" الإرهابي استغلت التناقضات الداخلية والصراعات الممتدة من أجل تكريس البقاء والتمدد.

خاتمة الفصل الثاني واستنتاجاته:

لقد شكّلت التحولات الإستراتيجية في المنطقة العربية منذ مرحلة الجهاد في أفغانستان دَعامة أساسية وأفرزت آثارا واضحة وعميقة في تحولات التطرف العنيف والإرهاب في المنطقة، خاصة وأن تلك التحولات كانت مصحوبة ببُعدها الأيديولوجي وهو ما يُلاحَظ خلال فترة الجهاد الأفغاني وانتشار مفاهيم ونظريات تحث على الجهاد باسم الله، ثم خلال الفترة التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر 2001 وحرب العراق لسنة 2003 إذ تشكلت تنظيمات متطرفة تنتمي إلى جيل جديد من السلفية الجهادية. ثم على إثر موجة الحراك العربي، برز تنظيم آخر لا يقل خطرا وتهديدا لكنه أيضا شكّل طفرة نوعية وتحولا جديدا في الظاهرة الإرهابية والتحول إلى التطرف في المنطقة العربية، هو تنظيم "داعش" الإرهابي.

ومن أهم الاستنتاجات التي وصلت إليها الدراسة من خلال هذا الفصل يمكن ذكر ما يلي:

- شكّلت مرحلة الجهاد الأفغاني أثرا كبيرا في منظومة الفكر الجهادي "العالمي"، فعلى إثرها تأسس تنظيم القاعدة وتمدد جغرافيا من خلال التأسيس لفروعه في مختلف أرجاء المنطقة العربية. ويجب التأكيد على الدور المحوري للمنظومة الفكرية، فالملاحَظ أنه بالرغم من تحولات الخطاب المتطرف أحيانا فإنه لم يخرج عن فكرة قتال الأنظمة الحاكمة والمخالفين.
- تُعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مرحلة تاريخية فاصلة في تاريخ المنطقة العربية، بحيث كانت هذه المنطقة المتضرر الأول والمحوري في إطار ما سُمي بالحرب العالمية على الإرهاب، والتي كان من نتائجها الحرب على العراق سنة 2003، وهي الحرب التي أدت إلى تحولات جديدة في ظواهر التطرف العنيف والإرهاب، خاصة وأن "العراق والنزاعات المحتمَلة الأخرى في المستقبل يمكن أن تُؤمّن التجنيد، وحقل التدريب، والمهارات التقنية والبراعة اللغوية لطبقة جديدة من الإرهابيين من ذوي الحرف العالية، الذين يصبح الإرهاب السياسي بالنسبة إليهم غاية في حدّ ذاتها.."[1].
- شكلت أحداث الحراك العربي مرحلة أخرى فاصلة في تاريخ نشاط التطرف العنيف في المنطقة العربية، وقد أعقبها انتشار واسع للفكر المتطرف الذي صدّره تنظيم "داعش" الإرهابي من خلال إستراتيجيته الإعلامية الواسعة. لقد نتج عن فترة الحراك العربي أزمات

[1] مروان شحادة، **مرجع سابق**، ص. 229.

أمنيــة ومعضــلات عديــدة، وفــي ظــل تفجُّــر كبــت الشــعوب وغضــبها أصــبح التطــرف العنيــف خيــارا لــدى جماعــات كثيــرة، فقــدت الثقــة فــي أنظمتهــا وحكوماتهــا، ووجــدت فــي تنظــيم "داعــش" الإرهــابي تجســيدا لمشــاريع مثاليــة (دولــة الخلافــة) ودفاعــا عــن قــيم مهمشــة، وهــي الصــورة التــي عمل أفراد التنظيم على الترويج لها.

- شكّل تنظيم "داعش" من خلال خصوصياته الفكرية والتنظيمية طفرة نوعية وحقيقية في تاريخ التطرف العنيف بالمنطقة العربية، وهي الخصوصيات التي كانت نتيجة لتراكمات البيئة الأمنية في عراق ما بعد "صدّام حسين"، والتي ورثها التنظيم (أي داعش) عن تنظيم "الزرقاوي" سابقا.

بالتالي فإن بيئة وخصوصيات التطرف العنيف في المنطقة العربية خلال أكثر من ربع قرن، امتدادا من فترة الجهاد الأفغاني، تكشف عن انطوائها على الظروف والعوامل المنتجة للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، من سياسية واجتماعية وأمنية، عرفت الجماعات والتنظيمات المتطرفة والإرهابية كيف تستغلها في توسيع نفوذها ونشر أفكارها.

الفصل الثالث:

إستراتيجيات وميكانيزمات إنتاج التطرف العنيف في المنطقة العربية بعد 2011، وردود الفعل الدولية.

المبحث الأول: دور التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية.

المبحث الثاني: ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

المبحث الثالث: تنظيم "داعش" الإرهابي بين التمويل والحرب عليه.

تمهيد:

يتناول هذا الفصل من الدراسة إستراتيجيات وآليات إنتاج النشاط المتطرف العنيف لدى الأفراد في المنطقة العربية بعد 2011، بالتركيز على أهم مظاهر وتحولات الظاهرة الإرهابية حتى حدود 2018. لقد أتت موجة الحراك العربي متزامنة مع انتشار واسع للتكنولوجيا التي عرفت تطورا على صعيد الوسيلة الإعلامية ووسائل الاتصال والتواصل، وقد ارتفع عدد الأفراد في المجتمعات العربية ممّن يستخدمون وسائط التواصل الاجتماعي كالفيسبوك، وهو ما سمح بالترويج وتعزيز انتشار الفكر المتطرف للتنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية، بحيث توفر التكنولوجيا وسائط مرنة للتواصل بين المتطرفين والقيادات ونشر كل ما يتعلق بالأخبار والمستجدات التي تعنيهم وتدخل في إطار إستراتيجيتهم، وهو ما أدى بالتالي إلى انتشار ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وسيتم التركيز تحديدا على تنظيم "داعش" الإرهابي بالنظر إلى كونه ظاهرة غير مسبوقة كما تم تناوله في الفصل السابق، بحيث استغل كافة الظروف الأمنية ومشاعر الاغتراب والحرمان لدى الأفراد في البيئة العربية معتمدا على شبكات الإنترنت والتواصل الاجتماعي، ليتمكن من خلال ذلك من التكريس لشعبيته. كما يتناول الفصل مصادر تمويل تنظيم "داعش" الإرهابي وما شاع بخصوص تورط بعض الأطراف في ذلك، بالإضافة إلى تقييم الحرب عليه، وإعادة النظر في تصورات الدول لسياسات مكافحة الإرهاب، ومن خلال ذلك الإشارة إلى بعض المقاربات للتعامل معه في المنطقة العربية.

المبحث الأول: دور التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية.

بات الفضاء السيبراني ساحة للصراع ومصدرا للتهديد الأمني، بحيث أصبح العالم "أكثر تعقيدا وترابطا في عصر العولمة، ولهذا يتعين علينا اعتماد نهج أكثر شمولية للأمن"[1]. ويمكن تحديد أبعاد التحول الإستراتيجي في القوة عبر الفضاء الإلكتروني من خلال النقاط الآتية[2]:

- ✓ الاستخدام البشري لهذا الفضاء والتأثير على الفرد من خلاله.
- ✓ عمليات الاختراق، القرصنة، الجوسسة والهجومات التي تمسّ أنظمة البيانات والبُنى التحتية.
- ✓ النقطة الثالثة تتعلق بالمجال المادي أيضا، وتتصل أساسا بالحرب الإلكترونية.
- ✓ العلاقة بين الفضاء الإلكتروني وغيره من المجالات، وفي هذا السياق "تعمل الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات والتجسس والتي يمكنها القيام بالتأثير على الموجات الكهرومغناطيسية التي يمكن أن تؤثر على عمل البنية التحتية".

وسيتم التركيز من خلال هذا المبحث على أبعاد استخدام التطور التقني والثورة المعلوماتية من قبَل التنظيمات المتطرفة والمتطرفين العنيفين في المنطقة العربية.

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب الرقمي.

عرفت الظاهرة الإرهابية تحولات عميقة في جوهرها من حيث الخصائص والوسائل والأساليب والتمدُّد والتأثير والأهداف، بالتالي ظهرت أشكال جديدة من الإرهاب في عصر العولمة التكنولوجية، إذ تحول العالم إلى قرية كونية متأثّرا بحجم التطور التقني وتأثيرات الثورة الرقمية التي بات اكتسابُها من المعايير الأساسية لقوة الدول. لذلك سعت الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية إلى امتلاك تقنيات الاتصال والإعلام والتواصل المتطورة، واتّخذت من الشبكة العنكبوتية وسيطا لممارسة ونشر الفكر المتطرف.

---

[1] جون باتيست، "حرب الفضاء الإلكتروني: التسلح وأساليب الدفاع الجديدة"، الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، **مرجع سابق**، ص56.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 34-35.

ظهر مصطلح الإرهاب الرقمي على يد "باري كولين" (Barry Collin) منتصف تسعينيات القرن الماضي، في ظل بروز حالة "التقارب بين العالم المادي والعالم الافتراضي"، وما رافق ذلك من انتشار تهديدات خطيرة تمس شبكات الإنترنت والتواصل الرقمي. يمكن تعريفه بأنه مجموع الهجمات الخطيرة (فيروسات، اختراقات..) التي تكون واسعة النطاق وتشمل أجهزة الحاسوب والبيانات، مما يمس أمن الأفراد الشخصي وأمن مؤسسات الدولة. ويندرج الإرهاب الإلكتروني في إطار الجرائم الإلكترونية* التي ورد تعريفها في تقرير صادر عن البرلمان الأوروبي شهر جوان 2015 كما يلي: "الجرائم الإلكترونية هي كل الجرائم الجنائية التي يتم محاولة ارتكابها من خلال نظام معلومات واتصالات، وخاصة الإنترنت"[1].

وتندرج أعمال الإرهاب الإلكتروني في إطار الحرب السيبرانية، وهي التي يمكن تعريفها بأنها "هجوم متعمد بغرض تعطيل عمل أو خداع أو إضعاف أو تدمير أنظمة الكمبيوتر وشبكات الاتصالات والمعلومات والبرامج الموجودة في هذه الأنظمة أو الشبكات التي تمر من خلالها". وصنفت وزارة الأمن الداخلي الأمريكية هذا النوع من الحروب على قائمة التهديدات، خاصة وأنه يستفيد من انخفاض التكاليف وسهولة التنفيذ[2].

وحسب "بول بوير" المتخصص في علم الإجرام فإنّ هذا النوع المستحدَث من الإرهاب يستهدف تخريب المواقع أو السيطرة عليها، و"هو مصدر قلق حقيقي بالنسبة إلى الحكومات لترابُط منظومات المعلومات وقدرة الإرهابيين على اختراقها رغم إجراءات التحصين، والوصول إلى معلومات حساسة أو وثائق جدّ خاصة"[3]. وبالرغم من عدم وجود إجماع حول مضمون الإرهاب الرقمي، يمكن القول بأنه يتضمن عدة أبعاد في مقدمتها أعمال الاختراق والقرصنة من جهة، ونشاطات التطرف والإرهاب الممارسة عبر الشبكات من جهة ثانية.

---

* جاء في القانون الجزائري رقم 04- 09، المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، تعريف الجريمة الإلكترونية كما يلي: "كل جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات، وأية جريمة أخرى تُرتكب أو يسهل ارتكابُها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية".

أُنظر: عمّارة عمروس، "قراءة في بعض أُسس وآليات الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 09 (جوان 2018)، ص56.

[1] « Le Cyberterrorisme : Définition (s) et Enjeux », http://www.ira-nantes.gouv.fr/seminaire/cyberterrorisme/i-le-cyberterrorisme-definitions-et-enjeux/.

[2] عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص21.

[3] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص145.

الشكل (3): رسم توضيحي لأساليب وأبعاد الإرهاب الرقمي.

المصدر: رفد عيادة الهاشمي، "الإرهاب الإلكتروني"، شوهد في: 2018/04/04، http//www.mizandz.com/2017/11/pdf.html.

ومما حفّز تطور وانتشار هذا النوع من الإرهاب ضعف بنية الشبكات الرقمية، سهولة الاختراق، غياب حدود جغرافية، سهولة استخدام الوسيط الإلكتروني، انخفاض التكلفة وسهولة الحصول على التقنية، بالإضافة إلى صعوبة الكشف عن الجرائم الإلكترونية[1]. ويمكن الانطلاق في تحليل التداخل الحاصل بين الفضاء الرقمي والواقع المادي في إستراتيجية التنظيمات الإرهابية من خلال ثلاثة اعتبارات[2]:

- دراسة تأثير الإنترنت في الجانب العملي للنشاطات الإرهابية.
- دراسة الإرهاب الرقمي من خلال عمليات الاختراق والقرصنة.
- الاستخدام الدعائي للوسائط الإلكترونية بما يخدم المنظومة الفكرية والإستراتيجية للتنظيمات المتطرفة.

فالمتطرف العنيف والفرد الإرهابي يسعى، كما يقول "فريدريك هاكر" (Frederic Hacker)، إلى "التخويف، وعن طريق التخويف إلى الهيمنة والسيطرة. إنهم يريدون أن يتركوا تأثيرا كبيرا. إنهم يقومون بعملياتهم للتأثير على الجمهور ويسعون إلى الحصول على مشاركة الجمهور"[3]. وبذلك تعد الوسائط

[1] شريهان نشأت المنيري، "الإرهاب الإلكتروني – ندوة مخاطر جرائم الإنترنت على استقرار النظام الدولي"، شوهد: 2018/01/22، http://www.siyassa.org.eg/News/2450.aspx

[2] حسن مصدق، "الحرب على داعش برية وجوية ورقمية"، العرب، 16 نوفمبر 2015، شوهد في: 2018/01/22، http://alarab.co.uk/?id=66404

[3] بروس هوفمان، "شكل من أشكال الحرب النفسية"، مجلة العقلية الإرهابية، **مرجع سابق**، ص09.

الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي قنوات هامة في ربط الجمهور المستهدَف بالفكر المتطرف والعمل على الترويج له بسهولة.

وقد اشتهر تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بالاعتماد على شبكة الإنترنت في ممارسة الإرهاب النفسي على فئة المشاهدين والحكومات، وقد قام بتطوير إستراتيجية إعلامية لا تتوقف عن ممارسة الإرهاب عبر قنوات الإعلام والاتصال، وهو ما عكس تطورا نوعيا في نشاطات التطرف العنيف في المنطقة العربية خلال القرن الحالي. و"شكّل ظهور الزرقاوي وهو يقطع رأس الأمريكي "نيكولا بيرغ" والمختطَف الكوري صدمةً ورعبا، وقد ظهر شريط فيما بعد من قبل الجماعة (أي جماعة التوحيد والجهاد) يُبيّن أن الذي قام بتنفيذ الذبح هو الزرقاوي بنفسه وإلى جانبه الأيسر أبو أنس الشامي، المسؤول الشرعي للجماعة"[1].

المطلب الثاني: الإعلام الجهادي.

تندرج الوظيفة الدعائية ونشر خطاب العنف والكراهية في الجانب السلبي والسيّء لاستخدام الفضاء الافتراضي، وهي تشكل تأثيرا كبيرا في واقع المجتمعات في المنطقة العربية، إذ يتم العمل من خلال مواقع كالفيسبوك على تحفيز الكراهية ونبذ الآخر، وهو ما يتجلّى من خلال صفحات عديدة أثارت الكثير من علامات التعجب والاستفهام حولها، وهي تُدار غالبا بواسطة أشخاص متطرفين دينيا أو سياسيا، أو حتى شخصيات معارضة للأنظمة الحاكمة في الوطن العربي بصورة شديدة الجمود، مما يجعلها تعتمد على أساليب الدعاية كشأن الجماعات المتطرفة التي تهتم بالدعاية المضادة للعدو من خلال صفحات أفرادها والمناصرين لأيديولوجيتها.

بلغ عدد مستخدمي الفيسبوك في المجتمعات العربية بتاريخ 05 أفريل 2011 ما يعادل 27,711,503 مستخدم، مقابل 21,377,282 مستخدم بتاريخ 05 يناير 2011، و 14,791,972 مستخدم شهر أفريل 2010، أي أن معدل استخدامه في المنطقة العربية عرف زيادة قدرها 30 بالمائة خلال الربع الأول تقريبا من العام 2011، مقارنة بزيادة قدّرت ب18 بالمائة خلال الفترة نفسها من العام

[1] شحادة، **مرجع سابق**، ص252.

2010[1]. وأشارت تقارير إلى أن عدد مستخدمي "فيسبوك" وحده في الوطن العربي قد بلغ 32 مليونا في أوت 2011، ليرتفع العدد إلى 51 مليونا شهر ديسمبر 2012، ثم 71 مليونا نهاية ديسمبر 2013. كما ارتفع المعدل المتوسط لاستخدامه لدى المجتمعات العربية من 13,4 بالمائة في ديسمبر 2012 إلى 18,5 بالمائة في ديسمبر من العام الموالي. أما فئة الشباب أقل من 30 سنة فتجاوز معدل استخدامهم للموقع 60 بالمائة في سنة 2013[2].

وانطلاقا من تنامي استخدام شبكة الإنترنت والوسائط الرقمية في المجتمعات العربية، أصبح من السهل الاعتماد عليها كمنصة للإعلام الجهادي بالنسبة للجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية، وهو ما برز من خلال تنظيم القاعدة في العراق ثم تنظيم "داعش" الإرهابي خلال السنوات الأخيرة.

فاقت قدرات تنظيم "داعش" الإعلامية من سبقه من التنظيمات المتطرفة، بحيث "**يُعد الجيل الرابع والأخير الأصعب والأخطر والأكثر انتشارا، خاصة وأن الإرهاب الدولي أصبح إرهابا استباقيا بحيث استفاد من المعطيات التكنولوجية والتقنية ليغير هو كذلك أساليبه وأنماطه وفقا لتسارعية وشمولية العولمة**"[3]. وقد أثّرت النشأة الافتراضية للخلافة الإسلامية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما ساعد في الدعاية والتجنيد وتبادل الخبرات، فضلا عن جمع التبرعات[4].

إن دور الإعلام الجهادي لا يخرج عن ضرورة الاستقطاب، والاستقطاب يمكن تعريفه بأنه "مهارة وقدرة جذب الآخرين إلى مربعك، حيث تتداخل فيها قدرة الطرفين ومضامين الخطاب وآلياته"[5]. ويجري ذلك "من خلال تنظيمات متشددة تتولى تفكيك البنية الدينية للفئة المستهدَفة، وإعادة تركيبها وفق مخطط متشدد وصارم له أهدافه وأنشطته ووسائله ومصادر تمويله". ومن الصفات والخصائص التي يتّسم بها

---

[1] Arab Social Media Report, Dubai School of Government, **Civil Movements : The Impact of Facebook and Tweeter**, (May 2011), p.p : 09, 23.

[2] حسنين شفيق، **الإعلام الجديد والجرائم الإلكترونية: التسريبات، التجسس الإلكتروني، الإرهاب الإلكتروني** (مصر: دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، ص ص: 236، 244.

[3] عطية، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا، **مرجع سابق**، ص44.

[4] Seth. G and Others, **Op.Cit.,** p.15.

[5] بكر أبو بكر، "الإرهاب الإلكتروني من الدعاية والاستقطاب إلى اكتساح المجال الافتراضي "،**مجلة ذوات**، العدد 46 (2018)، ص25.

الخطاب المتطرف في ظل هذه الإستراتيجية الإعلامية أنه "يجدد أزمات التاريخ وجروحه، بَيد أنه يعجز عن إحياء روابط التعامل الدنيوي بمفهومه الإنساني، ويجبُن عن قبول القواسم المشتركة معرفيا وروحيا وسلوكيا"[1]. ومع ذلك فقد بات هذا الخطاب بعد 2011 يلقى قبولا في أوساط الأفراد في المنطقة العربية، وذلك راجع إلى المرونة في الخطاب الجهادي كما يوصف، وتصوير الحياة بشكل عادي وربما جيد في حال الانخراط في صفوف التنظيمات المتطرفة مثل حق الفرد في استخدام الوسائل التكنولوجية، تحصيل الغنائم المادية وجهاد النكاح[2].

الشكل (4): إستراتيجية تنظيم الدولة "داعش" للهيمنة على شبكات التواصل الاجتماعي.

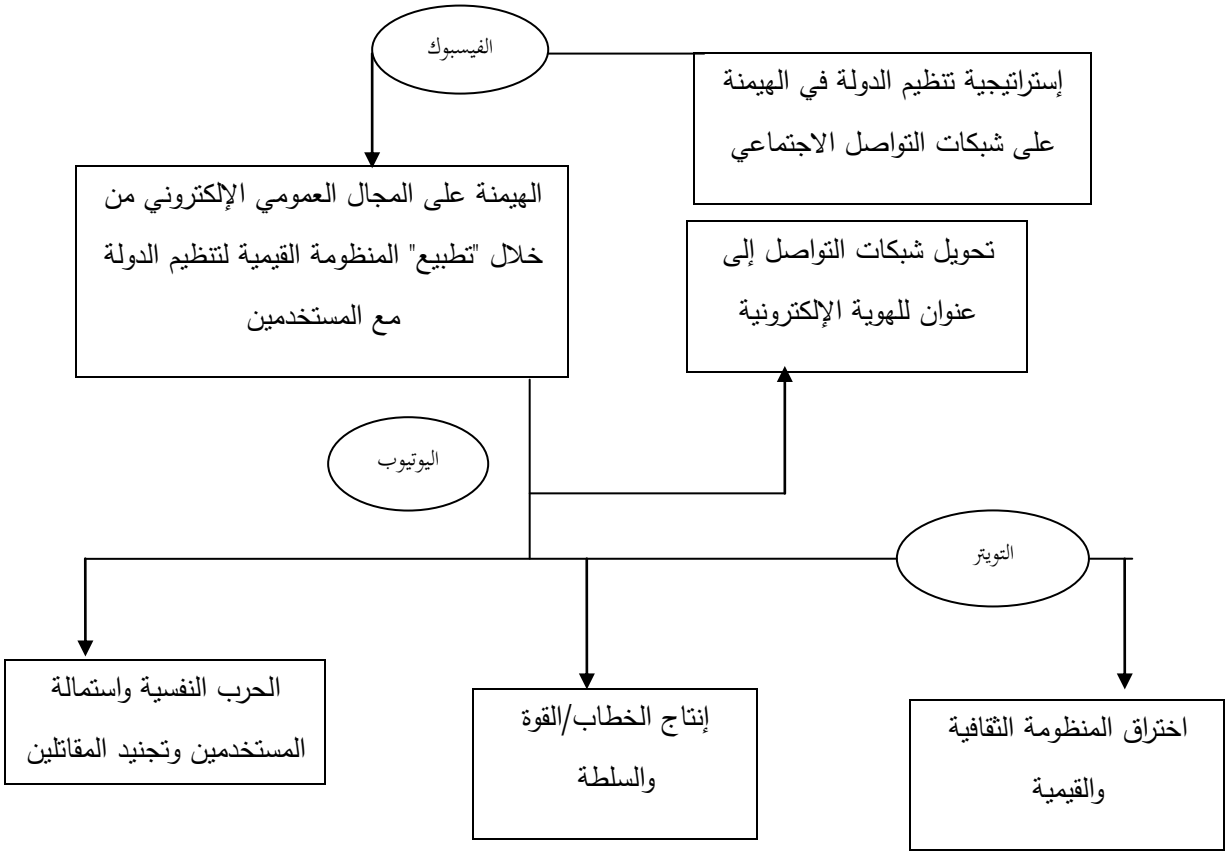

المصدر: محمد الراجي، **أبعاد أيديولوجيا الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 02 مارس 2015)، ص02.

[1] عبد المجيد مجيدي، "المشترك الديني في مواجهة عقار التطرف"، **مجلة ذوات**، العدد 06 (2015)، ص46.

[2] عبد الفتاح، **مرجع سابق**، 36

يلخص المخطط أعلاه إستراتيجية تنظيم "داعش" في التحكم في شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، يوتيوب)، بحيث يتم العمل على شن حرب نفسية على الجمهور المتلقي (العدو تحديدا)، وبالموازاة اختراق المنظومة الفكرية والثقافية والمجتمعية ككل ليجري استقطاب الأفراد وتحويل توجهاتهم لنصرة أو حتى الانخراط في صفوف العمل الإرهابي كما حدث في السنوات الأولى من عهد القوة بالنسبة لتنظيم "داعش" الإرهابي.

من خلال الإعلام الجهادي يتم جذب الأشخاص وتحويل قناعاتهم من خلال إقناعهم واستهداف التأثير على توجهاتهم الفكرية، وإكراه الشخص من خلال نعته بالمرتد أو الكافر مما يجعله يشعر بالانعزال، بالإضافة إلى الاعتماد على شخصية كاريزمية بغرض التأثير سواء كانت هذه الشخصية تاريخية أو من الحاضر، استغلال الطائفية والقبلية لنشر الكراهية وتبرير الأفعال الإرهابية[1].

ويرتكز نشاط التنظيمات الإرهابية والمتطرفين العنيفين على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في استقطاب أكبر نسبة مشاهدة لتحركات هذه التنظيمات من خلال إستراتيجية إعلامية مدروسة، وذلك بالنظر إلى عوامل تتعلق بما يلي[2]:

- أهمية ما يمكن تسميته بالإعلام الجهادي، وذلك في بث الأخبار والتطورات والمستجدات الخاصة بنشاطات الجماعات المتطرفة.
- جذب تعاطف الأفراد عبر العالم، وهو ما يندرج في إطار الدعاية والدعاية المضادة.
- تبادل الخبرات القتالية، وتقديم إرشادات ونصائح وتوجيهات للراغبين في الانضمام من المتطوعين الجدد.

ومن خلال أسلوب **الجهاد الإلكتروني** تنمو ولاءات لفواعل من غير الدول، وهي في هذه الحال جماعات وتنظيمات التطرف العنيف، فالتنظيمات الإرهابية بشكل عام تعتمد على سياسة إعلامية قوية وشبكات التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف والتجنيد أيضا، بحيث يكون القاسم المشترك بين الأفراد والجماعة هو الاهتمام والدفاع عن قضية معينة[3].

---

[1] أبو بكر، **مرجع سابق**، ص ص24-25.

[2] عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص ص36-37.

[3] عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص14

وتجب الإشارة إلى أن الجهاد الإلكتروني قد مرّ بأربع مراحل أساسية وهي[1]:

* **المرحلة الأولى:** تميزت باستخدام الوسائط الرقمية في نشاطات التطرف العنيف والحثّ عليه خلال تسعينيات القرن الماضي، وذلك من خلال نشر وتوزيع منشورات وكتب تدعو إلى الجهاد، ويُعدُّ "بابار أحمد" من أوائل الجهاديين بحيث أسس عدة مواقع لهذا الغرض مثل موقع "عزام.كوم" و"صوت القوقاز.نت"، وكان الهدف منها تمجيد المقاتلين في مناطق عدة كالبوسنة والشيشان وأفغانستان.
* **المرحلة الثانية:** ارتبطت بنشاط تنظيم القاعدة، إذ اشتُهر "أنور العولقي" في مجال الجهاد الإلكتروني، وركز التنظيم بشكل كبير على الإعلام الجهادي في نشر أفكاره وتعزيز قاعدة المنضمين إليه أو حتى المتعاطفين معه، فقام بتأسيس مؤسسة "السحاب" الإعلامية، وفي سنة 2002 أنشأ تنظيم الجهاد المصري موقع "معالم الجهاد" و "نداء.كوم".
* **المرحلة الثالثة:** خلال الفترة 2003– 2010، انتشر عدد كبير من المنابر الجهادية في المنطقة العربية وخارجها، من بينها ما أُطلق عليه تسمية منابر "الفلوجة"، "أنصار المجاهدين"، "شموخ الإسلام"، وغيرها، بالإضافة إلى دُور الإنتاج التي عملت على الترويج للمنشورات والأشرطة الدعوية، كدار الأندلس التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، دار الملاحم التابعة للقاعدة في جزيرة العرب، ودار الفرقان التابعة للقاعدة في العراق.
* **المرحلة الرابعة:** بعد 2010، وفي ظل موجة الحراك العربي وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية، تضاعف استخدام شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة (فيسبوك، تويتر، يوتيوب)، وقد تم إحصاء 45 ألف حساب تويتر استخدمه تنظيم "داعش" الإرهابي في سنة 2014، كما تم إحصاء 100 ألف تغريدة في اليوم الواحد.

كان تنظيم الزرقاوي في العراق من التنظيمات الأكثر تأثيرا على المستوى الإعلامي، بحيث تمكن من امتلاك أداة إعلامية وتفعيل إستراتيجية مرنة في هذا المجال، معتمدا على بيانات وأشرطة مسموعة ومرئية، ومركزا بشكل كبير على الإنترنت الذي صار طرفا أساسيا في نشاطات تنظيمات التطرف العنيف بعد 2001 وفي استقطاب الأفراد. و"تُعتبر مواقع التنظيمات الجهادية جميعا من أهم الوسائل في التعريف

[1] مصدق، مرجع سابق.

بالتنظيمات وأنشطتها وإصداراتها المختلفة، السياسية والعسكرية والشرعية"[1]. وعلى نهجه سار تنظيم الدولة "داعش".

أنشأ تنظيم "داعش" الإرهابي مجلات وصحفا إلكترونية تابعة له مثل: مجلة "دابق"، النبأ، دار الإسلام، بالإضافة إلى محطات إذاعية (أجناد، إذاعة البيان)، وأخرى مرئية (الفرقان، الفرات، الاعتصام). ولعلّ وكالة "أعماق"، وهي الوكالة الإخبارية في الرقة، كانت من أنشط المؤسسات التابعة للتنظيم، بحيث كان "لها ارتباط ب 38 مكتب إعلامي في العالم وفي الدول العربية كالعراق وخاصة سوريا والجزائر ومصر واليمن وليبيا وتونس والعربية السعودية"[2].

وفي كتابه الشهير:"إدارة التوحش"، والذي يُعد بالفعل مرجعا فكريا وتنظيريا لعمل تنظيم "داعش"، يحدد "أبو بكر ناجي" مجموعة من الوظائف للإستراتيجية الإعلامية الواجب تنفيذها خدمةً لأهداف التنظيم وفي مقدمتها استقطاب الأفراد للانضمام أو التعاطف من جهة، واستهداف جمهور العدو لتحويل توجهاته وآرائه، ولمَ لا انضمامه أيضا[3]. على هذا الأساس، تبنّى تنظيم "داعش" الإرهابي إستراتيجية إعلامية وحربا رقمية كما يصح وصفها، من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد عبر العالم من الناطقين بالعربية أو غيرها، مستثمرا في العنصر الديني وسهولة استخدام شبكة الإنترنت. وقد أنتج التنظيم سلسلة أفلام شهيرة عُرفت بمجموعة "صليل الصوارم" التي قُسّمَت إلى أربعة أجزاء تم من خلالها "توثيق ما يقوم به أفراد التنظيم من قتال في ساحات المعارك المفتوحة ضد المدنيين وكل ما يعترض طريقهم، إذ يسود تلك المشاهد الرعب والقتل والتدمير، ومعظم مشاهده الدّامية لا تستثني أحدا"[4]. بالإضافة إلى إصدار فيلم "لهيب الحرب" وهو فيلم أصدره التنظيم قُبيل البدء في تنفيذ الحرب عليه من قبل التحالف الدولي (سبتمبر 2014)[5].

---

[1] شحادة، **مرجع سابق**، ص ص259-260.

[2] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص185.

[3] نصيف جاسم حمدان، "الحرب الرقمية لتنظيم داعش"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، المجلد 21، العدد 91 (2015)، ص ص913-914.

[4] **المرجع نفسه**، ص113.

[5] **المرجع نفسه**، ص917.

"سهولة التكنولوجيا الرقمية الافتراضية وتكلفتها الضعيفة المتدنية تعزز قدرة اللاعبين الصغار، وتبرز فكرة الخطر الإرهابي غير المتناظر. إلا أنها تعزز كذلك سلطان الدول، فالتحكم في المعلومات بالنسبة إلى الأنظمة السلطوية –وبالتالي في المحتويات المتداولة في الفضاء الافتراضي الرقمي– هو أمر أساسي لحياة هذه الأنظمة وبقائها، وهو بالتالي إستراتيجي إلى حد بعيد"[1].

لقد عمل تنظيم "داعش" الإرهابي على استغلال "حرية التجول في المجال العام الإلكتروني الذي يُخرج الفرد من حدود الجغرافيا"، ليسعى إلى اختراق الأيديولوجيا والمنظومة القيمية والثقافية للمجتمعات العربية، متجاوزا بذلك أساليب الإعلام الجهادي التقليدية التي انتشرت في الثمانينيات وحتى التسعينيات[2]، وكانت معتمدة على الحشد من خلال نشر التسجيلات الصوتية والمطبوعات المقروءة، وحتى من خلال الدور الذي لعبته الاجتماعات داخل المساجد آنذاك (الدعوة والتعبئة).

شكّل موقع "فيسبوك" وسيطا ملائما للإعلام الجهادي، وهذا ما أكسب تنظيم "داعش" شعبية وشهرة، وسمح بنشر أفكاره المتطرفة على نطاق واسع وغير مسبوق. وامتلك التنظيم إستراتيجية فريدة خاصة باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، ومن ضمنها الفيسبوك، في نشر التطرف الديني، فارتكزت هذه الإستراتيجية على عدد من الوسائط، "أولها: الحساب الرسمي للتنظيم، الذي يبث من خلال التسجيلات الخاصة بيانات التنظيم، وثانيها: حسابات المناطق التي يفرض سيطرته عليها، ويتم من خلالها بث فيديوهات حية ومسجلة للتطورات على الأرض في هذه المناطق، وثالثها: الحسابات الخاصة بمقاتلي التنظيم، التي يهدف من خلالها هؤلاء إلى نشر تجاربهم الشخصية في القتال بين صفوف التنظيم"[3]. وذكرت بعض التقارير بأن تنظيم "داعش" تمكن من تجنيد 80 بالمائة من الأفراد عبر العالم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وحدها[4].

---

[1] فريديريك دوزيه، "حروب رقمية ونزاعات رقمية"، في: برتران بادي وآخرون، **أوضاع العالم في: 2015الحروب الجديدة**، تر. نصير مروة، ط1 (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015)، ص121.

[2] محمد الراجي، **أبعاد أيديولوجيا الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 02 آذار 2015)، ص ص04-05.

[3] رانيا مكرم، "الإعلام الجهادي: كيف وظفت التنظيمات الجهادية وسائل الإعلام؟"، شوهد في: 2019/08/16، http://www.acrseg.org/40137.

[4] رفد عيادة الهاشمي، مرجع سابق.

لقد تنوعت إستراتيجية التنظيم الإعلامية– الإلكترونية في كل من العراق وسوريا حيث كانت معاقله المحورية، "بين المواقع والمدونات الشخصية والصفحات والحسابات الشخصية على الشبكات الاجتماعية، وتعمل هذه الكوادر أو الوسائط بشكل مستقل ولكنها ترتبط ببعضها في توزيع عناوينها وهو ما يشكل "بنية تحتية لإعلام داعش" تقيها من مخاطر الحجب". واستفاد التنظيم حينها من عدم وجود قانون عراقي ينظم خاصية الإعلام عبر الإنترنت، بالإضافة إلى قلة التكلفة المادية في استخدام الشبكة العنكبوتية[1]. ونجحت كتائب النظام السوري الإلكترونية في غلق ما يقارب 550 صفحة "فيسبوك" حتى نهاية العام 2014، كانت تابعة لجماعات متطرفة والتي كانت تستغل الفيسبوك لنشر خطاب الكراهية أو بث مشاهد رعب من جرائم العنف الجماعي[2].

المطلب الثالث: التجنيد الإلكتروني.

تعد الفئات الشابة شريان التنظيمات المتطرفة، وقد اعتمدت القاعدة ثم تنظيم "داعش" على تجنيد هذه الفئات مع تفاوت المستويات التعليمية والثقافية للمنخرطين. وتُعتبر فترة المراهقة والشباب هي الأكثر عُرضةً "للاندفاع نحو طريق العنف نظرا لعدم نمو المفاهيم المعنوية من آداب وأخلاق إسلامية.. لأن السن نزّاعة إلى التحلل من كثير من القيود"[3].

اعتمد التجنيد الإلكتروني لدى تنظيم الدولة "داعش" على عوامل التأثر بأنشطة التطرف العنيف في المنطقة العربية، والمتمثلة أساسا في كسب التعاطف أو الانضمام. ويُعد التكوين الثقافي والعقائدي، انطلاقا من دور الدين في المجتمعات العربية، أساسيا في التجنيد، بالإضافة إلى الاعتماد على بساطة الخطاب الموجه ذي الطابع الديني، فضلا عن سهولة استقطاب الشباب. والملاحَظ في عمليات التجنيد عبر الإنترنت انتماءُ الجماعات إلى فئة الطبقات الوسطى والدنيا، بالتالي فهي تعكس بُعدا اجتماعيا عميقا[4].

---

[1] الهاشمي، **مرجع سابق**، ص ص164–165.

[2] عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص34.

[3] مصطفى محمد موسى، **الإرهاب الإلكتروني: دراسة قانونية، أمنية، نفسية، اجتماعية**، ط1 (مصر: دار الكتب والوثائق القومية المصرية، 2009)، ص206.

[4] توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص– ص: 175– 178.

وقد تم الكشف عن تحركات منظمة لتجنيد الأفراد في كل من تونس، المغرب والسودان. ففي المغرب تم الكشف عن خلية للتجنيد وتسهيل السفر في سنة 2015، في كل من الحسيمة ومكناس. نفس الأمر بالنسبة لتونس، بحيث تم ضبط شبكة للتجنيد في بنزرت شهر أكتوبر 2014[1].

وتوجد عادة مؤشرات أو مراحل تسبق الانخراط في صفوف الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية أهمها: التعاطف، الرغبة، القناعة، العلاقات الاجتماعية وتَوفّر مهارات خاصة لدى الراغب في الالتحاق بصفوف هذه الجماعات أو التنظيمات. وانطلاقا من ذلك يتم التأسيس لمراحل تشكيل الخلايا الإرهابية والمتمثلة في: الاستقطاب والتجنيد عبر الخطاب الديني المتطرف وفتاوى لكبار العلماء تبيح العمل الإرهابي باسم الجهاد في سبيل الله، وكذلك العمل على انتقاء خليط من فئات المجتمع من المتعلمين وغيرهم، التدريب، تحقيق اندماج الأفراد، ثم التهيؤ التام للعمل[2]، وهي مراحل العملية الراديكالية. ويتراوح التدريب الفعلي في صفوف التنظيمات المتطرفة ما بين 9 أشهر و12 شهرا، مرتكزا على التمارين البدنية بالإضافة إلى تكوين عقَدي يعتمد على المرجعيات الفكرية للتطرف العنيف، وأشرطة فيديو، كما يتم وضع الأفراد في معسكرات لتبادل الأفكار والتأثير والتأثر، في حين أن مرحلة الاندماج تتضمن إيفاد الأعضاء إلى مناطق معينة والاستعداد الفعلي لممارسة النشاط الإرهابي[3].

ويؤكد الدكتور "محمد جاسم"، الباحث في الشأن الأمني والاستخباراتي، بأن مجلة "الإلهام" لعبت دورا أساسيا في استقطاب أفراد أجانب من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بحيث كانت تزود المتلقي بمعلومات حول صناعة المتفجرات والعمل بشكل سري. واشتهر"أنور العولقي" في وقت سابق حتى 2011 سنة اغتياله، باعتباره مسهما بشكل كبير في تعبئة أعداد هائلة من الأفراد في صفوف القاعدة خاصة من فئة الشباب[4].

---

[1] أحمد زكريا الباسوسي، **بيئات حاضنة: التنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية، بؤر الانتشار والأسباب**، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية (أفريل 2015)، ص06.

[2] عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، **الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2006)، ص- ص: 73- 76.

[3] **المرجع نفسه**، ص- ص: 77-79

[4] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص118.

وفي دراسة للباحث والخبير في قضايا الإرهاب "جيف باردين" (Jeff Bardin)، ذكر بأن تنظيم "داعش" كان يقوم شهريا بتجنيد 3400 فرد عن طريق الفضاء الرقمي وحده[1]، معتمدا على آلاف الحسابات على شبكتي "فيسبوك" و"تويتر"، وكما هو معلوم فإن المجندين كانوا من مختلف مناطق العالم وليس فقط من المنطقة العربية، قبل أن تتراجع أعدادهم لاحقا بعد الحرب على التنظيم في كل من سوريا والعراق.

واعتُبرت مجلة "دابق" كوسيط إعلامي للتنظيم، وهي التي صدرت بعد شهر تقريبا من السيطرة على الموصل صيف 2014، فضلا عن ملايين التغريدات عبر الشبكة العنكبوتية، وذكر موقع "باستل" (Bustle) بأن "داعش" هو أكثر التنظيمات المتطرفة التي تجيد استخدام التقنية[2] بحيث "كان للإعلام دور رئيس يتخطى "عمليات الحرب النفسية" التقليدية فيما يُعرف **بالحرب الهجينة** التي يزيد فيها تفاوت اللاعبين وأراضي المعارك". وفي العدد الثامن لمجلة "دابق" الناطقة بالإنجليزية، تم تشجيع الأفراد على الالتحاق بكثرة بصفوف التنظيم من خلال عنوان عريض: "نداء الهجرة"[3].

وقَبل انتشار التجنيد الإلكتروني، استُخدم أسلوب "الدعوة الفردية" الذي روّج له "أبو مصعب السوري"، بحيث أنّ تعبئة أفراد جدد في صفوف الجماعات والتنظيمات المتطرفة كانت تتم من خلال المساجد والحلقات الدينية، كما أسهم العامل القبَلي في توسيع دائرة الراغبين في الانضمام، وهو ما عبّر عنه "سيجمان" بتعبير القرابة والصداقة. "ويزيد ذلك كلما كانت بُنى المجتمع تتمتع بروابط قبلية وعشائرية راسخة كاليمن والأردن والسعودية والعراق وفلسطين". وفي ظل متطلبات العملية الراديكالية، يتم وضع المنخرط الجديد تحت الاختبار من أجل تكوين صورة حول شخصيته وقدراته ومهاراته إن توفرت، "وفي حالة الشك في أحد الأعضاء الجُدُد، إما أن يُحال إلى محكمة التنظيم أو يُرسَل في عملية استشهادية (انتحارية)"[4].

---

[1] عيادة الهاشمي، مرجع سابق، ص19.

[2] حسان الصفدي، "الحالة السورية"، سر الجاذبية.. داعش: الدعاية والتجنيد، **مرجع سابق**، ص31.

[3] ماركو لومباردي، "الدعاية والإعلام، أدوات توغل في يد داعش"، سر الجاذبية، **المرجع نفسه**، ص ص87-88.

[4] شحادة، **مرجع سابق**، صص262 و23.

وقد شكل التجنيد واستقطاب الأفراد للانخراط في صفوف تنظيم "داعش" الإرهابي تحديا حقيقيا للتنظيم في حد ذاته، "وبحسب تقديرات أوائل 2016 فإن تنظيم داعش يجند شهريا حوالي 1000 مقاتل من السكان المحليين، و400 من الأجانب"[1].

تعتبر شبكة "فيسبوك" من أكثر وسائل التواصل الاجتماعي توظيفا من قبَل الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية، بحيث يتم الاعتماد على خاصية إنشاء صفحات ومجموعات تبدي الاهتمام بمواضيع مشتركة بين الأعضاء ومجموع المعجبين بالصفحات، وعادة ما تكون هذه المواضيع ذات صلة بدعم القضية الفلسطينية أو نشر الإسلام، مما يجعلها تأخذ بُعدا إنسانيا. ومع زيادة أعداد المنتسبين إلى تلك الحسابات يمكن أن يتم تمرير الأفكار المتطرفة والتكفيرية بشكل تدريجي، وبصورة تحاول قدر الإمكان عدم المساس ب"معايير المجتمع" حسب سياسة شركة الفيسبوك[2]، تفاديا لإجراءات الغلق والتعطيل. وقد انتشرت حسابات شخصية كثيرة عبر شبكة الفيسبوك، على غرار حسابات تتصدرها عبارات مثل: "الحساب رقم 20 بعد التعطيل".

تلعب مواقع التواصل الاجتماعي دورا بالغا في التجنيد في صفوف التنظيمات المتطرفة، وقد اعتمدت تنظيمات مثل "داعش" على نمط الحرب المعلوماتية "لنقل رسائلها المتطرفة وتجنيد الانتحاريين وتدريبهم على كيفية صناعة القنابل والمتفجرات بأبسط المواد المتوفرة حولهم". وتمكّن التنظيم من تجنيد أكثر من 20 ألف مقاتل من 100 دولة، بالإضافة إلى أن هذه المواقع قد شغلت موضعا أساسيا في "**المساعدة في إقامة فروع جديدة للتنظيم في مناطق مثل ليبيا وأفغانستان ونيجيريا وبنغلاديش من خلال الدعاية الإرهابية التي بثّها التنظيم عبر شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي**"[3]. لقد اعتمد تنظيم "الدولة الإسلامية" على فضاءات "فيسبوك" و"تويتر" في التواصل مع أتباعه ومناصريه، ونشر تغريدات ومنشورات متطرفة، حتى تزايد عدد الحسابات المنسوبة إلى التنظيمات المتطرفة منذ فبراير

---

[1] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص116.

[2] سماح عبد الصبور، "الإرهاب الرقمي: أنماط استخدام الإرهاب الشبكي"، **دورية اتجاهات الأحداث**، العدد 02 (أيلول 2014)، شوهد في: 2019/01/18، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/227/.

[3] عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص ص22-23

2015 إلى 360 ألف حساب "تويتر" تم غلقه[1]. وهو ما يعكس الاهتمام والدور الكبير للتطور التقني والمعلوماتي في مجال التجنيد الإلكتروني.

[1] فاطمة الزهراء عبد الفتاح، "إستراتيجيات المواجهة الفكرية للتطرف – "اعتدال"، شوهد في: 2019/01/18، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2886.

المبحث الثاني: ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

يتم التطرق في هذا المبحث إلى ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب Foreign Terrorists Fighters (FTF) التي انتشرت كتهديد أمني عابر لحدود الدول تزامنا مع تأسيس تنظيم "داعش" الإرهابي في الشرق الأوسط. وسيتم تقديم لمحة حول الظاهرة، والعوامل التي شجعت انخراط الأفراد عبر العالم في موجة التطرف العنيف في المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة، وكذلك جنسيات الأفراد وأعدادهم.

المطلب الأول: تعريف ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ولمحة حول نشأتها.

ملف المقاتلين الإرهابيين الأجانب "دخل حيز الاهتمام العالمي باعتماد قرار مجلس الأمن 2178"، هذا القرار الذي أيدته 104 دولة، وتم الإجماع عليه في 24 سبتمبر 2014. وجاء تعريف المقاتلين الأجانب من خلال هذا القرار كما يلي[1]:

> "**الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو توفير تدريب على أعمال الإرهاب أو تلقي ذلك التدريب، بما في ذلك سياق النزاعات المسلحة**".

والباحث في شؤون التطرف والظاهرة الإرهابية في العالم يجد بأن ظاهرة المقاتلين الأجانب ليست جديدة، وإنما لها نماذج مماثلة عبر التاريخ، مثل انضمام آلاف الأناركيين والشيوعيين والاشتراكيين إلى الألوية الدولية خلال الحرب الأهلية في إسبانيا. أما بالنسبة للمقاتلين الأجانب كظاهرة نتجت عن الوضع في سوريا فإنها نمت بعد 2011 عندما اشتد الصراع والأزمة الداخلية[2]، وانتشر الفراغ الأمني وصراع المصالح على إثر ذلك.

---

[1] رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، **رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن**، مؤرخة في 18 فبراير 2015، ص05.

[2] Edwin Bakker&Others, **Dealing with European Foreign Fighters in Syria : Governance, Challenges and Legal Implications**, ICCT (December 2013), P.02.

كما أن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليست جديدة في المنطقة العربية، ويمكن ربط نشأتها في السياق العربي (أي في إطار البيئة العربية) بنهاية القرن التاسع عشر[1] وحتى يومنا هذا، إذ تمخّض عن التيارات الإسلاموية المختلفة نمط جديد من "القتال" أو "الجهاد"، مثلما كان مع التيارات المنشقة عن تنظيم جماعة الإخوان في مصر، أو مثلما أفرزته تيارات الجهاد التكفيري المستندة على الفكر السلفي المتشدد. غير أن الأدبيات المتخصصة تكشف عن أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب ارتبطوا بشكل كبير بفترة الثمانينيات (مرحلة الجهاد الأفغاني)، حرب العراق سنة 2003، ثم الحرب في سوريا بعد 2011.

وقد عرفت مرحلة الجهاد الأفغاني تنقُّل 20 ألف فرد للقتال في أفغانستان خلال الفترة 1980-1992، مدعومة من المخابرات الأمريكية والباكستانية والسعودية. لكن الالتحاق بالتنظيمات المتطرفة في سوريا والعراق غير مسبوق بالتأكيد، من حيث أعداده التي تراوحت بين 25 و30 ألف مقاتل أجنبي من مجموع 100 دولة عبر العالم في ظرف زمني قصير جدا[2]. وقد شكّل المقاتلون الأجانب في صفوف جبهة النصرة ما يعادل 20 بالمائة من مجموع القيادات، في حين شكّلوا في صفوف تنظيم "داعش" الإرهابي ما يقارب النصف بمعدل 40 بالمائة[3].

المطلب الثاني: عوامل ومحفزات الانخراط في صفوف تنظيم "داعش" الإرهابي.

تجب الإشارة بدايةً إلى أن عوامل التطرف العنيف يمكن تصنيفها بصورة عامة ومبسطة إلى قسمين[4]:

- **العوامل الدافعة** (Push Factors): وهي تتمثل في ظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحالة النفسية التي تؤثر في الفرد (تهميش، غياب التمكين، وغيرهما)، فتدفع به إلى الاقتناع بأيديولوجيا التطرف العنيف والانخراط فيها.

[1] أبو العباس أبراهام، "المقاتلون الأجانب في سياق الربيع العربي: في ضرورة التسييق ورفض السردية الأحادية"، شوهد في: 2019/02/22، https://alaalam.org/ar/society-and-culture-ar/item/635.

[2] Institute for Economics and Peace, **Global Terrorism Index** (2015), p.45.

[3] Bakker &Others, **Op.cit.**

[4] **Transforming Violent Extremism : A peacebuilder's Guide ?** Research of Common Ground,

- **العوامل الجاذبة** (Pull Factors): وهي تتمثل في المحفزات التي تجذب الأفراد للانضمام إلى صفوف التنظيمات المتطرفة، كالقرابة والصداقة وحب المغامرة، والرغبة في تحصيل مكاسب اقتصادية، وغيرها.

لقد أكدت الأُطر النظرية على وجود علاقة بين العنف والأيديولوجيا، في ظل توفر محفزات اجتماعية ودوافع نفسية. وقد أكد "جو نافارو" (Joe Navarro)، موظف سابق في FBI ومؤسس برنامج التحليل السلوكي على مستوى المكتب الفيدرالي، دور العامل النفسي أكثر من الأيديولوجيا، في حديثه عن علاقة المتطرف بشبكة من الأفراد المحيطين، بمعنى دور الأصدقاء والأسرة، وهو ما قد يكشف عن طبيعة السلوك[1].

وفي دراسة صادرة سنة 2009 بعنوان: "الإرهابيون الناشئون داخل الوطن في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة: دراسة إمبريقية لعملية التحول إلى التطرف"، نشرتها مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية FOD، أكد الباحثان "روس" (Ross) و"لورا غروسمان" Laura Grossman على دور الدين والتحولات السلوكية لدى الأفراد انطلاقا من اعتناقهم لتأويلات إسلامية ضيقة. وحسب الدراسة فإن التطرف الديني سبق السياسي بمعدل 40,7 بالمائة، في حين أن العامل السياسي سبق الديني ب 11,6 بالمائة. بالتالي، تم استنتاج أهمية العامل الديني أو الأيديولوجيا الدينية[2] في الدفع بالأفراد نحو التحول إلى التطرف، وهو ما ينطبق على فئة واسعة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في صفوف التنظيمات المتطرفة والإرهابية. في حين أن "مارك سيدفيك" في دراسته للتطرف ركز على عامل الفرد في حدّ ذاته، إذ "يؤكد مفهوم التحول إلى التطرف على الفرد، وإلى حد ما على الأيديولوجيا والجماعة"[3].

وكشفت دراسة "روبرت باب" (Robert Pape) لسنة 2005 أنه طيلة 25 سنة (1980-2005) قد وقع 315 تفجيرا، ووجد الباحث ترابطا ضئيلا بين التفجيرات الإرهابية والأصولية الإسلامية، معنى ذلك أن العامل الديني وتحديدا الأصولية الإسلامية ليس سببا محوريا في ذلك[4]. ومع اختلاف

---

[1] Abbas Berzegav & Others, **Civic Approaches to Confronting Violent Extremism : Sector Recommend Actions and Best Practices** (European Union, Institute for Strategic Dialogue, September 2016), p.23.

[2] كوندناني، **مرجع سابق**، ص- ص: 154-157

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 148 -149

[4] Lynn Davies, « Education Against Extremism », p.02.

المقاربات المفسرة للظاهرة تبقى العوامل التي أدت إلى انخراط الأفراد من كل ربوع العالم إلى تنظيم "داعش" الإرهابي تتراوح بين دينية واجتماعية وسياسية ونفسية وغيرها.

وقد تميز المقاتلون الأجانب في صفوف "داعش" بالخبرة القتالية، فبعضهم انخرط في صراعات وميادين قتال أخرى كالشيشان وأفغانستان والعراق سابقا، كما أن المنضمين نتيجة تأثير شبكة الإنترنت يتميزون بالإشباع بالفكر المتطرف نتيجة الاستقطاب الفكري الفعال، بالإضافة إلى سهولة العبور من خلال السفر إلى تركيا ثم سوريا، وقد لعبت أزمة الهوية والطائفية والحرمان أحيانا والشعور بالاغتراب غالبا دورا لا يجب الاستهانة به في انخراط هؤلاء الأفراد.

إن العوامل والمحفزات التي دفعت بأعداد هائلة من الأفراد عبر العالم للالتحاق بصفوف التنظيمات المتطرفة متنوعة، سواءٌ بالنسبة لأولئك الذين سافروا من دول عربية أو غير عربية، وخاصة أوروبية، فكان من بين الأسباب البحثُ عن معنى "عظيم" للحياة وحب المغامرة، فضلا عن دور الشبكات الاجتماعية المحلية (القرابة، الصداقة) في الالتحاق بصفوف العمل الإرهابي بشكل فردي أو جماعي[1].

في هذا السياق، توجد دراسات "مارك سيجمان"، الطبيب وعالم النفس الأمريكي، الذي اهتم بدراسة ميكانيزمات الجماعات المتطرفة وتحدث عن صلات القرابة والصداقة كعامل أساسي في الانضمام إلى الجماعات المتطرفة الإرهابية، فقد درس 500 شخصية ممن كان لهم يد في تفجيرات 11 سبتمبر 2001، وتوصل إلى النتيجة الآتية: "**الحركة الاجتماعية العالمية للإرهاب الإسلامي قامت على حد بعيد على الصداقة والقرابة.. فحوالي ثلثي العينة كانوا أصدقاء لأناس آخرين واجتمعوا معا على الإرهاب أو كان لهم ارتباط سابق به**". فالروابط الاجتماعية بمفهومه لها أهمية تفوق العامل الأيديولوجي، كما تتدخل في عملية التحول إلى التطرف في المنطقة العربية عوامل نفسية عدَّدَ أهمها كما يلي[2]:

- دور حرب العراق في تنمية مشاعر الغضب والكراهية تجاه الغرب.
- اعتقاد الجماعات المتطرفة بالتآمر على الدين الإسلامي.
- دور الخبرات الشخصية.

[1] Rachel Briggs Obe & Tanya Silverman, **Western Foreign Fighters : Innovations in Responding the Threat** (European Union : Institute of strategic Dialogue, 2014), P.P : 14, 41

[2] كوندناني، **مرجع سابق**، ص163.

- دور شبكة الإنترنت في التأثير على الفرد.

وتناول "سيجمان" ظاهرة الإرهاب الفردي في كتابه: "الجهاد بدون قيادة" (Leaderless Jihad)، حيث رأى أن الفرد قد يؤمن بالعمل الراديكالي فيمارس الإرهاب في الواقع دون أن يكون ذا صلة بجماعة أو تنظيم معين. وهو ما يجعلنا نؤكد على الدور الكبير للشبكة العنكبوتية وشبكات التواصل الاجتماعي في إنتاج التطرف والتطرف العنيف، فالفرد بات يقضي وقتا كبيرا في الفضاءات الافتراضية، هربا من واقع معين وبحثا عن واقع آخر يحقق له بعض الرغبات ويعوضه عن بعض الحرمان الذي يعيشه في مجتمعه نفسيا واجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا.

لقد نما الاهتمام بظاهرتي التطرف والإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003. ويعد "والتر لاكوير" (Walter Laquir) مؤسس أطروحة "الإرهاب الجديد" بعد حرب العراق، إذ ركز في مقالة له سنة 2004 على الفرد. كما تحدث كل من " نيومان" (Peter Newman) و"مارك سيدفيك" عن ظاهرة "التحول إلى التطرف الجديد" خلال الفترة نفسها، بحيث "**صار من اللازم رفع الحظر عن نقاش أسباب الإرهاب، وبرز مفهوم التحول إلى التطرف كوسيلة يستخدمها صناع السياسة لاستكشاف طريقة صناعة الإرهابي وإتاحة أساس تحليلي لإستراتيجية وقائية تتجاوز استخدام عنف الدولة**"[1].

ويلخص الأستاذ حسن أبو هنية محفزات التحاق الأفراد كمقاتلين إرهابيين في صفوف التنظيمات المتطرفة فيما يلي[2]:

- ✓ **فشل الدولة القطرية**، فعلى الصعيد السياسي استفحلت الدكتاتورية والقمع والظلم والاستبداد. وعلى الصعيد الاقتصادي هيمنت المحسوبية وغابت العدالة الاجتماعية، كما انتشرت البطالة.
- ✓ **النزعات الطائفية**، إذ قدّم تنظيم "داعش" نفسه بوصفه المُدافع عن الهوية السنية في مقابل التمدد الإيراني والشيعي في المنطقة العربية، خاصة في ظل خصوصية بيئات عديدة في الوطن العربي مثل الحالة العراقية.

---

[1] **مرجع نفسه**، ص ص146-147.

[2] حسن أبو هنية، "جاذبية الدولة الإسلامية: نظريات الاستقطاب"، سر الجاذبية.. داعش: الدعاية والتجنيد، **مرجع سابق**، ص ص: 18-25.

- ✓ **رمزية "دولة الخلافة الإسلامية"**، بحيث ادّعي تنظيم "داعش" أنه يريد نُصرة الدين واسترجاع دولة الخلافة الراشدة، ورفع الظلم عن المظلومين وتحقيق العدالة التوزيعية وتحرير الأوطان. وكلها من نقاط التأثير لدى الفرد الراغب في الانضمام والذي يكون قد رسم صورة متخيَّلة عن واقع الحياة في ظل سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي في معاقله المحورية.
- ✓ صوّر تنظيم "داعش" نفسه بأنه **مناهض في مساعيه للإمبريالية الغربية**، في حين أثبت الواقع بأنه تكريس للتطرف والطائفية، وللعداء باسم الدين.
- ✓ **الثورة في مجال تكنولوجيا الاتصال والشبكات.**
- ✓ **المحفزات المادية:** ذكرت مصادر بأن المجنَّد في صفوف التنظيم يحصل على راتب قدره 600 دولارا، في حين يرتفع المبلغ متى كان الأفراد المنضمون ذوي خبرات واختصاصات معينة[1]. وذكرت مصادر أخرى بأن رواتب المقاتلين الأجانب تتراوح ما بين 200 دولارا بالنسبة للمنخرطين في صفوف "داعش"، و50 دولار كمعدل أقل بالنسبة للمنخرطين في صفوف "النصرة" أو "أحرار الشام"[2]، وهي أرقام تبقى تقديرية. لكن الأكيد هو أن المعيار الأيديولوجي يظل العامل المحوري في الانخراط.

المطلب الثالث: أعداد وجنسيات المقاتلين الإرهابيين الأجانب في صفوف تنظيم "داعش".

ينقسم المقاتلون في صفوف تنظيم "داعش" الإرهابي إلى ثلاثة أقسام أساسية[3]:

- القادمون من المناطق التي يسيطر عليها التنظيم (سوريا والعراق، بإضافة ليبيا).
- القادمون من بلدان الشرق الأوسط.
- القادمون من البلدان الغربية.

حسب تقرير صادر عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى فإنه في منتصف 2012 بلغ عدد هؤلاء المقاتلين في سوريا ما بين 700 و1400 شخص، أي ما يعادل نسبة تتراوح بين 04 و07 بالمائة من العدد الإجمالي للمقاتلين. في أوت 2013، ارتفع العدد إلى 6000 أو أكثر بحسب صحيفة "نيويورك

---

[1] عبد الباري عطوان، **الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل**(ط1، بيروت: دار الساقي، 2015)، ص182.

[2] أبراهام، مرجع سابق.

[3] فيلر تشوك، **مرجع سابق**، ص08.

تايمز" (New York Times) الأمريكية[1]. وحسب تقرير لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى فإن عدد المنضمين إلى الجهاد في سوريا فاق عدد الذين التحقوا بالعراق وأفغانستان في وقت سابق. ففي حين لم يتجاوز تعداد المنخرطين في صفوف الجهاد الأفغاني أحيانا خمسة آلاف شخص، والمتوجهين نحو العراق خلال الفترة: 2003- 2007 أربعة آلاف، بلغ عدد الأفراد الملتحقين بصفوف التنظيمات المتطرفة في سوريا أكثر من 12000 خلال سنتين فقط من إعلان نشأة تنظيم "داعش" الإرهابي[2]. وقد صدر تقرير "بروكينغز" (Brookingz) شهر أكتوبر 2015 بعنوان: "باقية وتتمدد، موجات شبكات الدعاية الخاصة بداعش"، وخلال تلك الفترة كان قد تم تجنيد أكثر من 20 ألف مقاتل أي خلال 2015[3].

حسب تقرير لصحيفة "الإندبندنت" (Independent) فإن أكثر من 100 بريطاني ذهبوا إلى سوريا، وقدّرت صحيفة "لوفيغارو" (Le Figaro) الفرنسية أعداد الفرنسيين ما بين 50 و80 فردا، وتم إحصاء أكثر من 12 ألف مقاتل جُندوا عبر العالم من 81 دولة منذ نشأة "داعش" وحتى حدود سنة 2014[4]. وهو ما زاد من احتمالات عودة هؤلاء الأفراد إلى بلدانهم مكتسبين خبرات قتالية ومتشبعين بالفكر المتطرف العنيف.

الشكل (5): عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب حسب كل منطقة جغرافية خلال الفترة 2014 -2015.

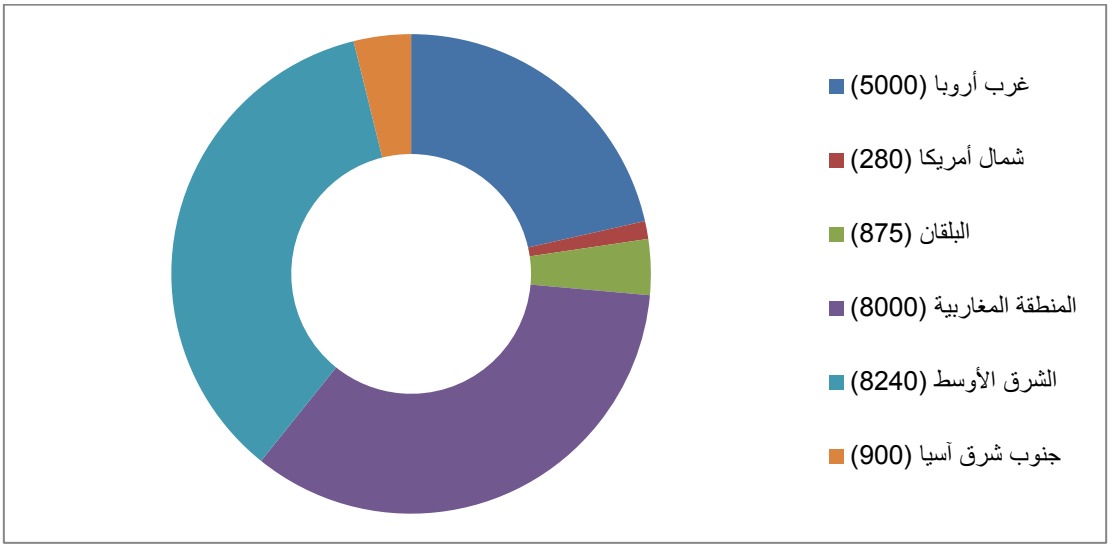

[1] Edwin Bakker, **Op.cit**,.p. 02.

[2] عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص ص33-34.

[3] "تقرير أمريكي: دعاية داعش الإلكترونية.. باقية وتتمدد"، **مجلة العرب**، العدد 1614 (ديسمبر 2015)، ص16.

[4] عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص33.

المصدر:

The Soufan Groupn, **Foreign Fighters :An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters in Syria and Iraq** (December 2015).

وفي إحصاءات أخرى، قدّر المركز الدولي لدراسات الراديكالية والعنف السياسي عدد المقاتلين الأجانب في سوريا ما بين 5000 و11000 من ضمن 74 دولة، 18 بالمائة منهم أوروبيون. وبحسب تقديرات أخرى فإن أعداد المقاتلين ارتفع خلال فترة وجيزة بالنسبة للقادمين من دول الاتحاد الأوروبي، من 500 إلى 3000 شخص. ينتمي الملتحقون الأوروبيون بالجهاد في الشرق الأوسط في بعض الأحيان إلى الجيل الثاني أو الثالث من المهاجرين، وأعمارهم تتراوح بين 18 و29 سنة، وهو معدل منخفض مقارنة بأعمار الملتحقين بالجهاد الأفغاني سابقا بحيث قدرت ما بين 25 و35 سنة[1].

وضم المقاتلون الإرهابيون الأجانب في الشرق الأوسط العنصر النسوي أيضا، بحيث ارتفع عدد النساء الأوروبيات في المقابل، وشكلن ما بين 10 و15 بالمائة، إذ إن ما بين 50 و60 امرأة ذهبن من بريطانيا، 63 من فرنسا، و30 من ألمانيا[2]. وحسب تقديرات "معهد السلام والاقتصاد" في ستوكهولم، شكل عدد المقاتلين الأجانب من مجموع 67 دولة ما يعادل 27371 عنصرا، من بينهم 350 امرأة[3].

ولعبت شبكات الإنترنت دورا كبيرا في تجنيد وارتفاع أعداد هؤلاء المقاتلين، فبحسب دراسة صادرة عن المركز الدولي لدراسات التطرف بلندن منتصف أفريل 2014 فإن 11 ألف مقاتل أجنبي تم تجنيدهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، من بينهم 1900 متطوع من دول أوروبية: فرنسا ب 421، ثم بريطانيا 366، بلجيكا 269، ألمانيا 249 شخصا. وأكد التقرير ذاتُه أن "**الصراع الأهلي الدائر في سوريا يُعد الأول من نوعه تاريخيا في استقطاب المقاتلين عبر شبكات التواصل الاجتماعي**". وحسب الدراسة أيضا، لعبت فتاوى الجهاد دورا أساسيا في الدول التي أتى منها أولئك المتطوعون. ومن ضمن الحسابات والصفحات الإلكترونية وُجد بأن 61,5 بالمائة كانت من الحسابات المتطرفة التي عملت على استقطاب الأفراد وهي تابعة لتنظيم "داعش" بشكل خاص، 17,5 تابع للنصرة، و02 بالمائة فقط للجيش السوري الحر، أحرار الشام ولواء التوحيد[4].

---

[1] Rachel Briggs Obe &Tanya Silverman, **Op.cit**,p-p : 09-12

[2] Ibid, p.13.

[3] Institute for Economics and Peace, **Op.Cit.,** p.45.

[4] عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص35.

خلال الفترة 2012–2014، انتقل تعداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من 25 ألفا إلى 31 ألفا من مجموع 86 دولة، من بينهم حوالي 4250 أوروبي، و250 أمريكي الجنسية. وبالمقارنة مع فترة الجهاد الأفغاني، يلاحظ بأن هذه الأرقام خطيرة، فالجهاد في أفغانستان قد استقطب 20 ألف مقاتل خلال الفترة 1980–1992. انتمى المقاتلون الأجانب المنضمون للقتال في صفوف الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية إلى دول من كل ربوع العالم، لكن 12 دولة فقط وفرت ما يعادل 75 بالمائة من الإرهابيين في صفوف تنظيم الدولة "داعش"، هذه الدول هي: **إندونيسيا، مصر، المملكة المتحدة، ألمانيا، لبنان، المغرب، فرنسا، تركيا، الأردن، روسيا، المملكة السعودية، تونس**[1].

لقد احتلت تونس مرتبة جد متقدمة من حيث عدد المنضمين لصفوف التنظيمات الإرهابية، بمعدل 5000 فرد، من بينهم 500 عادوا إلى أرض الوطن، تأتي بعدها المملكة السعودية بحوالي 2500 منخرط. في حين احتلت روسيا مرتبة جد متقدمة بالنسبة للدول التي لا تتوفر على أغلبية مسلمة حسب التقرير، تليها فرنسا[2].

الشكل (6): رسم بياني لتطور عدد الإرهابيين الأجانب المغاربة خلال الفترة 2014 – 2015.

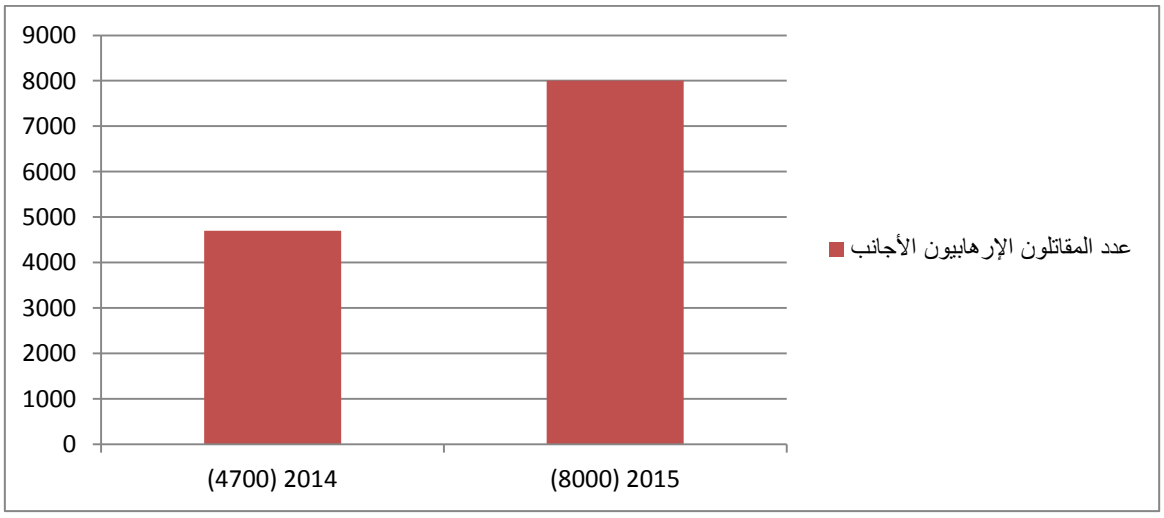

المصدر:

The Soufan Groupn, **Foreign Fighters :An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters in Syria and Iraq** (December 2015).

[1] Edwin Bakker& Others,**Op.cit**, p-p :03-06.

[2] Institute for Economics and Peace, **Op.Cit.,** p.46.

يوضح الرسم البياني ارتفاع عدد المقاتلين المغاربة (أي من دول المغرب العربي) في صفوف تنظيم "داعش" الإرهابي خلال الفترة 2014-2015، والملاحظ أنه تم تسجيل معدل ارتفاع في 2015 قارب الضعف مقارنة بسنة 2014.

وفي تقرير للأمم المتحدة فإن تعداد المقاتلين الأجانب في صفوف القاعدة و"داعش" ارتفع خلال الفترة 2014 وحتى مارس 2015 بنسبة 71 بالمائة، أي تقريبا 25 ألفا انضموا من أكثر من 100 دولة، من بينهم 20 ألفا التحقوا بداعش في العراق وسوريا[1]. وقبل ذلك قدّرت الأمم المتحدة تعداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في صفوف القتال في سوريا والعراق بحوالي 22 ألفا أتوا من مجموع 100 دول، من بينهم 4000 قدموا من غرب أوروبا، بعد أن كان عددهم لا يتجاوز 1400 منتصف 2012، كما بلغ عدد المنخرطين من تونس في وقت من الأوقات حوالي 3000 شخص، السعودية 2500، الأردن 1500، فرنسا 1550، بريطانيا 700، ألمانيا 700، الولايات المتحدة 200[2].

الشكل (7): جدول يوضح الدول التي انحدر منها المقاتلون الإرهابيون الأجانب حتى مطلع العام 2016.

جدول بأسماء الدول وأعداد مقاتليها في سورية منذ 11/4/2011 - 31/1/2016			
الدولة	عدد المقاتلين	عدد القتلى	عدد المفقودين
السعودية	24500	5990	2700
تركيا	25800	5760	380
الشيشان	21000	5230	1920
فلسطين	14000	4920	670
تونس	10500	4200	1260
ليبيا	9500	3940	1650
العراق	13000	3780	1200
لبنان	11000	3110	1080
تركمنستان	8600	3050	900
مصر	7500	2100	870
الاردن	3900	1990	265
الباكستان	4600	1380	590
افغانستان	3600	1240	650
اليمن	2800	1440	700
كازخستان	2550	1130	غير معروف
اوزبكستان	2700	780	390
الكويت	1900	640	8
الجزائر	1950	620	44
المغرب	2100	610	130

المصدر:

[1] أبو هنية، "جاذبية الدولة الإسلامية: نظريات الاستقطاب"، **مرجع سابق**، ص17.

[2] Charles Lister, **Returning Foreign Fighters : Criminalization or** Reintigration (Doha : Brookingz Center, August 2015), p.01.

https://www.google.dz/search?q=%D8%AF%D9%88%D9%84+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84%D9%8A%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8&rlz=1C1GGRV_enDZ785DZ785&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ved=0ahUKEwjLw97sr9TdAhWrPOwKHQgHCe0Q_AUICygC&biw=820&bih=346#imgrc=R4VOrGAEexMTPM

في الجدول أعلاه يتبين تنوع جنسيات المقاتلين الإرهابيين الأجانب في صفوف التنظيمات المتطرفة والإرهابية بسوريا منذ 11 أفريل 2011 وحتى 31 يناير 2016، ويتضح أن الجزائر قد سجلت نسبة منخفضة مقارنة بالدول العربية الأخرى وخاصة دول الجوار كتونس وليبيا. والفترة التي ذكرها الجدول لا تقتصر فقط على الفترة التي برز وانتشر خلالها صَيت تنظيم "داعش"، فقبل 2014 كان موجودا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بدأت في النمو تدريجيا منذ حرب العراق سنة 2003 كما تم التطرق إليه في غضون هذا الفصل.

المبحث الثالث: تنظيم "داعش" الإرهابي بين التمويل والحرب عليه.

يُخصص هذا المبحث من الفصل الثالث للحديث عن بعض مصادر تمويل تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بتسمية "داعش"، وهو التنظيم الذي تضاربت المواقف والآراء بخصوصه إذ اعتُبر بالنسبة للبعض أداة استخباراتية لم تخرج عن إطار الصناعة والتوجيه من قبَل دول كبرى. كما سيتعرض المبحث إلى الحرب على التنظيم وما يمكن أن تُحدثه تداعياتُها المستقبلية.

المطلب الأول: مصادر تمويل تنظيم "داعش" الإرهابي.

بدايةً، يجب تعريف مفهوم تمويل الإرهاب، فقد جاء في المادة 02 من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، الصادرة سنة 1999، تعريف تمويل الإرهاب كالآتي: "قيام كل شخص بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة بتقديم أو جمع أموال... بنية استخدامها أو يُعلم باستخدامها كليا أو جزئيا للقيام بعمل إرهابي بشرط أن يُثبَت أن الشخص لم يكن مُكرَها على جمع المال أو تقديمه". فالركن المادي لهذه الجريمة هو جمع المال ودعم الجماعات والتنظيمات الإرهابية من خلال ذلك، أما الركن المعنوي فيتمثل في نية الإجرام والأهلية الجنائية متمثلة في بلوغ السن القانوني حسب ما تحدده القوانين الجنائية للدول[1].

تعددت مصادر تمويل التنظيم الإرهابي "داعش"، وتمثلت عموما في التبرعات المالية التي قدمها عدة أفراد، بالإضافة إلى التبرعات التي تمت في إطار الزكاة ودعم ما سُمي بالجهاد في سوريا والعراق. كما اعتمد تنظيم "داعش" الإرهابي على فرض الضرائب والرسوم على المواطنين وتطبيق نظام الجزية، ومصادر الفدية التي كان يتحصل عليها مقابل إطلاق سراح المختطَفين، والغنائم التي ينالها. كما شكلت عوائد الثروات الطبيعية والمعادن مصدرا أساسيا، وهي تتمثل تحديدا في النفط والغاز، لذلك عمل على السيطرة على أهم المواقع الإستراتيجية والحيوية من أجل المتاجَرة بثرواتها[2].

اعتمد تنظيم "داعش" في سوريا والعراق على الاتجار بالموارد النفطية، بحيث عُدَّ النفط موردا إستراتيجيا وحيويا بالنسبة للتنظيم في معاقله المحورية في الشرق الأوسط، بالتالي فإن السيطرة عليه وبيعه

---

[1] محمد فتحي عبد، **الإرهاب والمخدرات**، ط1(الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005)، ص-ص: 189-191.

[2] عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص87-88.

حتى بشكل غير شرعي اعتُبر من أهم مصادر تمويل التنظيم. ويضمن النفط تأمين الطاقة من جهة، والسيطرة على الجهات المعارضة أو العدوة أيضا، من خلال إشعارهم بالحاجة إلى الشراء، وهذا حسب دراسة صادرة عن معهد الاقتصاد والسلام الدولي[1].

لكن سيطرة التنظيم على حقول النفط والغاز لم تكن المصدر الوحيد للتمويل، فقد وُجدت شكوك بأن تنظيم "داعش" الإرهابي حظي بالدعم المادي واللوجستي من بعض القوى الإقليمية والدولية، وهو ما أشار إليه الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عندما قال في سنة 2015 بأن التنظيم يحظى بدعم واسع من بعض دول مجموعة العشرين. وتسمح مصادر التمويل المتنوعة بتمويل العمليات والهجمات الإرهابية، وتسديد رواتب المقاتلين الإرهابيين الأجانب[2].

وذكرت بعض التقارير لسنة 2015 بأن مصادر تمويل التنظيم تتنوع، وهي تعتمد بشكل خاص على المناطق التي سيطر عليها مثل الرقة ودير الزور، من خلال بيع النفط، فرض الضرائب على الأهالي، سرقة الممتلكات أو تأجير المحلات والأراضي[3]. وكان تقرير مؤشر الإرهاب العالمي قد ذكر بأن ثروة التنظيم تتعدى 2 مليار دولار، مصادرها تتمثل في: بيع النفط، محطات توليد الكهرباء بحيث سيطر على 8 محطات كهرباء في سوريا، تجارة الآثار، الضرائب المفروضة على سكان المناطق الواقعة تحت سيطرته، وهي ضرائب تمسّ السلع والعبور والمؤسسات والخروج من دولة التنظيم، الفديات الناجمة عن عمليات الاختطاف، وغيرها[4]. وتعد حملات جمع التبرعات لصالح التنظيمات المتطرفة التي تدّعي "الجهاد" في سبيل الله، من بين أكثر المصادر الخارجية للتمويل، وهذا قد عُرف مع تنظيم القاعدة منذ عقود.

---

[1] أحمد السباعي، "من أين يأتي تمويل تنظيم الدولة؟"، شوهد في: 2018/11/30،
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/11/17/%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%A3%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

[2] المرجع نفسه.

[3] "تعرّف على مصادر تمويل "داعش"، شوهد في: 2018/11/30،
https://www.alalamtv.net/news/1680186/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4

[4] السباعي، مرجع سابق.

ولم يتوقف تمويل التنظيم على الموارد التي حاز عليها وإستراتيجيته المتبناة من أجل إنعاشه، وإنما اتُّهمت دول بدعمه ماديا في إطار صناعة مخابراتية لا تنفصل عن خدمة أهداف ومصالح إستراتيجية لدول بعينها. في هذا الشأن، كشف "غونتر ماير"، مدير معهد بحوث العالم العربي في ألمانيا، خلال مقابلة مع قناة "DW"، أن المصادر الأساسية لتمويل تنظيم "داعش" الإرهابي هي دول الخليج العربي وتحديدا السعودية، قطر، الكويت والإمارات العربية المتحدة. وكان مسؤولون أمريكيون في مجال مكافحة الإرهاب قد طلبوا توضيحا من شركة "طويوطا" (TOYOTA) اليابانية في سنة 2015، تعلق الأمر بكيفية حصول التنظيم على سيارات رباعية الدفع من الطراز الأخير، فأتى رد الشركة بأن أربع دول اشترت منها نفس العلامة وهي: السعودية، قطر، الإمارات والأردن[1].

وتظل قضية تمويل التنظيم من بين أعقد القضايا، حتى مع الحرب عليه والحديث عن هزيمته، فالملاحَظ أن حضوره لا زال من خلال أيديولوجيته، ومن خلال الحديث عن إمكانية ظهور التنظيم في حلّة جديدة في منطقة أخرى من العالم، خاصة وأنه لا يزال يتبنى معظم الأعمال الإرهابية التي تحدث في صورة تفجيرات وذئاب منفردة، هذا فضلا عن تكثيف نشاطه في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: الحرب الدولية على تنظيم "داعش" ومقاربات التصدي للتطرف العنيف في المنطقة العربية.

كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول محورية في مدرَكات الدول بخصوص التعاطي مع ظواهر التطرف والإرهاب، وقد أعقبها صدور ثلاثة قرارات عن مجلس الأمن هي[2]:

- **القرار 1368**، الصادر بتاريخ: 12 سبتمبر 2001، وهو يتعلق **بمكافحة الإرهاب الدولي**.
- **القرار 1373**، الصادر بتاريخ: 28 سبتمبر 2001، والذي أعطى للدول (الكبرى) **الحق في إعلان حرب استباقية** انطلاقا من مبدأ الشك في وجود مهدّد أو خطر.

---

[1] "مـــــا هـــــي الـــــدول التـــــي تمـــــول "داعـــــش"؟، شـــــوهد فـــــي: 2018/11/30، https://www.alalamtv.net/news/1750592/%D9%85%D9%86-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%9F

[2] شعبان، **مرجع سابق**، ص17.

- **القرار 1390**، الذي صدر بتاريخ: 16 يناير 2006، والذي كرّس **للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب**.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت المشاركة في مكافحة الظاهرة الإرهابية ذات البعد الدولي واجبا على الدول، ثم صدرت مجموعة من القرارات أيضا على إثر استفحال التهديد الأمني لتنظيم الدولة "داعش" في ربوع المنطقة العربية والعالم[1]:

- **القرار 2178**، الصادر بتاريخ: 24 سبتمبر 2014، والمتعلق **بمنع تدفّق المقاتلين الإرهابيين الأجانب**.
- **القرار 2195**، الصادر بتاريخ: 19 ديسمبر 2014، والذي أكد **التعاون من أجل** "**منع**" **الإرهاب** من خلال التكريس للحكم الراشد، مكافحة الفساد، إلخ.

عربيا، نصت الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب على مجموعة من المحاور الأساسية من أجل التصدي لهذا التهديد الأمني، وهي: ما يجب تبنّيه من سياسات على الصعيد الوطني، التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون العربي– الدولي في المجال ذاته. وتتضمن السياسات الوطنية مجموعة من التدابير من بينها[2]:

- **تدابير الوقاية من الإرهاب**، وتشمل سياسات دينية واجتماعية وإعلامية.
- **تدابير منع ومكافحة الإرهاب:** وتشمل سياسات أمنية وقانونية.
- **تحديث الأُطر التشريعية.**

ومع التداعيات الكبيرة التي أفزرها تنظيم "داعش" الإرهابي في المنطقة العربية والعالم، بات إعلانُ حرب دولية عليه وشيكا نتيجة سيطرته على مناطق واسعة من سوريا والعراق، بالإضافة إلى الهواجس الأمنية للدول فيما يتصل بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مما بات يفرض تعاونا عملياتيا بين الدول من أجل القضاء على هذا الخطر في المنطقة وتقويض قوة التنظيم.

---

[1] **مرجع نفسه**، ص18.

[2] إيهاب حازم المنباوي، "ورقة عمل حول توافق الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب مع إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"، شوهد في: 2019/1204/، https://repository.nauss.edu.sa.

تَشكّل التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب متمثلا في تنظيم الدولة "داعش" في سبتمبر 2014 ليضم 73 دولة، وتدور إستراتيجيته حول خمسة محاور أساسية هي[1]:

- تقديم الدعم العسكري للحلفاء.
- التصدي لدعاية تنظيم الدولة المعروف بتسمية "داعش".
- التصدي لتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب في مناطق الصراع في كل من سوريا والعراق.
- محاربة تمويل تنظيم "داعش" الإرهابي.
- التصدي للأزمة الإنسانية في المنطقة (الشرق الأوسط).

بدأت الحرب على "تنظيم الدولة الإسلامية" بعد أن كان قد تمدّد بشكل كبير في المنطقة العربية وخارجها، وحاز على المبايَعات والتعاطف لدى فئة واسعة من الأفراد، واستولى على مناطق إستراتيجية وحيوية عديدة، محققا لانتصارات نوعية. ومع الهزيمة العسكرية للتنظيم وفقدانه أكثر من 90 بالمائة من الأراضي التي كان يسيطر عليها في كل من العراق وسوريا، فضلا عن فقدان قدر كبير من قدراته المادية والمعنوية والتنظيمية والقتالية، صارت رؤى الباحثين الإستراتيجيين وخبراء الأمن تتضارب حول المرحلة المقبلة التي ستشهدها المنطقة العربية.

الشكل (8): خريطة توضح تقلص نسبة المناطق التي سيطر عليها تنظيم "داعش" خلال الفترة 2015 – 2017 نتيجة الحرب عليه.

[1] كمال، مرجع سابق.

المصدر:محمد جمعة، "خارطة مستقبل داعش"، شهد في:

http://acpss.ahram.org.eg/News/16400.aspx،2017/09/30

توضح الخريطة تقلص الأراضي التي سيطر عليها تنظيم "داعش" الإرهابي خلال فترة تمتد من يناير 2015 إلى منتصف 2017، وهذا التراجع مردُّه الحرب الدولية عليه منذ سبتمبر 2014 وهو ما جعله يفقد نسبة كبيرة من قدرته العسكرية ونفوذه العملياتي خاصة في سوريا والعراق.

الشكل (9): مصفوفة السيناريوهات المطروحة بالنسبة لتداعيات الحرب على "داعش" على أمن المنطقة العربية.

السيناريو الخطي	السيناريو الإصلاحي	السيناريو المتشائم
استمرار الوضع القائم	انفراج الوضع	سوء الأوضاع وتعقّدها
استمرار التهديد الإرهابي بالوتيرة نفسها التي رافقت تنظيم "داعش"	الاستقرار الأمني في المنطقة العربية نسبيا نتيجة الحرب على تنظيم "داعش"	إمكانية بروز أشكال متجدّدة من التهديدات الأمنية، فالحرب على تنظيم "داعش" لا تعني استئصال الإرهاب
تكثيف التعاون العربي- الإقليمي والسياسات الأمنية الوقائية لمواجهة تداعيات الظاهرة الإرهابية.	استغلال حالة الاستقرار الأمني في الدفع بمشاريع التنمية وتعزيز العدالة الانتقالية في الوطن العربي.	ضرورة تعزيز الوحدة العربية وتفعيل إستراتيجيات أمنية ووقائية من أجل التصدي الجيد للتهديدات الأمنية المتجدّدة.

حلول مقترَحة ⟸

* **من إعداد الباحثة، نقلا عن:** عمّارة عمروس، سيناريوهات البيئة الأمنية العربية في مرحلة ما بعد "تنظيم الدولة الإسلامية"، ورقة مقدمة إلى: الملتقى الدولي حول صناعة المستقبل في السياسات العربية (نحو تفعيل دور الدراسات المستقبلية)، (جامعة قالمة: قسم العلوم السياسية، 10/09 ديسمبر 2018).

يلخص الجدول السيناريوهات الثلاثة المطروحة بخصوص نتائج الحرب الدولية على تنظيم "داعش" الإرهابي وهي: السيناريو الخطي، حيث يفترض استمرار التهديد الإرهابي بالوتيرة نفسها التي عرفتها المنطقة العربية منذ بروز خطر "داعش" منتصف 2014، وبالتالي لا مفرّ من تعاضد السياسات

العربية والتكريس لإستراتيجية واسعة للتصدي للظاهرة الإرهابية بالتركيز على تدابير الوقاية من الفكر المتطرف العنيف. السيناريو الثاني المطروح هو الإصلاحي الذي يفترض استقرارا نسبيا على الصعيد الأمني في المنطقة العربية نتيجة الحرب على التنظيم، وفي المقابل إمكانية استغلال هذا الاستقرار في دفع عجلة التنمية ومعالجة ظروف البيئة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، من أجل احتواء ظاهرة التطرف العنيف وتقليص الأعمال الإرهابية. أما السيناريو الثالث فيفترض (وهو الأرجح على الإطلاق) استمرار العمل الإرهابي بأشكال أخرى باعتبار أن الحرب على تنظيم "داعش" لا تعني استئصال الظاهرة الإرهابية والقضاء على بذور الفكر المتطرف العنيف. وفي جميع الأحوال فإن التعاون العربي في مجال مكافحة التطرف العنيف والعنيف يظل مطلبا محوريا.

وإذا كان مفهوم الراديكالية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ثم موجة الحراك العربي قد ارتبط باستخدام العنف بصفة هجومية واستهداف التغيير الجذري للمحيط، من خلال المساس بقيم المجتمع والآداب العامة لأجل تغيير نمط العيش ونظام الحكم والمنظومة القانونية التي تسير الدولة والمجتمع، فإن مفهوما آخر بات يستخدم معه جنبا إلى جنب وهو "**نزع الراديكالية**" (De-radicalisation).

يعرف عمر عاشور نزع الراديكالية بأنها عملية أخرى للتغيير تتضمن تغيير المواقف بخصوص استخدام العنف[1]، أو هي عملية تغيير نسبي بحيث تقوم الجماعة الراديكالية بمراجعة أيديولوجيتها والتخلي عن تشريع المنهج العنيف في بلوغ أهداف سياسية، وفي المقابل تقتنع بتحقيق تغييرات مقبولة أو إصلاحات تدريجية[2]. ويعتبر القمع والضربات الأمنية من الوسائل الهامة في **عملية نزع الراديكالية** ومراجعة العقيدة الفكرية للجماعات المتطرفة، ففي المنطقة العربية وجدت هذه الجماعات نفسها تسير في طريق مسدودة وتمارس العنف "العدَمي"، فهي لم تتمكن من الإطاحة بالنظم العربية[3]. ولكن تنظيما مثل القاعدة لم ينتهج هذا السبيل، بل تمكن من الاستمرار في عملية التمدد الجغرافي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[4]. وبشكل أكثر عُمقا فقد كان من غير المحتمل أن يتخلى أفراد التنظيم الإرهابي "داعش" عن

---

[1] Ashour, **Op.cit,** p. 11.

[2] Omar Ashour, « Deradicalization Revisited »(The Washington post), Seen on : 20/04/2017, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2015/02/2018/deradicalization-revisited?noredirect=on&utm_term=.b0be88c114

[3] توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص- ص: 18- 20.

[4] **المرجع نفسه**، ص23.

الفكر المتطرف بسهولة، فحتى الضربات الأمنية التي أنتجتها الحرب على التنظيم في معاقله المحورية لا يمكن القول بأنها مؤشر على زوال التطرف العنيف بشكل جذري.

ومن جهة أخرى فإن "مكافحة داعش عن طريق إستراتيجيات تقنية وعسكرية قد يقلل من قدرات التنظيم لفترة قصيرة ولكن لن يعالج الأسباب الجذرية للتعبئة الجهادية"[1]. ذكرت دراسة صادرة عن مؤسسة "راند" (Rand Corporation) بعنوان: "تقويض الدولة الإسلامية" (Rolling Back the Islamic State)، بأن الانسحاب الأمريكي من العراق في سنة 2011 قد أفسح المجال أمام تشكُّل تنظيمات إرهابية أكثر خطورة، مما يثير التساؤلات حول إذا ما كانت الحرب على التنظيم في معاقله المحورية عاملا للقضاء عليه، خاصة مع طبيعة التهديدات الأمنية الزاحفة في المنطقة العربية والعالم[2]. وبالرغم من الحرب على تنظيم "داعش" وفقدانه الكثير من أراضيه في العراق وسوريا، ظلت العمليات الإرهابية تتكرر بين الحين والآخر، فلا يجب إغفال أن للتنظيم ولايات وفروعا في كل من اليمن (2014)، مصر (2014)، السعودية (2014)، الجزائر (2014)، ليبيا (2014)، القوقاز (2015)، النيجر (2015)، أفغانستان وباكستان (2015)، نيجيريا (2015). هذا فضلا عن أن محافظات "داعش" المحلية تمول نفسها من الضرائب، الابتزاز والاختطاف[3].

لقد أفرزت الحرب على "تنظيم الدولة الإسلامية" أقسى هزيمة له على المستوى العسكري والتنظيمي، خاصة وأنه سيطر لفترة معينة وبصورة سريعة على مناطق شديدة الأهمية اقتصاديا وإستراتيجيا، بالتالي كانت الحربُ عليه في سوريا والعراق بمثابة الضربة الحاسمة، ولا يُقصد هنا أن زوال –أو احتمالية زوال– "تنظيم الدولة "داعش" يعني استئصال ظواهر التطرف والإرهاب من جذورها، بل من غير الممكن الحديث عن زوال الظاهرة الإرهابية بهذه البساطة نظرا لعدة اعتبارات يتدخل فيها البُعد التاريخي، اختلاف التركيبة الفكرية والنفسية والاجتماعية للأفراد، بالإضافة إلى خصوصيات البيئة، غير أنّ محاربة التنظيم في معاقله المحورية ظلت محطة أساسية في رسم سيناريوهات المرحلة المقبلة التي يواجهُها مستقبل الأمن العربي.

---

[1] فيلر تشوك، **مرجع سابق**، ص08.

[2] محمد جمعة، "خارطة مستقبل داعش"، شوهد في: 2017/09/30، http://acpss.ahram.org.eg/News/16400.aspx

[3] Seth G. &Others, **Op.Cit.**

وتطرح هذه النقطة العديد من الفرضيات والتصورات، فالقضاء على تنظيم "داعش" الإرهابي في منطقة قد يعني تكاثُرَه بشكل متجدّد في منطقة أخرى أو مناطق متفرقة، وذلك في إطار ما يُعرَف بتسمية "البيئة الحاضنة" كما يجري في ليبيا حاليا في ظل استمرار تدهور الوضع الأمني، كما أن ظاهرة الذئاب المنفردة باتت واسعة الشهرة والانتشار من أجل مواجهة مشكل التمويل والنقص في القيادات على الصعيد الميداني، فضلا عن أنّ القضاء عليه لا يعني بالضرورة استئصال الفكر المتطرف في المنطقة العربية، فهذا الفكر حاضر منذ أزمنة بعيدة وإن اختلفت الأُطُر والسياقات وأساليب التعبير عنه والتأثير في الأفراد.

وحسب مؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2018 فإن تنظيمات: "داعش" الإرهابي، الشباب الصومالي، طالبان و"بوكو حرام" كانت المسؤولة عن مصرع 10632 شخصا عبر العالم في سنة 2017[1]، وهو ما يؤكد فرضية أن الحرب على التنظيمات الإرهابية لا تؤدي بالضرورة إلى تحجيم تداعياتها أو نشاطاتها. ومع مصرع أبو بكر البغدادي نهاية أكتوبر 2019، بدأ البعض يتساءل عن مدى تأثير ذلك في التنظيم ونشاطه الإرهابي مستقبلا، فهو كان زعيما روحيا، لكن الظاهر أن الحدث لم يؤثر بشكل كبير في تماسك ما بقي من فلول هذا التنظيم الإرهابي، خاصة مع تجدد الأعمال الإرهابية في كل مرة.

وضرورة الوقاية من التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب تتطلب فتح نقاش واسع بين الأكاديميين، الحكومة والمجتمع، من أجل تطوير الجهود والسياسات الوقائية[2]. وقد أكد تقرير حول مكافحة التطرف العنيف في الفضاء الفرانكفوني، صادر سنة 2016، أن أول خطوة يجب الالتفات لها عند وضع إستراتيجية تقي من التطرف العنيف هي **التعريف بالمشكلة قبل البحث عن حلول**، بما يعنيه ذلك ضرورة التعريف بالمفهوم.

حسب الباحث في الشأن الأمني "موريس كوسن" (Maurice Cusson) فإنّ "دعوة الجيوش للمشاركة في الحرب على الإرهاب أمر مبالغ فيه، وأنّ استعمال مصطلح الحرب لا يتناسب وطبيعة العدو (تنظيم إرهابي) ولا مع مقتضيات الحرب في مفهومها الأصلي. فالحربُ على الإرهاب "**هي لغويا مثل الحرب على الفقر، وتعني ببساطة التزام الدولة ببذل أقصى الجهود للحد منه. وهي حرب على مفهوم نظري، وخطورتها تكمن في انعدام الأهداف الواضحة، واستعمال معدات عسكرية قاتلة ومدمرة، مع عدم**

[1] Institute for Economics and Peace, **Global Terrorism Index** (2018), P. 17.
[2] Striegher, **Op.cit**, p. 76.

القدرة على تقدير الانتصار أو الهزيمة فيها أو حتى إيقافها"[1]. انطلاقا من ذلك، تتبنى الدول الأوروبية إستراتيجيات متنوعة* في مجال مكافحة الإرهاب في مجتمعاتها، تتمثل في الوقاية الاجتماعية، الزجر والمراقبة، الحرب على الإرهاب، خطط الطوارئ، وغيرها[2].

يستثمر المتطرفون العنيفون في عدة ظروف داخلية وإقليمية، لذلك لم تتمكن إستراتيجيات مكافحة الإرهاب من استئصال الظاهرة، "**إذ أنها تتعامل مع المخرجات والنتائج من دون مواجهة الشروط والمدخلات والحيثيات التي أدت إلى هذه النتائج، وساهمت في صعود هذا التيار كمحصّلة لتفاعل الظروف الواقعية**"[3]. لذلك لم يعد بالإمكان الجزم باستئصال التطرف العنيف من جذوره بالنظر إلى طبيعة الفكر المتطرف وقدرته على التخفي.

لقد بات الاهتمام بظروف البيئة المنتجة للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، بما تشمله من عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وظروف أمنية، ناتجة عن هشاشة أنظمة الحكم وهشاشة أو غياب التنمية، وعن الحروب الأهلية والنزاعات الإثنية، محوريا في تناول والبحث عن آليات التصدي للتطرف العنيف ومنع الإرهاب.

في هذا السياق، أكد الأمين العام الأممي، في 15 يناير 2016 عند عرضه لمخطط عمل للوقاية من التطرف العنيف أمام الجمعية العامة، أن الظاهرة تهدد السلم والأمن الدولي، وأنه من الضروري اتخاذ كافة الإجراءات المتاحة على الصعيد الوطني، الإقليمي والعالمي، مثل تفعيل الحوار

---

[1] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص ص 226- 227.

* بالنسبة للبرامج الأوروبية، يمكن ذكر مثال بارز يتعلق ببرنامج "حياة" في ألمانيا، المطبق منذ مطلع 2012، وهو يقوم على ثلاثة مرتكزات لنزع التطرف من المتطرفين العنيفين العائدين من ساحات القتال: عقائديا، بحيث يتم تشجيع التصالح مع الذات ومع الماضي، عمليا من خلال إعادة بعث الحياة فيهم انطلاقا من ظروف اجتماعية واقتصادية جيدة، وعاطفيا إذ يتم التركيز على الروابط داخل المجتمع. ويأتي البرنامج بشقيه الفكري والعملي ليؤكد أن أسلوب العقوبة والسجن في حق هؤلاء قد لا يقضي على التطرف العنيف بقدر ما يعززه، بالنظر إلى ما يمكن أن تنتجه السجون من تداعيات على صعيد فكر ونفسية الشخص المتطرف العنيف. وقد نجح برنامج "حياة" في ألمانيا في معالجة 130 حالة من المتطرفين خلال السنوات الثلاث الأولى لتطبيقه.

راجع:

Lister, **Op. cit**., p-p : 08-09.

[2] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص219.

[3] أبو رمان، "هل هو ربيع القاعدة؟"، **مرجع سابق**، ص22.

والوقاية من النزاعات، إقامة الحكم الراشد، احترام حقوق الإنسان، تفعيل دور التربية والاهتمام بالكفاءات وتسهيل النفاد إلى سوق الشغل، وغيرها[1]. وتنصّ الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب على "تضمين السياسات الوطنية في كل دولة تدابيرَ للوقاية من خطر الإرهاب من بينها قيام المساجد بتوضيح الصورة الحقيقية للإسلام"[2].

وأكد القرار الأممي لمجلس الأمن الدولي رقم 2178 على ضرورة تفعيل أدوار الفواعل المحلية في التصدي للتطرف العنيف[3]، بما يعكس تركيزا على خصوصيات كل حالة على حدة، وأمام كل دولة العديد من السياسات التي يمكنها انتهاجها من أجل التصدي للتطرف العنيف والسلوك الإرهابي.

تبنّت بعض الدول العربية سياسات وإستراتيجية أكثر مرونة للوقاية من التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، كالسعودية والإمارات العربية المتحدة، وفي هذا الصدد يمكن الاستشهاد بتجربة برنامج "السكينة" ومركز "اعتدال" في العربية السعودية، وبرنامج "هداية" ومركز "صواب" بالنسبة لدولة الإمارات، وذلك فيما يتعلق بمكافحة التطرف.

تمكنت حملة "السكينة" الإلكترونية مثلا، التي شُرع في تنفيذها سنة 2004، من إقناع 877 فردا منذ 2008 بعدم الانصياع للأفكار المتطرفة وذلك من خلال الإنترنت. و"يعتبر مركز "صواب" المشابه لمركز الاتصالات الإستراتيجية لمكافحة الإرهاب (وهو مركز أمريكي) وأُطلق في يوليو 2015 أحد النُّهج الجديدة التي تستدعي المتابعة"[4]. في سنة 2017، تم إنشاء المركز العالمي لمكافحة التطرف "اعتدال" في المملكة العربية السعودية، وهو يهدف إلى "تفنيد الخطاب المتطرف ومحاربة أنشطته والحد من أثارها"، وذلك من خلال أسلوب المواجهة الفكرية والتوعية[5]. ومن خلال مثل هذه الآليات المتبناة للتصدي

---

[1] « La prévention de L'Extrémisme Violent : Contribution de la Section Suisse au Rapport Rédigé en Partenariat avec les Sections Ivoirienne et Gabonaise », Visité le : 11/03/2019, https://apf.francophonie.org, p.01.

[2] عمر بن حزام بن ناصر بن عمر بن قرملة، "دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الإرهاب"، رسالة ماجستير في تخصص السياسة الجنائية (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية الدراسات العليا، 2007)، ص182.

[3] Lister, **Op.cit**,p.08.

[4] "دعاية داعش الإلكترونية"، **مرجع سابق**، المكان نفسه.

[5] "عن اعتدال"، شوهد في: 2019/12/04، https://etidal.org/%d8%b9ù86-%d8%a7%d8%b9%d8%aa%d8%af%d8%a7%d9%84/

للفكر المتطرف، يتضح أن مدرَكات الدول فيما يتعلق بأساليب المواجهة قد أصبحت أكثر مرونة وتركيزا على السياسات الوقائية والرادعة.

وبالنظر إلى الخطورة المتنامية للتطرف العنيف، "**يتعين أن تأخذ مجابهة الانحراف الفكري والتطرف والإرهاب طابع الشمول من خلال إستراتيجية تبحث عن الأسباب الحقيقية لهذا الوباء**"[1]، وهو ما أصبحت الجزائر أكثر اقتناعا به. فمكافحة التطرف العنيف تشمل، إلى جانب التدابير الأمنية والدفاعية، تكريس الحوكمة وضمانها من خلال تفعيل الآلية الديمقراطية، الإعادة والإدماج، مكافحة الفساد، اجتماعيا من خلال توعية الأفراد، اقتصاديا من خلال التمكين الاقتصادي، تفعيل دور وسائل الإعلام والمناهج التربوية، إدماج الشباب في المجتمع من خلال انخراطهم في أفكار ومشاريع بنّاءة، دور المؤسسة الدينية في تقديم التوعية وتشجيع الحوار مع الشباب[2].

[1] علي بن فايز الجحني، **أثر الإرهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007)، ص12.

[2] معهد غرب آسيا وشمال إفريقيا، **ميثاق منع ومكافحة التطرف العنيف**(ديسمبر 2017)، ص- ص: 02-05.

خاتمة الفصل الثالث واستنتاجاته:

تناول الفصل الثالث من الدراسة جانبا من ميكانيزمات إنتاج التطرف العنيف في المنطقة العربية بعد 2011، أي على إثر تداعيات فترة الحراك العربي. وقد جرى التركيز على الميكانيزمات المنتهَجة لدى تنظيم "داعش" الإرهابي باعتباره شكلا متطورا من أشكال التنظيمات المتطرفة والإرهابية، ومظهرا من مظاهر التحولات في الظاهرة الإرهابية خلال العقد الأخير.

لقد استندت إستراتيجية التنظيم على التطور التقني والمعلوماتي الذي وفّر لها فُرصا جديدة في بيئة خصبة لإنتاج مظاهر التطرف والتطرف العنيف، من خلال ممارسة الترهيب عبر وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت، وتبني إستراتيجية إعلامية تستهدف استقطاب الأفراد وجلب أنصار ومتعاطفين من كل أنحاء العالم، بحيث يتم تصوير التنظيم كضحية لأنظمة عربية "كافرة"، هذا من جهة، وكمدافع عن مصالح المسلمين من خلال إعلاء راية الجهاد، من جهة ثانية. واعتُبر التجنيد الإلكتروني في فترة رواج تنظيم الدولة "داعش"، محطة أساسية لانضمام آلاف الأفراد عبر العالم إلى معاقل الصراع والقتال في كل من سوريا والعراق، فقد أصبحت شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي منصات لنشر الفكر المتطرف، ووسائطَ لتحقيق هدف الإقناع والاستمالة ولجلب التبرعات المالية.

وبلغ المقاتلون الإرهابيون الأجانب خلال السنوات القليلة الماضية أعدادا غير مسبوقة، مدفوعين بعوامل ومحفزات جعلت هذه الظاهرة (أي ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب) تُصنف ضمن التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود والتي لا يمكن التحكم فيها، انطلاقا من أن التطرف العنيف قد يتفجر في أية لحظة مستندا إلى مبررات ذاتية أو موضوعية متنوعة. كما أدت الحرب الدولية على تنظيم "داعش" في المنطقة العربية (الشرق الأوسط) إلى استشراف تداعيات ترتبط أساسا بهاجس عودة هؤلاء المقاتلين إلى بلدانهم الأصلية.

وانطلاقا من العناصر التي تم تناولها في هذا الفصل، يمكن ذكر أهم الاستنتاجات كالآتي:

- انتشار استخدام التكنولوجيا المعلوماتية بشكل واسع قابلهُ انتشار الفكر المتطرف بصورة كبيرة ومتطورة خلال القرن الحادي والعشرين، بالتالي فقد عرفت ميكانيزمات التحول إلى التطرف ارتباطا شديدا باستخدام

الأفراد للشبكة العنكبوتية، وهي إحدى تحولات ظواهر التطرف والإرهاب من حيث الوسائل والأساليب التي يتم توظيفها لنشر الفكر وجذب الأفراد عبر العالم.

- تعددت العوامل والمحفزات التي شجعت الأفراد عبر العالم على الانضمام إلى التنظيمات المتطرفة والإرهابية في الشرق الأوسط، وإن كانت مرتبطة بظروف البيئة "المنتجة" للتطرف العنيف في المنطقة العربية بالنسبة لفئة المنخرطين من المنطقة ذاتها، فإنها ارتبطت بعوامل أخرى قد تتجاوز ظاهرة المتحولين دينيا بالنسبة لجنسيات أخرى. وقد تَبيّن من خلال الأرقام والتقارير التي قُدّمت في شأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الارتفاعُ المتزايد لهذه الفئة بعد 2012 وحتى 2015، قبل أن تتناقص أعداد المنخرطين في صفوف تنظيم "داعش" الإرهابي بعد 2016 بشكل كبير نتيجة الحرب الدولية عليه.
- تمويل الإرهاب هو من الجرائم الدولية الخطيرة، وقد تَمكّن تنظيم "داعش" من تمويل نفسه من خلال مصادر متنوعة كان من ضمنها سيطرتُه على مواقع إستراتيجية وحيوية في كل من سوريا والعراق، بالإضافة إلى مصادر تمويل خارجية تمثلت في كيانات ودول عملت على دعمه في إطار صراع المصالح الإقليمية والدولية.
- الحرب على التنظيم جعلته يفقد سيطرته على مواقعه المحورية في الشرق الأوسط، ويفقد الكثير من قوته المعنوية والمادية والعسكرية، لكن ذلك لا يعني استئصال فكره المتطرف وأنشطة التطرف العنيف في المستقبل، بالنظر إلى استمرار الأسباب والظروف نفسها التي تنتجه في كل مرة، كما أن للتنظيم فروعا في مختلف المناطق داخل وخارج المنطقة العربية، مما قد يسمح له بإعادة تجديد نفسه بشكل أو بآخر.

الفصل الرابع:

تأثيرات ظاهرة التطرف العنيف في المنطقة العربية على الجزائر.

المبحث الأول: لمحة حول ظاهرة التطرف العنيف في الجزائر.

المبحث الثاني: تأثيرات التطرف العنيف في المنطقة العربية على الأمن الوطني الجزائري بعد 2001.

المبحث الثالث: تأثيرات التطرف العنيف في المنطقة العربية على الأمن المجتمعي للجزائر.

المبحث الرابع: الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

تمهيد:

يُخصص الفصل الأخير من الدراسة للحالة الجزائرية، بحيث يتم التطرق إلى التطرف العنيف في الجزائر وتطور الظاهرة الإرهابية من الإرهاب الوطني ذي الأبعاد المحلية خلال فترة التسعينيات التي عرفت بالعشوية السوداء، إلى الإرهاب العابر للأوطان والحدود، وانعكاسات الفترة التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001 ثم أحداث الحراك العربي على الأمن الوطني والرؤية الجزائرية، وهي الفترة التي عرفت خلالها ظواهر التطرف والإرهاب تحولات شديدة العمق كما تم تناوله في فصول سابقة. وسيكون التركيز بشكل كبير في هذا الفصل على تأثيرات التطرف العنيف في المنطقة العربية منذ 2001 وحتى حدود 2018 على الجزائر أمنيا وإستراتيجيا من خلال تقديم قراءة وتقييم للإستراتيجية الجزائرية في التصدي للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

لقد انتشرت ظواهر التطرف والإرهاب في المنطقة العربية خلال العقدين الأخيرين بصورة كبيرة وسريعة جدا، متأثرةً بالعوامل المنشئة والبيئة المهيَأة، لتصبح انعكاسات التطرف العنيف من الهواجس الأمنية المحورية بالنسبة للدول وصناع القرار. والجزائر تعيش هذا الهاجس نتيجة إدراكها بأن التهديد الأمني الذي يُشكّله التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب لا يرتبط بفترة زمنية معينة ولا بنطاق جغرافي بعينه، وإنما نعيش اليوم في ظل عولمة التهديدات وتكاثُرها في ظل تلاشي الحدود الوطنية الضيقة. لذلك يأتي هذا الفصل بمباحثه الأربعة ليدرس بدايةً بيئة التطرف العنيف في جزائر التسعينات، باعتبارها الحقبة الأكثر دموية في تاريخ الجزائر المستقلة، ثم تسليط الضوء على أبرز التأثيرات الحاصلة أو المحتملة أمنيا ومجتمعيا، بحيث أن التطرف العنيف هو نخر لقيم المجتمع وانسجامه قبل أن يكون نخرا للأمن الوطني بالمعنى التقليدي. كما سنتطرق إلى الإستراتيجية الجزائرية في التصدي للتطرف العنيف والإرهاب خلال الفترة المحددة آنفا، مع تقديم قراءة تقييمية لمدى نجاحها في مواكبة حركيات وتحولات الظاهرة في المنطقة العربية ككل.

المبحث الأول: لمحة حول ظاهرة التطرف العنيف في الجزائر.

يتناول هذا المبحث متغيرات أساسية لفهم ظاهرة التطرف والتطرف العنيف في الجزائر، والتي ارتبطت بحقبة زمنية هي فترة التسعينيات. بالتالي، سيتضمن هذا العنصر أبرز عوامل التطرف العنيف في الجزائر، ثم ملامح وخصوصيات البيئة الأمنية خلال التسعينيات، والتي ميزها ركود كبير سياسيا واقتصاديا وتنمويا ودبلوماسيا، فأصبحت البلاد بأكملها بيئة مهيأة لإنتاج جماعات وتنظيمات التطرف العنيف. ثم سيتم التعرف على أبرز التحولات التي ميزت الظاهرة الإرهابية في الجزائر بعد 2001، وهي السنة التي كانت فاصلة في تاريخ الظاهرة بالمنطقة العربية ككل.

المطلب الأوّل: عوامل التطرف العنيف في الجزائر.

لا تزال الجزائر تعاني عبء الفترة الاستعمارية على كافة الأصعدة، بما فيها في المجال التربوي والتعليمي، وتظل المؤسسات التربوية والتعليمية حلقة من حلقات انتشار العنف في المجتمع [1]. وتشكل المسألة الهوياتية عاملا لا يجب التغاضي عنه في فهم ظواهر العنف والإرهاب في الجزائر، فقد عمل الاحتلال الفرنسي طيلة 132 سنة على طمس الهوية الوطنية وخصوصيات الشخصية الجزائرية، لكنّه جوبه بحركات وجمعيات عملت على ترسيخ ثوابت الهوية كأسلوب من أساليب مكافحة "الاستدمار"، وأشهرُها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[2].

ثم تأسست جمعية القيم في عام 1963 على يد الهاشمي تيجاني، وهو جزائري من أصل مغربي، كان أمينا عاما لجامعة الجزائر ومقربا من الرئيس الراحل أحمد بن بلة. وقد لعبت الجمعية دور الدفاع عن القيم الإسلامية المهدَّدة خلال قرن ونصف تقريبا. وبمجرد اتخاذها طابعا سياسيا بدءا من 1966 تم منعها من مزاولة نشاطها[3]. ثم مع نهاية الستينيات، برز حراك مجتمعي وطلابي مشحون بالقيم الإسلامية، وقد مارس فكر "مالك بن نبي" وقتها تأثيرا كبيرا في الأوساط الطلابية بحيث كان "مركزا على

---

[1] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في المجتمع الجزائري: من المواجهة إلى الاحتواء** (تلمسان: دار النشر الجامعي الجديد، **2018**)، ص ص155 -156.

[2] سلاطنية، حميدي، **مرجع سابق**، ص- ص: 157- 159.

[3] Boumezbar, Azine,**Op.cit**,. p-p : 35-38.

إبراز الذاتية الإسلامية والشعور بها في مواجهة الذاتية الغربية التي تسيطر على الوسط الجامعي، هذا من خلال ملتقى الفكر الإسلامي" الذي انعقد للمرة الأولى سنة 1968. كما عارضت حراكات طلابية عمل لجان الثورة الزراعية مثلما حدث في سنتي 1973 و1974 في العاصمة ببن عكنون، فقد تعرضت هذه اللجان إلى "هجمات حقيقية.. من قبل الكتائب الإسلامية التي كانت تعتبر نفسها في مواجهة مع الإلحاد ومع أذناب الثقافة الفرانكفونية". ذلك فضلا عن الصراعات بين الطلبة الإسلاميين والتقدميين. ثم شهدت الفترة بعد وفاة الرئيس الأسبق "هواري بومدين" احتجاجات متكررة وأعمال شغب – وهو الذي كان يشدد الخناق على مثل تلك التحركات – مثل تحطيم محل لبيع الخمور في باب الوادي، وأيضا الاحتجاج على اعتقال أحد قادة تلك التحركات في الأغواط، وهي الأساليب التي كانت تستخدمها الجماعات المتطرفة لنشر فكرة الجهاد ومحاربة نظام "الطاغوت"[1]. بعد وفاة الرئيس بومدين تم تركيز الحراك الإسلامي على "العمل المسجدي وخاصة مساجد العاصمة غير الرسمية، فبدأت تنتشر ظاهرة الدروس الخاصة وهي عبارة عن دروس وعظية ذات طابع سياسي، تتم في حلقات هدفها التوعية السياسية من وجهة نظر إسلامي". وقد أثرت في هذا التوجه مجموعة من الأحداث الدولية أيضا، أهمها انبعاث الجهاد الأفغاني والثورة الإسلامية في إيران سنة 1979[2]، بحيث صدّرت مجموعة من التأثيرات خاصةً بالنسبة للفكر الإسلاموي الذي كان في أوجّ انتشاره في دول أخرى وتحديدا مصر.

الدين هو أحد مقومات الشخصية الجزائرية، وقد كان له دور معتبر في مقاومة الاحتلال الفرنسي سواء خلال عهد الثورات الشعبية، المقاومة السياسية[3] أو المسلحة فيما بعد. حتى إن كلمة سر اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 كانت "الله أكبر".

بعد الاستقلال، انتظمت الحركة الإسلامية في الجزائر تحت راية العمل السري أو المقنع في شكل جمعيات خيرية كجماعة المودودي، أو الموحدون جند الخلافة التي تأسست سنة 1976 وتزعمها

---

[1] سلاطنية، حميدي، **مرجع سابق**، صص170 -171.

راجع أيضا:

المبروك عبشة، **الحركات الإسلامية في الجزائر بين 1931- 1991 مع مقارنة بين حركة النهضة التونسية والجبهة الإسلامية للإنقاذ**، ط1 (تونس: دار الشروق، 2012)، ص- ص: 47- 49.

[2] عبشة، **المرجع نفسه**، ص57.

[3] هنا مثال جدير بالذكر يخص الحركة الإصلاحية للشيخ عبد الحميد بن باديس، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة 1931.

الهاشمي سحنوني، جماعة النهي عن المنكر التي تحولت فيما بعد إلى الجماعة الإسلامية المسلحة[1]. كما عُرف نشاط "مصطفى بويعلي" في السبعينيات ثم خلال الفترة الممتدة من 1982 إلى 1987 عندما شكل تنظيمه المسلح. ثم تأسست "الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة" 1989 بعد وضع الدستور الجديد[2] الذي أعقب أحداث 05 أكتوبر 1988. وعموما يمكن القول بأن تراكمات فترة ما بعد الاستقلال، والقمع الذي عانته بعض الحركات والتنظيمات في الجزائر، خاصة ذات التوجه الأيديولوجي الديني الذي اعتُبر متطرفا، كان من أهم العوامل التي تسببت في ترسيخ الكبت وفكرة التمرد على النظام، ومن أهم العوامل التي أنتجت التطرف العنيف في الجزائر.

ويمكن تصنيف التيارات الإسلامية التي عرفتها الجزائر كما يلي[3]:

- ✓ الاتجاه الإصلاحي الذي عبرت عنه أفكار وشخصيات انتمت في السابق إلى جمعية العلماء المسلمين وجمعية القيم، مثل عبد اللطيف سلطاني وأحمد سحنون.
- ✓ تيار الجزأرة الذي استقى أفكارَه من مالك بن نبي وأراد "إعطاء البديل الإسلامي صفةً جزائرية متخذا من الجامعة مركزا".
- ✓ الاتجاه الإخواني، وقد برز في جزائر ما بعد الاستقلال بعودة تلاميذ الشيخ "الفضيل الورتيلاني" ممثل جمعية العلماء المسلمين في القاهرة.
- ✓ الاتجاه السلفي الذي تطور مع نهاية السبعينيات إذ انتشر النشاط في المساجد.

وقد عرفت التيارات الإسلامية في الجزائر توجهين أساسيين، أحدهما يؤمن بضرورة التغيير لكن من خلال الدعوة والأساليب السلمية، في حين يتجه الثاني بأيديولوجيته إلى ممارسة العنف المسلح من خلال ترويجه لفكرة الجهاد. وفي هذا الصدد، عُرفت ثلاثة توجهات أو تنظيمات:

- ✓ **تنظيم الجهاد:** تزعمه بشير فقيه والشيخ عثمان، وأصبحا فيما بعد من الوجوه البارزة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

---

[1] خيلية، **مرجع سابق**، ص43.

[2] يعد دستور فبراير 1989 أول دستور "قانون" في تاريخ الجزائر المستقلة، بحيث تضمّن مجموعة من الإصلاحات على الصعيد السياسي والاقتصادي، ونص في مادته الأربعين على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.

[3] خيلية، **مرجع سابق**، ص ص.71 و72.

- ✓ **جماعة أهل التوحيد والدعوة:** تزعمها الهاشمي سحنوني، واعتُبرت جزءا من جماعة التكفير والهجرة.
- ✓ **الحركة الإسلامية المسلحة بزعامة مصطفى بويعلي:**

بحيث قام أفراد من جماعته نهاية 1981 بإطلاق النار وقتل شرطي خلال حملة تفتيش، وتم اكتشاف أسلحة ومتفجرات في مساكن الهاربين، و"قد عجّلت الأحداث بتغيير موقف السلطة الحاكمة، فقامت بحملة اعتقالات ورفعت بذلك الستار الذي كان يغطي حتى ذلك الحين وجود تيار إسلامي". وقد تكونت جماعة "بويعلي" من جماعة كان أعضاؤها يجتمعون في مسجد العاشور بالجزائر العاصمة، وبدأ النشاط الفعلي لها سنة 1982 بحيث تم نصب كمين لعناصر الدرك الوطني، ثم استهداف مدرسة الشرطة بالصومعة سنة 1985. ثم انتقلت الجماعة إلى جبال الشريعة (البليدة) و"كانت هذه النقطة بمثابة مرحلة تبلوُر التنظيم العسكري للحركة". تم القضاء عليها لاحقا في يناير 1987 حيث لقي زعيمُها مصرعَه[1].

وعرف المجتمع الجزائري خلال نهاية السبعينيات وفترة الثمانينيات جملة من التحولات على أصعدة مختلفة، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا، بحيث شكلت تلك الفترة نقلة نوعية في الصورة العامة للجزائر في الداخل. فقد رافق مجيء الرئيس الجديد وقتها "الشاذلي بن جديد" حالة من الانفتاح النسبي سياسيا واقتصاديا، كما انتشرت ظاهرة الاقتصاد الموازي والسوق السوداء، بالإضافة إلى أزمات اجتماعية كالبطالة وأزمة السكن وانخفاض قيمة العملة وارتفاع حجم الدين الخارجي، إلخ، وكلها عوامل وظروف ساهمت في غليان الشارع الجزائري حتى انفجرت أحداث 5 أكتوبر 1988. لقد كانت مظاهرات أكتوبر من تلك السنة تعبيرا عن حاجة المواطن إلى إصلاحات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، وعكست الممارسة السياسية على إثر دستور 1989 ملامح الفشل أو التعثر في التجربة الديمقراطية، وبالرغم من الانفتاح النسبي الضمني تم تهميش فئات كثيرة لأسباب متنوعة منها الدينية والإثنية.

[1] عبشة، **مرجع سابق**، ص- ص: 172- 175.

وقد وُجد ثلاثة أشكال أساسية من الصراع في ظل تدهور الوضع الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي في الجزائر نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، يحددها الدكتور منصور لخضاري فيما يلي[1]:

* صراع بين دُعاة التعددية السياسية والمتشبّثين بالأحادية في ظل الحزب الواحد.
* صراع بين دُعاة تحرير الاقتصاد والمتمسكين باحتكار الدولة له.
* صراعات أيديولوجية بين المعربين، الإسلاميين، الفرانكفونيين، العلمانيين، الشيوعيين وغيرهم.

في ظل تلك التحولات والتحديات، "**أصبح من المألوف ربط صعود الحركات الإسلامية السياسية بتعاظم الأزمات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، فصعود الإسلام السياسي.. يحدث في مرحلة انحسار الأفاق ونفاذ المشروعات السياسية، وهذا يفسر نشأة القوى الإسلامية الجزائرية كتعبير عن وجود أزمة أو تحديات عاشها المجتمع**"[2].

المطلب الثّاني: بيئة الأزمة الأمنية خلال التسعينيات وتشكُّل الجماعات المتطرفة.

ارتبطت ظاهرة التطرف العنيف في الجزائر خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي بإلغاء المسار الانتخابي، فقد أفرزت الانتخابات التشريعية في دورتها الأولى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 188 مقعدا. أعقب ذلك انتشار الفوضى في الشوارع الجزائرية وعبر مناطق كثيرة من الوطن، فتدخل الجيش عمليا في ظل حالة مهولة من الحصار، ومن تم صارت الجزائر بلدا اقترن اسمه بأعمال التطرف العنيف والإرهاب خلال عشرية كاملة هي فترة التسعينيات. وقد كشفت بيئة الأزمة الأمنية عن أن "مسار التحول نحو الديمقراطية وإرساء التعددية لإضفاء الفعالية والديناميكية على الممارسة السياسية ظل مليئا بالعثرات، لعل من أبرزها تزامن تلك الإصلاحات مع تصاعد حاد في مستوى العنف مما أدى إلى إضفاء الطابع الأمني لحوالي عقد كامل على الممارسة السياسية"[3].

---

[1] لخضاري، **مرجع سابق**، ص ص18-19.

[2] سناء كاظم كاطع، "المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 45 (د.ت.ن)، ص93.

[3] صالح زياني، "الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"،**دفاتر السياسية والقانون** (أفريل 2011)، ص312.

ويمكن إجمال أهم العوامل التي أدّت إلى احتقان البيئة الأمنية في الجزائر خلال التسعينيات فيما يلي[1]:

* إلغاء المسار الانتخابي الذي فازت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو أسلوب غير شرعي ويناقض أُسس العمل الديمقراطي.
* الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية، والهيكل الهش للاقتصاد الوطني، القائم على التبعية لقطاع المحروقات (الاقتصاد الريعي)، وقد برزت تداعيات هذا الجانب منتصف الثمانينيات بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية التي أصابت البلاد.
* العنف الذي مارسته قوات الأمن الجزائرية خلال أحداث أكتوبر 1988، مما جعل ظاهرة "العنف المضادّ" تتزايد كرد فعل منطقي على ممارسات أجهزة الدولة.

لقد أدت تراكمات الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وخنق الحياة السياسية والتوجهات الأيديولوجية، طيلة سنوات ما بعد الاستقلال، ثم إعلاء شعارات الديمقراطية والانفتاح الشكلي نهاية الثمانينيات، وما ترتب عنه من صدام في المصالح والتوجهات، إلى تفجر الوضع الأمني في الجزائر، فكان ما يسمى بزمن "العشرية السوداء"، في التعبير عن طبيعة بيئة الأزمة الأمنية حينها. وما ميّز هذه الحقبة صعود الفكر المتطرف دينيا وكأنه حُمّى أصابت المجتمع الجزائري وقتها، وهو ما يذكرنا بقول الباحث المختص في علم الاجتماع "إمانويل طود" Emanuel Todd في حديثه عن الإسلام السياسي بوصفه "حُمى" تصيب المجتمعات خلال فترة ما من تاريخها.

- **الجبهة الإسلامية للإنقاذ:**

تأسست بالموازاة مع نشأة الدستور الجديد لعام 1989، الذي نص في مادته ال 40 على نوع من الحرية السياسية غير القائمة على أسس تمييزية وعنصرية. لقد وجد أفراد المجتمع الجزائري في الجبهة بُعدا روحيا لم يلمسوه من قَبل، فهي تنادي باستعادة قيم الإسلام السمحة، وبتطبيق أحكام الشريعة، وتحقيق الصالح العام. عبّر تنظيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن صفة أخرى لمنظار "الجزأرة" بمعنى تكييف البعد الإسلامي مع الخصوصية الجزائرية، لكن اللعبة السياسية لم تكن بتلك البساطة، فقد

[1] عبد اللطيف باري، "الظاهرة الإرهابية في الجزائر وتأثيراتها على وضع الدولة"، **مجلة المعيار**، المجلد 11، العدد 21 (أفريل 2010)، ص ص246-247.

أصبحت الجبهة توصف بأنها من كُبرى التنظيمات المتطرفة في الجزائر، خاصة مع فوزها في الانتخابات لعام 1991، والأعمال الإرهابية والتخريبية الواسعة النطاق التي أعقبت هذا الفوز.

وتشكلت جماعات متطرفة أخرى عبّرت بصورة حادّة عن تمخُّضها عن بيئة جزائرية محتقنة، ويحدد الدكتور "إلياس بوكراع" في كتابه: "الرعب المقدس" ثلاثة تنظيمات متطرفة وإرهابية ذات طابع جزائري، قامت بأعمال التطرف العنيف في الجزائر خلال الفترة: 1992 – 2000، وهي[1]:

- **الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA):**

تأسست في 1993، تزعمها عنتر زوابري، وقد شمل نشاطُها مناطق معينة من الوطن، وكانت مقسمة إلى كتائب وجهات للتحرك. قامت بدورها بأعمال إرهابية عديدة، وأدى نقص التمويل في وقت سابق إلى البحث عن إعادة بعث قوة التنظيم، فعملت قيادتُه على "التوجه شطر إفريقيا ما وراء الصحراء".

- **الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSP)/تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لاحقا:**

انشقت عن الجماعة الإسلامية المسلحة، كان يتزعمها عبد الحميد ديشو الملقب "أبا مصعب" والذي قُتل في جوان 1999، ثم حسن حطّاب، وضمت أفرادا منشقين عن جماعات وتنظيمات متطرفة مثل: الجماعة الإسلامية المسلحة، جماعة الباقين على العهد، وغيرهما. وقد تمركز نشاطها في الشرق الجزائري وجنوب شرق البلاد، واتّخذت من إحدى قرى ولاية تيزي وزو مقرا لها.

- **جماعة حُماة الدعوة السلفية:**

انقسمت بدورها إلى كتائب وجبهات للقتال، وقامت بعديد النشاطات الإرهابية. وقد أدت الهزائم في صفوفها بداية العام 2000، على إثر مقتل إرهابيين وتدمير ذخيرة ومعدات خاصة بالجماعة، إلى انسحاب أفرادها من معاقلهم في الجبال.

والملاحَظ في التاريخ المعاصر للجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية في الجزائر أنها لم تُنتج أيديولوجية معينة، إلا ما كان من قبيل محاولة إضفاء الخصوصية الجزائرية في بعض الأحيان على نمط

[1] بوكراع، **مرجع سابق**، ص–ص: 311–318.

التفكير ومنهج الممارسة. فمن حيث المرجعية الفكرية والأيديولوجية، كانت كتابات "ابن تيمية" و"سيد قطب" وبعض مرجعيات الإخوان المسلمين في مصر هي الأساس الذي استندت إليه دعوى إقامة الشريعة الإسلامية واعتماد عقيدة "الجهاد والتكفير" على غرارها في مصر خلال سبعينيات القرن الماضي.

ويؤكد الدكتور "عمر عاشور" أنه على خلاف الحالة المصرية، لم تُنتج الجماعات والتنظيمات المتطرفة في الجزائر أية أيديولوجية جديدة[1].

اعتمدت الجماعات الإرهابية في الجزائر على العديد من مصادر التمويل، داخليا وحتى خارجيا، تمثلت في تبرعات الأعضاء ومداخيل بعض الجمعيات الناشطة تحت غطاء خيري، والدعم المالي الخارجي القادم من السعودية، ليبيا وحتى إيران[2]. وبعد 2011، أصبح لجماعات وتنظيمات التطرف العنيف مصادر أخرى للتمويل، في مقدمتها نشاط الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة.

المطلب الثّالث: تحولات الظاهرة الإرهابية في الجزائر بعد 2001.

حركيّة وبنية النّظام الدّوليّ الرّاهن امتداد لما أفرزته نهاية الحرب الباردة ثم أحداث 11 سبتمبر 2001 من تحوّلات إستراتيجيّة، وقد نذهب بعيدا عندما نتحدّث عن الفوضى الدّولية الّتي هي واحدة من عناصر الاستمراريّة الّتي أفرزتها معاهدة "واستفاليا" سنة 1648. والفوضى ناتجة عن عدم وجود سلطة مركزيّة عليا في النّسق الدّولي لتنظّم سلوكيّات الدّول وردود الأفعال، كما أنّها تتّصل بتطوّر الفواعل الدّولية والتّهديدات الأمنيّة منذ العقد الأخير للقرن العشرين، إذ برزت فواعل من غير الدّولة وقابل ذلك بروز تهديدات ذات نمط جديد وغير مسبوق لتقاطعها مع ظاهرة العولمة، وهو الأمر الذّي تطلّب وضع إستراتيجيّات ملائمة وأوسع من تلك المتبنّاة في الماضي.

في إطار ذلك، لم يعد بالإمكان التمييز بين الأعمال الإرهابية الوطنية والعابرة للأوطان، وينطبق على تعريف التطرف العنيف المحلي أو الداخلي نفس التعريف، انطلاقا من الاعتماد على العنف المبني على أفكار وقيم متطرفة[3]. عرفت الجزائر خلال التسعينيات ظاهرة الإرهاب الوطني. والإرهاب الداخلي أو

[1] Ashour, **Op.cit**., p.04.

[2] لخضاري، **مرجع سابق**، ص ص: 38-40.

[3] Office of Partner Engagement, Federal Bureau of Investigation, **Preventing violent extremism in schools** (January 2016).

المحلي نطاقه محدود، أي أنه يحدث في إطار الدولة، والمشاركون فيه كما الضحايا هم من نفس الدولة، ولا دخل للعنصر الخارجي فيه[1]. لذلك جاء التعريف الجزائري للإرهاب،ضمن قانون "مكافحة الإرهاب والتخريب" رقم 92- 03 كما يلي: "يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا.. كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي". ثم أضاف تعديل قانون العقوبات لعام 1995 عنصر "الوحدة الوطنية"[2].لكن هذا التعريف قد يبدو ناقصا لأنه ارتبط وقتها بظاهرة الإرهاب الوطني، فلم توجد إشارة إلى جنسيات الأفراد أو أبعاد الأعمال الإرهابية مثلا، بحكم النطاق الجغرافي المحدود والرؤية المحدودة وقتها في التعامل مع التطرف العنيف والإرهاب.

ويمكن تلخيص أهم الخصوصيات التي ميّزت الظاهرة الإرهابية في الجزائر خلال حقبة التسعينيات كما يلي:

* تشكّلت الظاهرة الإرهابية من خلال حرب أهلية وحرب جماعات في آن واحد، فكان التطرف والإرهاب ناتجا عن ظروف محلية بامتياز (تطرف عنيف محلي، إرهابي وطني).
* انحصر تعريف الظاهرة الإرهابية في الجزائر خلال تلك الفترة على محدودية النطاق الجغرافي.
* اقتصرت المنظومة الفكرية للجماعات المتطرفة والإرهابية في الجزائر وقتها على قتال العدو "القريب" متمثلا في النظام الجزائري، وكان ذلك على غرار الفكر الديني المتطرف في مصر خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات.
* كانت إستراتيجية المكافحة مرتبطة بطبيعة التهديد، مصدره، مستوياته في الداخل وأبعاده المحلية والوطنية، فكانت إستراتيجية بمُنطَلقات وطنية.
* كانت إستراتيجية المكافحة أيضا مقتصرة بشكل كبير جدا على البُعد الأمني والتدابير العسكرية.

أعلن أيمن الظواهري بتاريخ 11 سبتمبر 2006 قبوله بانضمام الجماعة السلفية في الجزائر إلى القاعدة، وهو ما كان من خلال شريط مصوّر. وفي شهر يناير 2007، تم تغيير اسم الجماعة ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ويمكن تحديد ثلاث مراحل أساسية قُبيل التحول من الجماعة

[1] أحمد خميس، **مرجع سابق**، ص ص153-154.

[2] لخضاري، **مرجع سابق**، ص09.

السلفية في صورتها الوطنية إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، حسب ما يذكره الباحث "ماثيو جيدار" (Mathieu Guidère)[1]:

- ردود الأفعال الإيجابية من تحرّك المجاهدين العرب في الشيشان، خاصة مع مقتل الرئيس الشيشاني "أحمد قاديروف".
- استغلال التقارب مع المقاتلين العرب في الشيشان للتقرب من فرع تنظيم القاعدة في العراق.
- تكثيف الاتصال بين الجماعات المتطرفة في المغرب العربي، في كل من ليبيا وتونس والمغرب، وهو ما أدى إلى هجوم إرهابي في موريتانيا سنة 2005 عُرف بتسمية "بدر موريتانيا".

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبح التهديد عابرا للأوطان والحدود الجغرافية الضيقة، تحت تأثير امتداد تنظيم القاعدة واكتسابه فروعا وولاءات في كافة ربوع المنطقة العربية، وكان من بينها منطقة المغرب الإسلامي، بحيث تأسس فرع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سنة 2007، بعد أن أعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر ولاءَها للقاعدة "الأم"، فأصبح التهديد الأمني المرتبط بالتطرف العنيف والإرهاب في الجزائر دوليا وعابرا للحدود، في ظل تلاشي مفهوم الحدود الوطنية في عصر العولمة. كما أدى التطور في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وامتزاج نشاط الجريمة المنظمة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي بالنشاط الإرهابي، بالإضافة إلى التطور في الأساليب والتكتيكات التي بات يستخدمها الأفراد المتطرفون والجماعات والتنظيمات الإرهابية، كل ذلك سمح بالتحول في طبيعة الظاهرة وبالتالي التحول في إستراتيجية التعاطي معها.

لقد أفرزت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب الوطني نوعا جديدا من الرؤية الأمنية، ومراجَعةً للمقاربة الجزائرية في التصدي للتهديد الإرهابي كنوع من التهديدات الجديدة اللاتماثلية. وقد ظهرت آثار هذا التحول في اعتماد الجزائر على سياسات متنوعة ضمن إستراتيجية أمنية واسعة للتعاطي مع تطورات التهديد وامتداداته بعد 2001، وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في المبحث الرابع من هذا الفصل.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص: 43-48.

وتعمل الجزائر على التكيف مع معطيات محيطها الإستراتيجي، وبشكل خاص بعد تجربتها المريرة مع الظاهرة الإرهابية التي أعقبها على الصعيد الدولي إعلان الحرب العالمية على الإرهاب بعد 2001، وإذ يجري الحديث عن التهديد الأمني كفرصة بالنسبة للجزائر فهذا يقود إلى الحديث عن تماشي المقاربة الأمنية والدور الدبلوماسي للجزائر جنبا إلى جنب، بحيث يعد نجاح الجزائر في الترويج لمقاربتها حول مكافحة الإرهاب من المكاسب الدبلوماسية، وقد ساهمت الضغوطات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في تعزيزه ودعمه بوضوح.

المبحث الثاني: تأثيرات التطرف العنيف في المنطقة العربية على الأمن الوطني الجزائري بعد 2001.

يتناول هذا المبحث أبرز التداعيات التي شكّلتها ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في المنطقة العربية خلال العقد الأخير تحديدا على الأمن الجزائري. وسيتم التركيز على انكشاف الحدود والترابط الحاصل في ظل ذلك بين الجريمة المنظمة (التهريب غير المشروع بأصنافه) والإرهاب، ثم سيتم التطرق إلى التداعيات المحتملة على صعيد الأمن المجتمعي للجزائر، إذ يُعد الأمن المجتمعي واحدا من أهم أبعاد التحول في مفهوم الأمن.

المطلب الأوّل: الانكشاف الأمني للحدود الجزائرية مع دول الجوار.

لا تسلم دولة في زمن عولمة التهديدات والمشكلات الأمنية من انكشاف حدودها، بالرغم من التدابير المتخذة من أجل حماية الحدود الوطنية وحفظ أمنها من تسلل التهديدات على اختلافها والجماعات الإجرامية بما فيها الإرهابية. و"**تتسم بيئة التهديدات الراهنة بعدم وجود حدود فاصلة بين النطاقات الداخلية والإقليمية والدولية، إلا أن المحصلة النهائية لهذه التهديدات تؤدي إلى تصاعُد مستويات الانكشاف الداخلي، مما يزيد من الضغوط على الداخل بصورة غير مسبوقة**"[1]. وهو ما أصبح يشكل هاجسا بالنسبة للجزائر خلال العقدين الأخيرين، وبشكل حادّ على إثر تداعيات امتداد ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب بعد 2011 كواحدة من أخطر النتائج التي أفرزتها موجة الحراك العربي، تحديدا الوضع في سوريا، مصر وليبيا، وحتى منطقة الساحل الإفريقي التي تجمعها بالجزائر حدود شاسعة.

1- تداعيات الوضع في ليبيا وتونس:

مع بداية الحراك في ليبيا، تحفظت الجزائر بخصوص مواقفها وعملت على التزام الحياد، وهو ما جعلها في مواجهة تحليلات وردود أفعال رأت بأنها تدعم نظام القذافي بصورة غير مباشرة. ولكنها في الواقع تخوفت من انتقال الأزمة إليها، خاصة وأنها تقع في قلب التوترات والاضطرابات السياسية والأمنية

[1] عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص04

الإقليمية، أي أنها متواجدة في بيئة مشتعلة أمنيا مما يجعلها تحدد رؤية دقيقة لخصوصيات الوضع في ليبيا. وقد أخذ الوضع في ليبيا مسارا عنيفا منذ البداية، وشكلت البيئة الأمنية الداخلية مجالا خصبا لانتشار الفوضى والسلاح خاصة في ظل خصوصية المجتمع القبَلية، وفي ظل صراع السلطة وإعلان المشير "خليفة حفتر" سيطرتَه على الأمور في شكل نظام مسلح عير شرعي.

أثر سقوط نظام "القذافي" في ليبيا في الواقع الأمني والإستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، نتيجة انتشار السلاح والجريمة المنظمة وزيادة الخطر الإرهابي بفعل انكشاف الحدود للدول المجاورة ومن بينها الجزائر. وقد كشفت تونس في فبراير 2012 عن تفكيك تنظيم إرهابي كان قد تدرب في ليبيا وهدفه تأسيس إمارة إسلامية في تونس. و"أكدت المصادر الأمنية التونسية أن العديد من الجهاديين التونسيين يتوجهون إلى ليبيا لتلقي تدريبات في معسكرات يتبع بعضها لأنصار الشريعة، ولكن تحت إشراف تنظيم أنصار الشريعة الليبي الذي ينسق مع أنصار الشريعة في تونس". كذلك الحال مع مصر، إذ أصبحت بعد سقوط نظام "محمد حسني مبارك" فضاءً لعبور وتسلل الجماعات المتطرفة والعناصر الإرهابية، وظهر تنظيم "أنصار الجهاد في سيناء" ليبايع الظواهري في يناير 2012[1].

لقد "انتقلت ليبيا من دولة سائرة في طريق الفشل في ظل حكم القذافي إلى دولة فاشلة مع اندلاع الانتفاضات، ثم وبسرعة إلى دولة منهارة مع التعقيدات المحلية والإقليمية التي تبعتها"[2]، وهو ما جعل بيئة الأزمة الليبية تُفرز أبعادا أمنية انعكست على دول الجوار.

تراوح عدد ضحايا الحرب في ليبيا خلال سنة 2011 ما بين 20 و30 ألف، مما عبّر عن حرب أهلية، فالمنتفضون "كان أغلبهم في البداية من شرق ليبيا، غير أن الاحتجاجات في طرابلس والانتفاضات في مصراتة والزاوية والجبل الغربي والزنتان غطت أجزاء مهمة من ليبيا، أما الجانب الثاني في هذه الحرب فهو الدولة". عاشت ليبيا منذ سقوط نظام القذافي وضعا شديد الاضطراب، فحالة الانفلات الأمني في الداخل وتكالب المصالح في الخارج قد سمحا بانتشار السلاح وتعدد الكتائب المسلحة، "كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة"[3].

---

[1] عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص ص27-28.

[2] فرحاتي، أوشريف، **مرجع سابق**، ص193.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص: 129، 131.

وبالنظر إلى حدود برية تُقدر ب 982 كلم مع الجارة الليبية، وجدت الجزائر نفسها في تشابك بين أمنها الداخلي والأمن الإقليمي، فالحدود منكشفة أمنيا منذ 2011 تحت تأثير تداعيات الوضع في ليبيا والساحل، وهو ما يفرض عليها تأمين حدودها بشكل جيد كما يرهق كاهلها من حيث ميزانية الدفاع المخصصة. وقد تم تسجيل انتشار 20 ألف جندي على طول الحدود مع تونس وليبيا، وذكرت دراسة "بيير رازو" (Pierre Razoux) وعنوانها: "تأملات في الأزمة الليبية"، والتي أصدرها معهد البحوث الإستراتيجية للمدرسة العسكرية "أن أكثر من خمسة آلاف حُماة حدود للدرك الوطني الجزائري متواجدون على طول الحدود الجزائرية – الليبية، ويقومون ليل نهار بعمليات تمشيط مدعومين بالقوات الجوية"[1].

لقد ساهم سقوط نظام القذافي في ليبيا، والوضع الأمني في تونس بعد الثورة التونسية في تطور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتمدده في منطقة الساحل، بل وتمركز جماعات وتنظيمات تابعة لتنظيم "داعش" الإرهابي مستفيدةً في تحركها ونشاطها العنيف من حالة الانكشاف الأمني. وقد ساعدت البيئة الأمنية المضطربة في ليبيا في حدوث عدد من الهجمات الإرهابية، مثلما وقع في الجزائر شهر يناير 2013 على يد "كتيبة الموقعون بالدم"[2].

* **حادثة تيقنتورين بالصحراء الجزائرية:**

جرت في 16 يناير 2013، بحيث لم يتم استهداف منشآت حيوية بهذا القدر حتى في زمن التسعينيات أي في قلب الأزمة الأمنية الجزائرية، فكانت الحادثة صادمة. قامت بالتفجير "كتيبة الموقعون بالدم" التي تزعمها الإرهابي مختار بلمختار المعروف باسم "مختار بلعور"، وهي المكونة من 32 إرهابيا أجنبيا من بينهم 3 جزائريين، وقد "تبين أن هذه المجموعة الإرهابية التي خططت لهذه العملية منذ شهرين قد تسللت على طول الحدود الجزائرية– المالية والجزائرية– النيجيرية، قبل التسلل إلى التراب الوطني عبر ليبيا الجارة الشرقية التي تشهد انهيارا غير مسبق للأمن"[3].

وبحسب تحليلات غربية، ذُكر أن مراكز التدريب الإرهابية الأربعة في ليبيا ضمت جزائريين وتونسيين وماليين، في ظل التحالف بين أنصار الشريعة في كل من ليبيا وتونس، والقيام بعدة أعمال

[1] **مرجع نفسه**، ص ص: 208–211.

[2] أبو رمان، "هل هو ربيع القاعدة؟"، **مرجع سابق**، ص ص: 18–21.

[3] عطية، التهديدات الجديدة في إفريقيا، **مرجع سابق**، ص ص159 –160.

إرهابية مثل أحداث جبل "الشعانبي" في أفريل 2013. وقد صنفت الحكومة التونسية تنظيم أنصار الشريعة في تونس ضمن خانة التنظيمات الإرهابية شهر أوت 2013، تبع ذلك التضييقُ عليه مقابل التكثيف النشاط الإرهابي في كل من جندوبة، سيدي بوزيد، سوسة، المنستير[1]، الأمر الذي أصبح يضر بصورة أخرى بأمن الحدود الوطنية للجزائر في ظل تداعيات الوضع الأمني في ليبيا أيضا.

كثّفت الجزائر من تحرُّكاتها الأمنية وعمليات المراقبة، فضلا عن المهام الاستخباراتية. وفي هذا السياق، أخبرت الجزائر تونس بوجود 3 معسكرات إرهابية في أعالي جندوبة الحدودية مع الجزائر، بحيث تمتلك هذه المعسكرات خبرات قتالية في كل من العراق وأفغانستان والجزائر، كما نبّهتها إلى وجود تحركات مريبة على مستوى جبل الشعانبي، "لكنّ السلطات التونسية لم تحرك ساكنا حتى كانت العملية الإرهابية ضد الجنود التونسيين في رمضان 2013"[2].

وعلى إثر الوضع المضطرب على الجوار مع الجزائر، أمكن القول بأن مصادر التهديد الأمني بالنسبة للجزائر في ظل مشكلة انكشاف الحدود أمنيا هي:

* غياب سلطة مركزية في ليبيا ما بعد القذافي بحيث تكون قادرة على بسط نفوذها على كامل التراب الوطني، والتحكم في نشاطات المتطرفين العنيفين والجريمة المنظمة.
* الوضع في منطقة الساحل الإفريقي، وهي المنطقة التي تعاني عديد الأزمات المتداخلة، مما يجعلها بدورها بيئة حاضنة لنشاطات التطرف العنيف والجريمة المنظمة بأشكالها.

والحقيقة أن انكشاف الحدود هو انعكاس لمأزق أمني يتداخل في البُعدان الوطني والإقليمي، ولا تزال الجزائر تعاني تداعيات الوضع في ليبيا وتونس مما جعلها تتبنى مقاربة أمنية مدروسة، تُعزز من موقع مؤسسة الجيش الوطني الشعبي في حماية الحدود والسلامة الترابية وفق ما نص عليه الدستور الجزائري لعام 2016 في مادته 28.

---

[1] علية علاني، في: مجموعة باحثين، **الإرهاب والتهريب في تونس: دراسات في الوضعية الراهنة** (تونس: منشورات المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2017)، ص ص97-98..

[2] محمد فوزي سعداوي، "التقاطع الملتبَس بين التهريب والإرهاب على الحدود الغربية للبلاد التونسية"، الإرهاب والتهريب في تونس، **المرجع نفسه**، ص109.

وقد عملت الجزائر على تكثيف جهودها من خلال الاتصال بأطراف النزاع في الجارة ليبيا، خاصة مع عدم تنفيذ بنود "اتفاق الصخيرات" الذي وُقع في ديسمبر 2015 بالمغرب، واستقبال المشير "خليفة حفتر" و"عقيلة صالح" على أرضها، إلى جانب عدد من الشخصيات مثل "راشد الغنوشي" زعيم "حركة النهضة" في تونس، بالإضافة إلى إعلان تونس الذي يرفض أي تدخل أجنبي في المنطقة، ثم الاتفاق الأمني بشأن حل الأزمة في ليبيا شهرَ مارس 2018. وانطلقت رؤيتها في هذا السياق من ركائز أساسية، كمشاركة جميع الأطراف الليبية في الحوار لتشكيل حكومة وحدة وطنية ورفض التدخلات الأجنبية العسكرية باعتبارها عاملا لتعقيد الأزمة[1].

وقد تم الاتفاق في مارس 2018 على تاريخ إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية تحظى بقبول كافة الأطياف، تكون شهر ديسمبر 2018. لكن الوضع الأمني في ليبيا زاد تعقيدا يوما بعد يوم، في ظل تعنُّت الأطراف واستمرار التدخلات العسكرية القائمة على أساس التحالف وتضارب المصالح.

2- تداعيات الوضع في منطقة الساحل الإفريقي:

لا يمكن تناول تداعيات التطرف العنيف في المنطقة العربية على الأمن الوطني للجزائر دون التطرق أيضا إلى الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، باعتبار أن التهديد الأمني المرتبط بالتطرف والإرهاب لا يتوقف عند حدود المنطقة العربية وإنما هنالك شبكة دولية لتحركات وامتدادات الظاهرة الإرهابية. وتحاول الجزائر جاهدة الحفاظ على أمنها القومي من مختلف التهديدات التي تُصدَّر من منطقة الساحل الإفريقي، وفي سعيها لذلك تنتهج مقاربة دبلوماسية وأخرى أمنية في التعاطي مع الأزمات التي تعانيها دول المنطقة.

يمكن التأصيل تاريخيا للظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي بالرجوع إلى فترة التسعينيات في الجزائر، بحيث بدأ الإرهاب في الجزائر ثم انتقل إلى السودان ودول الساحل، مما جعل المنطقة خلال السنوات الأخيرة مصدرا ومعبرا لجماعات التطرف العنيف. وحسب تقرير صادر عن مركز دراسات

[1] عبد اللطيف حجازي، "الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية: الرؤية والتحركات"، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2562.

الإرهاب بالولايات المتحدة الأمريكية فإن سنة 2014 شهدت ارتفاعا في معدل الهجمات الإرهابية بكل من الساحل وشمال إفريقيا، بنسبة 25 بالمائة مقارنة مع السنة الماضية أي 2013[1].

وتدرك الجزائر أن أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل تفرز الكثير من المشاكل الأمنية، لذلك لابد من التعاطي معها أمنيا عبر مقاربة صلبة من خلال مجموعة من الإجراءات الأمنية التي تحددها العقيدة الأمنية الجزائرية.

تشكل الصحراء الجزائرية الشاسعة مُنطلق العمق الإفريقي للجزائر، "وتضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء. وتمتد حدودها (أي حدود منطقة الساحل) على طول 6343 كلم، فهي تقتسم 1376 كلم من الحدود مع جمهورية مالي، و956 كلم مع جمهورية النيجر، و463 كلم مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية، و1559 كلم مع المملكة المغربية، و42 كلم مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشعبية، و982 كلم مع ليبيا". وقد شهدت الجزائر تحالف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع كل من جماعة أنصار الدين (التي تأسست في أفريل 2012)، جماعة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا، أنصار الشريعة وجماعة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية (السكينة) وهي عبارة عن تنظيم انفصالي جنوب صحراء الجزائر تأسس في 2007، وقد تفاوضت معه الحكومة الجزائرية فشُل نشاطُه في البداية، لكن المتطرفين العنيفين المنتمين إليه فروا إلى شمال مالي والنيجر وغرب ليبيا[2]، ليتخذوا من هذه المناطق ملاجئ لهم ومحطات أخرى للتدريب وتصدير التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

في سنة 2007، تم اختطاف 32 سائحا أوروبيا من قبل الجماعة السلفية للدعوة والقتال، بالإضافة إلى استهداف مقر الحكومة الجزائرية ومقر المجلس الدستوري والمكتب الأممي بالعاصمة.

وينشط في منطقة الساحل عدد من الجماعات المتطرفة، أهمها ما يلي[3]:

---

[1] أحمد عيد، "الإرهاب الأسمر: خريطة الجماعات الإرهابية بإفريقيا"، شوهد في: 2018/10/22، https://selmonline.com/black-terror-map-africa/.

[2] العزب موسى، **مرجع سابق**، ص ص22-23.

[3] عيد، مرجع سابق.

أُنظر أيضا: محمد الأمين بن عودة، "أثر النزاع الليبي على انتشار السلاح والأمن القومي الجزائري منذ 2011"، ورقة مقدمة إلى: الملتقى الدولي حول التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي (الجزائر: جامعة الوادي، 30-31 جانفي 2019).

* **جماعة بوكو حرام:** التي يعود تأسيسها إلى سنة 2002، في حين أن نشاطها الفعلي بدأ في 2009. وقد بايعت تنظيم الدولة "داعش" في 2015، ليتحول اسمها إلى تنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا. في سنة 2012 مثلا، صرّحت وزارة الدفاع النيجيرية بضبط أسلحة ومعدات كبيرة هُرّبت من ليبيا لصالح الجماعة في نيجيريا.
* **جماعة أنصار الدين:** هي من تأسيس "إياد أخ غالي" الذي جمع في حركته هذه المتمردين الطوارق، لمواجهة الحكومة المركزي في مالي والدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.
* **حركة الجهاد والتوحيد (غرب إفريقيا):** هي حركة منشقة عن تنظيم القاعدة المركزي، صدر أول بيان لها في أكتوبر 2011، ويصفها البعض بأنها أكثر الجماعات المتطرفة خطورةً في مالي.
* **تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.**
* **حركة الشباب المجاهدين في الصومال.**

ثم تشكلت **جماعة نصر الإسلام** في الساحل الإفريقي، التي تكونت من أربع جماعات نشيطة هي: أنصار الدين، كتيبة ماسينا، المرابطون والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بحيث توحدت بتاريخ: 02 مارس 2017. وهو تهديد آخر بات يواجه الجزائر في ظل تمدد تداعيات الفكر المتطرف والعمل على استغلال الانفلات الأمني الذي تعرفه دول عديدة من أجل إعادة تنظيم الجماعات والتنظيمات الإرهابية لنفسها وتجديد مصادر قوتها.

وقبل ذلك، كان اندماج جماعة "المرابطين" مع جماعة "التوحيد والجهاد" التي ظهرت في غرب إفريقيا، شهر أوت 2013، ويتمركز نشاطها في كل من شمال مالي والنيجر، في حين أن مقرها في الجنوب الليبي[1].

والمتابع لظاهرة التطرف العنيف والإرهاب في منطقة الساحل والقرن الإفريقي يجد ثلاث مناطق أساسية لانتشار الجماعات المتطرفة[2]:

- بحيرة تشاد (الكامرون، النيجر ونيجيريا) حيث تنتشر جماعة "بوكو حرام".

[1] أبو رمان، "هل هو ربيع القاعدة؟"، **مرجع سابق**، ص ص: 18-21.

[2] Stephan Bauchanon & Autres, « Extrémisme Violent en Afrique : Perceptions des Citoyens du Sahel, du Lac Chad, de la Corne », Synthèse de politique, **Afrobaromètre**, N.32, (Juin 2016), p.02.

- منطقة الساحل (مالي) حيث يتواجد أنصار الدين، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة المرابطين.
- القرن الإفريقي (كينيا، أوغندا، الصومال) حيث يتمركز نشاط جماعة الشباب المجاهدين.

ومع إعلان مصرع "أبو مصعب عبد الودود" زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، المعروف باسم "عبد المالك درودكال"، شهر جوان 2020 على يد القوات الفرنسية شمال مالي، كان هذا الحدث بمنزلة ضربة غير منتظَرة للتنظيم مع أنه من غير المحتمل أن يسهم كعامل مثبّط لنشاط الجماعات الإرهابية في الساحل.

يأتي اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل والصحراء انطلاقا من الموقع الاستراتيجي للمنطقة الذي جعل البلدان الغربية الكبرى تهتم بها، وباعتبار الفضاء الإفريقي عمقا استراتيجيا لها في سياستها الخارجية وعقيدتها الأمنية، خاصة وأن المنطقة تعرف خمس معضلات أساسية، تجعل الجزائر أمام هواجس وتحديات[1]:

- أزمة بناء الدولة.
- أزمة الهوية.
- البُنى الاقتصادية الهشة.
- انتشار مختلف أنواع الجرائم.
- ضعف الأداء السياسي.

كما تجود أربع مشكلات أمنية عميقة سمحت بتدويل أزمات الساحل الإفريقي وتأثير تداعياتها في الأمن الوطني للجزائر، وهي[2]: الإرهاب، المخدرات، المشاكل الإنسانية وانتشار الأسلحة في علاقته بالأزمة الليبية.

[1] قوي بوحنية، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012).

[2] محمد كمال عبد الرزاق بارة، "الحركات الأزموية في منطقة الساحل"، مداخلة قدمت إلى: الملتقى الوطني حول الساحل الإفريقي (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مارس 2013).

وذكرت التقارير الأممية بأن 30 بالمائة من المخدرات الصلبة تمر عبر المنطقة، و80 بالمائة من الأسلحة التي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر ناتج عن الصراع في إفريقيا الغربية. وقد شهدت الفترة ما بين 2003 و2012 ارتفاع عدد المختطَفين من قبل الجماعات الإرهابات، فضلا عن وجود تحالف عضوي وعملياتي بين الجماعات الإرهابية ومجموعات الجريمة المنظمة، وتحالف تكتيكي بين الجماعات الإرهابية والانفصالية ذات المطالب الضيقة[1].

ومهما يكن من شأن طبيعة التداعيات التي قد تلحق بالأمن الوطني للجزائر نتيجة الوضع المحتقن في المنطقة العربية، تظل مسألة انكشاف الحدود شديدة الخطورة، وهي ظاهرة لا يمكن تدارُكها بشكل مميز في ظل التداعيات التي أفرزتها العولمة خلال العقود الأخيرة، لكن تظل إستراتيجيات التصدي والمراقبة أساسية باعتماد نمط جديد ومستحدَث من أساليب المراقبة عبر الحدود، في الوقت الذي ينتشر على الحدود الجزائرية مع دول الجوار عدد من التهديدات الجديدة والمتجددة العابرة لحدود الدول (إرهاب، جريمة منظمة، لجوء، هجرة غير شرعية..)، بعضُها نتج عن طبيعة الوضع الأمني في الشرق الأوسط وسوريا تحت تأثير موجة الحراك العربي بعد 2011، والبعض الآخر أفرزته تداعيات الوضع في منطقة الساحل الإفريقي (غياب التنمية، مسألة فشل الدولة، انكشاف أمني)، فضلا عن تداعيات الأزمة الليبية منذ 2011 وتأثير حادثة مُجمَّع "تيقنتورين" الإرهابية بالصحراء الجزائرية (13 يناير 2013).

وقد عكست المقاربة الجزائرية على حدودها البرية مع المغرب نوعا جديدا من الرؤية، يمكن تسميتها بالمقاربة الأمنية الجديدة عبر الحدود، إذ دفع تفاقم مشكلة التهريب على الحدود الغربية بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة من خلال بناء جدار عازل مُدعَّم بخنادق، في ظل حالة الانكشاف الأمني وغياب رؤية إستراتيجية لتنمية المناطق الحدودية ومواجهة التهديدات الأمنية المشتَرَكة في الفضاء المغاربي. لقد أتى قرار بناء جدار إسمنتي يعزل البلدين بهدف منع تسلل الأفراد وعبور التهديدات الأمنية المختلفة. وإن كان المبرر الجزائري قائما بالدرجة الأولى على القضاء على ظاهرة التهريب عبر الحدود، فإن بعض المختصين يؤكدون بأن التهريب يزداد عندما تكون الحدود مغلقة، باعتبار أن فتح الحدود يسمح بسهولة عبور السلع والخدمات والتبادل التجاري على نطاق واسع وبصورة قانونية، في حين أن العكس يعزز التعاملات غير القانونية.

[1] بوحنية، **مرجع سابق**.

في سنة 2013، قُدّر البنزين المهرَّب على الحدود الجزائرية – المغربية ب 265 مليون لتر، بالتالي أدت الهواجس الأمنية من حالة الانكشاف الحدودي إلى اتباع هذه المقاربة. ويتعدى طول الخنادق المبنية على الحدود الجزائرية – المغربية 1200 كلم، و"تشكل هذه الحواجز عارضا من عوارض، ورمزا من رموز مقاربة أمنية جديدة للحدود في مناطق عُرفت تاريخيا بترابطها الثقافي والاقتصادي"[1].

المطلب الثاني: انتشار الأسلحة والتهريب عبر الحدود (ثنائية الإرهاب والجريمة المنظمة).

تتّخذ الجريمة المنظّمة أشكالا عديدة كتجارة المخدّرات، والاتّجار بالبشر والأعضاء البشرية، وتبييض الأموال، وتهريب الأسلحة. ويتحّدد الفرق بين الجريمة المنظّمة والإرهاب في الطّابع المادّي الّذي يميّز الأولى، لكنّ واقع التّهديدات الأمنيّة في المنطقة العربية خلال السّنوات الأخيرة يؤكّد وجود ترابُط بينهما. وتولي الإستراتيجية الأمنية للدول أهمّية بالغة لمواجهة هذا الشّكل الجديد من التّهديدات العابرة للحدود والمستفيدة من العولمة، وهو ما يتضح من خلال عدد من التّقارير والتصريحات الدولية.

يمكن تعريف الجريمة المنظمة بأنها "مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج يتسم بالثبات والاستقرار، يمارس أنشطة غير مشروعة بهدف الحصول على المال مستخدما في ذلك العنف والتهديد والترويع والرشوة لتحقيق هذا الهدف، وذلك في سرية تامة لحماية وتأمين أعضائها". ومن أبرز أوجه التعاون بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة أن الأولى تقدم الحماية للثانية، مقابل تزويد الجماعات الإرهابية بالسلاح والذخيرة والمال كأهم العناصر في تنفيذ العمل الإرهابي. كما يستفيد الإرهابيون من الخبرات الإجرامية لجماعات الجريمة المنظمة، "كالتخطيط للعمليات وتزوير الوثائق والهويات لتسهيل مرحلة تنقل أعضائها، وتسهيل إفلاتهم من الوقوع تحت طائلة القانون"[2].

ظهر مفهوم الإرهاب ذو العلاقة بتجارة المخدرات Narco-Terrorism سنة 1980، عندما تم التأكد من العلاقة الحاصلة بين جماعات الجريمة المنظمة المتاجرة في المخدرات والعاملة على ترويجها بين الجماعات الإرهابية في البيرو وكولومبيا خاصة، وقد بدأت شهرة

---

[1] ماكس غاليان، مات هربرت، "مخاطر التشدد في ضبط الحدود في شمال إفريقيا"، 2018/08/16، شوهد في: 2018/12/30، https://carnegieendowment.org/sada/77055.

[2] أحمد محمد يوسف حربة، **الإرهاب والأمن الجنائي (الظواهر الإجرامية): الندوة العلمية حول استشراف التهديدات الإرهابية**، (الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007)، ص ص12-13.

كولومبيا في مجال إنتاج وتصدير المخدرات منذ سبعينيات القرن الفارط (الماريجوانا- عشبة الحشيش وورق الكوكا). وتحتل جريمة الاتجار بالمخدرات مكانة هامة من حيث درجة خطورتها، يليها الاتجار بالأسلحة ثم تأتي جريمة الاتجار بالبشر في المرتبة الثالثة. وفي تقرير للإستراتيجية الدولية لضبط المخدرات، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية سنة 2002، ذكر بأن منظمات الاتجار بالمخدرات يتزايد دورُها في تمويل الجماعات الإرهابية[1].

ترتبط شبكات الجريمة المنظمة بالإرهاب بغض النظر عن الأهداف واختلاف الأدوات مادامت المصلحة هي القاسم المشترك، وهو ما تأكد من خلال تنظيم القاعدة الذي استعان بتجارة المخدرات وتهريبها لتمويل عملياته الإرهابية، كما حدث مع تفجير مدريد سنة 2004[2].

ومن الواضح وجود علاقة وثيقة بين التطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، خاصة في ظل الاستفادة من عدم استقرار الحدود في ظل تلاشي الحدود الوطنية للدول، فضلا عن التداعيات على صعيد الاستقرار النفسي والمجتمعي للأفراد، فما بين 80 و120 ألف لاجئ يعبرون النيجر من دول مختلفة منذ 2015، هاربين من مخلفات التطرف العنيف المستفيد من تجارة السلاح[3].

دعمت كل من فرنسا وقطر والإمارات العربية المتحدة الجهات (الكتائب) المعارضة لنظام القذافي، مما أدى إلى تشكيل ولاء للجهات والقبائل وليس للحكومة المركزية. وقد استفحلت مشكلة عبور الأسلحة من خلال استغلالها من قبل جماعات وتنظيمات متطرفة وإرهابية، وحسب تقرير للاستخبارات البريطانية فإن جماعة "بوكو حرام" قد "استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض – جو". كما "مكّن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركات التمرد الطارقية كحركة تحرير واستقلال إقليم الأزواد من السيطرة على شمال مالي". بالإضافة إلى تداعيات الوضع في ليبيا على

[1] فتحي عبد، **مرجع سابق**، راجع الصفحات: 187، 205، 208.

[2] عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص ص24-25.

[3] UNDP, **Preventing and responding to violent extremism in Africa : A Development Approach**, Regional and Multi-Country Project Document.

الجارتين تونس والجزائر، بحيث تأكد استخدام أسلحة ليبية في أحداث اغتيال وإرهاب في تونس وجبل الشعانبي، كذلك حادثة تيقنتورين في الجزائر[1].

يحتاج النشاط الإرهابي إلى المال في "تجنيد الأتباع والإنفاق على المتطلبات اللوجستية لوحدات العمليات، من أسلحة ووسائل الاتصال وتدريب وتموين ومخابئ ومساكن للتمويه وشراء الذمم"[2]. كما يتم شراء لوازم طبية ومضادات حيوية من شبكات التهريب على الحدود الجزائرية– التونسية، وذلك لحاجة الجماعات المتطرفة في الجزائر إليها، فضلا عن توفير السلاح بتهريبه من مالي وتونس وليبيا عبر معابر متخصصة مثل تاجروين، كدية الأرنب، قرن الحلفاية، الصخيرات وقلعة سنان[3].

ويمكن تحديد أبرز أوجه التقاطع والتشابُك بين التهريب والنشاط الإرهابي من خلال النقاط الآتية[4]:

- كلاهُما تهديد عابر للحدود، وإذا كان التهريب يروج للبضائع فإن الإرهاب يروج لفكرة ومشروع معين.
- كلاهُما يتضمن مشروعا أو ظاهرة موازية لها تأثيراتها، سواء على الاقتصاد الوطني أو الاستقرار المجتمعي.
- النشاط الإرهابي يحتاج إلى نشاط الجريمة المنظمة، وذلك من حيث التمويل والمعونة.
- يمثل نشاط الجماعات والتنظيمات المتطرفة والإرهابية "سوقا استهلاكية ذات مقدرة شرائية مرتفعة، تُدرُّ أضعاف ما توفره عمليات التهريب العادية".

وتُعد منطقة شمال إفريقيا منطقة عبور للمخدرات، فحسب تقرير للمرصد الجيوبوليتيكي للمخدرات في عام 2007 تم التأكيد على المغرب كمحور عبور جد هام للمخدرات (الكوكايين). كما تُعد الجزائر

[1] فرحاتي، أوشريف، **مرجع سابق**،ص ص132–133.

[2] عميرة عليّه الصغير، "حقائق تخص الإرهاب"، الإرهاب والتهريب في تونس، **مرجع سابق**، ص17.

[3] محمد فوزي سعداوي، **مرجع سابق**، ص ص108–109.

[4] **المرجع نفسه**، ص107.

محورا هاما في ذات السياق[1]، بالنظر إلى موقعها الجغرافي والانكشاف الحدودي الذي تعانيه في ظل التقاطع الحاصل بين مأزقي الأمن الوطني والأمن الإقليمي.

وأفادت تقارير بأن ما يُعادل 90 بالمائة من المخدرات التي تم حجزُها في الجزائر كانت موجَّهةً للعبور نحو أوروبا والشرق الأوسط، فحسب تقرير لمصالح الدرك الوطني سنة 2009، تمثل تجارة المخدرات ما يعادل 26,63 بالمائة من النشاط العام للجريمة المنظمة في البلاد، وهي نسبة حقا خطيرة، خاصة مع التداعيات على صعيد استقرار الفرد النفسي وأمن المجتمع والوطن بشكل عامّ. "كما تمثل المساحات الواسعة في تمنراست وعين قزّام ممرا مفضلا لتلك الشبكات التي تهرب في الغالب ما يُعرف بالمخدرات الصلبة Des Drogues Dures"[2].

أشارت بعض التقارير إلى أن 10 آلاف قطعة سلاح وقذائف "ار بي جي" RPJ قد تم تهريبها في مرحلة ما بعد الحراك في ليبيا، وهو ما كشفته السلطات المصرية، مما يعكس العلاقة بين الانفلات الأمني وعبور السلاح الليبي عبر الحدود. كما أن حادثة تيقنتورين بالجزائر أكدت خطورة الوضع وتداعياته على دول الجوار، بالإضافة إلى استفادة أنصار الشريعة في تونس من السلاح القادم من ليبيا.إن "ضعف المراقبة على الشريط الحدودي مع الجزائر وتونس ومصر .. زاد في ارتفاع وتيرة التهريب للأسلحة والمواد الأساسية مع حرية التنقل لدى المجموعات الإرهابية التي اتّخذت من ليبيا قاعدة خلفية تنطلق منها العمليات والدعم اللوجستي لزعزعة الاستقرار في دول الجوار"[3].

في 2016 مثلا، تمكنت قوات الجيش الوطني الشعبي من القضاء على 125 إرهابيا، وتوقيف 225 آخرين، كما تم الحصول على أسلحة مختلفة كانت بحوزة هؤلاء. وحسب تقارير صادرة سنة 2014 فإن أكثر من 30 مليون قطعة سلاح "خارج سلطة الدولة" تسيطر عليها جماعات مسلحة وإرهابية في ليبيا.

الشكل (10): جدول لأهم الأسلحة المهربة من ليبيا، والتي ضبطتها السلطات الجزائرية بالجنوب سنة 2016.

[1] عبد القادر دندن، "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكة الاتّجار بالمخدرات – شمال إفريقيا نموذجا"، **دورية سياسات عربية**، العدد 08 (أفريل 2014)، ص86.

[2] المكان نفسه.

[3] فرحاتي، أوشريف، **مرجع سابق**، ص–ص: 187–190

نوعية السلاح	الكمية
بنادق كلاشنكوف أوتوماتيكية	668
مدافع رشاشة FMPK	48
قذائف هاون	37
مسدسات أتوماتيكية من أنواع مختلفة	35
قنابل	792
صواريخ مضادة للطائرات	06
RPG-7rocket propelled grenade	18

المصدر:محمد الأمين بن عودة، "أثر النزاع الليبي على انتشار السلاح والأمن القومي الجزائري منذ 2011"، ورقة مقدمة إلى: الملتقى الدولي حول التهديدات الأمنية الحدودية في منطقة المغرب العربي (جامعة الوادي: قسم العلوم السياسية، 31/30جانفي 2019)، نقلا عن:

Francesco Strazzari & Francesca Zampagni, « Illicit Firearms Circulation and the Politics of Upheaval in North Africa » (UK, 2016).

وترى الجزائر أنه لابد من تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي لعصابات الجريمة المنظمة في الساحل خوفاً من زحفها إلى الجزائر، خاصة وأن هناك تشابكا وظيفيا بينهما مما يزيد من خطورتها ليس فقط على الجزائر بل على الأمن الجهوي والإقليمي باعتبار منطقة الساحل منطقة مشحونة بالنشاطات الإرهابية والإجرامية، وهي أحد الأسباب الأساسية للضعف الهيكلي والوظيفي لدول الساحل[1]. في إطار ذلك، تجاوزت الجزائر الطرح الوطني لأمننة البلاد إلى طرح جهوي تم من خلاله إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) في أوت 2009 بتمنراست،والتي تضم كلا من موريتانيا والجزائر والنيجر وتشاد[2].

[1] قوي بوحنية، **الجزائر والهواجس الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الإفريقي** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2014).

[2] بشير عميور، "لجنة الأركان العملياتية المشتركة: ثمن لرؤية مشتركة"، **مجلة الجيش**، العدد 579 (أكتوبر 2011)، ص ص 19-20.

كخلاصة لهذا العنصر، يمكن القول بأن العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في الجزائر عزّزتها أربعة متغيرات أساسية خلال العقدين الأخيرين وهي[1]:

* إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال –سابقا– مبايعتَها وولاءَها لتنظيم القاعدة المركزي، إذ أصبحت تحت مسمى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعد 2007.
* موجة الحراك في المنطقة العربية خلال العقد الأخير، وهو ما عزّز حالة الانفلات والانكشاف الأمني على الحدود المجاورة للجزائر بفعل تداعيات هذا الحراك.
* تمركز الجماعات المتطرفة والإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وتحديدا في مالي والنيجر.
* تنامي نشاط الجريمة المنظمة وخاصة الاتجار بالمخدرات في غرب إفريقيا.

[1] دندن، **مرجع سابق**، ص90.

المبحث الثالث: تأثيرات التطرف العنيف في المنطقة العربية على الأمن المجتمعي للجزائر.

يتناول هذا المبحث جانبا من تداعيات التطرف العنيف في المنطقة العربية خلال العقد الأخير على الأمن المجتمعي الجزائري، من خلال التركيز على عنصرين أساسيين هما: التداعيات على الهوية الدينية ومسألة التعايش، هذا من جهة، والتداعيات المحتملة في حالة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، على قلتهم في الحالة الجزائرية، وهذا من جهة ثانية.

المطلب الأول: التأثيرات المحتملة على صعيد الهوية الدينية والتعايش في المجتمع.

بدايةً، تُعرّف الهوية بأنها الخصائص التي من خلالها يتم تعريف الذات البشرية، انطلاقا من عدة عناصر ومقوّمات في مقدّمتها: اللغة، الدين، الثقافة عموما، الأصل والتاريخ. أما الهوية الدينية فهي تعريف الذات انطلاقا من الخصوصية الدينية أو المذهبية، كأن نقول: المجتمع المسلم، الطائفة الشيعية، وغيرها من التعبيرات التي يمكن استخدامها في وصف فرد أو مجتمع أو مجموعة ما. أما التعايش فهو تلك اللُّحمة المجتمعية التي تتمتع بروح التسامح وقبول الآخر المختلف عن غالبية أفراد المجتمع دينيا أو مذهبيا أو إثنيا. لكن التناقض هنا هو أنّ الفكر المتطرف لا يمكن التعايش معه غالبا، لأن الفرد المتطرف يرفض الآخر، فكيف يتوقع من هذا الآخر أن يقبله؟.

يؤثر الفكر المتطرف في استقرار المجتمع وتماسكه، فهو في الأصل شرخ في المنظومة العقَدية، بحيث يتسبب في بثّ الفتنة والكراهية والنزَعات الطائفية، فضلا عن أبعاده الأخرى المتمثلة في الإرهاب. وقد عايشت الجزائر خطورة الفكر المتطرف العنيف إذ انتشر كالنار في الهشيم خلال الثمانينيات مع الجماعة المسلحة لمصطفي بويعلي، ثم خلال حقبة التسعينيات، فكانت له تداعيات كبيرة على التعايش في المجتمع الجزائري، وبالتأكيد على الهوية الدينية للفرد.

وبالنظر إلى خصوصية ظاهرة التطرف والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، باعتبارها معقدة ومركبة، وغير محدودة بزمان ومكان أو حتى توقيت معين، خاصة مع التداعيات التي أفرزها الانتشار الكبير والنفوذ الذي كوّنه تنظيم "داعش" الإرهابي خلال مدة قصيرة، تظل الجزائر متخوفة من تداعيات هذا الفكر الشاذ والمنحرف عن المجتمع الجزائري. لذلك، يتم التأكيد دوما على توحيد المرجعية الدينية في

الجزائر، وهي المتمثلة في الإسلام السني المعتدل. ويمكن تحديد أبرز التداعيات التي قد يفرزها التطرف العنيف في المنطقة العربية بالنسبة للأمن المجتمعي في الجزائر انطلاقا من النقاط الآتية:

- التطرف هو تعبير عن خلل في الفكر البشري، وأبرزُ صوره التطرف الديني. يؤدي تواجد الفرد المتطرف بين أفراد المجتمع إلى فقدان الثقة وانتشار الشك والخوف، انطلاقا من طبيعة الأفكار التي يؤمن بها هذا المتطرف، وهو ما يساهم في التأثير في درجة الاستقرار الاجتماعي والمجتمعي.

- أدى انتشار التطرف والتطرف العنيف في المنطقة العربية إلى التعاطف مع الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية، حتى وإن لم يؤدّ ذلك إلى الانضمام إليها بصورة جادة وحرَكية. ذلك أتى في ظل تطور الأساليب الموظَّفة لنشر التطرف والترويج له، وفي مقدمتها الشبكة العنكبوتية، بالتالي لم يعد بإمكان السلطات الجزائرية التحكم في طبيعة المادة المتلقاة، خاصة في ظل غياب ثقافة مجتمعية فيما يتعلق بالتبليغ عن أنواع الجرائم المستحدثة كالتجنيد الإلكتروني.

- يظل العنف الديني شكلا من أشكال المقاومة الهوياتية والسيطرة الاجتماعية على الأفراد والجماعات، وعادةً ما يصاحب ارتفاعَ أعداد الجماعات الإرهابية ارتفاعُ أعداد الأعمال الإرهابية[1]. ومن المعلوم مدى تأثير البُعد الديني في التاريخ المعاصر للجزائر ودول المنطقة العربية بصفة عامة. ومن المؤكد أن انتشار التطرف والتطرف العنيف في المنطقة كانت له تأثيراته على الهوية الدينية، خاصة وأن الهوية العربية عموما تعرف أزمات متكررة وعميقة، والجزائر لا تخرج عن هذا الإطار.

- عرفت الجزائر أشكالا أخرى من التطرف خلال السنوات الأخيرة، متمثلةً في الطائفتين "الأحمدية" و"الكركرية". وقد عبّر الموقف الرسمي الجزائري عن عدم انتماء مثل هذه الحركات إلى الدين الإسلامي، مع التأكيد على أن المرجعية الدينية في الجزائر قائمة على أساس الدين الإسلامي المعتدل، ذي المرجعية السنية.

- بالنظر إلى الطبيعة المركبة والغامضة أحيانا للفكر المتطرف، وبالنظر إلى قدرة مثل هذه التهديدات المتجددة والمتداخلة الأبعاد على الزحف والاختراق والانتشار بصورة قد لا يمكن معها التحكم فيها، أصبحت الجزائر مجبَرة على تبني السياسات الوقائية بصورة أكثر جدية، وبشكل يستدعي الحفاظ على مكونات الهوية الدينية وضرورة التعايش في أوساط المجتمع الجزائري.

[1] Martin Geoffroy, « Le Nouveau Paradigme de la Violence Religieuse Comme Forme de Résistance et de Contrôle Social dans le Contexte de la Modernité Avancée », **Revue Religiologique**, N.31 (Printemps 2005), p.16.

المطلب الثّاني: هاجس عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

كان عدد المقاتلين الجزائريين في صفوف التنظيمات المتطرفة والإرهابية في الشرق الأوسط قليلا جدا مقارنة بغيرها من الدول العربية كالسعودية والمغاربية المجاورة كتونس. ومع ذلك، يطرح انتشار التطرف العنيف في المنطقة العربية على إثر تردّي الوضع الأمني في سوريا وليبيا مشكل عودة هؤلاء المقاتلين إلى أرض الوطن، بعدما ضاقت بهم السُّبُل بفعل الحرب على تنظيم "داعش" الإرهابي في الشرق الأوسط، أي في معاقله المحورية بكل من سوريا والعراق.

لقد أثبتت الدراسات أن المقاتلين الأجانب بعودتهم إلى بلدانهم يكونون المسؤولين عن العمليات الإرهابية في الغالب. وحسب "توماس هيغهامر" Thomas Highamer الباحث المختص في الشأن الإرهابي، فإن "**الإرهابيين الذين اكتسبوا خبرة في الخارج هم أكثر فتكا وخطورة وحنكة من أولئك التابعين لخلايا محلية بحتة**". وحسب "هيجهامر" فإنه انطلاقا من معيار التاريخ واستشراف الواقع، ستكون نسبة الأفراد العائدين إلى أوطانهم الأصلية مهددة لاستقرار هذه الأوطان بما يقارب 11 بالمائة في المستقبل[1].

لقد كانت الجزائر أولى المناطق الجغرافية التي استهدفتها عودة المقاتلين من الجهاد الأفغاني في تسعينيات القرن الماضي، كما توجد صلات بين تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وجماعات متطرفة في الجزائر، وهو ما اتضح جليا من خلال سلسلة المبايعات كما حدث مع جماعة "الملثمين" والمرابطين وحركة التوحيد والجهاد وأنصار الشريعة في ليبيا وتونس، و"جند الخلافة"وكتيبة عقبة بن نافع وأنصار الدين وبوكو حرام[2]. بالتالي، يمكن لعودة المقاتلين الجزائريين من صفوف التنظيمات المتطرفة في الشرق الأوسط أن تؤدي إلى إعادة تجنيدهم في جماعات محلية وتنظيمات أخرى، لذلك يجب تشديد الحذر والرقابة بخصوص هذا الموضوع.

حسب الباحث في علم النفس، الأستاذ "بيرتلسن"، فإنه بالإمكان التحكم في التطرف العنيف لدى الفرد المقاتل العائد إلى وطنه، ذلك من خلال أخذ ظروف الحياة بعين الاعتبار، الاجتماعية منها

[1] Lister, **Op.cit**, P.02

[2] فرحاتي، أوشريف، **مرجع سابق**، ص214.

والاقتصادية، وغيرها[1]. انطلاقا من ذلك، يجري التأكيد على ضرورة تصدّي الجزائر لأي تداعيات مرتبطة بهاجس عودة المقاتلين الجزائريين من معاقل الصراع في الشرق الأوسط، من خلال توفير الأُطر الوقائية والرادعة كما سيتم تناوله في المبحث الأخير من الدراسة.

إن ظاهرة عودة المقاتلين المحتمَلة، وإن كانت ليست بالجديدة على المجتمعات العربية، إلا أنها في عصرنا الحالي تختلف كما يعبر عن ذلك الباحث في شؤون الجماعات الإرهابية، الأستاذ المصري "علي بكر"، إذ يرى بأن الظاهرة أصبحت أكثر تعقيدا عقب موجة الحراك العربي، كما أن المقاتلين في هذا العصر أكثرُ قدرة على المجازَفة وأكثر اقتناعا بالعمل الانتحاري متى دفعت الضرورة إليه. والملاحظ أن التداعيات المحتملة، حسب التحليل الذي يقدمه هذا الباحث، تتصل بالنقاط الآتية[2]:

* **من حيث الأعداد:**

بما أن أعداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في صفوف التنظيمات المتطرفة والإرهابية في الشرق الأوسط كان مرتفعا جدا، فمن المتوقع عودة الآلاف منهم إلى بلدانهم، مما يجعل المنطقة العربية بوجه الخصوص أمام هاجس الوقاية والإدماج، أي إدماجهم من جديد في مجتمعاتهم.

* **من حيث الفكر:**

يتميز هؤلاء المقاتلون بفكر شديد التطرف، نتيجة البيئة التي عاشوا فيها، وخصوصية التكوين والتدريب الكبير في صفوف تنظيمات التطرف العنيف في الشرق الأوسط، وهو ما يحفز تفعيل الإجراءات الوقائية للتصدي للتطرف العنيف وانتشاره في المنطقة.

* بروز**ظاهرة "المقاتلين الجوّالة"**، والتي تشير إلى ذهاب المقاتلين إلى دول غير دولهم، مثل ليبيا، مستفيدين من حالات الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي المتواصل في ربوع المنطقة العربية.

---

[1] Lister, **Op.cit**, p. 08.

[2] علي بكر، "ظاهرة العائدين العرب من بؤر التوتر.. التحديات والخيارات"، شوهد في: 2018/07/23، http://www.almarjie-paris.com/2679.

انطلاقا من ذلك فإنه من أبرز التحديات التي تواجه المنطقة العربية بشكل عام والجزائر بوجه الخصوص نتيجة احتمالات عودة المقاتلين، وما قد يتصل بذلك من مشكلات أمنية، ما يلي[1]:

- تحديات مرتبطة ببرامج التأهيل، التي تظل ضعيفة ونسبية الدور في المنطقة، خاصة مع الاعتماد الشبه التام على الحلول الأمنية وأساليب الاعتقال والسَّجن.
- تحديات تتصل بتركيبة المجتمعات، من حيث رفض الشخص المتطرف والإرهابي، وهو ما قد يدفع به إلى الشعور بالاغتراب وصعوبة إدماجه من جديد.
- تحديات تتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي في بلدان المنشأ، خاصة مع حالة الترف التي كان يعيشها هؤلاء المقاتلون في سوريا والعراق.

[1] مرجع نفسه.

المبحث الرابع: الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

تُصنف إستراتيجيات الدول عموما إلى نوعين: صلبة تشمل السجن والضربات الأمنية وملاحقة الجماعات المتطرفة، ولينة تتمثل في التدابير غير العسكرية التي تستهدف الجانب الأيديولوجي والاجتماعي وغيرهما[1].

يركز هذا المبحث من الدراسة على أبرز الأسس والآليات التي تقوم عليها الإستراتيجية الجزائرية في مجال التصدي للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، بحيث سيتم التعرض إلى جانب من الإستراتيجية الأمنية والتدابير الوقائية التي تم تبنيها خلال مراحل زمنية متفاوتة.

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية والعسكرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية.

تستهدف التنظيمات المتطرفة والإرهابية ضرب الاقتصاد الوطني والمشاريع التنموية، ويُعدُّ بقاء الفقر والتهميش حالة ضرورية لاستمرار تأثيرها وجلب مناصرين لها. كما تستهدف أعمالُها ضرب المواقع الحيوية والسياحية والإستراتيجية في البلاد، كل ذلك يزيد من الهواجس الأمنية ويتطلب ضرورة رفع ميزانية الأمن والدفاع الوطني[2]. وتبنّت الجزائر إستراتيجية أمنية وتدابير عسكرية للتصدي للتطرف العنيف والعمل الإرهابي في وقت سابق، أي فترة التسعينيات، عندما كان التهديد وطنيا. لذلك فإن السياسات والتدابير المتخذة حينها كانت تتماشى وطبيعة التهديد الأمني وحدود انتشاره في الداخل.

تم إعلان حالة الطوارئ بتاريخ 09 فبراير 1992، وقبلها حالة الحصار في سنة 1991، ثم صدر المرسوم التشريعي رقم 92-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب. وسمح فرض حالة الطوارئ بالتدخل السريع للجيش الجزائري من أجل قمع أعمال العنف والتخريب، وقد تم إنشاء قيادة عسكرية على الصعيد الوطني للتصدي للأفعال الإرهابية بكافة السبل، كما أُنشئت فرق مدربة على المهام الصعبة مثل فرق

---

[1] محمد أبو رمان، "جهود مكافحة الإرهاب: جدلية المدخلات والمخرجات"، مجموعة باحثين، **وسائل منع ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي الغرب (أوراق ونقاشات مؤتمر)**، (عمّان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2016)، ص16.

[2] عبد المجيد بلهادي، "التكلفة الاقتصادية للعمليات الإرهابية في تونس(2011-2015)"، الإرهاب والتهريب في تونس، **مرجع سابق**، ص ص141-142.

"النينجا"، بالإضافة إلى الديوان الوطني لقمع العمل الإجرامي بداية بالعاصمة سنة 1992، والفرق القضائية المتنقلة سنة 1994[1].

ثم تم استحداث جهاز الحرس البلدي، بموجب المرسوم 96-266، و"من بين الاختصاصات المخولة لهم في مجال محاربة الإرهاب الترخيص باستعمال القوة بُغية المحافظة على النظام العام". كما تم استحداث جهاز "الدفاع الذاتي" بموجب المرسوم 97-04 [2]، ومضمون هذا النوع من الدفاع هو الترخيص لفئات من الشعب بحمل السلاح لمحاربة الجماعات الإرهابية. بالتالي، لم تتوقف المقاربة الأمنية والتدابير العسكرية على أدوار أجهزة الأمن والدرك والجيش، ولكن أظهر المجتمع أيضا التفافه حول هذه الأدوار من خلال تنظيم نفسه "في صور لجان محلية للدفاع، لتتخذ فيما بعد شكل مجموعات للدفاع الذاتي المشروع ومجموعات من المواطنين المتطوعين"[3].

بلغ تعداد قوات الحرس البلدي والدفاع الذاتي حوالي 150 ألفا، بحيث تم تجهيز قوات الحرس البلدي بأسلحة خفيفة وتزويدها بتدريبات خاصة لدى الدرك الوطني، والفائدة من مثل هذه القوات هي الوصول إلى مناطق لم تتمكن القوات الأمنية من تغطيتها أو حتى تعويض النقص العددي في أجهزة الأمن، فضلا عن معرفة سكان المناطق النائية والريفية بطرقها واتجاهاتها[4].

مفهوم التطرف العنيف، كما تم التطرق إليه في الفصل الأول من الدراسة، يشير في جانب منه إلى السياسات الوقائية أكثر من البُعد الأمني – العسكري للتصدي للإرهاب، لذلك يمكن القول بأن الجزائر خلال التسعينيات انطلقت في التعامل مع الظاهرة من منطلق طبيعتها وحدود انتشارها حينها، لكن ذلك لم يكن كافيا للحديث عن استئصال الفكر المتطرف والتطرف العنيف في الجزائر. لذلك، كانت النتائج التي أفرزتها سياسات الوئام والمصالحة الوطنية أكثر إيجابية من سياسات القمع والترهيب والاعتقال والتعذيب، فالعنف لا يولّد إلا العنف والمزيد منه.

---

[1] دحية، **مرجع سابق**، ص ص161-162.

[2] إدريس ياخوية، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب أنموذجا"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد11 (جوان 2014)، ص107.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، **دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب – التجربة الجزائرية** (ديسمبر 2016)، ص18.

[4] دحية، **مرجع سابق**، ص163.

يقول الدكتور عمر عاشور بأن قمع السلطة للجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية قد يُفرز نتيجتين مختلفتين: إمّا أن يزيد من حدّة العنف والتطرف ودرجاته، أو يؤدي إلى مراجعات فكرية لدى الجماعات المتطرفة وبالتالي التخلي عن ممارسة أعمال التطرف العنيف والإرهاب.

على صعيد القدرات الدفاعية، تهتم الجزائر بتطوير منظومتها الأمنية والعسكرية وتحديثها باستمرار، وقد تمكّنت من تصميم أول طائرة بدون طيار محلية الصنع "أمل 1-400" في 2013، سعيا منها لتعزيز القدرات القتالية للجيش الوطني الشعبي، خاصة وأنها وسيلة متطورة يمكن استخدامها في حماية الحدود الوطنية من خلال استغلالها في مهام الرصد والمراقبة الجوية والحصول على معطيات، فضلا عن كونها توفر الجهد والوقت، وكمثال على ذلك فقد تم الاستعانة بهذا النوع في استهداف مخابئ جماعات إرهابية في سنة 2019.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الوقائيّة في التصدي للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

تتدخل في مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب عدة قنوات اجتماعية وسياسية وثقافية وأمنية، وتؤكد تقارير مكافحة التطرف العنيف على ثلاثة مستويات أساسية في دراسة عوامل التطرف العنيف والتصدي له: مستوى الجماعة Group Level، مستوى المجتمع المحلي Community Level وهو يشمل أدوار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بما فيها مؤسسات الدين، ومستوى يجمع بين الإطار الإقليمي والعبر- وطني بما أن الظاهرة تشهد تداخلا مع أشكال التهديدات الأمنية الأخرى كالتهريب وتجارة الأسلحة واللجوء[1].

وفي عنصر تضمنته وثيقة دور الديمقراطية في التصدي للتطرف العنيف، تحت عنوان: "الشمولية في مكافحة الإرهاب"، تم التأكيد على شمولية تهديدات التطرف والإرهاب للقيم الإنسانية العالمية، وأن التطرف لا يقتصر على دين أو ثقافة بعينها. كما تم التركيز على أن إجراءات التصدي "**لا ينبغي أن تكون أمنية بحتة، بل يجب حتما أن تمتد لتشمل المجالات السياسية والمؤسساتية والثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تُشرك جميع المؤسسات وكل الفاعلين في المجتمع**"، بما يعنيه ذلك أن

[1] UNDP, **Op.cit**., p.09.

سياسات وإستراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب يجب أن تأخذ بعين الاعتبار "**تطبيق سياسات وإستراتيجيات لمحاربة عوامل الإقصاء والراديكالية والتهميش قبل تفشّي ظاهرة الإرهاب**"[1].

بالنسبة للجزائر، يمكن التعرف على أهم المقاربات الوقائية للتعامل مع التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب من خلال العناصر الآتي ذكرُها:

1- المقاربة السياسية ذات البُعد الأمني:

جاءت تلك التدابير عقب حلول بعثة الأمم المتحدة لتقصّي الحقائق بالجزائر في سنة 1998، وقد صادق البرلمان على مشروع "الوئام المدني" ثم تقبّله المجتمع الجزائري من خلال الاستفتاء عليه بالأغلبية الساحقة في 16 سبتمبر 1999[2].

ثم أصبحت المصالحة الوطنية الخيار المفضل الذي يقوم على حفظ وحدة المجتمع في مقابل التصدي للعمل الإرهابي وانتشار التطرف العنيف. تضمّنت المنظومة القانونية لميثاق "السلم والمصالحة الوطنية" عددا من التشريعات هي: الأمر 06-01 الخاص بتنفيذ الميثاق، المرسوم الرئاسي 06-93 المتعلق بتعويض أُسر الضحايا، المرسوم الرئاسي 06-94 الخاص بإعانة الدولة للأسر المبتلاة بضلوع أحد أقاربها في العمل الإرهابي، والمرسوم الرئاسي 06-95 المتعلق بآليات تفعيل المادة 13 من الأمر 06-01[3].

وعند الحديث عن مقاربة سياسية واجتماعية في مجال مكافحة التطرف العنيف والإرهاب يجب الإشادة بالتجربة الجزائرية في مجال المصالحة الوطنية، بحيث سمحت هذه السياسة بعودة 15 ألف إرهابي من الجبال.

---

[1] دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، **مرجع سابق**، ص ص17-18.

[2] دحية، **مرجع سابق**، ص ص149-150.

[3] دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، **مرجع سابق**، ص ص13-14.

"رغم انقسام الطبقة السياسية بين من عُرفوا "بالمستأصلين" الذين كانوا مصممين على اللجوء إلى القمع لاجتثاث الإسلاميين المتطرفين، وبين "التوافُقيين" الذين كانوا يؤمنون بضرورة التحاور.. تراجع تهديد التطرف في الجزائر وانتقلت البلاد من مرحلة انهيار القيم وتدهورها إلى مرحلة الاستقرار"[1].

انتقل تعداد ضحايا الحرب الأهلية في الجزائر من 26563 في شهر فبراير 1998 إلى 100 ألف في سنة 1999، وبمجيء الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عمل على "تحويل مسار البلاد من الحقيقة والمصالحة إلى العفو والنسيان"[2]، في ظل تأكيد الجزائر أن إجراءات المصالحة الوطنية تحفظ حقوق الإنسان بما فيها الحق في الحياة والعيش المستقر[3].

تضمن الميثاق ديباجة وخمسة محاور أساسية، بحيث تطرق في ديباجته إلى المأساة الوطنية، وأكّد على ضرورة المصالحة، ثم تناول الأفكار الآتية[4]:

- الإشادة بدور المؤسسة العسكرية والأمنية.
- الإجراءات المتخَذة في حق التائبين عن العمل المسلح.
- إعادة إدماج التائبين في الحياة الاجتماعية وفي مناصبهم الوظيفية، وفي المقابل حرمان المتسبّبين بشكل رئيس في المأساة الوطنية من الحقوق المدنية والسياسية.
- ملف المفقودين والتعويض لأهاليهم.
- التأكيد على نبذ الإقصاء، والتكفل بحفظ التماسُك الوطني.

وحسب حصيلة قُدّمَت من قبَل رئيس الخلية القضائية المخوَّلة بتطبيق الميثاق فإن أكثر من 15 ألف شخص مسّته تدابير المصالحة، ومن بينهم 6000 استفادوا من إجراءات الوئام المدني. بالإضافة

---

[1] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص ص 221– 222.

[2] رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"،**أوراق كارنيجي**. العدد 07 (يناير 2008). ص ص07، 12.

[3] République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Affaires Etrangères, le Ministre des Affaires Maghrébines, de l'Union Africaine et de la Ligue des Etats Arabes**, L'Algérie et laDéradicalisation : Une expérience à Partager**(Alger : Septembre 2015), p. 07.

[4] الطاهر سعود، "المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب". **سياسات عربية**، العدد 34 (سبتمبر 2018)، ص 48–49.

إلى ذلك فإن 7100 عائلة استفادت من تعويضات من أصل 7144 عائلة. كما أن 11224 عائلة إرهابيين استفادت من تعويضات مادية، وأُعيدَ إدماج أكثر من 4300 شخص في عمله[1].

كان مشروع "الرحمة" (1995) في عهد الرئيس الأسبق "اليامين زروال"، الوئام المدني ثم السلم والمصالحة الوطنية، من بين التدابير التي جمعت بين البُعد الأمني والوقائي من الإرهاب في الجزائر. وكان من نتائج تطبيق إجراءات الوئام والمصالحة الوطنية تراجُع وتيرة أعمال العنف والإرهاب في المجتمع بصورة كبيرة، واستعادة الاستقرار الأمني والمجتمعي بشكل تدريجي، حتى أن الجزائر تمكنت من استعادة مكانتها وهيبتها في الخارج بالنظر إلى جهودها الدبلوماسية.وبحكم الانعكاسات الإيجابيّة لميثاق السّلم والمصالحة الوطنيّة داخليّا، إضافة إلى المبادئ الدبلوماسية للجزائر في تسوية النّزاعات الإقليميّة عبر الطّرق السّلميّة، عملت الجزائر على تصدير فكرة المصالحة إلى باقي الدّول العربيّة والإفريقيّة، باعتبارها واحدة من التجارب الكفيلة بنشر ثقافة السلم واستتباب الأمن والاستقرار.

يضاف إلى ذلك إبداء النية في تنظيم الحياة السياسية في قالب ديمقراطي، وهو ما اتضح من خلال الانتخابات التشريعية لعام 1997، عندما تم السماح للأحزاب الإسلامية في الجزائر (حركة مجتمع السلم "حمس" و"النهضة") بالمشاركة[2].

وخلال الألفية، تم رفع حالة الطوارئ في سنة 2012، كما تبنّى البرلمان الجزائري أربعة قوانين عضوية تتعلق بالمواضيع التالية: النظام الانتخابي (القانون العضوي 12-01)، الأحزاب السياسية (12-04)، المجال الإعلامي (12-05)، وقانون يتعلق بتمثيل المرأة في المجالس المنتخَبة، وهو ما أعطى صورة – ولو كانت شكلية – عن نوع من الإصلاحات السياسية[3].

2- تكييف التشريع الجزائري مع التحول في طبيعة التهديد:

صدر المرسوم التشريعي رقم 92 – 03، المتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب، وفيه ورد تعريف الفعل الإرهابي بنص المادة الأولى من خلال التركيز على إضراره بأمن الدولة وسلامتها الترابية واستقرارها المؤسساتي. كما تم التعامل مع خصوصية الظاهرة بالتشديد في العقوبة، إما بالمؤبد أو

[1] **مرجع نفسه**، ص 50.

[2] بوخرص، **مرجع سابق**، ص23.

[3] L'Algérie et la Déradicalisation, **Op.Cit.**, pp :04-05.

بالإعدام. ثم أُلغي هذا المرسوم في سنة 1995 بصدور الأمر رقم 95 – 11. وقد تعرض التشريع الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب وتسليط العقوبات عليه للانتقادات، وذلك لعدة اعتبارات من ضمنها أن جريمةً من هذا النوع ذات خصوصية ومواصفات خاصة، فضلا عن تنوعها وعدم ثباتها واستقرارها على عكس أنواع أخرى من الجرائم، بالتالي كان من المفترض وضع قانون خاص بمكافحة الإرهاب في الجزائر[1].

ثم عملت الجزائر، كغيرها من دول العالم، على تكييف قواعدها القانونية وقانون العقوبات مع خصوصيات الجريمة الإلكترونية بمختلف أشكالها، حيث يندرج نشر التطرف والتحريض على الإرهاب من خلال شبكة الإنترنت. فصدر القانون رقم 04 – 15 ثم القانون رقم 09- 04 لسنتي 2004 و2009 على التوالي.

ويندرج الاهتمام بالجريمة الإلكترونية، التي تشكل بالتأكيد تهديدا لأمن الدولة والمجتمع، ضمن الإطار العام المتمثل في حماية منظومة الأمن السيبراني. لكن، لا يزال التشريع الجزائري في مجال الجرائم الإلكترونية محاطا بعديد الثغرات، خاصة مع العمومية التي تميز القوانين المتعلقة بهذا الصنف. كما أن الجريمة تتطلب توفّر الركن الشرعي، المادي والمعنوي، في حين أنه في حالة الجرائم الإلكترونية قد يصعب الإثبات وتختفي الأدلة. بالإضافة إلى أن التطور السريع في أساليب الجريمة الإلكترونية يتطلب من التشريع الجزائري تحيين القواعد القانونية بشكل مستمر، أي اليقظة في التعاطي مع هذا الشكل واستحداث آليات ردعه والتضييق عليه، خاصة وأن نشر الفكر المتطرف والتحريض على الإرهاب قد أصبحا من أهم الجرائم المستحدَثة عبر شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

3- المقاربة الاقتصادية والتنموية:

عملت الجزائر على تجسيد عدد من المشاريع الاقتصادية والهادفة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك منذ بداية الألفية بالتزامن مع بداية تنفيذ تدابير الوئام المدني ثم السلم والمصالحة الوطنية، فتم الدفع بعديد المشاريع التنموية الرامية إلى شراء السلم الاجتماعي وتحقيق الاستقرار

[1] دحية، **مرجع سابق**، ص ص145-146.

المجتمعي، بعد أن قضى المجتمع الجزائري عشرية كاملة تقريبا وهو يعايش أعمال العنف والإرهاب المتوحش.

بالنسبة لمشكل الطوارق، عملت الجزائر على "توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم، ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية"[1]. وذلك كسياسة وقائية ذكية لاحتواء تأثير دعوات الانفصال كما يحدث في الجوار الإفريقي.فالجزائر تتخوف من المسألة، لهذا جاء موقفها سلبيا تجاه رغبة إقليم "الأزواد" في الانفصال شهر أفريل 2012[2]. ولكن تبقى المقاربة في هذا الجانب ناقصة ومحاطة بعديد الثغرات، بحيث يعد المدخل التنموي عاملا هاما لا يجب إغفاله في خنق بذور التطرف العنيف ومنع الإرهاب.

4- المقاربة التربوية والدينية:

يعتبر الدين عنصرا أساسيا في مواجهة الأفكار الدخيلة والمتطرفة، بحيث "تُعتبر المؤسسة الدينية.. دعامة أساسية في تكوين الاتجاهات والتعبير عنها، فضلا عن تشكيل أبعاد ظاهرة الرأي العام". كما أنّ للمدرسة دورها "في تعليم وتوصيل المعرفة وتفسير المبادئ والتراث والتقاليد، وتعميق القيم"[3].فالمسجد يشكل وسيطا هاما في تعريف الناس بحقيقة الدين فكرا وممارسة[4]، ومن شأن المدرسة ووسائل الإعلام تكملة هذا الدور.

تبنت الجزائر مجموعة من التدابير من أجل تفعيل مقاربتها الدينية لمكافحة التطرف العنيف، وهو ما يتجلى على صعيد المقاربة الدينية من خلال التركيز على ضرورة توحيد المرجعية الدينية في البلاد حتى تكون دَعامة في وجه الفكر المتطرف بكافة أشكاله، بالإضافة إلى الاهتمام بتكوين الأئمة وتفعيل دور المرشدين الدينيين في نشر الوعي الديني، وإطلاق مبادرة عصبة علماء الساحل، فضلا عن فكرة

---

[1] بوحنية، الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، **مرجع سابق**.

2 يحي زبير، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب و مكافحة الإرهاب** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2012)، ص03.

[3] علي بن فايز الجحني، **الإرهاب: الفهم المفروض للإرهاب المرفوض** (الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001)، ص324.

[4] بن قرملة، **مرجع سابق**، ص-ص: 188-190.

إنشاء أكاديمية علوم الفقه والمرصد الديني لمكافحة التطرف[1]. وقد عانى الأئمة في الجزائر خلال حقبة التسعينيات من التضييق عليهم من قبل الجماعات الإرهابية، وتعرضوا للاغتيال نتيجة رفضهم لدعم أيديولوجيا التطرف العنيف في الجزائر.

وفي القطاع التربوي، تمكنت الجزائر من تعميم التمدرس بنسبة 98,4 بالمائة حتى عام 2014، وللمدرسة دور أساسي في مكافحة التطرف العنيف، وذلك من خلال مساهمتها في اكتساب المعارف الأساسية والتحلي بالمقابل بالقيم الحميدة[2]. أشار "غوانغ جوكيم"، مدير مكتب اليونسكو في بانكوك، خلال المؤتمر الدولي شهر سبتمبر 2016، إلى مساهمة التعليم في منع التطرف العنيف بقوله: "**إذا اعتمدنا بشكل حصري على القوة الصارمة لإيجاد حلول، فلن نتصدى للعديد من الظروف الكامنة التي تُولد التطرف العنيف وتدفع الشباب للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. نحن بحاجة إلى القوة الناعمة أيضا، وهذا يعني التعليم**". وقد يندرج دور مناهج التعليم في تعزيز التطرف والتطرف العنيف من خلال قيامها على الإقصاء اللغوي والعرقي، هيمنة طائفة دينية دون سواها، والعمل على الفصل بين التلاميذ المختلفين دينيا ومذهبيا[3]، في حين أن التعليم يمكنه المساهمة بصورة إيجابية وفعّالة في التكريس للحوار واحترام التنوع والتعايش في المجتمعات.

5- دور الإعلام:

كانت مساهمة وسائل الإعلام الوطنية خلال التسعينيات في مكافحة التطرف والإرهاب سببا في تعرضها لأعمال إرهابية شنيعة، بحيث تذكر بعض المصادر أن الفترة بين 1994 و1998 قد شهدت اغتيال ما يزيد عن 60 صحفيا وإعلاميا، فضلا عن عمال القطاع الآخرين[4].

يمكن للإعلام أن يلعب دورا أساسيا أيضا، وبما أن الجماعات المتطرفة تبرع في استخدام وسائط الإعلام فإنه من الضروري توظيف ذات الوسائط لتحقيق أهداف الوقاية من التطرف العنيف[1]. لكن

---

[1] L'Algérie et la Déradicalisation, **Op.Cit,** p-p : 12-15.

[2] Ibid, P.18.

[3] سانام اندرليني، وآخرون، **التعليم والهوية ومنع التطرف: من منع التطرف العنيف إلى تعزيز السلام والصمود والمساواة في الحقوق والتعددية**، مذكرة حول السياسات والتطبيق العملي لإعلام الإستراتيجيات الوطنية المعنية بمنع التطرف العنيف وتعزيز السلام المستدام، شبكة المجتمع المدني الدولي (ICAN)، (خريف 2017) ص-ص: 15-20.

[4] دحية، **مرجع سابق**، ص160.

الملاحظ في الحالة الجزائرية عدم وجود سياسة إعلامية كفيلة بالمشاركة في مواجهة التطرف العنيف، فكل ما تركز عليه قنوات الإعلام الحكومي هو المواضيع المألوفة عادةً، وحتى وإن تعلقت بجرائم المخدرات والتهريب والإرهاب فإنها لا تخرج بحلول واقتراحات للتصدي لها، فما بالك بظاهرة بحجم التطرف العنيف التي قد تنمو وتتطور دون أن يلاحظها أي أحد، حتى تتحول فجأة إلى ممارسة للعمل الإرهابي. بالتالي، لا بد من التعاون بين المؤسسة الدينية والمؤسسات الإعلامية والمدرسة، من خلال نشر التوعية والفتاوى الداعية إلى تبنّي المنهج الوسطي المعتدل.

المطلب الثالث: إستراتيجية التعاون الإقليمي والدولي.

في مجال محاربة الإرهاب، تعد الجزائر الدولة القائدة لزمام التحركات، فقد قامت بوضع مركز قيادي إقليمي في تمنراست (CEMOC) سنة 2010 لغرض التنسيق الجهوي مع كل من النيجر وموريتانيا في مجال التصدي للإرهاب العابر للحدود، كما ساهمت في إنشاء وحدة الاندماج والاتصال (FLU) ذات المهمة الاستخباراتية[2]. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تصدرت قائمة أعلى إنفاق عسكري إفريقياً في 2011، وهي تُخصص ميزانية مرتفعة للدفاع الوطني سنويا.

وتُعد لجنة الأركان العملياتية المشتركة من مبادرات التنسيق الأولى من نوعها على الصعيد العملياتي، مهمتها "متابعة وتحليل وتنسيق الأعمال في المنطقة وتحديد تواجد الجماعات الإرهابية وشبكاتها والقضاء عليها باستخدام القوات والوسائل المسخرة". تم إنشاؤها بناءً على اتفاق مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الموقع في 13 أوت 2009، وهي متكونة من أربع خلايا أساسية[3]:

- خلية العمليات: مكلفة بالتخطيط للعمليات القتالية وتحقيق التعاون وجمع المعطيات وتقديم التقارير.
- خلية الإشارة: مكلفة بضمان الاتصال بين المستوى الأعلى والمرؤوسين، والوصول السريع للمعلومات المتعلقة.
- خلية اللوجستيك: من مهامها توفير الدعم اللوجستي للوحدات المختلفة.

---

[1] International Peace institute, « L'Extrémisme Violent : Vers une Stratégie de Prévention dans L'espace Francophone », Compte – Rendu du Séminaire (07-08 Décembre 2015), p-p : 1-3.

[2] زبير، **مرجع سابق**، ص ص04- 05.

[3] نسيم بوبرطخ، "التحديات الأمنية في منطقة الساحل: ضرورة التنسيق القليمي"، **مجلة الجيش**، العدد 644 (مارس 2017)، ص ص43-44.

- خلية الاستعلامات: تتمثل مهمتها في "وضع المخططات الخاصة بالاستعلام واستغلال المعلومات الأمنية وتجسيدها على خريطة تتناول الوضع الأمني"، وأيضا إعداد تقارير دورية وتوفير بيانات حول الإرهابيين المبحوث عنهم.
- وحدة التنسيق والاتصال: ومهمتها الأساسية توفير وتبادل المعلومات الأمنية بخصوص تحركات الإرهابيين.

إن التنسيق الأمني والإستراتيجي القائم على الاستعلام وتبادل المعلومات الأمنية بين الجزائر ودول الجوار يُعد عملية هامة في مجال متابعة تحركات الجماعات والتنظيمات الإرهابية ونشاطات الجريمة المنظمة. ويعرف الاستعلام بأنه: "مجموع الأنشطة الرامية إلى البحث عن المعلومات واستغلالها لصالح الدولة وقواتها المسلحة، ويتم اعتمادها على المستوى الإستراتيجي والتكتيكي والعملياتي". ويكتسي النشاط الاستعلامي أهمية بالغة في مجال مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة، فهو "طريقة متجددة في منظومة الأمن الوطني، وهي الوسيلة المناسبة للعمل الأمني في بيئة عالمية وعربية تزداد تعقيدا"[1].

ورأت الجزائر أنه لابد من تعزيز رقابة الحدود وضرورة تكييف المؤسسات الأمنية مع الأساليب الجديدة للإرهاب والتهديدات الجديدة من خلال وضع برامج تكوين في بعض المجالات الخاصة كالمتفجرات وأمن المطارات والموانئ وتزوير وثائق الهوية بالإضافة إلى تأهيل وتكوين حرس الحدود، كما قامت بوضع إجراءات أمنية جديدة في ثماني ولايات جنوبية مثل: حظر تنقل السيارات والشاحنات خارج الطرق المعبدة خاصة في الليل، ومنع الوصول إلى 20 نقطة معروفة كنقاط عبور إلا بإذن مُسبق ويتمركز أغلبها في 6 ولايات (بشار، تندوف، أدرار، ورقلة، تمنراست، إليزي) للحفاظ على سلامة الوطن حيال المشاكل الأمنية التي تفرزها دول الساحل[2].

وفي المجال المتوسطي، أصبحت الجزائر شريكا أساسيا في مبادرات الأمن والدفاع، من خلال تبادل الخبرات والتنسيق في المجال الأمني، بالنظر إلى خبرتها في مجال مكافحة التهديدات الأمنية

[1] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص ص: 235، 239

[2] خالد بشكيط، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص182.

الجديدة، وبالنظر إلى الرؤية الأمنية الأوروبية القائمة على اعتبار دول جنوب المتوسط مصدرا لمختلف أشكال التهديدات ذات الشكل الجديد وغير العسكري عقب نهاية الحرب الباردة.

كما أن الجزائر عضو في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي تأسس في 22 سبتمبر 2011، وهو يضم 30 دولة، ويُعد تكملة للإستراتيجية الأممية المعلَن عنها في سنة 2006 والمعدَّلة في 2016.[1]

ولا تنفصل إستراتيجية التعاون الإقليمي والدولي بالنسبة للجزائر عن أدوارها الدبلوماسية، بما يعكس أهمية البُعد الدبلوماسي في السياسات الخارجية للدول، وهو البُعد الذي لا يمكن إغفال دوره في مجال مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، وذلك من خلال تشخيص طبيعة التهديد الحاصل وتدارُس أساليب التصدي له في إطار مشاريع التعاون والتنسيق بين الدول[2]. ويجري تأكيد الجزائر مرارا على دور الديمقراطية في توفير بيئة مساعدة على التصدي للتطرف العنيف، كما أنها تسعى جاهدة لتصدير فكرة وثقافة السلم الداخلي والحوار والمصالحة الوطنية كما يظهر من خلال مساعيها الدبلوماسية في ليبيا، وهذا لأنها على دراية واسعة بأن استمرار النزاعات والصراعات المسلحة يعد عاملا خطيرا لانتشار السلاح وتوفير بيئة خصبة للتطرف العنيف والعمل الإرهابي.

وفي سياق الآلية الدبلوماسية والمقاربة الأمنية للجزائر، عملت البلاد على إقناع الحكومات العربية والإفريقية بضرورة تجريم منح الفدية للجماعات الإرهابية، لأنه يُعد مصدرا أساسيا من مصادر تمويلها واستمرار نشاطاتها الاستفزازية. وقد "هندست قرار مجلس الأمن رقم 1904 الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 2009، المانع لتقديم الفدية للإرهابيين"[3].

يضاف إلى ذلك أن الجزائر، ومن خلال خبرتها التاريخية في الحرب على الإرهاب، ترى بأن الفقر والجهل والأمية هي من الأسباب الرئيسة لأزمة بناء الدولة، فلقد أكدت في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية أمنية تضامنية عبر وطنية لحل الكثير من المشاكل من خلال مراعاة العنصر البشري، أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان،

[1] كمال، مرجع سابق.

[2] بن عيسى، **مرجع سابق**، ص 244.

[3] بن عودة، مرجع سابق.

وهو ما تدعو إليه وتُلحّ على ضرورة أن يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل التنمية في الساحل باعتبارها البديل الذي يسمح بتجاوز الكثير من الصعاب.هذا ما تجلى في الدور الريادي الذي لعبته الجزائر في تأسيس "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"(NEPAD) عام 2002 والتي تمثلها وتدافع عن مصالح دول الساحل في المحافل الدولية الكبرى كقمة الدول الثمانية (G8) من خلالها، خاصة مايتعلق بالسعي لمحو الديون الإفريقية، وقبلها برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا من خلال تبني مسؤولية التنمية الإقتصادية المستدامة لإفريقيا، إضافة إلى تشجيع التجارة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة[1].لقد أصبح موضوع تنمية البلدان الفقيرة والمحرومة من المواضيع المحورية في إستراتيجيات مكافحة التهديدات الجديدة، وذلك منذ نهاية الحرب الباردة ثم عقب أحداث 11 سبتمبر 2001. وأصبحت الدول الفاشلة تهديدا حقيقيا للدول، باعتبارها معبرا أو مصدرا لمختلف أشكال المخاطر والتهديدات، ويركز عليها الإرهابيون من جماعات وتنظيمات لغرض تجنيد مقاتلين جُدد.

وحسب تقرير أمريكي حول الجهود الجزائرية، كشف بأن الجزائر قد تمكّنت من تقليص حدّة وخطورة الظاهرة الإرهابية في حدودها، خاصة من حيث استسلام عدد كبير من الأفراد، ومن حيث المواد المحجوزة المتعلقة بالعمل الإرهابي. كما تم التأكيد في سياق ذلك على أن الجهود الجزائرية لم تنفصل عن "بناء القدرات" مع دول الجوار[2]. ويأتي الاهتمام الدولي بالتعاون مع الجزائر بالنظر إلى انتمائها إلى فضاء جغرافي وبيئة أمنية ذات خصوصيات معينة، بالإضافة إلى الخبرة الجزائرية وإثبات نجاح السلطات في إحباط عديد المحاولات الإجرامية في الداخل وعلى حدودها البرية الممتدة، بالتالي أصبحت الدولة الأنسب من الناحية التكتيكية والبراغماتية لأداء مهام فعالة في إطار التعاون مع الولايات المتحدة[3].

بالتالي، تعد الجزائر طرفا فعّالا في مجال مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وهو ما يتضح من خلال الاهتمام الدولي بالتعاون معها في هذا المجال. لقد أصبحت مكافحة التطرف العنيف والإرهاب محورا أساسيا في السياسة الأمنية والدفاعية للجزائر، انطلاقا من

---

[1] بشكيط، **مرجع سابق**، ص182.

[2] "التقرير الأمريكي حول مكافحة الإرهاب: الجزائر نجحت في شلّ نشاطات التنظيمات الإرهابية"، شوهد في: 2017/01/18، http://www.tsa-algerie.com/ar/

[3] كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، ط1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص123.

تحولات البيئة الأمنية والإستراتيجية في عصر العولمة، وتهديدٌ أمني بحجم التطرف العنيف في حاجة إلى التعامل معه وفقَ إستراتيجية واسعة تنطلق من منظور الأمن الشامل، وهو ما أصبحت الجزائرُ أكثر اقتناعا به، ولكنها لا تزال في المقابل تواجه تحديات عدّة تتمثل أساسا في ضرورة تفعيل أكبر لتدابير الوقاية من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

وفي ظل سير الوضع الأمني في ليبيا نحو مزيد من الاضطراب، خاصة مع الحدود الشاسعة التي تجمعها بالجزائر، أتت مسودة تعديل الدستور (ماي 2020) لتتناول عنصرا جديدا يتعلق بإمكانية أن تتدخل الجزائر عبر الجيش خارج الحدود لاستعادة السلم في المنطقة، وذلك بعد الاتفاق مع الأطراف المعنية، في إشارة واضحة لمواكبة مستجدات الوضع الأمني في كل من ليبيا وحتى مالي بالنظر إلى الكمّ الهائل من التهديدات التي تأتي منهما[1].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، مشروع تمهيدي لتعديل الدستور، ماي 2020.اُنظر ص.05 من مذكرة المشروع، وص.11 من المشروع التمهيدي للتعديل.

خاتمة الفصل الرابع واستنتاجاته:

عاشت الجزائر في حقبة تسعينيات القرن الماضي تأثيرات واسعة ومتعددة الأبعاد لظاهرة التطرف والإرهاب المحلي (الوطني)، والذي كان نتاجا لتراكمات فترة ما بعد الاستقلال والأزمة السياسية التي عاشتها البلاد نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، وقد كانت للظاهرة تأثيرات واسعة النطاق على البيئة الداخلية للجزائر من خلال أعداد القتلى والضحايا، والخسائر المادية والتكلفة الاقتصادية والسياسية للإرهاب.

عملت الجزائر على تبني إستراتيجية كان يطغى عليها الطابع الأمني والعسكري في البداية، بالنظر إلى طبيعة التهديد وحدود، إذ ارتكز على الصعيد الداخلي– الوطني، لكن تطورات وتحولات الظاهرة الإرهابية بعد 2001 من حيث التمدد الجغرافي والانتشار، ومن حيث الوسائل والأساليب المستخدَمة، جعلت الجزائر أكثر إدراكا لأهمية الآليات غير العسكرية والإجراءات الوقائية والرادعة للتطرف العنيف والإرهاب. تمكنت بفضل ذلك من مواكبة التحولات الإستراتيجية في المنطقة العربية والعالم، وفي فضائها الجهوي والإقليمي، ساعيةً إلى تصدير سياسات وأفكار إلى دول الجوار التي تعاني أزمات ومشكلات أمنية، مثل ليبيا ودول الساحل الإفريقي، ومن ضمن تلك السياسات: المصالحة الوطنية وضرورة نشر ثقافة السلم، بالإضافة إلى التأكيد على دور الديمقراطية في التصدي للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

من أهم الاستنتاجات التي يمكن تقديمها بالنسبة لهذا الفصل من الدراسة ما يلي:

- تنوعت الأسباب التي جعلت الفكر المتطرف العنيف لدى بعض أطياف المجتمع الجزائري يتزايد، ولم تنفصل مرجعياته عموما عن مرجعيات الفكر التكفيري في المنطقة العربية، القائم على قتال الأنظمة الحاكمة ونشر العنف بأبشع صوره.
- تحولات الظاهرة الإرهابية خلال العقدين الأخيرين قد جعلت الجزائر تكيّف إستراتيجيتها في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب مع تلك التحولات والحركيات، خاصة وأن التنظيمات المتطرفة أصبحت أكثر استثمارا في انكشاف الحدود تحت تأثير العولمة والتطور التقني وثورة المعلومات.

- لقد انتقلت الجزائر من استخدام تعبير "**مكافحة الإرهاب**" إلى استخدام تعبير "**مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب**" خلال السنوات الأخيرة، وهذا يرتبط بإدراكها لنسبية أو عدم نجاعة الحلول الأمنية بشكل تامّ في التصدي لظواهر التطرف والإرهاب. فالتطرف يقع على مستوى الفكر والشعور، قبل أن يتحول إلى ممارسة للنشاطات العنيفة والأعمال الإرهابية، بالتالي فإن الإستراتيجيات غير العسكرية والطويلة المدى تكون أكثر فائدة في مواجهة التطرف العنيف.
- ثنائية الجريمة المنظمة والإرهاب حاضرة في تحديد تأثيرات وانعكاسات التطرف العنيف في المنطقة العربية بعد 2001 ثم بعد 2011 على الجزائر، فبين هاذين التهديدين الأمنيين علاقة عضوية تزيد من تعقيد التهديد، وقد أفرزت خصوصيات البيئة الأمنية في المنطقة العربية خلال العقد الأخير من الزمن تأثيرات كبيرة على صعيد الأمن الوطني الجزائري في ظل الانكشاف الأمني للحدود، مما جعل الجزائر تؤكد مرة أخرى على ضرورة التعاون في المجال الإقليمي والدولي للتصدي للظاهرة الإرهابية بشكل عامّ.
- كان من المحتمل أن تكون لظاهرة التطرف العنيف في المنطقة العربية بعد 2011 تداعيات على الأمن المجتمعي للجزائر، وهو ما جعل الجزائر تؤكد على توحيد المرجعية الدينية (الإسلام السني المعتدل) وتحاول استعادة دور المساجد في التوعية بمخاطر التطرف الديني.
- عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في صفوف التنظيمات المتطرفة في الشرق الأوسط إلى بلدانهم الأصلية تظل من الهواجس الأمنية غير المعبَّر عنها بالنسبة للجزائر، بالنظر إلى قلة أعداد الجزائريين المنخرطين في صفوف تنظيم "داعش" الإرهابي مقارنة بجنسيات أخرى من داخل وخارج المنطقة العربية، ولكن يجب الالتفات إلى ذلك من خلال استحضار تأثيرات فترة الجهاد الأفغاني وتشكُّل ظاهرة الأفغان العرب، بحيث أن عودتهم إلى دول عربية كمصر والجزائر والأردن كانت سببا في انتشار التطرف والتهديد الإرهابي داخل هذه البلدان.
- لقد أثر الوضع الأمني في تونس ومنطقة الساحل الإفريقي، وبشكل حادّ في ليبيا بعد سقوط نظام "القذافي"، في الأمن الوطني الجزائري مما جعل الجزائر تتصدى بالسبل كافة لظاهرة انتشار الأسلحة وعبور المخدرات وفلول الجماعات الإرهابية، وقد شهدت إحباط العديد من المحاولات الإرهابية خلال السنوات الأخيرة كما تم تناوله في هذا الفصل.
- تعد الجزائر ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لقضايا التعاون الإقليمي والدولي، نظرا لما اكتسبه من خبرة طويلة وبُعد نظر في مجال مكافحة التطرف العنيف والظاهرة الإرهابية خلال حقبة التسعينيات، ثم بالتزامن مع التأثيرات الحاصلة والمحتمَلة لكافة أشكال التهديدات الأمنية الجديدة والمتجددة على صعيد

أمنها الوطني الذي لا يمكن فصله عن الأمن الإقليمي في ظل عولمة المشكلات وضرورة التعاون في مكافحة ظاهرة بحجم الإرهاب العابر للحدود.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة ظاهرة التطرف العنيف في المنطقة العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وحتى حدود 2018، ثم تأثيراتها على الجزائر، من خلال التطرق بدايةً إلى بعض المفاهيم الأساسية التي وجب التمييز بينها، كالتطرف والتطرف العنيف والراديكالية والإرهاب. فالتطرفُ هو نقيض الاعتدال، ومتى تحول الفرد المتطرف إلى اقتناع تام بممارسة العنف من أجل التغيير أصبح متطرفا عنيفا، في حين أن الراديكالية هي العملية التي يجري خلالها الانتقال من وضع إلى وضع، تحت ظروف البيئة النفسية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وصولا إلى قابلية الإقدام على ممارسة العمل الإرهابي، ليشكل الإرهاب من خلال ذلك فعلا ممزوجا بالرعب والهلع بالنسبة للأفراد والدول والمجتمعات. والتطرف العنيف كمفهوم ظل –حتى وقت ليس ببعيد– لا يحظى باتفاق حول تعريفه، في حين وصفه البعض بالغموض والتوظيف تبَعا لسياسات وأيديولوجيات معينة، شأنه شأنُ مفهوم الإرهاب، وهذا في حدّ ذاته من أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة في إنجاز هذه الدراسة.

وقد تطرقت الدراسة إلى أهم المقاربات النظرية لفهم وتفسير ظواهر وسلوكيات العنف والإرهاب، والتي يمكن إسقاطها على ظاهرة التطرف العنيف في المنطقة العربية. فالتطرف العنيف لا يكون وليد اللحظة أو بدافع الصدفة، وإنما تصنعه تراكمات الماضي والحاضر، وتُنتجه بيئة تنطوي على ظروف معينة نفسيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وحتى أمنيا. إن خصوصيات البيئة العربية على اختلافها منذ تفجيرات 11 سبتمبر 2001 وأحداث ما عُرف بموجة الحراك العربي بعد 2011، باتت تشكل مجالا خصبا لدراسة التهديدات الأمنية الجديدة، خاصة ما تعلّق بإنتاج التطرف العنيف والإرهاب، وإن كان الدين الإسلامي ينبذ مثل هذه الظواهر الشاذّة فإن مرجعيات فكرية "متطرفة" عديدة تمكّنت من التكريس للتطرف واستقطاب أتباع ومتعاطفين على الأقل فكريا، وهي المرجعيات التي كان لها أثر بارز في تكوين جماعات ثم تنظيمات متطرفة وإرهابية في المنطقة على مرّ عقود من الزمن.

إن تحديد المفاهيم أمر أساسي في أي بحث أكاديمي، لأنه بمثابة المدخل للتعرف على حقيقة الظواهر وما يمكن أن تنتجه من أبعاد، كما أنه ضروري من أجل وضع الإستراتيجية الأنسب للتصدي للظواهر السلبية والتهديدات الأمنية، كما هو الحال مع ظاهرة خطيرة بحجم التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. بالتالي، حاولت الباحثة من خلال هذا العمل تقديم مقاربة معرفية للتطرف العنيف بشكل عام، قبل الانتقال إلى تناول خصوصياته في ظل السياقات المختلفة في المنطقة العربية منذ 2001.

لقد شكّلت فترة الجهاد الأفغاني خلال ثمانينيات القرن الماضي محطة هامة في تاريخ التطرف العنيف والظاهرة الإرهابية في بُعدها العالمي، فقد استقطبت تلك المحطة أفرادا من جنسيات مختلفة، وعلى إثرها برز تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن، والذي تمكّن من اكتساب فروع له في مواقع إستراتيجية من المنطقة العربية، فكان منها: فرعُ تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين ثم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. نال تنظيم القاعدة شهرة واسعة، انطلاقا من أيديولوجيته القائمة على قتال "العدو البعيد" متمثلا في الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث كان التنظيم المسؤول عن أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شكّلت فاصلا محوريا في الواقع الأمني بالمنطقة العربية، وأدّت إلى مراجعة مدرَكات الدول وإستراتيجياتها، خاصة في التعامل مع الظاهرة الإرهابية التي أصبحت عالمية عابرة للأوطان. على الصعيد الأكاديمي، أدت تلك الأحداث إلى تطوير المقاربات النظرية والمنهجية لدراسة ظواهر التطرف والإرهاب، فبرزت اجتهادات غربية ركزت على دراسة نفسية الشخصية المتطرفة، وظروف البيئة المنتجة للتطرف العنيف.

مع نهاية 2010 ومطلع العام 2011، برزت موجة الحراك في المنطقة العربية، لتشمل عددا من الدول التي عانت بالفعل من تداعيات سلبية لممارسات أنظمة بقيت سنوات طويلة على سُدّة الحكم، ونتجت عن الحراك العربي أوضاعٌ جديدة لم تكن بحجم طموحات الشعوب التي طالب بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وإنما تفاقم حجم التهديد الأمني الناجم عن التطرف العنيف والإرهاب، فبرز تنظيم إرهابي مارس كافة أشكال الوحشية وامتدت تأثيراته إلى كافة ربوع المنطقة العربية والعالم، هو تنظيم "الدولة الإسلامية" الذي عُرف بتسمية "داعش" اختصارا. لقد تمكن تنظيم "داعش" الإرهابي من استقطاب عشرات الآلاف من الأفراد من جنسيات مختلفة عبر العالم، مستثمرا في حجم التطور الذي بلغته وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من خلال شبكات الإنترنت التي أصبحت منصة لنشر الفكر المتطرف وتجنيد الأفراد. ولم يتوقف الأمر عند استقطاب الأفراد من المنطقة العربية، من ذوي المرجعيات الدينية المتشددة، وإنما تمكّن التنظيم أيضا من استقطاب عشرات الآلاف من الأفراد عبر مختلف دول العالم بصورة غير مسبوقة في تاريخ التنظيمات الإرهابية، مما جعل ظاهرة المتحولين دينيا (في إشارة إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خارج المنطقة العربية) تُفسَّر إما بدافع المغامرة أو لأنهم تعاطفوا مع أيديولوجية التنظيم وحُلمه في إقامة دولة الخلافة الإسلامية، وهي الفكرة التي أُحيطت بطوباوية ورمزية لم يسبق لها مثيل. بالتالي، أصبحت ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تطغى على المشهد الأمني في

المنطقة العربية بوجه الخصوص، إذ فاقت أعدادها كل التوقعات، مشكّلةً عامل قوة بالنسبة لتنظيم "داعش" الإرهابي.

لقد استفادت الجماعات والتنظيمات المتطرفة من خصوصيات البيئة الأمنية في المنطقة العربية خلال فترة الحراك العربي وما أعقبها، وذلك في إعادة تنظيم نفسها واقتناص الفرص لاستقطاب آلاف الشباب ممن أصبحوا أكثر رغبة في تغيير واقعهم والانتقام من حكوماتهم التي مارست القهر والقمع والمحسوبية والفساد في حقهم وحق مجتمعاتهم لعقود طويلة. فكان الانضمام إلى تنظيم "داعش" وفروعه في المنطقة العربية، بتلك الحماسة وبذلك الحجم، عاملا خطيرا لتغذية المعضلة الأمنية في المنطقة، وهو ما ولّد هواجس لدى الدول ومن بينها الجزائر.

وبالعودة إلى المقاربة المعرفية والنظرية للتطرف العنيف، يتضح بأن انتشار هذا التهديد الأمني في المنطقة العربية إنما هو نتيجة لتداخل عوامل عديدة ومتنوعة، قد نبالغ في ربطها بالعامل الخارجي متمثّلا في التدخلات والمصالح الأجنبية، ولكنها بالتأكيد مرتبطة بصورة أكبر بظروف البيئة المنتجة والبيئة المهيَّأة لبروز متطرفين عنيفين، دون إغفال المقاربة الأيديولوجية في تفسير هذه الظاهرة، نظرا للمرجعيات الفكرية المتشددة التي كرّست للفكر المتطرف دينيا في المنطقة العربية على مرّ عقود من الزمن، وخاصة مع انتشار الإنترنت وسهولة التواصل وتلقّي المعلومة.

أدى التحالف الدولي لمكافحة تنظيم "داعش" الإرهابي في سوريا والعراق إلى تراجع أعداد المقاتلين الأجانب في صفوفه، وهو ما اتضح فعليا منذ 2016، بعد أن فاقت أعدادهم 30 ألف منخرط من جميع أنحاء العالم. وإن كانت هذه الحرب قد حققت نتائج مُرضية على أرض الواقع، من خلال تحرُّر مناطق عديدة في كلتا الدولتين (أي سوريا والعراق) من قيادات التنظيم وأفراده، إلا أن الجزم بالقضاء على التطرف العنيف والظاهرة الإرهابية من خلال محاربة تنظيم "داعش" في الشرق الأوسط لا يمكن اعتباره حكما مطلقا، مادامت الأسباب والظروف المؤدية إلى تشكل متطرفين عنيفين جُدد متوفرة، ومن أبرزها عامل قمع الأنظمة الحاكمة لشعوبها (كما يجري في سوريا، العراق ومصر) وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العموم. هذا فضلا عن أن التطرف كظاهرة فكرية لا يمكن التحكم فيه أو التعرف عليه إلا إذا تجلى في صورة ممارسة أنشطة عنيفة وإرهابية، فهو إذًا بمنزلة القنبلة الموقوتة.

وبالحديث عن الجزائر فإنها عانت من تأثيرات الظاهرة الإرهابية خلال التسعينيات، عندما كان الإرهاب الذي عملت على التصدي له وقتها ذا بُعد وطني، وكانت له دوافع لم تخرج عن سياق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتردّية في الداخل منذ منتصف الثمانينيات تقريبا. وأدت تطورات الظاهرة الإرهابية خلال العقدين الأخيرين إلى التحول في التصور الجزائري والرؤية الأمنية للتصدي للتهديدات الجديدة ومن ضمنها التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، فالتهديد الحالي عابر للحدود الوطنية الضيقة، قادر على التمدد والانتشار والتوسع جغرافيا والتأثير بشكل كبير، نظرا لتطور الوسائل والأساليب الموظفة لدى الجماعات والتنظيمات المتطرفة وفي مقدمتها العامل التقني وانتشار استخدام الإنترنت.

لقد أدى امتداد التهديد الإرهابي من خلال تنظيم "داعش" في الشرق الأوسط إلى خلق هواجس أمنية بالنسبة للجزائر، فهي تعرف انكشافا أمنيا في حدودها مع كل من تونس وليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي. هذا الانكشاف هو عامل محوري في انتشار التهديدات اللاتماثلية، التي لا تَعتبر الحدود الوطنية حاجزا لها، كالتطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة، وهو أيضا العامل الذي يشكل صعوبة في التحكم فيها. وقد أصبح نشاط الجماعات والتنظيمات المتطرفة أكثر ارتباطا بنشاطات التهريب وتجارة المخدرات والسلاح، بحيث تعود المنفعة على الطرفين (الإرهابيين وأفراد التنظيمات الإجرامية)، واعتُبر الوضع الأمني في ليبيا ومنطقة الساحل، نتيجة غياب السلطة وحالة الانفلات الأمني والمشكلات الأخرى، أكثر العوامل المشجعة على تمرير الأسلحة وتسلل المتطرفين العنيفين. وقد شهدت الجزائر أحداثا إرهابية مثل حادثة "تيقنتورين" سنة 2013، وحادثتي قسنطينة وتيارت سنة 2017، والتي أتت نتيجة لمخلّفات بيئة الأزمة الأمنية في دول الجوار وامتداد تأثيرات التطرف العنيف في المنطقة العربية خلال العقد الحالي نحو المنطقة المغاربية ككلّ.

وعمدت الجزائر إلى تبنّي إستراتيجية متنوعة في التعاطي مع ظاهرة التطرف العنيف والإرهاب، فتم الانتقال من الأسلوب الأمني خلال التسعينيات، والذي كان يتماشى مع طبيعة التهديد (إرهاب داخلي)، إلى تطبيق تدابير تتراوح بين الحل السياسي والاجتماعي بأبعاد أمنية، مثل سياسة السلم والمصالحة الوطنية التي نتج عنها عودةُ آلاف الأفراد من الجبال، بالإضافة إلى الاندماج أكثر وبصفة فاعلة في إستراتيجيات التعاون الإقليمي والدولي بما يواكب حركيات وتحولات التهديد. وفي مقابل ذلك، تؤكد الجزائر على دور المؤسسة الدينية (المسجد) والتربوية في نشر الوعي والتصدي للفكر المتطرف،

لكنه دور لا يزال في حاجة إلى الترقية والتكريس، من أجل محاربة أشكال أخرى من الآفات في المجتمع الجزائري. كما يجري التأكيد على دور الديمقراطية في التأسيس لبيئة تتصدى للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، عبر تبنّي إجراءات سياسية تتجاوز منطق التهميش وقمع المعارضين.

لقد حاولت الدراسة تقديم قراءة في طبيعة التحولات والتأثيرات التي أفرزتها الخصوصيات الأمنية للبيئة العربية خلال فترة امتدت من أحداث 11 سبتمبر 2001 وحتى حدود 2018، وكان من أبشع صور تلك التأثيرات ظاهرةُ التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب التي استفادت من التطور التقني والمعلوماتي ومن انكشاف الحدود الجغرافية أمام مختلف أنوع التهديدات الجديدة والمتجددة. وقد اقترنت ظاهرة التطرف العنيف في المنطقة العربية، من حيث النشأة والتمدد والانتشار، بعوامل وظروف ارتبطت أساسا بالأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما كانت له تأثيرات كبيرة على الأمن الوطني للجزائر. بالتالي فإن النتائج التي يمكن تسجيلها في ختام هذه الدراسة، وهي التي تؤكد الفرضيات المحددة سلَفا، تكون كالآتي:

* تعد المقاربة المعرفية للتطرف العنيف محطة ضرورية من أجل تقديم تعريف واضح ودقيق له، وذلك من خلال تمييزه عن المفاهيم المتداخلة أو المتشابهة معه وهي: التطرف، الإرهاب والراديكالية. كما أن تحديد المفاهيم والمقاربات النظرية أساسي من أجل إعداد إستراتيجيات المواجهة، ويعد إطلاق وصف التطرف العنيف مؤشرا على الأبعاد المتعددة والمتداخلة للظاهرة، والتي تستوجب التنويع في سياسات التعامل معها باتّخاذ إجراءات أمنية وأخرى رادعة لإنتاج وتطور التطرف العنيف.
* ارتبطت حركيات إنتاج التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في المنطقة العربية بالعوامل والظروف المختلفة، بما فيها الأمنية التي ميّزت المنطقة منذ تفجيرات 11 سبتمبر 2001 ثم تداعيات موجة الحراك العربي بعد 2011. ولم يكن ذلك بمعزل عمّا شهدته وسائل الإعلام والاتصال من تطور هائل، بحيث استفادت منها الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية.
* اقترنت ملامح وأبعاد التطور الذي عرفته نشاطات التطرف العنيف في المنطقة العربية بعد 2001 بتحولات الظاهرة الإرهابية على صعيد الوسائل والأساليب والانتشار الجغرافي وامتداد التأثير، والاستفادة تحديدا من التطور التقني والمعلوماتي في استحداث أنماط جديدة للعمل الإرهابي ونشر أيديولوجيا التطرف العنيف واستقطاب الأفراد.

* ترتبط تأثيرات التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في المنطقة العربية على الأمن الجزائري بحدود انتشار التهديد الأمني الناجم عنه، ومدى قدرة الجزائر على المواجهة من خلال إستراتيجية واسعة تضع البُعد الوقائي على رأس أولوياتها في مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة. وإن كانت الجزائر تمتلك قدرة عسكرية وإستراتيجية أمنية محكَمة أثبتت نجاحَها في التعامل مع الظاهرة الإرهابية في ظل التحولات الأمنية وانتشار مختلف أشكال التهديدات العابرة للحدود، فإن البُعد الوقائي في مواجهة التطرف العنيف لا يزال يعاني ثغرات على أصعدة عديدة. ولذلك تقع على الجزائر مسؤولية الاهتمام بصورة أكبر بدور المؤسسات الدينية والتربوية والإعلامية في نشر الوعي بخطورة الفكر المتطرف العنيف على أمن المجتمع والوحدة الوطنية، وكذا العمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وترسيخ الديمقراطية التشاركية واحتواء الفئات المعارضة كأسلوب لمواجهة كل مظاهر التطرف العنيف التي يمكن أن تبرز نتيجة الإقصاء والقمع.

ملاحق الدراسة

ملحق (1): مخطط يبين متوسط أعمار المجنّدين الأجانب في تنظيم "داعش" حسب منطقة المنشأ.

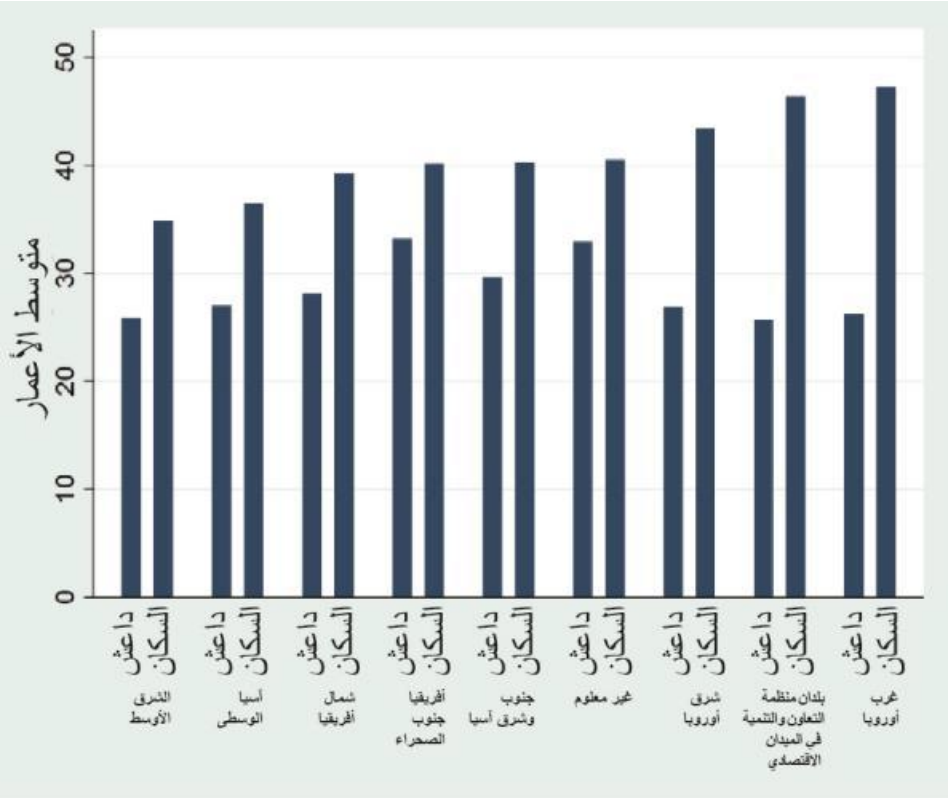

المصدر:مجموعة البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **العدالة الاجتماعية والاقتصادية لمنع التطرف العنيف** (أكتوبر 2016)، ص14.

ملحق (2): دائرة نسبية توضح مستويات التعليم لدى المقاتلين الأجانب في صفوفتنظيم "داعش".

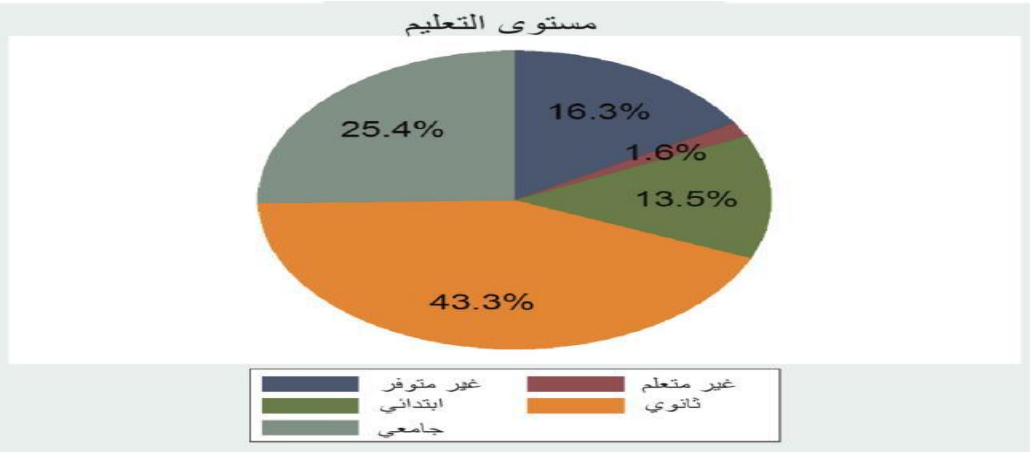

المصدر:مجموعة البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **العدالة الاجتماعية والاقتصادية لمنع التطرف العنيف** (أكتوبر 2016)، ص14.

ملحق (3): دائرة نسبية توضح الأدوار المفضلة بالنسبة لفئة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

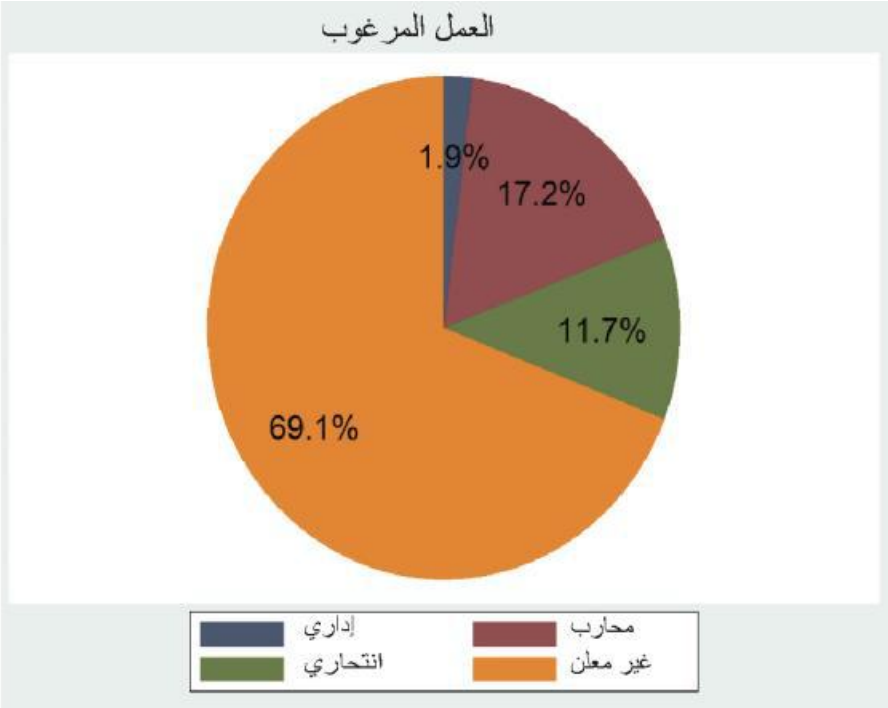

المصدر:مجموعة البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **العدالة الاجتماعية والاقتصادية لمنع التطرف العنيف** (أكتوبر 2016)، ص17.

قائمة المراجع والبيبليوغرافيا

أولا: باللغة العربية.

1- الوثائق الرسمية:

- جامعة الدول العربية، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، القاهرة، 22 أفريل 1998.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، مشروع تمهيدي لتعديل الدستور، ماي 2020.

2- الكتب:

- إبراهيم.فؤاد. **داعش من النجدي إلى البغدادي: نوستالجيا الخلافة**. ط1. بيروت: مركز أوال للدراسات والتوثيق، 2015.
- أحمد خميس بسيوني.هبة الله.**الإرهاب الدولي: أصوله الفكرية وكيفية مواجهته**. مصر: الدار الجامعية، 2009.
- أي هودسن. ريكس.**الإرهاب من وجهة نظر علم الاجتماع و علم النفس**.تر. عبد الرحيم صالح. الأردن: دار اليازوري، 2013.
- أرندت. حنة. **في العنف**. تر.إبراهيم العريس. ط1. بيروت: دار الساقي، 1992.
- بادي. برتران وآخرون.**أوضاع العالم في 2015: الحروب الجديدة**. تر. نصير مروة. ط1. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015.
- بادي. برتران.**زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية**. تر. جان ماجد جبور. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- بوكراع. لياس.**الجزائر.. الرعب المقدس**. تر. خليل أحمد خليل. ط1. لبنان: دار الفارابي، 2003.
- بكيس.نور الدين.**الحركات الاحتجاجية في المجتمع الجزائري: من المواجهة إلى الاحتواء**. تلمسان: دار النشر الجامعي الجديد، 2018.
- بلهول. نسيم. **التطرف السياسي: رؤية أمنية، دينية وسياسية**. عمّان: دار أمواج، د. س. ن.
- بن عيسى.محسن.**الإرهاب من العنف السياسي إلى التهديد الإستراتيجي**. ط1. تونس: الدار المتوسطية للنشر،2018.
- الجحني.علي بن فايز.**الإرهاب: الفهم المفروض للإرهاب المرفوض**. الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001.

- الجحني.علي بن فايز.**أثر الإرهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.
- دريفوس. روبرت. **لعبة الشيطان: دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي**. ط1.تر. أشرف رفيق. مصر: مركز دراسات الإسلام والغرب،2010.
- هارون.فرغلي.**الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**. مصر: دار الوافي، 2006.
- الهاشمي.هشام.**عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**.ط1. العراق: دار بابل،2015.
- هيغهامر. توماس.**الجهاد في السعودية: قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب**.تر. أمين الأيوبي.ط1. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013.
- حبيب.كمال.**العنف بتأويل ديني.. الحالة المصرية**. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2014.
- الحيدري.إبراهيم.**سوسيولوجيا العنف والإرهاب: لماذا يفجر الإرهابي نفسه وهو منتش فرح؟**. ط1. بيروت: دار الساقي، 2015.
- حسين علي.ناهد.**ربيع الثورات العربية: أسبابه وتحولاته**.ط1. عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014.
- حرب.علي.**ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الدكتاتوريات والأصوليات**. ط1. لبنان: الدار العربية للعلوم- ناشرون،2011.
- اليوسف. عبد اللهبن عبد العزيز.**الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف**. الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2006.
- كوندناني.ارون.**المسلمون قادمون: الإسلاموفوبيا والتطرف والحرب الداخلية على الإرهاب**.تر. شكري مجاهد. ط1. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016.
- لخضاري. منصور.**تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**.ط1.أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
- محمد الحسن.إحسان.**علم اجتماع العنف والإرهاب: دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي**. ط1. بغداد: دار وائل، 2008.
- موسى أبو شيخة. عيسى.**إستراتيجية الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية**. ط1. الأردن: دائرة المكتبة الوطنية، 2016.

- المنياوي.رمزي.**الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى**. ط1. القاهرة: دار الكتاب العربي، 2012.
- معتوق.جمال.**مدخل إلى سوسيولوجيا العنف**. ط1. القاهرة: دار الكتاب الحديث الحديث، 2012.
- محمد موسى. مصطفى.**الإرهاب الإلكتروني: دراسة قانونية، أمنية، نفسية، اجتماعية**.ط1. مصر: دار الكتب والوثائق القومية المصرية، 2009.
- محمد مسعد. محي.**المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم العربي (ثورات الربيع العربي)**.ط1. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2012.
- محمد صالح. جلال الدين.**الإرهاب الفكري: أشكاله وممارساته**. الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.
- محمد يوسف حربة.أحمد.**الإرهاب والأمن الجنائي..الظواهر الإجرامية (الندوة العلمية حول استشراف التهديدات الإرهابية)**. الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.
- مصباح دبارة.مصطفى.**الإرهاب: مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي**.ط1. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990.
- مصلوح. كريم.**الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**. ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
- نسيرة. هاني.**التطرف والفتن في الإسلام: النص والتاريخ**.ط1. د. د. ن: معهد العربية للدراسات، 2014.
- سلاطنية. بلقاسم. حميدي.سامية.**العنف والفقر في المجتمع الجزائري**. ط1. القاهرة: دار الفجر، 200.
- سعدي.محمد.**حول صراع الحضارات: حوارات ومقالات مختارة لصامويل هنتنغتون**. الدار البيضاء: إفريقيا للشرق، 2006.
- عبد الحميد.صلاح.**تنظيم داعش وإدارة الوحشية**. ط1. الجيزة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2015.
- عبد الفتاح عبد الكافي. إسماعيل.**معجم مصطلحات عصر العولمة**. القاهرة: د. د. ن، 2003.
- عبد الصادق.عادل.**أسلحة الفضاء الإلكتروني في ضوء القانون الدولي الإنساني**. مصر: مكتبة الإسكندرية، 2016.

- عبشة.المبروك.**الحركات الإسلامية في الجزائر بين 1931- 1991 مع مقارنة بين حركة النهضة التونسية والجبهة الإسلامية للإنقاذ**.ط1. تونس: دار الشروق،2012.
- عوض الهزايمة.محمد.**قضايا دولية: تركة قرن مضى و حمولة قرن أتى**. ط1. عمّان: دار الحامد، 2007.
- العزب موسى.عايدة.**جذور العنف في الغرب الإفريقي- حالتا مالي ونيجيريا**.السودان: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015.
- عطوان.عبد الباري.**الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل**. ط1. بيروت: دار الساقي،2015.
- عطية. إدريس.**التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي**. ط1. د. ب. ن: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2018.
- العقيدي. حازم.**كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية و دورها**. ط1. القاهرة: دار العربي، 2016.
- فرويد. سيغموند.**مختصر التحليل النفسي**. تر. جورج طرابيشي. ط2. بيروت: دار الطليعة، 1986.
- فرحاتي. عمر. أوشريف.يسرى.**تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**. ط1. الجزائر: الدار الجزائرية، 2016.
- فتحي عبد. محمد.**الإرهاب والمخدرات**. ط1.الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005.
- الصمّادي. فاطمة. (محررا).**تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014.
- راغب.نبيل.**موسوعة قواعد اللعبة السياسية: دراسة تحليلية نقدية**. القاهرة: دارغريب، 2002.
- روبرت غير. تيد.**لماذا يتمرد البشر؟**. ط1.الإمارات العربية المتحدة: منشورات مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- شحادة.مروان.**تحولات الخطاب السلفي: الحركات الجهادية – حالة دراسة (1990-2007)**.ط1. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.
- شكري.غالي.**أقنعة الإرهاب: البحث عن علمانية جديدة**. القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، د. س. ن.

- شعبان. عبد الحسين.**التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية (مع إشارة خاصة إلى العراق)**. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2017.
- شفيق.حسنين.**الإعلام الجديد والجرائم الإلكترونية: التسريبات، التجسس الإلكتروني، الإرهاب الإلكتروني**. مصر: دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، 2015.
- توفيق إبراهيم.حسنين.**ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. ط3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- الخميّس.عثمان بن محمد.**حقبة من التاريخ**. الإسكندرية: دار الإيمان، 2009.
- مجموعة باحثين. **الإرهاب والتهريب في تونس: دراسات في الوضعية الراهنة**. تونس: منشورات المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2017.
- مجموعة باحثين. **وسائل منع ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي الغرب (أوراق ونقاشات مؤتمر)**. عمّان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2016.
- مجموعة باحثين. **الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين**. ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
- مجموعة باحثين.**الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**.ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002.
- مجموعة باحثين.**سر الجاذبية.. داعش: الدعاية والتجنيد (أوراق ونقاشات مؤتمر)**. عمّان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2014.
- مجموعةباحثين.**العنف: قضايا وإشكالات (ملفات بحثية)**. الرباط: منشورات مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2018.
- مجموعةباحثين. **صعود الراديكالية الدينية في العالم العربي (أوراق ونقاشات مؤتمر)**. ط1. بيروت: مؤسسة فريدريش إيبرت،2014.

3- المجلات والدوريات:

- أبو بكر.بكر. "الإرهاب الإلكتروني من الدعاية والاستقطاب إلى اكتساح المجال الافتراضي". **مجلة ذوات**، العدد 46 (2018).
- باري. عبد اللطيف. "الظاهرة الإرهابية في الجزائر وتأثيراتها على وضع الدولة".**مجلة المعيار**. المجلد 11، العدد 21، (أفريل 2010).

- بوطربخ. نسيم. "التحديات الأمنية في منطقة الساحل: ضرورة التنسيق القليمي".**مجلة الجيش**. العدد 644، (مارس 2017).
- بوست. جيرولد. "الهوية الجماعية: غرس الكراهية منذ نعومة الأظافر".**مجلة التصدي للعقلية الإرهابية** (وزارة الخارجية الأمريكية: أجندة السياسة الخارجية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، د. س. ن).
- بشارة.عزمي."في ما يسمى التطرف".**دورية سياسات عربية**.العدد 14، (ماي 2015).
- جاسم حمدان.نصيف."الحرب الرقمية لتنظيم داعش".**مجلة كلية التربية الأساسية**.المجلد 21، العدد 91،(2015).
- دندن.عبد القادر. "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكة الاتّجار بالمخدرات – شمال إفريقيا نموذجا".**دورية سياسات عربية**.العدد 08، (أفريل 2014).
- هوفمان.بروس. "شكل من أشكال الحرب النفسية".**مجلة التصدي للعقلية الإرهابية**(وزارة الخارجية الأمريكية: أجندة السياسة الخارجية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، د. س. ن).
- هيغهامر.توماس."جهاد، نعم، لكن ليس ثورة: تصدير العنف الإسلاموي في المملكة العربية السعودية".**المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط**.تر. مركز التمدن للدراسات (ديسمبر 2009).
- ولد يوسف. ميلود. "الإرهاب الإلكتروني والطرق الحديثة لتكوين التنظيمات الجهادية عبر شبكة الإنترنت".**مجلة الدراسات القانونية**. المجلد 03، العدد 02، (جوان 2017).
- زياني.صالح."الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية".**دفاتر السياسية والقانون** (أفريل 2011).
- ياخوية.إدريس."جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب أنموذجا".**دفاتر السياسة والقانون**.العدد 11 (جوان 2014).
- كاظم كاطع. سناء. "المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي". **مجلة دراسات دولية**. العدد 45 (د. ت. ن).
- كيشانة.محمود."التطرف بين الدين والتدين". **مجلة ذوات**. العدد 06 (2015).
- مجيدي.عبد المجيد. "المشترك الديني في مواجهة عقار التطرف".**مجلة ذوات**، العدد 06(2015).
- محمد توفيق.نرمين."كيف تهدد التنظيمات الإرهابية الأمن في القرن الإفريقي ؟".**مجلة السياسة الدولية**. العدد 213(أفريل 2018).

- سعود. الطاهر. "المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب".**سياسات عربية**. العدد 34 (سبتمبر 2018).
- عبد البنات ادم. أبكر."طاعون العصر.. التطرف الديني (أسبابه، نتائجه، علاجه)".**المجلة الليبية العالمية**. العدد 13 (يناير 2017).
- عبد الوهاب.شادي. "حروب الجيل الخامس: التحولات الرئيسية في المواجهات العنيفة غير التقليدية في العالم", **دورية الأحداث**. العدد 01 (نوفمبر 2017).
- عطية. إدريس. "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده".**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**.العدد 01 (جوان 2014).
- عميور.بشير."لجنة الأركان العملياتية المشتركة: ثمن لرؤية مشتركة". **مجلةالجيش**. العدد 579 (أكتوبر 2011).
- عمروس. عمّارة."قراءة في بعض أُسس وآليات الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. العدد 09 (جوان 2018).
- عناد مبارك.بشرى."التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل".**مجلة الفتح**.العدد 53 (نيسان 2013).
- الرواشدة.علاء زهير."التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردن.. دراسة سوسيولوجية للمظاهر والعوامل". **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، مجلد31، العدد 63 (2015).
- تلمساني.رشيد."الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية".**أوراق كارنيجي**. العدد 07 (يناير 2008).

4- التقارير:

- اندرليني، سانام وآخرون، **التعليم والهوية ومنع التطرف: من منع التطرف العنيف إلى تعزيز السلام والصمود والمساواة في الحقوق والتعددية**، مذكرة حول السياسات والتطبيق العملي لإعلام الإستراتيجيات الوطنية المعنية بمنع التطرف العنيف وتعزيز السلام المستدام، شبكة المجتمع المدني الدولي (ICAN)، (خريف 2017).
- بوحنية، قوي، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**(الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012).

- بوحنية، قوي،**الجزائر والهواجس الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي: المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الإفريقي**(الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2014).
- بوخرص، أنوار، **العنف السياسي في شمال إفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل**، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكينجز بالدوحة، 3 جانفي 2011.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، **وثيقة بعنوان: دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب – التجربة الجزائرية** (ديسمبر 2016).
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأمين العام الأممي،**تقرير بعنوان: إستراتيجيا الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: خطة عمل لمنع التطرف العنيف**(24ديسمبر 2015).
- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تقرير بعنوان: التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**(أفريل 2012).
- زبير، يحي، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2012).
- زكريا الباسوسي، أحمد، **بيئات حاضنة: التنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية، بؤر الانتشار والأسباب** (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، أفريل 2015).
- مجموعة البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **العدالة الاجتماعية والاقتصادية لمنع التطرف العنيف** (أكتوبر 2016).
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، **وثيقة بعنوان:الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إليه: مقاربة الشرطة المجتمعي** (فبراير 2014).
- معهد غرب آسيا وشمال إفريقيا، **ميثاق منع ومكافحة التطرف العنيف** (ديسمبر 2017).
- المصطفى، حمزة، والحيص، عبد العزيز، **سيكولوجيا داعش** (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 28 أوت 2014).
- ساليفو، أويو وندونغو، وايرين، **وثيقة بعنوان:ديناميكيات التحول الراديكالي عند الشباب في إفريقيا**،مقدمة إلى معهد الدراسات الأمنية (أوت 2016).
- الراجي، محمد، "أبعاد أيديولوجيا الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية" (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 02 مارس 2015).

- رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشَأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، **رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن**(18 فبراير 2015).

5- الرسائل الجامعية:

- ابن حزام بن ناصر بن عمر بن قرملة، عمر،**دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من الإرهاب**، رسالة ماجستير في تخصص السياسة الجنائية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية الدراسات العليا، 2007.
- بشكيط، خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة ماجستير في تخصص الدراسات الإفريقية. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.
- عدلان تيتان.سعيد.**التطرف وعلاقته بمفهوم الذات لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي في محافظة قلقيلية**، رسالة ماجستير في تخصص الإرشاد النفسي والتربوي. جامعة القدس المفتوحة: كلية الدراسات العليا، 2017.
- خيلية، وريدة، **الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية (1992- 2000)**،أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.

6- أوراق المؤتمرات:

- بارة، محمد كمال عبد الرزاق، محاضرة بعنوان: "الحركات الأزموية في منطقة الساحل"، أُلقيت خلال فعاليات ملتقى الساحل الإفريقي، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مارس 2013.
- بن عودة، محمد الأمين، "أثر النزاع الليبي على انتشار السلاح والأمن القومي الجزائري منذ 2011"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي: التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي. الجزائر: قسم العلوم السياسية بجامعة وادي سوف، 30-31 جانفي 2019.
- حسن الباجوري، سمر، الأسباب الاقتصادية لتنامي ظاهرة الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء، مؤتمر التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه القارة الإفريقية، مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 2016.
- عمروس،عمّارة،"سيناريوهات البيئة الأمنية العربية في مرحلة ما بعد "تنظيم الدولة الإسلامية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي: صناعة المستقبل في السياسات العربية، نحو تفعيل دور الدراسات المستقبلية. الجزائر: قسم العلوم السياسية بجامعة قالمة، 09-10 ديسمبر 2018.

7- الروابط الإلكترونية:

- أبراهام، أبو العباس، "المقاتلون الأجانب في سياق الربيع العربي: في ضرورة التسييق ورفض السردية الأحادية"،https://alaalam.org/ar/society-and-culture-ar/item/635، 22 فبراير 2019.
- إسماعيل مجاهد، علي، "تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع"، https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/0bd46adb-0ccb-44d2-ad51-، 15 فبراير 2017.
- بكر، علي، "ظاهرة العائدين العرب من بؤر التوتر.. التحديات والخيارات"، http://www.almarjie-paris.com/2679، 23 جويلية 2018.
- بن حمودة، عمّار، "الإرهاب المدنس"،https://mominoun.com/articles/..B3-5167، 23 جويلية 2018.
- ج. هورجن، جون، وآخرون، "صناعة الإرهابي: المراحل الست لتنشئة الأطفال في داعش"، عرض: نهاد محمود، مركز دراسات المستقبل والأبحاث المتقدمة، http://futureuae.com/ar_AE/Mainpage/ltem/2894، 23 جويلية 2018.
- جمعة، محمد، "خارطة مستقبل داعش"، http://acpss.ahram.org.eg/News/16400.aspx، 30 سبتمبر 2017.
- حجازي، عبد اللطيف، "الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية: الرؤية والتحركات"، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2562.
- كمال، مصطفى، "عرض كتاب: الخبرات الدولية في مكافحة الإرهاب، للأستاذة إيمان رجب"،WWW.acrsg.org/40848، 31 جويلية 2018.
- لكريني، إدريس، "التطرف السياسي والديني.. أية مقاربة؟"، جريدة الخليج، شوهد في: 04 /2019/12، http://www.alkhaleej.ae/mob/detailed/0138e6e8-a48f-4f00-9a66-8f80ee951ee2/75654a53-e457-4f56-af4b-848a6f5535b.
- لصلج، عائشة، "العنف الرمزي عبر الشبكات الاجتماعية الافتراضية : قراءة في بعض صور العنف عبر الفيسبوك"،https://mominoun.com/articles/..B1-4065 ، 23 جويلية 2018.
- مجدي، أحمد، نظرية التعلم الاجتماعي لباندورا، 14 نوفمبر 2018، https://www.maktabtk.com/blog/post/131/

- مصدق، حسن، "الحرب على داعش برية وجوية ورقمية"، http://alarab.co.uk/?id=66404 ، 22 جانفي 2018.
- المنباوي، إيهاب حازم، "ورقة عمل حول توافق الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب مع إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"، شوهد في: 2019/1204/، https://repository.nauss.edu.sa.
- النويني، الحافظ، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، https://studentshistory13.com/archives/5364، 12 سبتمبر 2016.
- نشأت المنيري، شريهان، "الإرهاب الإلكتروني- ندوة مخاطر جرائم الإنترنت على استقرار النظام الدولي"، http://www.siyassa.org.eg/News/2450.aspx، 22 جانفي 2018.
- السباعي، أحمد، "من أين يأتي تمويل تنظيم الدولة؟"، https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/11/17/%D9%85% ، 30 نوفمبر 2018.
- السعيد، حامد، "إصلاح المتطرفين"، http://unipath-magazine/com/ar/، 17 ديسمبر 2015.
- عبد الفتاح، فاطمة الزهراء، "إستراتيجيات المواجهة الفكرية للتطرف – "اعتدال"، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/ltem/2886، 18 جانفي 2019.
- عبد الغني، مصطفى، "عالم أقل أمنا، خرائط التهديد والعنف في مؤشر السلام العالمي 2017"، http://visionofhumanity.org/indexes/global-peace-index/، 18 جانفي 2018.
- عيادة الهاشمي، رفد، "الإرهاب الإلكتروني"، http//www.mizandz.com/2017/11/pdf.html،04 أفريل 2018.
- عيد،أحمد، "الإرهاب الأسمر: خريطة الجماعات الإرهابية بإفريقيا"، https://selmonline.com/black-terror-map-africa/، 22 أكتوبر 2018.
- غاليان، ماكس، وهربرت، مات، "مخاطر التشدد في ضبط الحدود في شمال إفريقيا"، https://carnegieendowment.org/sada/77055 ، 30 ديسمبر 2018.
- عمروس، عمّارة ويونسي، وليد، "قراءة في المقاربة الجيوسياسية الإسرائيلية"، شوهد في: 2017/07/02، https://democraticac.de/?p=47366.

- "باراك أوباما: نحن لسنا في حرب مع الإسلام"، شوهد في: 2015/02/18، https://www.google.com/amp/s/arabic.cnn.com/amphtml/world/2015/02/19/obama-terrorism-summit.
- "أنواع التطرف"، 2019/12/04، https://sotor.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81/.
- "ما هي الدول التي تمول "داعش"؟، https://www.alalamtv.net/news/1750592/%D9%85%D9%86-، 30 نوفمبر 2018.
- "من أين يأتي تمويل تنظيم الدولة"، https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/11/17/%D9%85%، 30 نوفمبر 2018.
- "عن اعتدال"، شوهد في: 2019/12/04، https://etidal.org/%d8%b9ù86-%d8%a7%d8%b9%d8%aa%d8%af%d8%a7%d9%84/.
- "تعرّف على مصادر تمويل "داعش"، https://www.alalamtv.net/news/1680186/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9، 30 نوفمبر 2018.
- "التقرير الأمريكي حول مكافحة الإرهاب: الجزائر نجحت في شلّ نشاطات التنظيمات الإرهابية"، http://www.tsa-algerie.com/ar/، 12 ماي 2019.
- أبو بكر البغدادي.. قصة مطاردة طويلة، https://www.dw.com/ar/51005471
- من هو عبد الله عزام الأب الروحي للجهاد الأفغاني؟، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46247406

ثانيا: باللغة الأجنبية.

- **باللغة الإنجليزية:**

1- Books :

- Ashour. Omar. **A World Without Jihad? The Causes of De-Radicalization of Armed Islamist Movements**. Canada : no. Bvd, 2008.

- Di John.Jonathan. **Conceptualising the Causes and Consequences of Failed State : A Critical Review of the Literature**. London : Development studies institute, 2008.
- Pape. Robert. **Daying to Win : The Strategic Logic of Suicide Terrorism.**New York : Random house,

2- Reports :

- Bakker. Edwin & Others, **Dealing With European Foreign Fighters in Syria- Governance, Challenges and Legal Implications**, ICCT (December 2013).
- Berzegav. Abbas & Others. **Civic Approaches to Confronting Violent Extremism : Sector Recommend Actions and Best Practices**, European Union, Institute for strategic dialogue (September 2016).
- Briggs Obe. Rachel &Silverman. Tanya. **Western Foreign Fighters : Innovations in Responding the threat**, Institute of strategic dialogue (2014).
- Challgren. Jonathan & Others, **Countering Violent Extremism : Applying the Public Health Model**, Center for security studies (October 2016).
- Combating terrorism center**, Al'Qaida's Foreign Fighters in Iraq : A First Look at the Sinjar Record** (2007).
- D. Silber. Mitchell & Bhatt. Arvin **Radicalization in the West : The Homegrown Threat**, Police departement of New York city (2007).
- Federal Bureau of Investigation, Office of Partner Engagement, **Preventing Violent Extremism in schools** (January 2016).
- G., Seth & Others, **The Evolution of the Salafi-Jihadist Threat : Current and Future Challenges From the Islamic State, Al-Quaeda, and Other Groups**, CSIS report Transnational threats project (November 2018).
- Institute for Economics and Peace, **Global Terrorism Index** (2015).
- Institute for Economics and Peace, **Global Terrorism Index** (2018).
- Lister. Charles, **Returning Foreign Fighters : Criminalization or Reintigration**?. Doha **:** Brookingz Institute (August 2015).
- The Soufan Group, **Foreign Fighters :An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters in Syria and Iraq** (December 2015).
- Organization of Security and Co-Operation in Europe, **Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalisation that Lead to Terrorism : A Community-Policing Approach** (February 2014).

- Schmid. Alex. **Radicalization, De-Radicalization, Counter Radicalization : A Conceptual Discuss and Literature Review**, ICCT (March 2013).
- Schmid. Alex. **Violent and Non-Violent Extremism : Two Sides of the Same Coin**, ICCT (May 2014).
- **Transforming Violent Extremism : A Peacebuilder's Guide,** Research of Common Ground.
- UNDP**, Preventing and Responding to Violent Extremism in Africa : A Development Approach**, Regional and Multi-Country Project Document.

3- Thesis :

- A. Costanza, William, **An interdisciplinary framework to assess the radicalisation of youth towards violent extremism across cultures**, Ph.D Thesis, submitted to the Faculty of The School of Continuing Studies and of The Graduate School of Arts and Sciences (Georgetown University, May 2012).
- Mullen, Stephanie, **Terrorist kidnappings for ransom : Explaining hostage outcomes**, A thesis of Master of Art, submitted to the McAnulty College and Graduate School of Liberal Arts (U.S : Duquesne University, May 2015).

4- Internet links :

- Ashour, Omar, « Deradicalization revisited », the Washington post, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2015/02/18/deradicalization-revisited/?noredirect=on&utm_term=.b0be88c114, April 20th, 2017.
- Borum, Randy, « Radicalisation into violent extremism : A review of social science theories », **Journal of strategic studies,** vol. 4, Winter 2011, http://scholarcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1139&context=jss , April 20th, 2017.
- Striegher, Jason-Leight, «Violent extremism : An examination of a definitional dielemma», Research paper presented to the 8th Australian security and intelligence conference (30 November-02 December 2015), https://ro.ecu.edu.au, December 04th, 2016.
- « Book review : The New Terrorism by Walter Laqueur Essay », Seen on : 04/12/2019, https://www.bartleby.com/essay/Book-Review-The-New-Terrorism-by-Walter-PK2BQSZVC.

- Marc Sageman, Understanding Terror Networks", https://www.upenn.edu/pennpress/book/14036.html
- Marc Sageman, Leaderless Jihad : Terror Networks in the Twenty-First Century", https://www.upenn.edu/pennpress/book/14390.html
- Psychology of Terrorism, by John Horgan", https://www.routledge.com/The-Psychology-of-Terrorism/Horgan/p/book/9780415698023

- **باللغة الفرنسية:**

1- Livres:

- Boukraa. Liess,.**Le Djihadisme : L' islam à l'épreuve de l'histoire**. éd. 01. Alger : Apic Dissonances, 2009.
- Boukraa. Liess.**Terrorisme : Définition, Histoire,Idéologie, et Passage à L'Acte**. Alger : Dar Chihab, 2006.
- Boumezbar. Abdelhamid. Azine. Djamila, **L'Islamisme Algérien : De La Genèse au Terrorisme**. Alger : Chihab Edition, 2002.
- Khosrokhavar. Farhad.**Radicalisation.** France : Maison des sciences de l'homme, 2015.
- Smith, Steve, et Autres, **La Globalisation de la Politique Mondiale.** Québec : No.Bvd, 2011.

2- Revues :

- Bauchanon. Stephanet Autres, « Extrémisme Violent en Afrique : Perceptions des Citoyens du Sahel, du Lac Chad, de la Corne »,Synthèse de politique,**Afrobaromètre**, , N.32 (Juin 2016).
- Geoffroy, Martin, « Le Nouveau Paradigme de la Violence Religieuse Comme Forme de Résistance et de Contrôle Social dans le Contexte de la Modernité Avancée », **Revue religiologique**, N.31 (Printemps 2005).
- « Entretien avec Fabrice Balanche », **la Nouvelle Revue Géopolitique**(Avril-Juin 2014).

3- Rapports :

- International Peace Institute, **L'Extrémisme Violent : Vers une Stratégie de Prévention dans L'Espace Francophone**, Compte – rendu du séminaire 07-08 Décembre 2015.
- République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Affaires Etrangères, le Ministre des Affaires Maghrébines, de l'Union Africaine et de

la Ligue des Etats Arabes, **L'Algérie et la Déradicalisation : Une Expérience à Partager** (Septembre 2015).

4- Sites Internet :

- « La Prévention de L'Extrémisme Violent : Contribution de la Section Suisse au Rapport Rédigé en Partenariat avec les Sections Ivoirienne et Gabonaise », https://apf.francophonie.org , 11 Mars 2019.
- « Le Cyberterrorisme : Définition (s) et Enjeux », http://www.ira-nantes.gouv.fr/seminaire/cyberterrorisme/i-le-cyberterrorisme-definitions-et-enjeux/, 01 Novembre 2018.

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة التطرف العنيف في المنطقة العربية، وتأثيراتها على الأمن الجزائري خلال الفترة: 2001–2018، بحيث يعد التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب تهديدا أمنيا بالغ الخطورة، وفي المقابل لم يوجَد تعريف دقيق لمفهوم التطرف العنيف. لذلك سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تقديم مقاربة معرفية للظاهرة، ثم التطرق إلى خصوصيات البيئة العامة لها وآليات إنتاجها في المنطقة العربية منذ 2001 وحتى حدود 2018، من أجل التعرف في الأخير على أبرز تأثيراتها وما يمكن أن تنتجه في المستقبل بالنسبة للأمن الجزائري في بُعديه الوطني وحتى المجتمعي. وفي مقدمة النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ تقديم تعريف دقيق للتطرف العنيف هو عنصر أساسي من أجل تطوير آليات التصدي للظاهرة، بالإضافة إلى أن إستراتيجيات المواجهة أصبح من الضروري أن تركز بصورة أكبر على السياسات الوقائية والرادعة لتبنّي الأيديولوجيات المتطرفة، وهنا تقع المسؤولية، إلى جانب الأجهزة الأمنية، على مؤسسات التربية والتعليم والإعلام والمؤسسات الدينية على سبيل المثال لا الحصر. بالنسبة للجزائر فقد تمكّنت من تكييف مقاربتها في مجال التصدي للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب مع تطورات الظاهرة خلال العقدين الأخيرين تقريبا، ولكن لا تزال في مواجهة تحديات عديدة تتعلق بتدابير الوقاية التي يجب تفعيلها أكثر على المدى الطويل.

Résumé :

Cette étude examine le phénomène de l'extrémisme violent dans la région Arabe de 2001 jusqu'à 2018, et ses implications pour la sécurité Algérienne, de sorte que l'extrémisme violent conduisant au terrorisme est une menace très grave pour la sécurité, et en retour il n'y avait pas de définition précise du concept d'extrémisme violent. Par conséquent, le chercheur a cherché à travers cette étude à fournir une approche de la connaissance du phénomène, puis à aborder les spécificités de son environnement général et de ses mécanismes de production dans la région Arabe de 2001 jusqu'aux frontières de 2018, afin d'identifier au dernier les implications les plus importantes et ce qui pourrait être produit à l'avenir en ce qui concerne la sécurité Algérienne dans ses deux dimensions : national et même sociétal. Comme résultat de l'étude, on peut dire qu'une définition précise de l'extrémisme violent est un élément essentiel pour développer des mécanismes pour lutter contre ce phénomène, en plus du fait que les stratégies de confrontation sont devenues nécessaires pour se concentrer sur des politiques préventives et dissuasives, et ici la responsabilité tombe, avec les agences sécuritaires, sur l'éducation, les médias et les institutions religieuses, pour n'en nommer que quelques-uns. Quant à l'Algérie, elle a adapté son approche de la lutte contre l'extrémisme violent conduisant au terrorisme avec les développements du phénomène au cours des presque deux dernières décennies, mais elle reste confrontée à de nombreux défis liés aux mesures préventives qui devraient être encore activées à long terme.

Abstract :

This study examines the phenomenon of Violent Extremism in the Arab region, and its implications for Algerian security from 2001 to 2018, so that violent extremism leading to terrorism is a very serious security threat, and in return there was no precise definition of the concept of violent extremism. Therefore, the researcher tried to provide a knowledge approach to the phenomenon, then to address the specifics of its general environment and its production mechanisms in the Arab region from 2001 until the borders of 2018, in order to identify in the last the most important implications and what could be produced in the future with regard to the Algerian security in its two dimensions : national and even societal. As a result of this study, providing an accurate definition of violent extremism is an essential element for developping mechanisms to address the phenomenon, in addition to the fact that confrontation strategies have become necessary to focus more on preventive and deterrent policies. Here, responsibility falls for example, along with the security agencies, on education, media, and religious institutions. As for Algeria, it has adapted its approach to countering violent extremism leading to terrorism with the developments of the phenomenon during almost the last two decades, but it still faces many challenges related to preventive measures that should be further activated in the long term.

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحات
شكر وتقدير	02
إهداء	03
مقدمة الدراسة:	04
تقديم.	05
مبررات اختيار الموضوع.	06
أدبيات الدراسة.	06
إشكالية الدراسة.	09
الفرضيات.	12
حدود الدراسة.	12
الإطار النظري.	13
الإطار المنهجي.	14
الإطار المفاهيمي.	14
أهمية الدراسة.	16
أهداف الدراسة.	16
صعوبات الدراسة.	17
تقسيم الدراسة.	17
الفصل الأوّل: ظاهرة التطرف العنيف– إطار معرفي ومقاربات تفسيرية.	19
تمهيد الفصل الأول	20
المبحث الأول: التطرف العنيف– دراسة معرفية.	21
المطلب الأوّل: التطرف والتطرف العنيف.	21
المطلب الثّاني: التطرف العنيف والراديكالية.	27
المطلب الثّالث: التطرف العنيف والإرهاب.	30
المبحث الثاني: أشكال ومظاهر التطرف.	36
المطلب الأول: أشكال التطرف.	36
المطلب الثاني: مظاهر التطرف (من التعصب إلى التكفير).	39

المبحث الثّالث: مقاربات لفهم ظاهرة التطرف العنيف.	41
المطلب الأوّل: مقاربة نفسية واجتماعية.	41
المطلب الثّاني: مقاربة سياسية وأمنية.	51
المطلب الثالث: مقارَبة تاريخية وأيديولوجية.	56
خاتمة الفصل الأول واستنتاجاته.	66
الفصل الثاني: خصوصيات وتحولات البيئة العامة للتطرف العنيف في المنطقة العربية.	68
تمهيد الفصل الثاني	69
المبحث الأول: التحولات الفكرية والإستراتيجية في بيئة التطرف العنيف بالمنطقة العربية (من الجهاد الأفغاني إلى الحرب العالمية على الإرهاب).	70
المطلب الأول: مرحلة الجهاد الأفغاني ونشأة تنظيم القاعدة.	70
المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب العالمية على الإرهاب.	82
المبحث الثاني: البيئة الإستراتيجية للتطرف العنيف في المنطقة العربية بعد 2011.	87
المطلب الأول: الحراك العربي وبيئة الأزمات الأمنية.	87
المطلب الثاني: نتائج الحراك العربي ومعضلة التطرف العنيف.	90
المبحث الثالث: تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" (النشأة، الخصوصية والهيكلة).	93
المطلب الأول: نشأة تنظيم "داعش" وفروعه.	93
المطلب الثاني: خصوصية تنظيم "داعش" وتحولات الظاهرة الإرهابية.	98
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لتنظيم "داعش".	104
خاتمة الفصل الثاني واستنتاجاته.	107
الفصل الثالث: إستراتيجيات وميكانيزمات إنتاج التطرف العنيف في المنطقة العربية بعد 2011، وردود الفعل الدولية.	109
تمهيد الفصل الثالث	110
المبحث الأول: دور التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية.	111
المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب الرقمي.	111
المطلب الثاني: الإعلام الجهادي.	114

المطلب الثالث: التجنيد الإلكتروني.	121
المبحث الثاني: ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.	
المطلب الأول: تعريف ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ولمحة حول نشأتها.	126
المطلب الثاني: عوامل ومحفزات الانخراط في صفوف تنظيم "داعش" الإرهابي.	126
المطلب الثالث: أعداد وجنسيات المقاتلين الإرهابيين الأجانب في صفوف تنظيم "داعش" الإرهابي.	127 131
المبحث الثالث: تنظيم "داعش" الإرهابي بين التمويل والحرب عليه.	137
المطلب الأول: مصادر تمويل تنظيم "داعش" الإرهابي.	137
المطلب الثاني: الحرب الدولية على تنظيم "داعش" ومقاربات التصدي للتطرف العنيف في المنطقة العربية.	139
خاتمة الفصل الثالث واستنتاجاته.	149
الفصل الرابع: تأثيرات التطرف العنيف بالمنطقة العربية على الجزائر.	151
تمهيد الفصل الرابع	152
المبحث الأول: لمحة حول ظاهرة التطرف العنيف في الجزائر.	153
المطلب الأوّل: عوامل التطرف العنيف في الجزائر.	153
المطلب الثّاني: بيئة الأزمة الأمنية خلال التسعينيات وتشكُّل الجماعات المتطرفة.	157
المطلب الثّالث: تحولات الظاهرة الإرهابية في الجزائر بعد 2001.	160
المبحث الثاني: تأثيرات التطرف العنيف في المنطقة العربية على الأمن الوطني الجزائري بعد 2001.	164
المطلب الأوّل: الانكشاف الأمني للحدود الجزائرية مع دول الجوار.	164
المطلب الثاني: انتشار الأسلحة والتهريب عبر الحدود (ثنائية الإرهاب والجريمة المنظمة).	173
المبحث الثالث: تأثيرات التطرف العنيف في المنطقة العربية على الأمن المجتمعي للجزائر.	179
المطلب الأول: التداعيات المحتملة على صعيد الهوية الدينية والتعايش في المجتمع.	179
المطلب الثاني: هاجس عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.	181

المبحث الرابع: الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.	184
المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية والعسكرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية.	184
المطلب الثاني: الإستراتيجية الوقائيّة في التصدي للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.	186
المطلب الثالث: إستراتيجية التعاون الإقليمي والدولي.	193
خاتمة الفصل الرابع واستنتاجاته.	198
خاتمة الدراسة.	201
ملاحق الدراسة.	208
قائمة المراجع	211
ملخص الدراسة.	228
الفهرس	231